

دبي الإسلامي

DIB

التقرير السنوي 2025

إرث عريق ومستقبل واعد

عند مفترق الطرق بين إرثٍ عريق ومستقبلٍ واعد.

منذ انطلاقه في عام 1975، رسم دبي الإسلامي
مسار العمل المصرفي الأخلاقي من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية
تغطي الآن أكثر من 5 مليون عميل، ونطاق عمليات يمتد إلى سبع دول في ثلاث قارات.

بالنظر إلى مسيرته الحافلة بالنجاح والنمو الاستثنائي، كشف البنك مؤخرًا عن هوية مؤسسية
جديدة تجسد إرثه العريق ورؤيته الجريئة للمستقبل...

ويستمر التقدم..

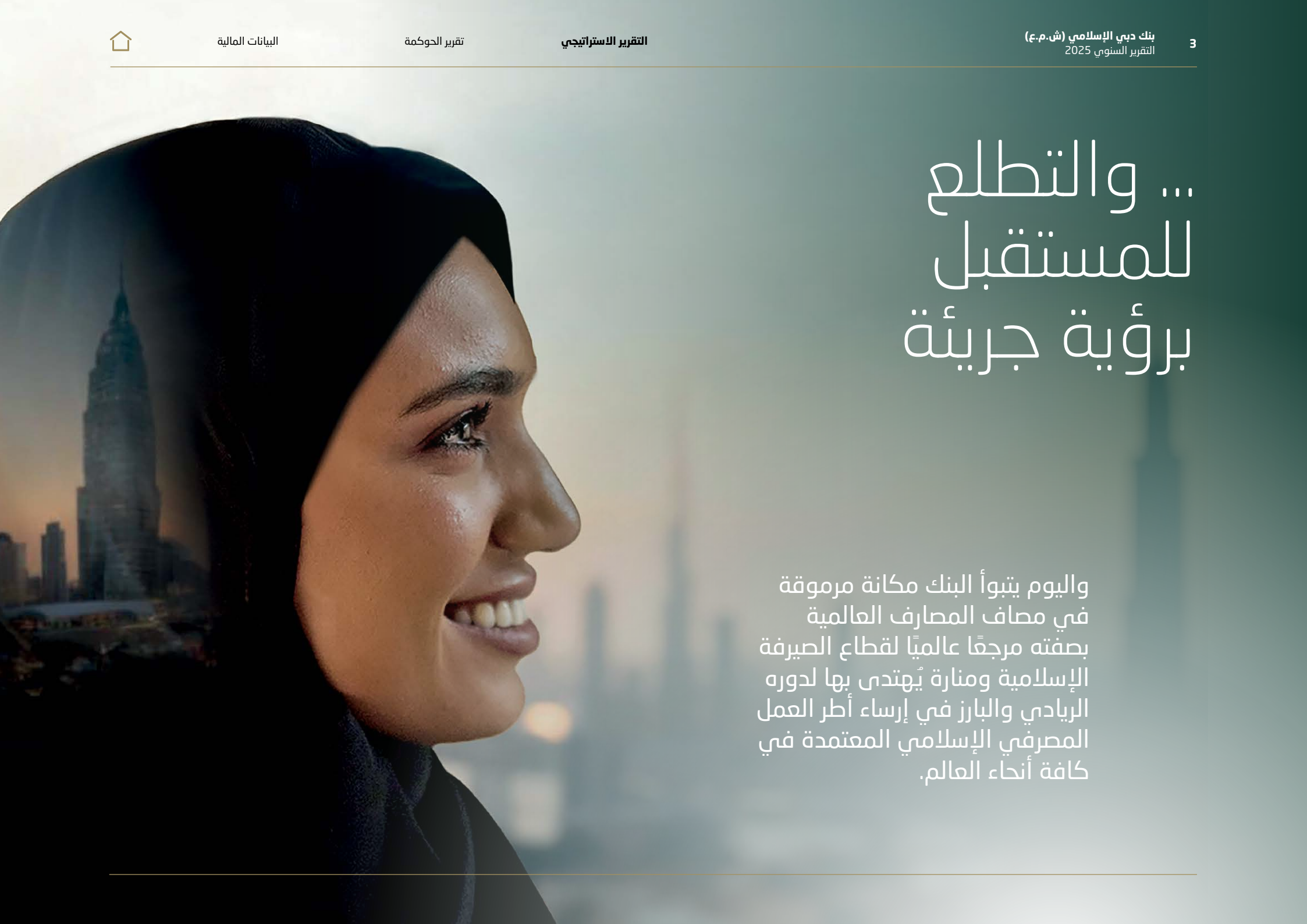


في عام 2025، احتفل دبي الإسلامي باليوبيل الذهبي – وهو إنجاز تاريخي للبنك والتمويل الإسلامي على مستوى العالم.

واحتفالاً بهذه المناسبة وتكريمًا لإنجازاته في القطاع المصرفي منذ تأسيسه في عام 1975، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عملات فضية تذكارية توثيقًا لمسيرة امتدت لخمسين عامًا من الإنجازات.

النظر إلى الماضي بكل فخر واعتزاز ...

كمؤسسة مصرفية إسلامية تأسست بتوجيهات من المغفور له، بإذن الله، سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وبرؤية ثاقبة من الحاج سعيد بن أحمد لوتاه، رحمهما الله، انطلق دبي الإسلامي كفكرة مستقبلية طموحة هدفها مواءمة العمل المصرفي الحديث مع مبادئ الشريعة الإسلامية.



... والتطلع للمستقبل برؤية جريئة

واليوم يتبوأ البنك مكانة مرموقة في مصاف المصارف العالمية بصفته مرجعًا عالميًا لقطاع الصيرفة الإسلامية ومنارة يُهتدى بها لدوره الريادي والبارز في إرساء أطر العمل المصرفي الإسلامي المعتمدة في كافة أنحاء العالم.

في لمحة سريعة

قيمنا

قيمنا المؤسسية هي جوهر هويتنا ومتأصلة بعمق في ثقافتنا. وتعتبر مجموعة القيم الخمس **"أنا أهتم - ICARE"** بمثابة البوصلة التي توجّه أفعالنا وقراراتنا على كافة المستويات، سواء في أوقات الرخاء أو عند مواجهة التحديات. ومن خلال الالتزام بهذه القيم، فإننا نخلق رؤية مشتركة لهدفنا ونعزز هويتنا المؤسسية.



I **الشمول**

أبوابنا مفتوحة أمام الجميع، والأهم من ذلك، دون تحيز.

C **التعاون**

معاً كفريق واحد لتقديم أفضل الحلول والخدمات المصرفية.

A **المرونة**

تقديم حلول عصرية مبتكرة وتجارب مصرفية ملائمة.

R **المسؤولية**

اتخاذ قرارات مسؤولة وعادلة وبشفافية تامة.

E **الالتزام**

تقديم تجارب مصرفية استثنائية بشغف والتزام تام.

في لمحة سريعة

هدفنا

أن نرسخ مفهوم البساطة والراحة في كل ما نقدمه، وذلك من خلال توفير تجربة شخصية مميزة وفريدة من نوعها تنسجم وتتوافق مع ممارسات الاستدامة العالمية من أجل مستقبل أفضل.

رؤيتنا

أن نكون المؤسسة المالية الإسلامية الأكثر تقدمًا في العالم.

الأسبقية 1

البنك الإسلامي الأول في دولة الإمارات.

67 مليار درهم إماراتي

القيمة السوقية لغاية 31 ديسمبر 2025

التصنيفات

تصنيف A3
من وكالة موديز للتصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة

تصنيف A
من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة

تصنيف A+
مع نظرة مستقبلية مستقرة من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف*

تصنيف A
من مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات**

* الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
** مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

المحتويات







التقرير الاستراتيجي

1 نبذة عن دبي الإسلامي
4 في لمحة سريعة
7 أهم النتائج المالية
8 أهم النتائج التشغيلية والممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات
9 كلمة رئيس مجلس الإدارة
12 كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
15 الجوائز والإنجازات
16 نطاق حضورنا العالمي
17 نموذج "دبي الإسلامي" في تحقيق القيمة
21 استراتيجيتنا
23 نظرة عامة على السوق
27 نظرة مالية
29 نظرة على الأعمال
42 الشركات الرئيسية والفرعية التابعة للبنك
44 تقنية المعلومات
46 الرقمنة
48 الموظفون والثقافة المؤسسة
52 الاستدامة
59 إدارة المخاطر
65 إدارة الامتثال للمجموعة

الحوكمة المؤسسية

68 نظرة عامة على الحوكمة المؤسسية
69 كلمة رئيس مجلس الإدارة
70 أعضاء مجلس الإدارة
75 السيرة الذاتية للإدارة العليا
81 تأملات في الحوكمة المؤسسية - العالم 2025
84 نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للبنك
88 حوكمة مجلس الإدارة
98 لجان مجلس الإدارة
116 الحوكمة الشرعية
119 حوكمة المكافآت
121 نظام الرقابة الداخلية
123 معلومات عامة

البيانات المالية

129 تقرير مجلس الإدارة
130 التقرير الشرعي السنوي
132 إشعار الزكاة
133 تقرير مُدقق الحسابات المستقل
138 بيان المركز المالي الموحد
142 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

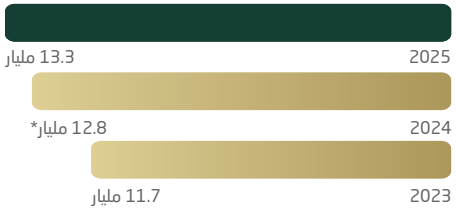
أهم النتائج المالية

زخم العائدات مدفوع بنمو قوي في الموجودات في 2025

الإيرادات التشغيلية (درهم إماراتي)

13.3 مليار

+5% سنويًا



الأرباح التشغيلية (درهم إماراتي)

9.5 مليار

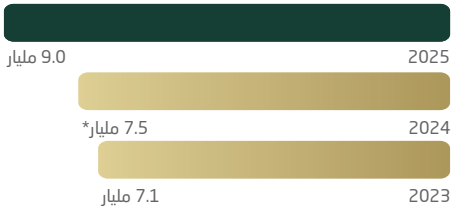
+4% سنويًا



صافي الأرباح (قبل الضريبة) (مليار درهم إماراتي)

9.0 مليار

+20% سنويًا

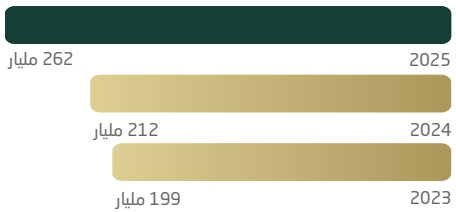


- حقق البنك زخمًا قويًا في الإيرادات، مما ساهم في نمو الربحية بشكل استثنائي. وقد ساهمت العمليات المستمرة لرفع الكفاءة والإدارة المنضبطة للمخاطر في تعزيز الأرباح.

صافي موجودات التمويل (درهم إماراتي)

262 مليار

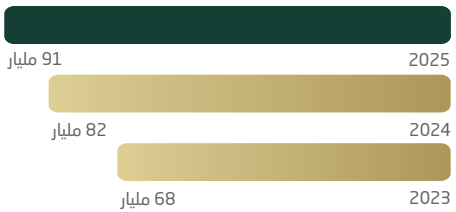
+23% سنويًا



الاستثمارات في الصكوك (درهم إماراتي)

91 مليار

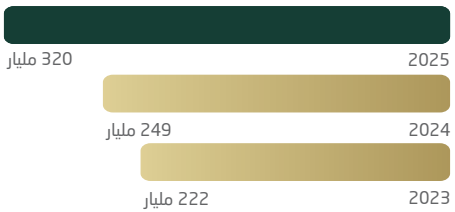
+10% سنويًا



ودائع المتعاملين (درهم إماراتي)

320 مليار

+29% سنويًا



- حافظت الميزانية العمومية على نمو قوي في جميع المؤشرات الرئيسية، مما يعكس استمرار زخم الأعمال وقاعدة متعاملين واسعة. وقد ساعد التوسع في تمويل الموجودات واستثمارات الصكوك على تحقيق نمو قوي في الودائع، مما عزز السيولة ودعم قوة التمويل.

* تم تعديلها لمراعاة تأثير الانتعاش لمرة واحدة في السنة المالية 2024.

أهم النتائج التشغيلية والممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات

مؤسسة تستشرق المستقبل

إجمالي عدد المتعاملين في دولة الإمارات

1.7 مليون

↑ 8%

ارتفاع عدد المتعاملين عبر القنوات المصرفية الرقمية مع تركيز البنك على تحسين المنصات الرقمية. علاوة على ذلك، ساهمت الحملات التسويقية الموجهة، التي تسلط الضوء على عروض دبي الإسلامي، في تعزيز هذا النمو.

المعاملات المصرفية الرقمية

8.0 مليون

↑ 15%

تعزيز تفاعل المتعاملين والاستمرار في اعتماد القنوات الرقمية، مما ساهم في زيادة الاستخدام الرقمي للخدمات المصرفية ورفع الكفاءة التشغيلية.

محفظة التمويل المستدام

19.5 مليار درهم إماراتي

↑ 105%

نمو في المحفظة مدفوعًا بطرح التمويل المرتبط بالاستدامة لأول مرة والتركيز المتواصل على نمو الأعمال. وقد قام البنك بترتيب العديد من الصفقات الهامة في قطاعات العقارات والمرافق العامة والطيران المرتبطة بالاستدامة، مما ساهم في دعم التقدم في مجالات النقل النظيف وكفاءة الطاقة والتحول إلى المباني الخضراء.

إصدارات الصكوك المرتبطة بالاستدامة

3.7 مليار درهم إماراتي

الإصدار الأول

يُعد هذا الإصدار الأول من نوعه لدبي الإسلامي، والذي يتضمن تخصيص العائدات لتمويل التسهيلات المصرفية للمتعاملين التي تتوافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وأهداف الأداء المستدام. ويستند هذا إلى الإنجاز السابق للبنك والمتمثل في كونه أول مؤسسة مالية إسلامية تؤسس إطار عمل لتمويل التسهيلات المصرفية المرتبطة بالاستدامة.

النفوذ الرقمي

%80

↑ 100 نقطة أساس

يعكس تزايد عدد مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية، استمرارية تبني المتعاملين للمنصات الرقمية للبنك وتعزيز تفاعلهم لتنفيذ معاملاتهم الرقمية.

معاملات سوق رأس المال المدين

209 مليار درهم إماراتي

↑ 55%

شهدت صفقات سوق رأس المال المدين نموًا قويًا خلال العام، حيث تم إبرام صفقات في جميع أنحاء المنطقة شملت قطاعات رئيسية مثل قطاع المرافق العامة وقطاع الطيران والمؤسسات المالية والسيادية.

مخصص عائدات الصكوك المستدامة

10.1 مليار درهم إماراتي

↑ 27%

تم تخصيص كامل عائدات الصكوك المستدامة القائمة لمجموعة دبي الإسلامي، مع وجود فائض، لتمويل مشاريع خضراء واجتماعية وفقًا لإطار التمويل المستدام.

الحصول على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)

11

↑ 22%

تم تجديد أو تطوير ثمانية فروع تابعة لدبي الإسلامي في عام 2025 وذلك لتلبية متطلبات شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) المرتبة الذهبية وتم التقدم للحصول على شهادة الاعتماد. حصلت 10 مواقع على الشهادة الذهبية في نهاية عام 2025، باستثناء فرعٍ واحدٍ حصل على الشهادة البلاتينية.

تم احتساب جميع نسب النمو على أساس سنوي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

قيادة راسخة تتقدّم مُستدام



معالي محمد إبراهيم الشيباني
المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي
رئيس مجلس إدارة دبي الإسلامي

يُمثّل عام 2025 علامةً فارقةً أخرى في مسيرة دبي الإسلامي نحو تحقيق النمو الهادف ومواصلة الريادة والتميّز. وبفضل رؤيته الواضحة وحوكمته المؤسسية الفعّالة، عزّز البنك مكانته كأحد أكثر المؤسسات المالية الإسلامية تأثيرًا على مستوى العالم، ماضيًا في مسيرته بالمبادئ والنزاهة التي شكّلت حجر الأساس لنجاحه على مدى خمسة عقود.

كلمة رئيس مجلس الإدارة تتمة

ركز البنك على مدار العام على مبادرات الاستدامة والنمو المسؤول والابتكار. وقد جسّد الأداء المالي القوي للبنك، إلى جانب الإدارة الرشيدة للميزانية العمومية والتميّز التشغيلي، قدرته على التكيّف مع بيئة عالمية سريعة التغيّر ومتزايدة التعقيد. وظلّت الربحية قوية، مدفوعةً بانضباطٍ في إدارة التكاليف ونموٍ مطّرد في الدخل عبر مختلف قطاعات الأعمال، بما يؤكد فاعلية استراتيجية البنك ونجاحه في تنفيذها.

من جانبٍ آخر، ظلّت التوترات الجيوسياسية واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي عوامل رئيسية مؤثرة في البيئة العالمية خلال عام 2025. وقد انعكس ذلك في اضطرابات مسارات التجارة الدولية، وتقلبات أسواق السلع الأساسية، واستمرار الضغوط التضخمية في عددٍ من الاقتصادات المتقدمة.

ورغم هذه المتغيرات، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة إظهار مستوياتٍ مرتفعةٍ من المرونة الاقتصادية. ووفقًا لتقديرات المصرف المركزي لدولة الإمارات، يُتوقع أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي نموًا يتراوح بنسبة 5% مدعومًا بالأداء القوي للقطاعات غير النفطية، وزيادة إنتاج الطاقة، واستمرار تدفقات الاستثمار. وتؤكد هذه المؤشرات متانة الأسس الاقتصادية للدولة، وقدرتها على الحفاظ على استقرارها ضمن سياق اقتصادي عالمي متقلب.

كما واصل القطاع المصرفي في دولة الإمارات أداء دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي، مستندًا إلى أطر تنظيمية متقدمة، ومستويات مرتفعة من كفاية رأس المال، ومراكز سيولة قوية. وقد حافظ القطاع على مكانته بين أكثر الأنظمة المصرفية استقرارًا على المستوى الدولي.

ويواصل التمويل الإسلامي توسيع نطاق انتشاره عالميًا، مدعومًا بتزايد الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، مما يعزز مكانة دولة الإمارات كمركز دولي للابتكار المالي الإسلامي والاستثمار المستدام.

يظل التحول محورًا أساسيًا لرؤيتنا طويلة الأجل في دبي الإسلامي. وخلال عام 2025، عزّز البنك أجندته الرقمية، وحدّث أنظمته الأساسية، ودمج قدرات قائمة على البيانات بهدف رفع سرعة تقديم الخدمات وجودتها وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وتضمن هذه الاستثمارات استمرار البنك في تلبية التوقعات المتغيرة للمتعاملين، إلى جانب تعزيز قدرته على الاستفادة من الفرص الناشئة.

وكان من أبرز محطات عام 2025 الكشف عن الهوية المؤسسية الجديدة للبنك وشعاره **"ويستمر التقدّم"**. ولا يقتصر هذا الإنجاز على تحديث الهوية والعلامة التجارية، بل يعكس روح التطور المستمر التي تميّز مسيرة البنك. وترمز الهوية الجديدة إلى التزامنا بالابتكار والشمول والاستدامة؛ وهي قيم تتوافق مع رؤية دولة الإمارات لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، وتؤكد في الوقت ذاته الدور الذي يضطلع به البنك كمحفّز رئيسي لمسيرة التقدّم المالي في مختلف المجتمعات والأسواق.

ولا تزال الاستدامة ركيزةً أساسيةً في استراتيجية البنك. وقد واصل البنك دعمه لمسار دولة الإمارات نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، من خلال توسيع برامج الصكوك الخضراء والصكوك الاجتماعية، ودمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن أطر الحوكمة وإدارة المخاطر. وتسهم هذه الجهود في دعم الأهداف البيئية والاجتماعية الأوسع للدولة، مع ضمان بقاء خلق القيمة طويلة الأجل في صميم نموذج أعمال البنك.



مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة خلال الاحتفال باليوبيل الذهبي لتأسيس البنك، الذي أُقيم في مايو 2025، احتفاءً بخمسة عقود من الريادة المصرفية والتحوّل المؤسسي.

وسوف يواصل البنك خلال الفترة المقبلة تعزيز إرثه العريق القائم على القوة والموثوقية. وتبقى أولوياته مركزة على المحافظة على ميزانية عمومية قوية، وتعزيز الابتكار، ودفع عجلة النمو المسؤول بما يتماشى مع التطلعات الوطنية. وانطلاقًا من مبادئ الشريعة الإسلامية، والتزامًا بالشفافية والمساءلة، سيواصل البنك دوره في رسم ملامح مستقبل التمويل الإسلامي ودعم مسيرة دولة الإمارات نحو التنمية المستدامة.

ارتفاع إجمالي الموجودات إلى

416 مليار درهم إماراتي

مدعومًا بمحفظة تمويل مُتنوعة وقاعدة ودائع متينة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة تتمة

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى **صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان**، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم أبوظبي، **وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم**، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، تقديرًا لقيادتهما الحكيمة ودعمهما المتواصل. وتظل توجيهات سموهما مصدر إلهام لرسالتنا ومساهمتنا في مسيرة تقدّم دولة الإمارات.

كما أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس إدارتنا، والرئيس التنفيذي للمجموعة، وفريق الإدارة، وجميع الموظفين على تفانيهم وإخلاصهم. وأعرب كذلك عن امتناني للسادة مساهمي البنك، ومتعامِلينا الكرام، وشركائنا على ثقتهم الغالية. معًا، نلتزم بتعزيز إرث دبي الإسلامي، ودعم النمو المستدام، وضمان استمرار مسيرة التقدّم، انطلاقًا من هويتنا الراسخة.

معالي محمد إبراهيم الشيباني
المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي
رئيس مجلس إدارة دبي الإسلامي



معالي محمد إبراهيم الشيباني خلال إلقاء كلمته في الاحتفال باليوبيل الذهبي لتأسيس البنك، حيث أكد على الاعتزاز بالإرث المؤسسي المتحقق، وأشاد بدور الموظفين في ترسيخ مكانة البنك عبر خمسة عقود من التقدّم.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

مسيرتنا من الإرث إلى الريادة - ويستمر التقدم



د. عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي لمجموعة
دبي الإسلامي

كان عام 2025 محطةً مفصلية في مسيرة تطوّر دبي الإسلامي. وعند مفترق الطرق بين إرثٍ مؤسسي راسخ ومستقبلٍ زاخر بالفرص، أكّد البنك عمق التزامه بمسؤولياته؛ التزامٌ لم يقتصر على صون إرثه، بل امتدّ إلى الإسهام في رسم ملامح الخمسين عامًا المقبلة لصناعة التمويل الإسلامي.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة تتمة

تمثّل هويتنا المؤسسية الجديدة وشعارنا **"ويستمر التقدّم"** أكثر من مجرد عناصر بصرية أو علامات تجارية؛ إذ يجسّدان توجّه البنك الاستراتيجي ومرتكزات ثقافته المؤسسية، ويؤكدان وعده لأصحاب المصلحة **بالتقدّم المستمر، والقدرة على التكيّف، وترسيخ الريادة.**

الأداء والزخم المالي

واصل دبي الإسلامي خلال عام 2025 تعزيز مكانته كأكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات، محققًا أداءً قويًا عبر مختلف مؤشرات الأداء الرئيسية. فقد ارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى 13.3 مليار درهم إماراتي، مدعومةً بمزيج أعمال متوازن ومتنوع. فيما نمت الأرباح قبل الضريبة بنسبة *20% لتبلغ 9.0 مليار درهم إماراتي، كما بلغ صافي الأرباح 7.8 مليار درهم إماراتي، بما يعكس نموًا منظمًا، وإدارةً استراتيجيةً فعّالة للمحفظة، وانضباطًا مستدامًا في إدارة التكاليف.

وارتفع إجمالي الموجودات إلى 416 مليار درهم إماراتي، مدعومًا بنمو قوي في التمويل والودائع، وقاعدة تمويل متينة، واحتياطيات رأسمالية، ومستويات سيولة تجاوزت المتطلبات التنظيمية. وقد رسّخت هذه النتائج متانة المركز المالي للبنك، وأكدت قدرته على تحقيق نمو مستدام ضمن إطارٍ راسخٍ من الحوكمة والانضباط المالي.

الصفقات الاستراتيجية مع الجهات السيادية وقطاع الطيران والقطاع الزراعي

واصل البنك تعزيز حضوره في أسواق رأس المال العالمية، حيث احتل المرتبة الثالثة عالميًا في تصنيف جدول ترتيب وكلاء الاكتتاب للصكوك الدولية، وفقًا لبيانات منصة Cbonds.

ويعكس هذا التصنيف الدور المتنامي للبنك في أسواق التمويل الإسلامي الدولية ودوره الاستراتيجي في تشكيل المشهد العالمي للصكوك

وخلال العام، أنجز البنك عددًا من الصفقات الاستراتيجية التي أسهمت في توسيع نطاق حضوره الدولي عبر قطاعات رئيسية. ومن أبرز هذه الصفقات ترتيب تمويل سيادي بقيمة 1 مليار دولار أمريكي بصيغة مرابحة سلع متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد اضطلع البنك بدور المنسق الإسلامي العالمي الوحيد والمنظم الرئيسي المفوض المشترك، حيث تمّت هيكلة ما يقارب 89% من إجمالي التمويل وفق مبادئ الشريعة. عزّزت هذه الصفقة مكانة البنك في أسواق رأس المال السيادي، وأكّدت ثقة الشركاء والمؤسسات والجهات الحكومية في قدرته على هيكلة وتنفيذ حلول تمويل إسلامية متطورة ومتوافقة مع أعلى المعايير الدولية.

على صعيد قطاع الطيران، قام البنك بترتيب تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية لشراء طائرة بموجب اتفاقية تأجير إجارة طويلة الأجل. ويعتبر هذا التعاون، الأول نوعه مع شركة طيران، علامة فارقة بالنسبة للبنك،وهو ما جسّد قدرته على تقديم حلول تمويل إسلامية عابرة للحدود ومدعومة بالأصول.



د. عدنان شلوان، الرئيس التنفيذي للمجموعة، يلقي كلمة خلال احتفال البنك بالذكرى الخمسين لتأسيسه، بحضور معالي رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، حيث أشاد بجهود الموظفين وتفانيهم.

في القطاع الزراعي، اضطلع البنك بدور المنسق الرئيسي المفوض ووكيل الاستثمار للشريحة الإسلامية من التسهيلات التمويلية المشتركة ثنائية الشريحة لدعم مجموعة زراعية عالمية. وقد عكست هذه الصفقة ريادة البنك في توسيع نطاق التمويل المتوافق مع الشريعة ليشمل الاقتصاد الحقيقي، وأظهرت دور البنك المتنامي في دفع مسيرة تقدم القطاعات المستدامة مثل قطاع الأمن الغذائي.

تسلط هذه الصفقات الضخمة الضوء على القدرات التمويلية المؤسسية والدولية للبنك، بدءًا من التمويل السيادي إلى الشراكات مع المؤسسات والشركات والقطاعات المختلفة، مما يعزز مكانته كشريك عالمي موثوق به في هيكلة وتنفيذ حلول التمويل الإسلامي وقوة رائدة في تطوير الابتكار المالي المتوافق مع الشريعة.

* تم تعديل الأرباح قبل الضريبة للسنة المالية 2024 لاستبعاد أثر استردادات موروثة غير متكررة.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة تتمة

التحول وتقنية المعلومات

لا يُعدّ التحوّل في دبي الإسلامي مجرد شعار، بل يمثّل جوهر عملنا وأساس نهجنا التشغيلي. وخلال عام 2025، واصل البنك تسريع تنفيذ أجندته الرقمية عبر عدة مبادرات رئيسية:

- الانتقال إلى أنظمة مصرفية أساسية مطوّرة، بما يتيح معالجة المعاملات بسرعة وكفاءة أعلى ضمن بنية معيارية قابلة للتطوير.
- الاستفادة من تحليلات البيانات المتقدمة والنماذج المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرات فهم المتعاملين، ودعم القرارات الائتمانية، واكتشاف الاحتيال، وتطبيق نموذج "العرض الأفضل التالي".
- توسيع قنوات الخدمة الرقمية من خلال توفير خدمة ذات طابع شخصي وتجربة مستخدم سلسة عبر تطبيقات الهواتف المتحركة ومنصات الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- مواصلة الاستثمار في الأمن السيبراني والبنية التحتية السحابية وأطر الحوكمة لضمان المتانة وحماية أمن وخصوصية البيانات والقدرة على مواجهة المخاطر.

إن تطوير وتحديث أنظمة تقنية المعلومات لا يُعدّ خيارًا تشغيليًا، بل ضرورة استراتيجية للحفاظ على تنافسية البنك في بيئةٍ أصبحت فيها القدرات التقنية عاملًا حاسمًا في تحديد المكانة المؤسسية، إلى جانب القوة المالية. كما يُنظر إلى التحوّل بوصفه نهجًا مؤسسيًا مستدامًا يرسّخ قدرة البنك على التكيّف وتحقيق تطلّعاته المستقبلية.

الاستدامة والحوكمة والهدف

لا تُعدّ الاستدامة مسارًا موازيًا، بل تمثّل امتدادًا طبيعيًا لمسؤولية البنك المؤسسية. وانطلاقًا من مبادئ الشريعة الإسلامية، يواصل البنك دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن أطره الاستراتيجية والتشغيلية.

شهد عام 2025 تحقيق تقدمٍ ملموسٍ في تنفيذ أجندة الاستدامة، حيث واصل البنك توسيع محفظة التمويل المستدام من خلال إصدار الصكوك الخضراء والاجتماعية، بما يسهم في دعم المبادرات المتوافقة مع رؤية دولة الإمارات لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

كما عزّز البنك أطر الحوكمة من خلال دمج مؤشرات استدامة قابلة للقياس ضمن منظومات إدارة المخاطر ومساءلة القيادة وإدارة الأداء، بما يضمن اتساق القرارات المؤسسية مع مسؤوليات البنك طويلة الأجل. وفي الوقت ذاته، واصل البنك تنفيذ برامجه المجتمعية الداعمة للشمول المالي وتمويل التعليم والتنمية الاجتماعية.

ويظل نموذج الحوكمة حجر الأساس في ترسيخ الثقة والانضباط المؤسسي. ويضمن عمق مشاركة مجلس الإدارة، ووضوح الرقابة، واتساق السلوك الأخلاقي، أن يستمر نمو البنك في ألا يعكس قوتنا المالية فقط، بل يعكس القيم التي نؤمن بها كذلك.

الانتقال إلى الحقبة التالية بعد مرور خمسين عامًا

منذ تأسيس البنك في عام 1975 كمؤسسة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية الحديثة، شهد دبي الإسلامي نموًا متسارعًا من حيث الحجم، وتعقيد الأعمال، ونطاق الحضور الدولي. وعلى مدى خمسة عقود، أسهم البنك في إرساء معايير مصرفية، وتقديم حلول مالية مبتكرة، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، بما شكّل اليوم مرجعياتٍ راسخة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

ومع ذلك، فإن طموح البنك المؤسسي لا يستند إلى الإرث وحده، بل يتطلع بثقة إلى المرحلة المقبلة بهدف الارتقاء من موقع الريادة الإقليمية إلى نطاق الحضور العالمي.

وتشمل التطلعات الاستراتيجية للبنك:

- التوسّع الانتقائي في الأسواق المتوافقة مع أطر المخاطر والعائدات المعتمدة، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة وتعزيز التكامل المؤسسي.
- تعزيز وتطوير المنصات الرقمية ومنظومات المنتجات، بدءًا من الخدمات المصرفية الرقمية وتقنيات إدارة الثروات، وصولًا إلى حلول التمويل المدمج والتقنية المالية الإسلامية.
- دعم مبادرات الشمول المالي والتمويل المتناهي الصغر ضمن الأطر الإسلامية، بما يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
- الإسهام في تطوير النظام البيئي للتمويل الإسلامي المسؤول، وتعزيز توحيد المعايير، وقابلية التشغيل البيني، وبناء القدرات عبر مختلف الأسواق.

هذه التطلعات لا تمثّل رؤية مستقبلية فحسب، بل يواصل البنك بالفعل ترسيخ أسسها من خلال الشراكات الاستراتيجية، ومبادرات الابتكار، وتنفيذ الصفقات العابرة للحدود.

نظرة مستقبلية

في ظل استمرار التحديات التي تشهدها الأسواق العالمية، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية، وتقلبات الاقتصاد الكلي، وتحديات سلاسل التوريد، يواصل دبي الإسلامي التقدّم بثبات نحو تنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

سوف يواصل البنك خلال عام 2026 وما بعده التركيز على تعزيز متانة ميزانيته العمومية، وترسيخ الانضباط المالي، والمحافظة على نهجه المتوازن في إدارة المخاطر والعائدات.

الإيرادات التشغيلية

13.3 مليار درهم إماراتي

↑ 5%* سنويًا

كما سيستمر البنك في الاستثمار في القدرات الرقمية، وتحديث منظوماته التشغيلية، وتعزيز مرونته المؤسسية، بما يدعم استدامة أدائه وقدرته التنافسية على المدى الطويل.

الشكر والتقدير

بالنيابة عن نفسي وعن جميع زملائي، أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير لمعالي رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء مجلس الإدارة على رؤيتهم الثاقبة، وتوجيهاتهم الاستراتيجية، ودعمهم المستمر.

كما أتقدّم بخالص الشكر لفريق القيادة وجميع الزملاء على التزامهم وتفانيهم، وإسهاماتهم القيّمة التي شكّلت ركيزةً أساسيةً في مسيرة البنك ونجاحه المؤسسي.

وأعرب كذلك عن بالغ التقدير للسادة المساهمين، ومتعاملينا الكرام، وشركائنا في الأعمال على ثقتهم الراسخة، وتعاونهم المستمر، ودعمهم المتواصل لمسيرة البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. تماشيًا مع مبادئنا المؤسسية وأهدافنا المستقبلية، نمضي قدمًا صفًا واحدًا، ملتزمين بمسؤولياتنا تجاه أصحاب المصلحة والمجتمعات والأجيال القادمة.

"ويستمر التقدّم"

د. عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي لمجموعة دبي الإسلامي

* تم تعديل الأرباح قبل الضريبة للسنة المالية 2024 لاستبعاد أثر استردادات موروثة غير متكررة.

الجوائز والإنجازات

الاحتفال بالتميز في عام 2025

قمة وجوائز القطاع المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

- أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة

جوائز مجلة إسلاميك فاينانس نيوز

من بين الثمانية عشر جائزة التي مُنحت لدبي الإسلامي في هذا الحفل:

- أفضل صفقة صكوك للعام
- أفضل بنك إسلامي للخدمات الاستثمارية
- أفضل بنك إسلامي لتمويل التجارة

الحفل السنوي الثامن والعشرون لمجموعة الإمارات البيئية

- جائزة ترسيخ الاستدامة

جوائز النجوم من جمعية إدارة الموارد البشرية (SHRM) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- التميز في تطوير القيادة - الفئة الفضية

مركز تقييم التميز

- شهادة الأيزو لقسم إدارة الشكاوى

مؤسسة محمد بن راشد للإسكان

- جائزة الشريك الاستراتيجي

قمة وجوائز تكنولوجيا الخدمات المصرفية والمالية (MEA Finance)

- أفضل ابتكار في تجربة المستخدم في التمويل الإسلامي – أفضل تطبيق لنظام الصيرفة الإسلامية - منصة alt

فوربس الشرق الأوسط

- من بين أفضل 100 شركة مدرجة في عام 2025

جوائز إنجازات الأعمال (MEA Finance)

- 50 عامًا من التميز - جائزة الإنجاز السنوي

جوائز سعادة الموظفين في الإمارات العربية المتحدة

- أفضل استراتيجية للتعاقب الوظيفي - الفئة الذهبية

مؤتمر ومعرض جمعية إدارة الموارد البشرية (SHRM) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- تكريم برنامج تطوير المواهب الإماراتية

بلدية دبي

- جائزة الشريك الاستراتيجي







نطاق حضورنا العالمي

من أكبر **3** بنوك إسلامية في العالم

أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم من حيث إجمالي الموجودات، بشبكة واسعة تمتد عبر منطقة الشرق الأوسط، آسيا، وأفريقيا.



540+
فرعًا

900+
جهاز صراف آلي

نموذج "دبي الإسلامي" في تحقيق القيمة

مجموعة مصرفية رائدة تحقق قيمة مستدامة

تدعمنا خبرة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وخارطة طريق استراتيجية واضحة وأسس مالية متينة وسجل حافل في تحقيق قيمة للمساهمين مع استمرار الاستثمار في المستقبل.

مجموعة مصرفية إسلامية رائدة

على قائمة أكبر 3
بنوك إسلامية وفقًا لإجمالي الموجودات

البنك رقم 1
وأول بنك إسلامي في دولة الإمارات والأكبر من حيث الموجودات

1.7 مليون متعامل
قاعدة كبيرة للمتعاملين في دولة الإمارات تدعمها شبكة مصرفية واسعة تضم أكثر من 56 فرعًا و530 جهاز صراف آلي.

استراتيجية واضحة وتنفيذ فعّال

خطة نمو محددة، مدعومة بعمليات اكتتاب قوية.

ضبط التكاليف لضمان كفاءة تشغيلية عالية.

4.6 أضعاف
نمو مستدام في موجودات البنك على مدى 15 عامًا.

أسس مالية متينة

تصنيف عالي كبنك محلي ذو أهمية نظامية
تصنيف "A"
من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني
تصنيف "A3"
من قبل وكالة موديز

جودة موجودات متميزة بمعدل منخفض للتمويلات غير العاملة ونسبة تغطية عالية.

معدلات قوية في رأس المال التنظيمي مع احتياطات رأسمالية سليمة.

بنك محلي ذو أهمية نظامية.

خلق قيمة عالية للمساهمين بشكل منتظم

نحو 9.7 أضعاف
نمو صافي أرباح البنك خلال السنوات 15 الماضية

5.2 أضعاف
ارتفاع في سعر السهم خلال السنوات 15 الماضية

توزيع أرباح نقدية مجزية للمساهمين بشكل ثابت

الاستثمار في المستقبل

يُظهر تصنيف "A"
من مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أن هذه الممارسات متأصلة في صميم عمل البنك.

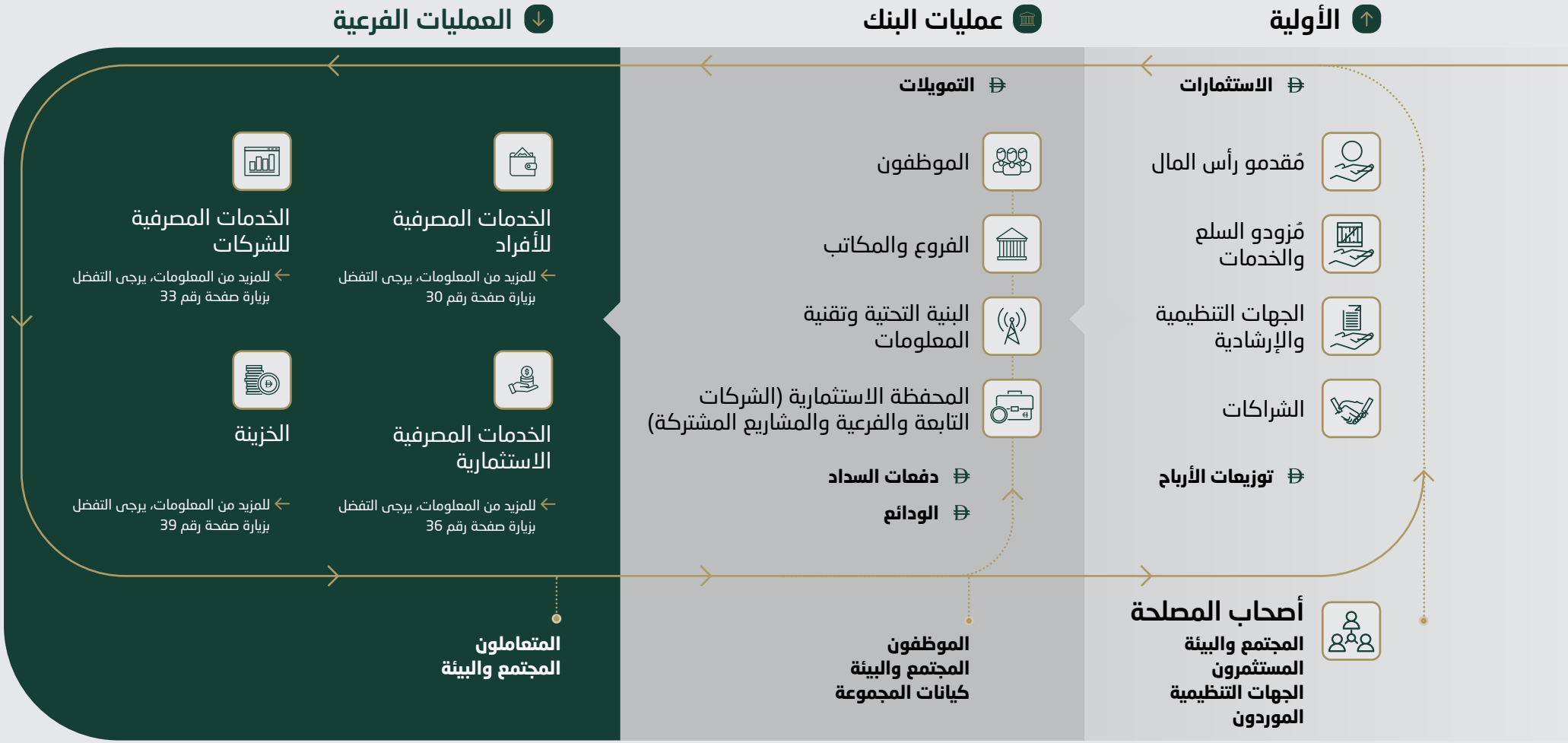
استثمارات ضخمة في البنية التحتية التكنولوجية

التركيز على بناء قدرات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

نموذج "دبي الإسلامي" في تحقيق القيمة تتمة

تحقيق أفضل النتائج لأصحاب المصلحة

دمج رأس المال والموظفين وتقنية المعلومات والحلول المتوافقة مع الشريعة لتحقيق تأثير ملموس في جميع جوانب منظومة عمل البنك.



نموذج "دبي الإسلامي" في تحقيق القيمة تتمة

تأسيس علاقات قوية ودائمة

مشاركة شفافة واستباقية بشكل متواصل لتعزيز الحوكمة والمرونة وخلق القيمة على المدى الطويل.

مجموعة أصحاب المصلحة	الوصف	كيفية صنع قيمة حقيقية	أساليب الإشراك وإطلاع أصحاب المصلحة
المستثمرون	المساهمون من الشركات والأفراد الذين يمتلكون أسهم دبي الإسلامي ويشاركون في أنشطة سوق رأس المال.	تحقيق عائدات قوية مستدامة مدعومة بنمو منضبط وإدارة مخاطر بشكل احترازي ومتحفظ وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة في فئتها.	الإفصاحات المالية والعروض التوضيحية للمستثمرين وتنظيم اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات للمحللين وإشراك المستثمرين بشكل مستمر.
المتعاملون	أكثر من 5 مليون عميل من الأفراد والشركات والمؤسسات يعتمدون على الحلول المالية المبتكرة المتوافقة مع الشريعة من البنك.	توفير منتجات وخدمات مالية شمولية يسهل الوصول إليها بأسعار تنافسية تلبي الاحتياجات المتنامية للمتعاملين ومدعومة بالتميز في الخدمة والابتكار الرقمي.	قنوات تلقي تعليقات وملاحظات المتعاملين ومراكز الخدمة والمنصات الرقمية واستطلاعات الرأي وتقييم التجربة المصرفية.
الموظفون	قوة عاملة متنوعة تضم أكثر من 12,000 من الخبراء الماليين والموظفين، يدعمها فريق قيادة قوي وثقافة مؤسسية مميزة.	توفير بيئة عمل عالية الأداء وإتاحة فرص التطوير المهني وتوفير المكافآت التنافسية ونشر ثقافة متأصلة في القيم والتمكين والرفاهية.	المراسلات والاتصالات الداخلية والبرامج التدريبية واستطلاعات رأي الموظفين ومراجعات الأداء ومنتديات القيادة.
كيانات المجموعة	الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة العاملة في الأسواق الرئيسية في الشرق الأوسط، آسيا وأفريقيا.	تعزيز حضور المجموعة من خلال التوافق الاستراتيجي والتعاون التشغيلي وأطر الحوكمة المشتركة.	لجان الحوكمة واجتماعات المراجعة الاستراتيجية والتنسيق بين الكيانات المختلفة.
الجهات التنظيمية	الهيئات الحكومية والسلطات الرقابية والتنظيمية التي تضع الأطر والسياسات والتوقعات للمؤسسات المالية الإسلامية.	ضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية والمساهمة في تطوير القطاع المصرفي والالتزام بأعلى معايير الحوكمة الشرعية.	رفع التقارير الرقابية مشاورات على مستوى القطاع والمنتديات وفرق العمل والمشاركات الثنائية.
المجتمع والبيئة	المجتمع والبيئة الأوسع التي تتفاعل وتتأثر بعمليات البنك ومبادراته المتعلقة بالاستدامة.	دعم التنمية الوطنية والشمول المالي ورفاهية المجتمع والإشراف البيئي من خلال ممارسات مسؤولة.	برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والتواصل المجتمعي والشراكات البيئية ورفع تقارير الاستدامة.

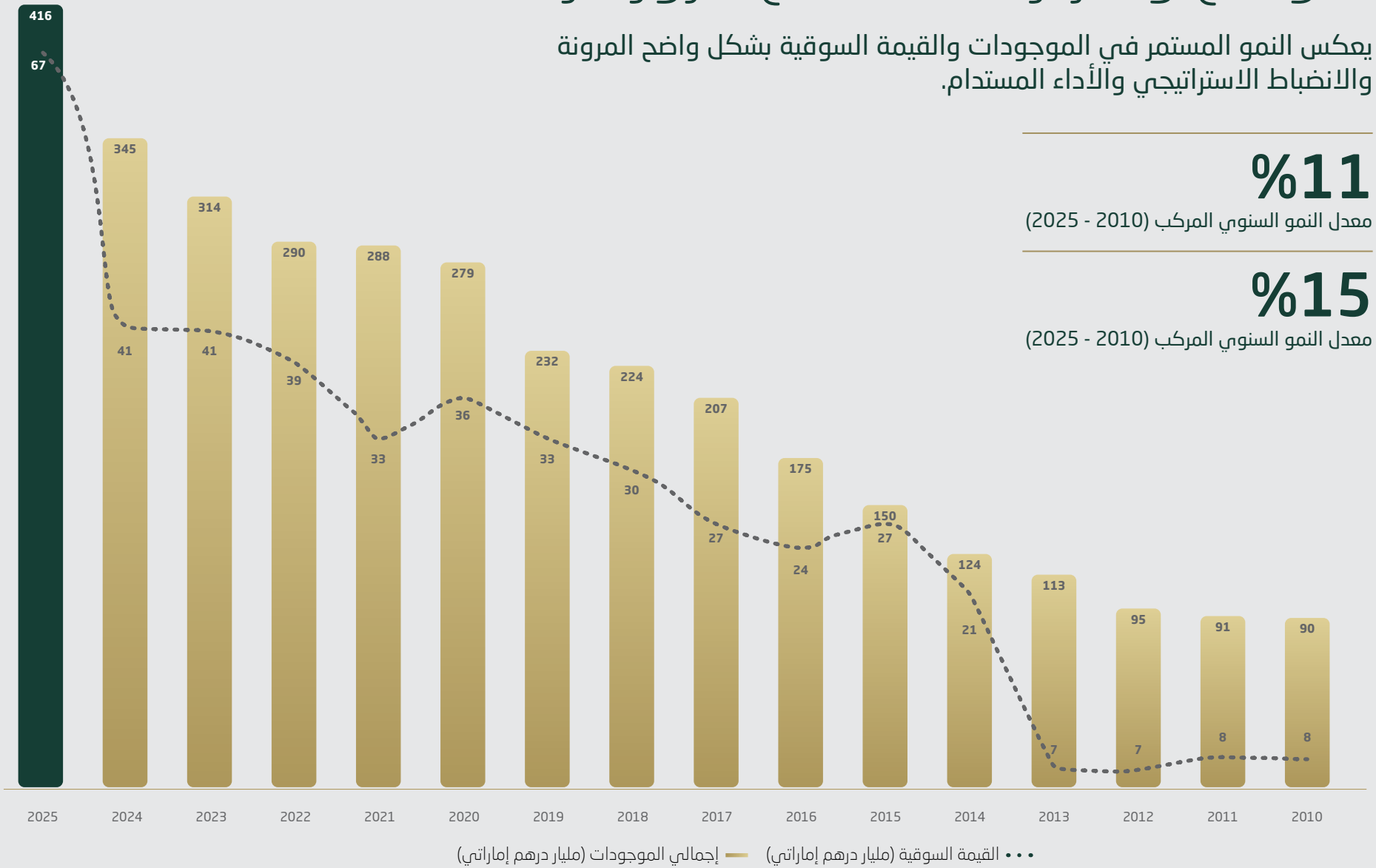
نموذج "دبي الإسلامي" في تحقيق القيمة تتمة

التوسع وتعزيز القيمة مع مرور الزمن

يعكس النمو المستمر في الموجودات والقيمة السوقية بشكل واضح المرونة والانضباط الاستراتيجي والأداء المستدام.

%11
معدل النمو السنوي المركب (2010 - 2025)

%15
معدل النمو السنوي المركب (2010 - 2025)



استراتيجيتنا

توجه استراتيجي بنظرة مستقبلية

يواصل دبي الإسلامي تحقيق أولوياته الاستراتيجية من خلال التنفيذ المنضبط والتركيز الواضح على الامتياز التشغيلي وتجارب المتعاملين. ومع بقاء القوة والنمو محركين للتقدم منذ عام 2022، يبقى تركيز البنك منصبًا على تحقيق نمو مُستدام وربحية عالية والمحافظة على مكانته كعلامة مصرفية إسلامية رائدة تضع متعامليها على رأس أولوياتها.

استراتيجية DRIVE الخماسية (2022-2026)

D تحول رقمي

- إطلاق خدمات رقمية جديدة.
- تعزيز القنوات والقدرات الرقمية.
- تقديم تجربة متعاملين سلسة وبديهية.
- تبني الإجراءات والمعاملات الرقمية.
- التركيز على خفض التكاليف وزيادة الإيرادات.
- توفير خدمات مصرفية تنبؤية مدعومة بالذكاء الاصطناعي المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

R أسس متينة

- تحسين جودة الموجودات وخفض التمويلات المتعثرة وتعزيز التغطية.
- تعزيز بيئة امتثال قائمة على مبدأ عدم التهاون.
- تجديد وتحديث البنية التحتية لنظام تقنية المعلومات.
- تحديث معالجة البيانات وضمان تكاملها وإدارتها بفعالية.
- تنويع الموجودات الخاضعة لمخاطر الائتمان وتخفيض الموجودات العقارية.
- الإدارة النشطة لرأس المال والسيولة منخفضة التكلفة.

I قيمة تتزايد

- جذب متعاملين جدد للبنك.
- زيادة الحصة السوقية في الموجودات التي تحقق أرباح مرتفعة.
- تعزيز ربحية العمليات الدولية واستكشاف مناطق جغرافية جديدة.
- تنفيذ أعمال تكميلية وتحقيق مصادر دخل جديدة من المنتجات والخدمات الحالية.
- تعزيز المحفظة من خلال إدارة دورة حياة المتعاملين.
- مواصلة سجل الإنجازات في تقديم أفضل قيمة وفقًا للوعد الذي قطعناه على أنفسنا تجاه أصحاب المصلحة.

V عمليات تشغيلية تتنوع

- تعزيز استقرار وتحسين البنية التحتية الخاصة بتقنية المعلومات.
- إدارة الكفاءات من خلال المحافظة على نسبة تكلفة إلى دخل قوية.
- ضمان الامتثال لمجموعة واسعة من التغييرات التي تفرضها القواعد التنظيمية.
- تنفيذ عالي الجودة وفي المدة الزمنية المحددة لأولويات العمل الرئيسية.
- دمج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في جميع أنحاء المجموعة.
- تحقيق الكفاءة والسرعة التشغيلية.

E تجارب تفاعلية

- التفاعل مع المتعاملين عبر نقاط الاتصال ببساطة وشفافية وبشكل موحد.
- ضمان تسجيل آراء المتعاملين بشكل فعّال وإدراجها ضمن قرارات العمل.
- تعزيز التعاون الداخلي بشكل أفضل لتقديم خدمات سلسة ومتسقة.
- وضع العلامة التجارية في مكانة جيدة لتكون الأفضل في فئتها من حيث تجربة المتعاملين.
- تأسيس مؤسسة تتمحور حول المتعاملين.
- تعزيز العلامة التجارية للبنك لتكون العلامة التجارية الأولى بالنسبة للمتعاملين طوال حياتهم.

مواصلة النمو والتوسع ← **تعزيز القوة والكفاءة**

استراتيجيتنا تتمة

الوفاء بأولوياتنا الاستراتيجية منذ عام 2022

المبادرات الرئيسية في عام 2025

إعادة توجيه مكتب إدارة التحول
- تنفيذ برامج مصرفية شاملة بشكل مركّز لدفع عجلة الابتكار والكفاءة.
- تعزيز مكتب إدارة التحول مع التركيز على تنفيذ المشروعات الاستراتيجية.

تأسيس قسم الخدمات المصرفية التجارية
- التركيز على توفير الخدمات المصرفية والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة وكبرى الشركات في منطقة الشرق الأوسط.
- ابتكار منتجات وخدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات ومتطلبات هذه القاعدة من المتعاملين.

إنشاء مركز التميز في خدمة المتعاملين
- تنفيذ استراتيجية التميز في خدمة المتعاملين في كافة أنحاء البنك.
- ترسيخ مبدأ "التركيز على العميل" في صميم عمل البنك.

تشكيل لجنة الذكاء الاصطناعي
- التركيز على مركزية الذكاء الاصطناعي وتوحيد الجهود لترسيخها بكفاءة.
- دفع مسيرة تبني الذكاء الاصطناعي ورفع مستوى قدراته وفعاليته.

تحديث وتطوير منصات تقنية المعلومات
- تحديث نظام الخدمات المصرفية الأساسية ومنصات التحليلات.
- تحديث منصة إدارة علاقات المتعاملين منصة عمليات البطاقات ومستودع البيانات.

تجربة المتعاملين
- تطوير أكثر من 30 رحلة للمتعاملين عبر مختلف المنتجات ومراحل دورة حياة المتعامل.
- زيادة الخدمات عبر القنوات الرقمية وقنوات الخدمة الذاتية.

النتائج الملموسة: منذ عام 2022 وحتى الآن

	2021	2025	معدل النمو السنوي المركب
صافي التمويلات (مليار درهم إماراتي)	187	262	↑9%
استثمارات الصكوك (مليار درهم إماراتي)	42	91	↑21%
إجمالي الودائع (مليار درهم إماراتي)	206	320	↑12%
أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير (مليار درهم إماراتي)	90	110	↑5%
الإيرادات التشغيلية (مليار درهم إماراتي)	9.4	13.3	↑9%
صافي الأرباح قبل الضريبة (مليار درهم إماراتي)	4.4	9.0	↑19%

تشير الأرقام الخاصة بالعام 2021 إلى أرصدة في نهاية المدة كما في 2021/12/31 أو في بداية المدة كما في 2022/01/01.

نظرة عامة على السوق

تجاوز كافة تحديات الاقتصاد الكلي بنجاح في ظل حالة من عدم اليقين الجيوسياسي

المشهد الاقتصادي العالمي

بعد عام 2024 الذي تميز بأداء قوي، ظل الاقتصاد العالمي ضعيفًا نسبيًا في عام 2025، وظهرت مؤشرات على مسار نمو معتدل وسط استمرار حالة من عدم اليقين بشأن السياسات والإجراءات الجديدة للسياسات والتباين في الاتجاهات الإقليمية. واستمرت التوترات الجيوسياسية واضطرابات أسواق الطاقة والتحولات في السياسات التجارية في خلق بيئة مفككة بشكل أكبر أمام التمويل العالمي.

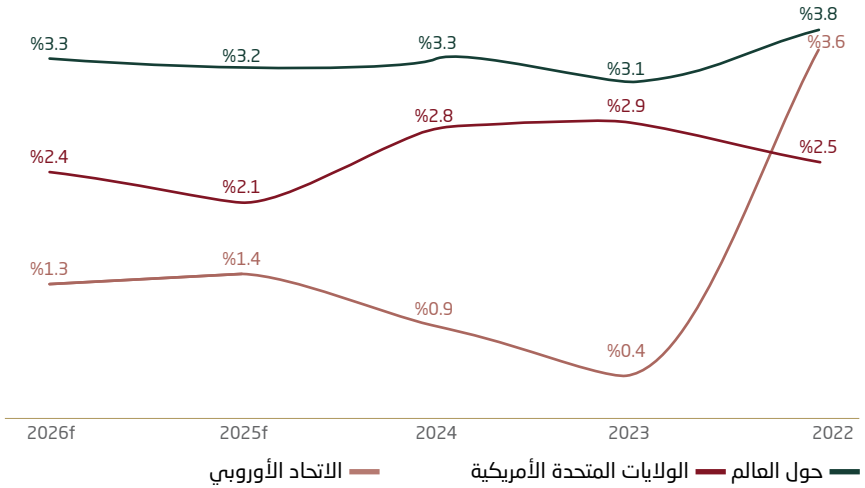
تُشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.2% في عام 2025 مدعومًا بتراجع ضغوط سلاسل التوريد واستمرار طلب المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة. على أية حال، فقد تراجعت التجارة العالمية مقارنةً بالإنتاج مع توقع البنك الدولي نمو حجم التجارة العالمية بنسبة 1.7% فقط، مما يُشير إلى تباطؤ في الطلب العالمي.

على الرغم من تراجع التضخم من ذروته التي سجلها في الفترة 2022-2023، ظلّ أعلى من المعدل المستهدف في العديد من الاقتصادات الكبرى، مما دفع البنوك المركزية إلى اتباع نهج حذر بشأن التيسير النقدي. بدأ كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي خفض أسعار الفائدة بشكل محدود. لكنهما استمرّا في التأكيد على الاعتماد على البيانات نظرًا لخطر استمرار التضخم. ولا تزال أسعار الفائدة الفعلية مرتفعة مقارنةً بمعايير ما قبل الجائحة، مما يُفاقم الأوضاع المالية العالمية ويُؤثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة.

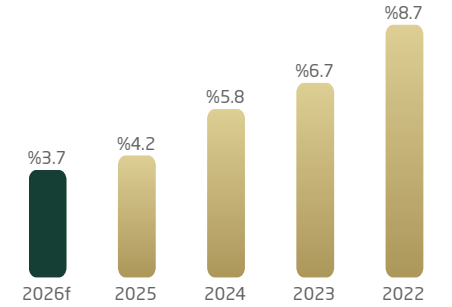
على الرغم من بيئة الاقتصاد الكلي العالمية، واصلت الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا الاستفادة من زيادة الاستثمار في البنية التحتية وإعادة توطين الأنشطة التصنيعية وتعزيز الاستهلاك المحلي، مما وفر التوازن المطلوب بشدة مقابل النمو الأضعف في الاقتصادات المتقدمة.

تمثلت المخاطر الرئيسية التي تهدد النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي، في استمرار حالة عدم اليقين السياسي أو تباطؤ مسار نمو الاقتصاد العالمي أو تجدد صدمات التضخم أو حدوث حالة تباطؤ غير متوقعة في الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو سياسات هجرة مشددة أو عدم الاستقرار المالي في القطاعات التي تعتمد على القروض بشكل كبير. في المقابل، تُوفر العوامل الهيكلية الدافعة للذكاء الاصطناعي الذكاء الاصطناعي والاستثمار في تحول الطاقة والإنفاق على البنية التحتية الرقمية، إمكانات نمو طويلة الأجل.

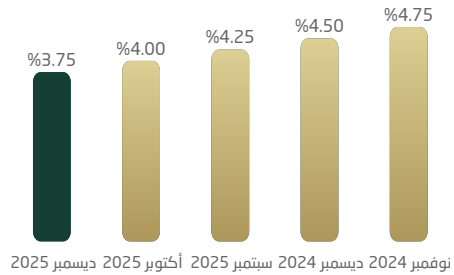
نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الكبرى



التضخم العالمي



سعر الفائدة الفيدرالية



نظرة عامة على السوق تتمة

نظرة عامة على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

واصلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إظهار صلابة، مدعومةً بمراكز مالية قوية وموجودات صناديق الثروة السيادية واستراتيجيات تنويع استباقية. وعلى الرغم من أن النفط ظل المصدر الرئيسي للإيرادات، ساهمت القطاعات غير النفطية بشكل متزايد في دفع عجلة النمو مدعومةً بالاستثمارات الحكومية والإصلاحات والتوسع في قطاعي السياحة والخدمات اللوجستية.

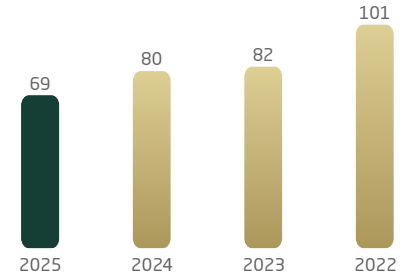
يُتوقع أن تسجل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نموًا اقتصاديًا بحوالي 4.0% في عام 2025، وأن تشهد المنطقة نموًا متسارعا يُقدر بنسبة 4.5% في عام 2026*، مدفوعًا بالتراجع المتوقع في خفض إنتاج النفط الذي اقرته منظمة أوبك والتوسع القوي في القطاعات غير النفطية. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط بشكل طفيف مع تخفيف خفض إنتاج منظمة أوبك بلس، مما يُسهم في تعزيز النمو المؤقت، بينما يظل النشاط غير النفطي قويًا، لا سيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. ظلت الأرصدة المالية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي في وضع مريح في ظل أسعار النفط المعتدلة، واستقر التضخم عند نسبة تتراوح بين 2% و 3%، مما مكّن الحكومات من مواصلة الإنفاق الرأسمالي على مشروعات التنويع الاقتصادي. وحيث أن تباطؤ الاقتصاد العالمي لا يزال يُشكل خطرًا سلبيًا على المنطقة، فإن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى تسريع إصلاحات التنويع الاقتصادي وتعزيز التجارة الإقليمية

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 4%، مما يعكس التقدم المستمر في إطار أجندات التحول طويلة الأجل مثل رؤية السعودية 2030، ومئوية الإمارات 2071، ورؤية عُمان 2040، ورؤية الكويت 2035. تشمل المحركات الرئيسية للنمو المتوقع قطاع البناء والتشييد وقطاع التصنيع وقطاع الطاقة المتجددة وقطاع السياحة وقطاع الخدمات اللوجستية، بدعم من برامج الاستثمار الحكومي الضخمة.

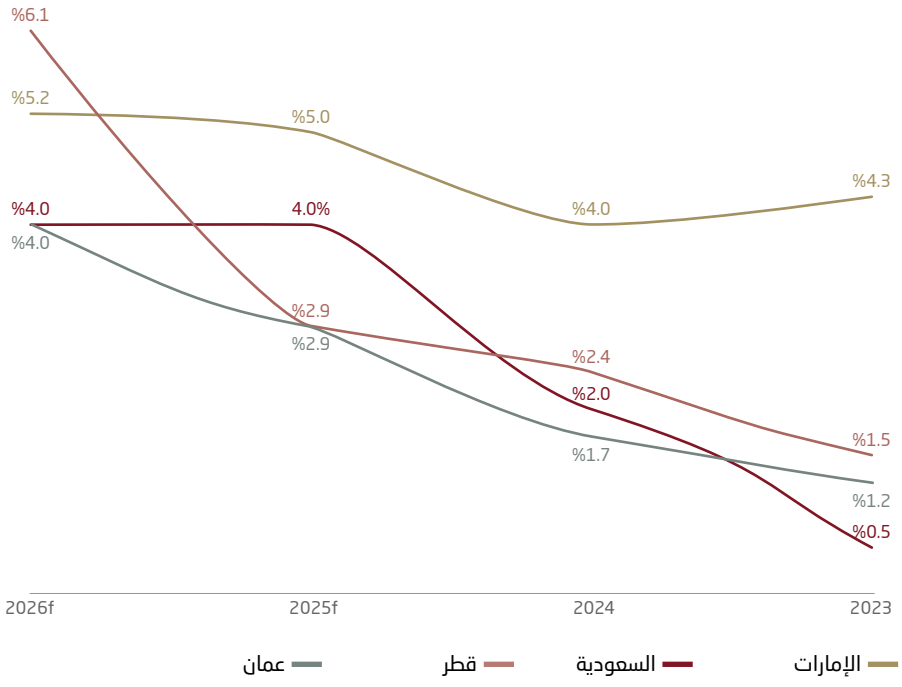
%4.5

النمو الاقتصادي المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026

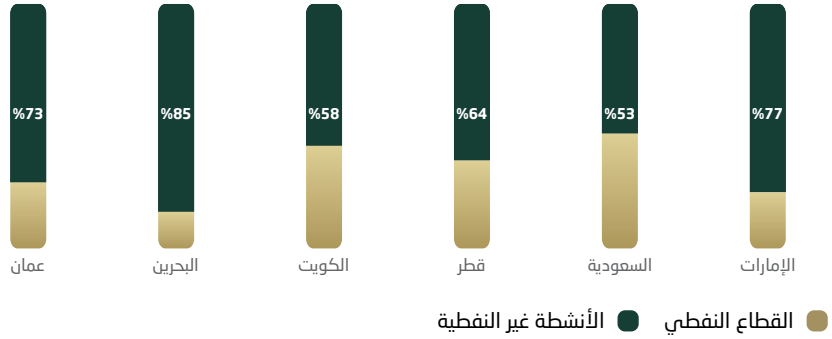
متوسط أسعار خام برنت (دولار أمريكي/برميل)



نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي



الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي



* المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نظرة عامة على السوق تتمة

الإمارات العربية المتحدة

أداء قوي للاقتصادي الكلي وسط حالة من عدم اليقين العالمي

تواصل دولة الإمارات تميزها كواحدة من أكثر الاقتصادات تنوعاً وديناميكية في المنطقة. وبفضل الإدارة المالية الرشيدة والمكانة الخارجية القوية والاقتصاد غير النفطي المزدهر، حافظت الدولة على زخم نمو ثابت، لتصبح أسرع الاقتصادات نمواً في منطقة الخليج وسط حالة من عدم اليقين العالمي.

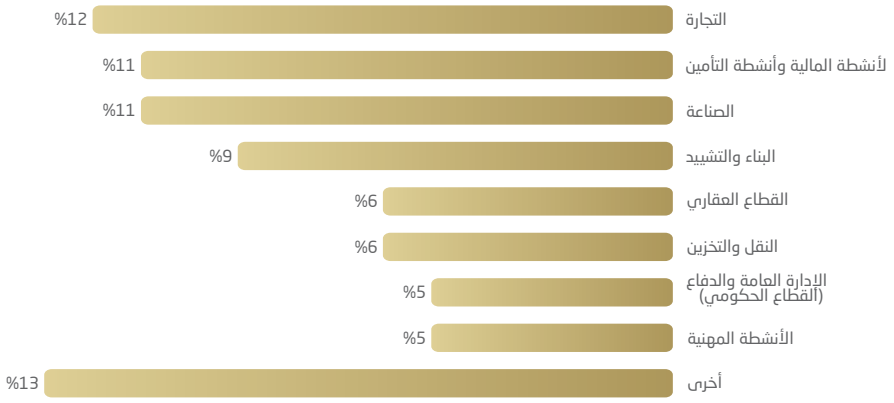
من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات، وفقًا لتوقعات البنك الدولي، نمواً اقتصادياً بنسبة 5% في عام 2025، مدفوعاً بشكل أساسي بالقطاعات غير النفطية وزيادة إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يبقى التضخم تحت السيطرة عند حوالي 2%، مدعوماً باستقرار أسعار الطاقة ووفرة الإمدادات.

يتوقع مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.9%، مما يعكس التوسع المستمر في قطاعات التصنيع والتجارة والخدمات اللوجستية والإنشاءات والعقارات والسياحة والخدمات المالية. وقد سارعت دولة الإمارات، التي تُعد من كبار مُصدري النفط، في تنفيذ خططها لتنويع اقتصادها، حيث يُمثل القطاع غير النفطي نسبة أكبر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

%5

النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات في عام 2025

تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب القطاع (النصف الأول من عام 2025)



إمارة دبي

محرك النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة

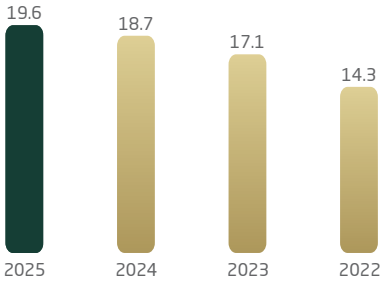
يواصل اقتصاد إمارة دبي إظهار مرونة ملحوظة وزخم متواصل، مدعوماً بنموذج نمو متنوع غير نفطي واستثمارات أجنبية مستدامة وارتفاع مطرد في تأسيس الشركات. يظل التنويع الاقتصادي لإمارة دبي أحد أهم نقاط قوتها الاستراتيجية. كما تواصل الإمارة ريادتها كاقتصاد قائم على الخدمات، حيث تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات، مع استمرار النمو، الذي يرتكز على قطاع التجارة والخدمات اللوجستية والسياحة والقطاع العقاري، والمدعوم بشكل جيد بتدفقات ثابتة من الاستثمارات الأجنبية والمقيمين.

حقق الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي نموًا بنحو 4% خلال 9 أشهر من عام 2025، مع توقعات بنمو أقوى في عام 2026 مع ازدياد نشاط قطاعي السياحة والبناء. وتشمل أبرز قطاعات النمو في إمارة دبي السياحة والعقارات والخدمات اللوجستية والتقنية. وعلى الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار الفائدة واضطرابات التجارة العالمية، فإنّ المقومات الاقتصادية القوية للإمارة تمكنها من الصمود في وجه التحديات العالمية والإقليمية.

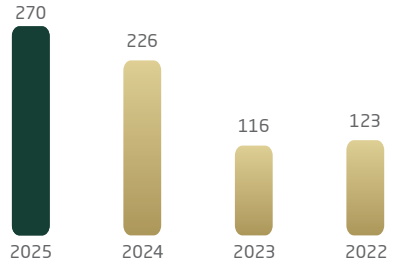
%4.7 سنويًا

نمو الناتج المحلي الإجمالي في إمارة دبي خلال 9 أشهر من عام 2025

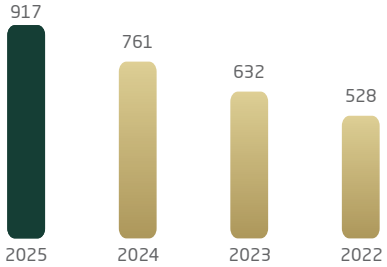
عدد الزوار السنوي لإمارة دبي



القطاع العقاري في إمارة دبي



المعاملات (#000)



القيمة الإجمالية (مليار درهم إماراتي)

نظرة عامة على السوق تتمة

القطاع المصرفي الإماراتي

دعم النمو الاقتصادي المتسارع

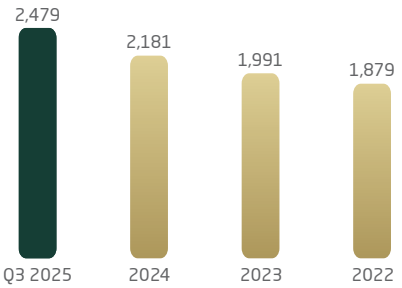
يواصل القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة إظهار مؤشرات نمو قوية وربحية عالية وكفاية رأس مال معززة وجودة موجودات سليمة ونشاط إقراض صحي ونمو قوي في الودائع وتوافر السيولة، مما يعزز مكانته كركيزة أساسية لنجاح اقتصاد دولة الإمارات.

بلغ إجمالي موجودات القطاع المصرفي حوالي 5.2 تريليون درهم إماراتي في نهاية التسعة شهور الأولى من عام 2025، مع تسجيل نمو بحوالي 18% على أساس سنوي، وتوقعات بمواصلة النمو في عام 2026 مدفوعاً بزيادة الطلب على التمويل. وقد حافظت المصارف والبنوك الإماراتية الكبرى على مستوى ربحية قوي، حيث سجلت مؤشرات ونسب ربحية ممتازة خلال العام. ولا يزال متوسط معدل كفاية رأس المال في النظام المصرفي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية، بينما تعكس مؤشرات السيولة والتمويل نظاماً مصرفياً قوياً. وتشير التقديرات إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى أقل من 4% في عام 2025، بفضل التحسن في أداء الشركات والإدارة الفعّالة للمخاطر.

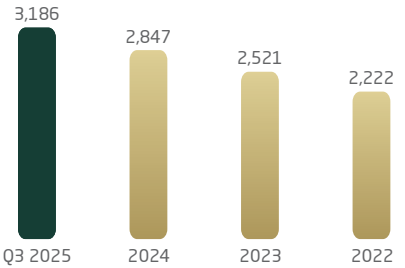
حافظت البنوك في دولة الإمارات على مسار تصاعدي قوي على صعيد الاستثمارات والائتمان والودائع، مما أظهر مرونة القطاع وقدرته على دعم المشهد الاقتصادي المتطور للدولة. ومع استقرار النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي والإصلاحات الجارية، يتمتع القطاع بمكانة مميزة تؤهله للعب دورًا محوريًا في تمويل القطاعات الاستراتيجية ودعم النمو غير النفطي للدولة ومساندة أجندة الحكومة الأوسع نطاقاً لتنويع الاقتصاد. وتتجلى مساهمة البنوك في مختلف المجالات بدءًا من تمويل التوسع غير النفطي وتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات العملاقة والتمويل التجاري والابتكار والشمول المالي، فضلاً عن كونها ركيزة أساسية للسيولة والثقة لدى المستثمرين.

على الرغم من استمرار بعض التحديات، مثل احتمال انخفاض هوامش الربح مع عودة معدلات الفائدة إلى وضعها الطبيعي، ومخاطر الائتمان الانتقائية في القطاعات الدورية، إلا أن النظرة العامة للقطاع المصرفي لا تزال إيجابية. ويرى الجميع أن إشراف المصرف المركزي القوي وسياسات الاقتصاد الكلية الحكيمة تُسهم في تعزيز الاستقرار المالي، وتضمن استمرار النظام المصرفي في دعم مسار النمو الاقتصادي لدولة الإمارات.

الائتمان المصرفي (مليار درهم إماراتي)



الودائع المصرفية (مليار درهم إماراتي)



نظرة عامة على الاقتصاد العالمي في عام 2026 وما بعده

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يحافظ اقتصاد دولة الإمارات واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأوسع نطاقاً على نمو قوي على المدى المتوسط، مدعومة بالتنويع غير النفطي والاحتياطيات المالية والاستثمار المستمر في مشروعات البنية التحتية والابتكار.

وبينما يُتوقع أن يبلغ النمو العالمي حوالي 3.2% مع تسجيل انتعاش معتدل في التجارة، يُتوقع أن يرتفع النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي إلى نسبة 4.5% في عام 2026*. ومن المرجح أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بنسبة 5.2%، مدعومًا بتوسع الأنشطة غير النفطية والعودة التدريجية لنمو الإنتاج المرتبط بالنفط. ويبقى القطاع المصرفي محركًا رئيسيًا للنمو من خلال توفير السيولة وإدارة المخاطر وتمويل التحول إلى اقتصاد رقمي ومستدام.

على الرغم من ذلك، لا تزال هناك مخاطر بسبب حالة عدم اليقين العالمي وتقلبات أسعار النفط وتعديل أسعار الفائدة، لكن القاعدة المتنوعة لدولة الإمارات ونظامها المالي المستقر يضعها في وضع جيد لمواصلة النمو والازدهار.

* المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نظرة مالية

أداء استثنائي مدفوع بأسس مالية قوية

خلال عام اتسم بالتقلبات في الأسواق المالية، بما في ذلك توترات جيوسياسية مطولة وتزايد حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي، واصل دبي الإسلامي الاستفادة من الفرص طويلة الأجل والأسس الثابتة، مع التغلب على التحديات قصيرة الأجل. ويستمر نموذج أعمال البنك المتميز، والذي يتمحور حول المتعاملين، في ترسيخ مكانته لتحقيق نجاح مستدام.

مع احتفاله بيوبيله الذهبي ومرور خمسين عامًا على تأسيسه، حقق البنك أقوى أداء له حتى تاريخه، حيث سجلت إيراداته التشغيلية رقماً قياسياً بقيمة 13.3 مليار درهم إماراتي، وارتفعت الأرباح قبل الضريبة بنسبة 20%* على أساس سنوي لتصل إلى 9.0 مليار درهم إماراتي، مما يعكس مساراً قوياً للأرباح على الرغم من بيئة تمويل وائتمان أكثر تنافسية. وارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 21% على أساس سنوي لتسجل 416 مليار درهم إماراتي، بينما تجاوزت ودائع المتعاملين حاجز 300 مليار درهم إماراتي، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 29% منذ ديسمبر 2024، مما يؤكد استمرار ثقة المتعاملين والشركاء في البنك.

زخم في الأرباح مدعومًا بتنوع في الدخل وإدارة محكمة للمخاطر

سجلت الإيرادات التشغيلية للبنك نموًا بنسبة 5% على أساس سنوي، مدعومةً بزيادة حجم الأعمال وقوة الدخل غير الممول واستقرار هوامش الربح بشكل عام. وقد انعكس تركيز إدارة البنك على جودة المحفظة والتحصيلات الاستباقية في خفض خسائر انخفاض القيمة بنسبة 71%* لتصل إلى 485 مليون درهم إماراتي. ولا تزال الكفاءة التشغيلية نقطة قوة تنافسية رئيسية، حيث بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 28.4%، حتى مع استمرار البنك في الاستثمار في التقنية والمواهب لدعم النمو المستقبلي.

نمو الميزانية العمومية بجودة عالية مع التركيز على الوساطة الأساسية

لا يزال توسع الميزانية العمومية للبنك يستند بقوة على تمويل الاقتصاد الحقيقي وأنشطة أسواق رأس المال عالية الجودة. وقد ارتفع صافي الموجودات التمويلية ومحفظة الصكوك بنسبة 20% على أساس سنوي ليصل إلى 353 مليار درهم إماراتي، مدفوعاً بالطلب القوي من متعاملي قطاعي الأفراد والشركات. وبلغ صافي الموجودات التمويلية 262 مليار درهم إماراتي، بينما ارتفع حجم محفظة الصكوك إلى 91 مليار درهم إماراتي.

كما شهدت ودائع المتعاملين نموًا قويًا لتسجل 320 مليار درهم إماراتي، بزيادة بنسبة 29% منذ نهاية عام 2024، مع مساهمة فعّالة من الحسابات الجارية وحسابات التوفير، والتي ارتفعت بنسبة 17% هذا العام لتصل إلى 110 مليار درهم إماراتي. ويعزز هذا التنوع في الودائع قدرة البنك على مواصلة تمويل فرص النمو دون المساس بالسيولة أو انضباط التسعير.

العائد على متوسط الموجودات (قبل الضريبة)
%22

العائد على حقوق الملكية الملموسة (قبل الضريبة)
%2.4

نسبة التكلفة إلى الدخل
%28.4

تكلفة المخاطر
%0.14

* نسبة النمو المعدلة مقارنة بأرقام العام 2024.

نظرة مالية تتمة

مواصلة تعزيز جودة الموجودات ورأس المال والسيولة

سجلت جودة الموجودات في هذه الفترة أعلى مستوياتها على مدى السنوات الأخيرة. وقد تحسن معدل التمويلات غير العاملة إلى نسبة 2.65% هذه السنة، بانخفاض 135 نقطة أساس منذ ديسمبر 2024، مما يعكس مزيجًا من الاكتتاب المنضبط والإدارة النشطة للمحفظة واستردادات المراكز القديمة. كما تحسنت نسبة التغطية الإجمالية ونسبة التغطية النقدية، مما يوفر حماية قوية ضد الضغوط المحتملة.

لا تزال مؤشرات رأس مال البنك وسيولته أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي. بلغت نسبة رأس المال الشق 1 المشترك 12.3% (CET1)، ومعدل كفاية رأس المال نسبة 15.5%، مما يدل على التدفق القوي لرأس المال العضوي من خلال الأرباح المحتجزة، مع دعم الميزانية العمومية بنمو مزدوج. وبلغت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر 157% و 109% على التوالي، مما يعكس إدارة حذرة للميزانية العمومية وقاعدة تمويل مُتنوعة.

زخم الأعمال الواسع النطاق يدل على كفاءة وفعالية استراتيجية البنك

شهد العام 2025 نمواً واسع النطاق في مختلف قطاعات الأعمال الرئيسية، مما يدل على نجاح تنفيذ أجندة دبي الإسلامي الاستراتيجية المتمثلة في الجودة والنمو المتنوع والمستدام. وقد تجاوز إجمالي التمويلات الجديدة والاستثمارات في الصكوك 120 مليار درهم إماراتي في عام 2025.

- **الخدمات المصرفية للأفراد**
نمت محفظة الخدمات المصرفية للأفراد بنسبة 22% في عام 2025 لتسجل 77 مليار درهم إماراتي، مدعومة بالطلب القوي على عروض خدمات الأفراد للبنك حيث أضاف البنك أكثر من 90,000 عميل جديد، مما يعكس قوة علامة دبي الإسلامي المصرفية وقدراتها الرقمية وعروضها المصممة خصيصًا لفئات الأفراد عامة والشرائح مرتفعة الدخل.
- **الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية**
حققت محفظة الخدمات المصرفية للشركات المحلية والدولية نموًا لتسجل 185 مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها 24% على أساس سنوي، مع نمو واسع النطاق في قطاعات رئيسية تشمل الطيران والتصنيع والمؤسسات المالية والمرافق، مما يعزز دور البنك كجهة تمويل رائدة للقطاعات الاستراتيجية في دولة الإمارات وفي النطاق الإقليمي لعملياته. كما عزز البنك من ريادته في أسواق رأس المال الإسلامية، حيث نجح في إصدارات للصكوك بقيمة صكوكًا بقيمة تقارب 56 مليار دولار أمريكي خلال تلك الفترة، وشارك في صفقات سيادية وصفقات لشركات بارزة في جمهورية باكستان ومصر وتركيا وغيرها من الأسواق الرئيسية. يعكس هذا الأداء استراتيجية البنك المدروسة للتنويع المنضبط لقطاعات الأعمال والتركيز المتزايد على الشركاء ذوي الجودة العالية والتمويل الدولي.
- **الخزينة**
واصل قسم الخزينة تقديم دعم قوي للميزانية العمومية للبنك من خلال إدارة منضبطة للسيولة واستثمار حذر في صكوك عالية الجودة. ونمت محفظة الصكوك لتسجل 91 مليار درهم إماراتي، مع المحافظة على تركيز كبير على الصكوك لجهات سيادة ومؤسسات مالية عالية الجودة، مما ضمن دخلاً مستقراً ومستوى مخاطر منخفض.

ختامًا

يُظهر الزخم المتواصل في عام 2025 أن استراتيجية البنك، التي ترتكز على توسيع الميزانية العمومية بجودة عالية، وإدارة المخاطر بانضباط، والتنويع عبر قطاعات وأقاليم جغرافية متنوعة، والتمويل المستدام، والتحول الرقمي، تُترجم إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين. وبفضل أداء أرباح قوي وعائدات مُرتفعة على حقوق الملكية الملموسة وميزانية عمومية قوية، يظل البنك في وضع جيد للمحافظة على مسار نموه قوي ومواصلة دعم طموحات دولة الإمارات الاقتصادية طويلة الأجل.

نسبة التمويلات غير العاملة

%2.65

التغطية الإجمالية

%160

نسبة رأس المال الشق 1 المشترك (CET1)

%12.3

معدل كفاية رأس المال

%15.5

نظرة على الأعمال

قطاعات الأعمال



الخدمات المصرفية للأفراد

للمزيد من المعلومات
انتقل إلى الصفحة 30



الخدمات المصرفية للشركات

للمزيد من المعلومات
انتقل إلى الصفحة 33



الخدمات المصرفية الاستثمارية

للمزيد من المعلومات
انتقل إلى الصفحة 36



الخزينة

للمزيد من المعلومات
انتقل إلى الصفحة 39

نظرة على الأعمال تتمة

الخدمات المصرفية للأفراد

تقدم إدارة الخدمات المصرفية للأفراد خدماتها للمتعاملين الأفراد في دولة الإمارات من خلال باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية تشمل تمويل السيارات والبطاقات والتمويل السكني والتمويل الشخصي والعروض المصرفية الصديقة للبيئة. وبفضل قاعدة متعاملين متنوعة ومتنامية موزعة في كافة أنحاء الدولة، توفر الخدمات المصرفية للأفراد نطاقًا شاملاً من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المصرفية لمواطني ومقيمي دولة الإمارات.

77 مليار درهم إماراتي
صافي الموجودات التمويلية +22%
على أساس سنوي

نظرة على الأعمال تتمة

نتائج قوية مدفوعة بتفاعل ومشاركة المتعاملين

حققت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد أداءً قويًا واسع النطاق في عام 2025، مدعومًا بنمو مطرد في قاعدة تمويلات المتعاملين الأفراد ونشاط تمويل قوي وتنفيذ ناجح للحملات الترويجية وتوسع مستمر في المنظومة الرقمية للبنك. وبفضل حضوره القوى على مستوى الدولة من خلال 56 فرعًا وأكثر من 530 جهاز صراف آلي وماكينة إيداع نقدي وقنوات رقمية رائدة في القطاع المصرفي، يواصل البنك توفير وصول سلس ومريح للمتعاملين وتمكينهم من الاستفادة من مجموعة متنامية من المنتجات والخدمات المصرفية المميزة.



الودائع والحسابات

ظل تمويل الأفراد أحد الركائز الأساسية للخدمات المصرفية للأفراد، حيث ساهم في تعزيز السيولة وتعميق العلاقات مع المتعاملين ودعم توسع محفظة الخدمات المصرفية. شهد العام 2025 زيادة ملحوظة بلغت 12 مليار درهم إماراتي في قاعدة التمويل، بما في ذلك 2.3 مليار درهم إماراتي في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير. كما شهدت عملية جذب متعاملين جدد تسارعًا ملحوظًا، حيث انضم ما يقارب من 14,000 متعاملًا جديدًا إلى حسابات التوفير والحسابات الجارية شهريًا، نتيجة التحسن الكبير في تجربة الانضمام الرقمية تجربة الانضمام الرقمية، مع استقطاب 80% منهم عبر المنصة الرقمية للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك "أولت" (ALT).

وقد دعم هذا الزخم سلسلة من الحملات الترويجية المصممة بدقة.

- حققت الحملة الترويجية لتحويل حساب الراتب "DIB XTRA" زيادة بنسبة 44% في عمليات تحويل الرواتب إلى البنك، مما عزز أعداد حسابات التوفير والحسابات الجارية وزيادة عمليات البيع المتقاطع.
- ساهمت حملة "حلمك بالفوز الكبير بات حقيقة" للحسابات الجارية وحسابات التوفير والتحويل بالعملات الأجنبية في تحقيق نمو إضافي بقيمة 1.8 مليار درهم إماراتي في حسابات التوفير والحسابات الجارية إلى جانب قفزة في الدخل الشهري من التحويل بالعملات الأجنبية.
- عززت حملة "مهرجان 50"، والتي أطلقها البنك ضمن احتفالاته باليوبيل الذهبي على تأسيسه، ولاء المتعاملين والاحتفاظ بهم من خلال توزيع جوائز بقيمة 10 ملايين درهم إماراتي.
- استهدفت عروض جهات العمل المصممة خصيصًا، والعروض الخاصة بقطاعات محددة، وكانت الأولوية لمجموعة من المعلمين والموظفين في القطاع العقاري وأصحاب حسابات "جوهرة" للسيدات، مما ساعد على التوسع في اختراق السوق وتحفيز تدفقات مستدامة للحسابات الجارية وحسابات التوفير.

عروض التمويل

كما حقق قطاع **التمويل الشخصي** نتائج استثنائية كما يلي:

- نمو حجم الأعمال بنسبة 21% (25.0 مليار درهم إماراتي)،
- زيادة حجم الحجوزات بنسبة 43%
- (14.4 مليار درهم إماراتي)،
- ارتفاع متوسط الحجوزات الشهرية بقيمة 1.2 مليار درهم إماراتي،
- انخفاض خسائر الائتمان بمبلغ (0.90% مليار درهم إماراتي).

تم تعزيز التنفيذ من خلال حملات تسوية المطالبات وتفعيل المبادرات على مستوى أصحاب العمل وتحسين مسارات المعاملات الرقمية. كما من المتوقع أن تساهم العروض الترويجية الجديدة، بما في ذلك برنامج الراتب المرن وبرنامج "DIB Care" لأصحاب الهمم، في تعزيز مشاركة المتعاملين بشكل أكبر.

نظرة على الأعمال تتمة

على صعيد **التمويل السكني**، استفاد البنك من الطلب القوي الذي يشهده السوق المشاريع السكنية مع ارتفاع متوسط حجم الاستحواذات الشهرية ونمو صافي الذمم المدينة في نهاية الفترة وتحسن شروط الأهلية والبرامج التوجيهية للمنضمين الجدد من حاملي التأشيرة الذهبية وغير المقيمين المتعاملين من أصحاب الأعمال الخاصة.

تضمنت الإنجازات الرئيسية لقطاع التمويل السكني في عام 2025 ما يلي:

- متوسط استحواذات شهرية بقيمة 919 مليون درهم إماراتي وبزيادة قدرها 52% مقارنة بعام 2024.
- ارتفعت الأرصدة بنسبة 23% لتسجل 33 مليار درهم إماراتي.
- سجلت عمليات التمويل السكني المستدام "Nest" قيمة تبلغ 167 مليون درهم إماراتي.
- تم تعزيز سياسة غير المقيمين وأصحاب الأعمال الخاصة.
- تمديد سن الأهلية للحاصلين على تأشيرة الإقامة الذهبية حتى سن 70 عامًا.
- تبسيط الإجراءات وعملية الانضمام لبرنامج مؤسسة محمد بن راشد للإسكان الجديد.

تشمل المبادرات الرئيسية لعام 2026 تعزيز الشراكة مع برامج الإسكان واستحداث منتجات جديدة لتمويل شركات التطوير العقاري.

واصل البنك تعزيز مكانته الريادية الراسخة في قطاع **تمويل السيارات**. وفي أغسطس 2025، سجلت محفظة البنك زيادة بنسبة 25% في الرصيد، ارتفاعًا بنسبة 18% في الحجوزات، وانخفاضاً بنسبة 8% في صافي خسائر التمويلات غير المصنفة.

تعزى هذه النتائج لمجموعة من العوامل من ضمنها:

- الشراكات مع كبرى شركات تصنيع قطع غيار السيارات الأصلية.
- الحملات الترويجية للوكلاء.
- الاستفادة من اتجاهات السوق الجديدة.
- تكامل النظم مع كبرى شركات تصنيع السيارات.
- رقمنة وأتمتة العمليات.

سجلت **أعمال البطاقات** نموًا قويًا، حيث ارتفع الإنفاق باستخدام البطاقات بنسبة 20% وتجاوزت الأرصدة ما قيمته 4.2 مليار درهم إماراتي، بالإضافة إلى مُشاركة وتفاعل المتعاملين القوي من خلال العديد من الحملات الترويجية القائمة على المكافآت وتحسين عمليات الجذب والاستحواذ الرقمي على المتعاملين، وتعزيز إمكانيات استرداد المكافآت عبر الهاتف المتحرك.

فيما يلي عدد من المبادرات الرئيسية التي تم تنفيذها:

- حملة مكافآت أميال سكاي واردز.
- حملة مكافآت الولاء.
- حملة الاستحواذ الرقمي على المتعاملين مع استرداد نقدي متسارع لمواطني دولة الإمارات.
- حملة المليونير وحملة دبي الإسلامي الصيفية للمليونير.
- إطلاق خيارات استرداد المكافآت عبر تطبيق الهاتف المتحرك.

بالنظر إلى عام 2026، سوف تواصل أعمال الخدمات المصرفية للأفراد التركيز على تسريع نمو الحسابات الجارية وحسابات التوفير وتعزيز الاستحواذ الرقمي للمتعاملين وتقديم عروض ادخار مبتكرة، وتعميق عروض القيمة للقطاعات ذات الأولوية مما يضمن استمرارية الربحية والنمو المستدام على المدى الطويل.

%23

نسبة نمو محفظة التمويل العقاري خلال العام





الخدمات المصرفية للشركات

تقدم إدارة الخدمات المصرفية للشركات نطاقًا واسعًا من الحلول المصرفية المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمتعاملي البنك لعملاء البنك من كبرى الشركات والمؤسسات في دولة الإمارات تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية. تتمتع الإدارة بفهم عميق لطبيعة أعمال المتعاملين، مما يتيح لها تقديم حلول مالية شاملة واستشارات متخصصة بشأن المنتجات، مثل إدارة النقد وحلول المعاملات المصرفية وخدمات التمويل التجاري لتلبية الاحتياجات المتنامية للمتعاملين.

145 مليار درهم إماراتي
صافي الموجودات التمويلية +13%
على أساس سنوي

نظرة على الأعمال تتمة

تلبية الاحتياجات سريعة التطور لقطاع الأعمال في دولة الإمارات

توفر إدارة الخدمات المصرفية للشركات مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات للشركات المصممة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمؤسسات، وتخدم مجموعة واسعة من المتعاملين في كلا من القطاعين العام والخاص.

يغطي النطاق الشامل الذي تقدمه إدارة الخدمات المصرفية للشركات مجموعة كبيرة من حلول التمويل الإسلامي العصرية، بما في ذلك منتجات التمويل المتنوعة وخدمات التمويل التجاري والحلول المتعلقة بالمعاملات المصرفية، وغيرها من التسهيلات الائتمانية، إلى جانب حسابات الإيداع والحسابات الجارية المصممة خصيصًا لتلبية متطلبات تلك الشركات.

يلعب قطاع الخدمات المصرفية للشركات دورًا محوريًا في الاستفادة من علاقاته القوية مع المتعاملين لتوفير خدمات مصرفية إضافية وعروضًا ترويجية متنوعة مثل الخدمات المصرفية الاستثمارية وحلول أسواق رأس مال الدين وخدمات الخزينة.

أهم المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للشركات	
حلول التمويل	يشمل ذلك منتجات المرابحة والمضاربة والاستصناع والمشاركة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات متعاملي الخدمات المصرفية من كبرى المؤسسات.
خدمات المعاملات المصرفية	يتضمن ذلك حلولاً مرنة لإدارة النقد لمساعدة الشركات على تحسين عملياتها المالية.
التمويل التجاري	عبارة عن منتجات وخدمات قابلة للتصميم وفقًا لاحتياجات الشركات لتلبية كافة جوانب متطلبات التجارة المحلية والدولية.
حلول صرف العملات الإجنبية	حلول مبتكرة لتلبية متطلبات الصرف الأجنبي المعقدة بأسعار تنافسية.

أهم الإنجازات في عام 2025

شهدت إدارة الخدمات المصرفية للشركات، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الحدود، نموًا ملحوظًا في عام 2025، مدفوعًا بالتطورات المستدامة في الاقتصاد المحلي والمنطقة. وبلغ إجمالي التمويلات الجديدة 67 مليار درهم إماراتي، وهو أعلى بنسبة 100% مقارنة بالعام الماضي، ويعزى ذلك إلى تعزيز البنك لمكانته في القطاعين العام والخاص.

على صعيد القطاع العام، نجح البنك في إبرام العديد من الصفقات الهامة وتوطيد العلاقات مع الجهات الفاعلة الأساسية في قطاعي الطاقة والطيران. وقد اشتملت هذه الصفقات على تمويل العديد من الطائرات الجديدة لتعزيز قطاع السياحة الداخلية.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص، دعم البنك تطلعات النمو والتوسع للشركات الكبيرة في القطاعات الرئيسية مثل التعليم السيارات والضيافة من خلال خيارات التمويل التي يوفرها البنك بجانب معاملات التمويل الثنائية والمشتركة.

أهم التحديثات والتحسينات التقنية

شهد العام 2025 تنفيذ العديد من المبادرات والتحديثات والتحسينات التقنية الهامة التي ساهمت في تعزيز العمليات الداخلية للخدمات المصرفية للشركات ودعم الأداء العام لهذا القطاع. وكان من أبرز التحديات التي واجهها متعاملو دبي الإسلامي من الشركات صعوبة تتبع المدفوعات في الوقت الفعلي، مما يُعيق رؤية البنك الرامية إلى تحسين تجربة المتعاملين وتحقيق مستويات مرتفعة لرضا المتعاملين وتعزيز حضوره على وسائل التواصل الاجتماعي.

لمعالجة هذا التحدي، جاري العمل على الاستعانة بواجهة برمجة تطبيقات (API) لنظام سويفت للابتكار في المدفوعات العالمية (SWIFT GPI) لتتبع المدفوعات الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات والتي تتم عبر نظام سويفت للرد على أية استفسارات أو حل أية نزاعات. يُمكّن تطبيق أداة تتبع المدفوعات عبر نظام سويفت (SWIFT GPI) متعاملي البنك من الشركات من الاطلاع على المدفوعات وتتبعها في أي وقت. وتتمثل الميزة الرئيسية لهذه الأداة في سهولة معالجة وتنفيذ المعاملات وتحسين وقت الاستجابة بشكل ملحوظ.

كما قام البنك بتوفير خدمة الإيداع الفوري للأموال النقدية عبر أجهزة الإيداع النقدي الذكية، بهدف إلغاء الموافقات والمعالجة اليدوية لمعاملات إيداع الأموال في الحسابات، مما أدى إلى تحسين وقت إنجاز المعاملات وتمكين المتعاملين من إدارة السيولة بكفاءة. ويضمن هذا النظام أيضاً توفر الأموال للمتعاملين لاستخدامها الفوري.

علاوة على ذلك، ولتمكين البنك من معالجة المعاملات بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل، تم تقديم خدمة برتوكول نقل الملفات الآمن (SFTP) من مضيف إلى مضيف (H2H) من أجل تحسين التحويلات ومدفوعات الموردين.

نظرة على الأعمال تتمة

تحديث الخدمات المصرفية للشركات من خلال هياكل تمويل مصممة خصيصاً وفقًا لمتطلبات المتعاملين

تعد شركة الإمارات دستريكت كولينج (إيميكول) (ش.ذ.م.م) المملوكة لشركة دبي للاستثمار (ش.م.ع) وشركة أكتيس للبنية التحتية القابضة المحدودة، إحدى أكبر شركات تبريد المناطق في دولة الإمارات، بسعة تبريد 355 ألف طن، وتقدم خدمات تبريد المناطق لأكثر من 30 ألف عميل. كما تتمتع شركة إيميكول بحقوق التوزيع الحصرية لتبريد المناطق في منطقتين رئيسيتين في إمارة دبي (مجمع دبي للاستثمار ودبي موتور سيتي)، بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل مدينة دبي الرياضية وأبتاون مردف.

قاد دبي الإسلامي بنجاح عملية التمويل الأخضر المشترك لمدة 12 عاماً بقيمة 2.25 مليار درهم إماراتي، وهي صفقة مرتبطة بالاستدامة لإعادة تمويل التسهيلات الثنائية القائمة وتعزيز التوسع المستقبلي وتوفير احتياجات الإنفاق الرأسمالي والاستحواذ.

تمثل حصة دبي الإسلامي 60% من الصفقة بقيمة 1.4 مليار درهم إماراتي، بينما ساهم بنك أبوظبي التجاري بما تبقى من قيمة الصفقة. من شأن هذه التسهيلات التمويلية المشتركة الجديدة أن تساعد شركة إيميكول على توجيه تدفقاتها النقدية نحو أسواق رأس المال، فضلاً عن توسيع نطاق أعمالها وتعزيز حضورها في السوق ودعم خطط الإنفاق الرأسمالي المستقبلية وعمليات الاستحواذ الاستراتيجية.



الخدمات المصرفية الاستثمارية

تعتبر إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية من الأسماء البارزة في مجال التمويل الإسلامي على المستويين الإقليمي والعالمي. تقدم هذه الإدارة الدعم لمتعاملي البنك، بما في ذلك الدول والهيئات الحكومية والشركات والمؤسسات المالية، في كافة جوانب احتياجاتهم التمويلية. ويُقدّم الفريق المتخصص للبنك حلولاً مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لرفع رأس المال وتوفير حلول تمويلية إسلامية رأس المال وحلول التمويل الإسلامي، بما يتماشى مع متطلبات المتعملين المتغيرة وظروف السوق.

40 مليار درهم إماراتي
صافي الموجودات التمويلية +83%
على أساس سنوي

نظرة على الأعمال تتمة

لاعب رئيسي في أسواق رأس المال الإسلامية العالمية

الأموال التي تم جمعها من خلال 56 صفقة

أسواق رأس مال الدين

57 مليار دولار أمريكي

55% النمو على أساس سنوي

التمويل عبر الحدود

29 مليار دولار أمريكي

10% النمو على أساس سنوي

واصل دبي الإسلامي في عام 2025 ريادة أسواق رأس المال الإسلامي، وقام بتنفيذ أكثر من 56 صفقة جمعت ما يقرب من 57 مليار دولار أمريكي في أسواق رأس مال الدين وما يقرب من 29 مليار دولار أمريكي في التمويل عبر الحدود لمتعاملي البنك.

تتولى إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية دور المستشار المالي والوسيط لصفقات قاعدة متنوعة من متعاملي البنك، بما في ذلك الجهات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الكبرى والمؤسسات المالية.

يقوم فريق الخدمات المصرفية الاستثمارية بمساعدة متعامليه في جمع الأموال من خلال إصدارات الصكوك والتمويل المشترك والتمويل المجمع أو الثنائي وتمويل الموجودات والتمويل المهيكل وتمويل المشروعات، بالإضافة إلى تمويل الأسهم عبر الاكتتابات العامة الأولية في أسواق رأس المال بدولة الإمارات العربية المتحدة، مما يسهل المعاملات المالية المعقدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهؤلاء المتعاملين. كما تدير إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية التغطية عبر الحدود وتمويل المتعاملين من خارج دولة الإمارات للبنك، وهو ما يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية نمو وتوسع البنك.

صفقة مرابحة مع شركة تركسل



في إطار مساعيه لتعزيز البنية التحتية الحيوية وتسريع التحول التقني، وقّع دبي الإسلامي اتفاقية تمويل مرابحة بقيمة 150 مليون دولار أمريكي مع شركة تركسل، الشركة الرائدة في مجال خدمات الاتصالات المتكاملة وحلول التقنية الرقمية في تركيا، وذلك في إطار سعيه المستمر لتعزيز الشراكات العابرة للحدود التي تدفع عجلة التنمية المستدامة القائمة على الابتكار والتي تمكّن البنك من إطلاق كامل إمكاناته الكامنة. وتنسجم هذه الشراكة مع رسالة البنك في إحداث تأثير مستدام من خلال التمويل المتوافق مع الشريعة، كما تُمكّن شركة تركسل من تطوير البنية التحتية الحيوية في عدة مجالات مثل مراكز البيانات وتقنيات الحوسبة السحابية والطاقة المتجددة مما يعزز دورها كقوة رائدة في الاقتصاد الرقمي المتسارع في تركيا.

أظهر البنك، من خلال هذه الصفقة، دعمه لشركة تُدرك المستقبل: مستقبل رقمي شامل، لا مركزي، وهو مستقبل يؤمن به البنك إيمانًا كاملًا يساعد البنك من خلال هذه الصفقة في دفع نمو البنية التحتية ويُنوّع مصادر الوصول إلى رأس المال لأكبر مشغل رقمي في تركيا، مما يعكس دوره المتنامي في تمويل الاقتصادات الحقيقية وتمكين التوسع الرقمي.

مما يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة

- تعزيز الروابط المالية والتجارية بين دولة الإمارات وجمهورية تركيا.
- فتح آفاق جديدة لشركة تركسل تمكنها من الاستفادة من آليات وهياكل التمويل الإسلامي من خلال تسريع وتيرة الاستثمار في التقنيات الاستراتيجية والمشروعات المرتبطة بالاستدامة.
- تأسيس وتطوير روابط فعّالة بين المناطق الجغرافية المختلفة والقطاعات المتنوعة.

نظرة على الأعمال تتمة

الأقسام الرئيسية للخدمات المصرفية الاستثمارية

التمويل عبر الحدود

يتولى فريق التمويل العابر للحدود (CBO) مسؤولية خدمة المتعاملين ضمن قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية. ليقود جهود التواصل معهم وتطوير الأعمال لجميع متعاملي الشركات والمؤسسات خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال فهم عميق لاحتياجات المتعاملين والأسواق، يعمل فريق التمويل العابر للحدود على استكشاف أفضل فرص التمويل وإبرام صفقات أسواق رأس المال في مناطق جغرافية رئيسية، تشمل دول مجلس التعاون الخليجي، وتركيا، وأفريقيا، وآسيا الوسطى، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

المزايا الرئيسية للتمويل عبر الحدود

- يوفر التمويل عبر الحدود للمتعاملين سهولة الوصول إلى باقة واسعة من المنتجات والخدمات والحلول التي يقدمها البنك.
- كما يسهم في تعزيز الكفاءة من خلال مركزية إدارة علاقات المتعاملين، وضمان تواصل فعّال ومستدام، بما يعزز المكانة الاستراتيجية للبنك كشريك مصرفي موثوق للمتعاملين.
- ويؤدي التمويل عبر الحدود دورًا محوريًا في تعميق التعاون والترابط الإقليمي، ودعم توجه البنك نحو ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة ذات حضور عالمي.

الأولويات الاستراتيجية للتمويل عبر الحدود

تعزيز التواجد في الأسواق الدولية ذات معدلات النمو المرتفعة مع التركيز على منطقة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بشكل خاص.

توسيع قاعدة المتعاملين من خلال استهداف قطاعات جديدة.

أسواق رأس مال الدين

عزز دبي الإسلامي مكانته كمؤسسة مالية رائدة عالميًا في أسواق رأس مال الدين الإسلامي، حيث مزج بين خبرته العميقة في هيكلة الصكوك وشبكة مستثمريه الواسعة وقدراته التنفيذية المتميزة. وبفضل التزامه بأحكام الشريعة، لعب البنك دورًا محوريًا في تشكيل سوق الصكوك العالمية.

الأول
من حيث التصنيف بين بنوك المنطقة

الثالث
وفقًا للتصنيف العالمي في عام 2024 و 2025.

أسواق الأوراق المالية

حصل البنك على امتياز خاص في أسواق لأسواق الأوراق المالية، نظرًا للعدد المتزايد للشركات المدرجة في الأسواق المالية في دولة الإمارات والاحتياجات المتزايدة للمتعاملين للاستفادة من خدمات الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ترتكز منصة أسواق الأوراق المالية على ثلاثة محاور أساسية، كما هو موضح أدناه.

.1
قدرات تنفيذ متكاملة لإدارة الاكتتابات العامة الأولية من البداية إلى النهاية.

.2
قاعدة المستثمرين المستفيدين من الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة.

.3
تأسيس مكتب أبحاث لتوعية وتثقيف المستثمرين وتعزيز فهمهم واطلاعهم قبل الطروحات والاكتتابات الأولية العامة.

حلول التمويل

يُعدّ قسم حلول التمويل في البنك مركزاً رئيسيًا لهيكلة وتنفيذ معاملات التمويل المتوسطة والكبيرة الحجم لخدمة قاعدة كبيرة ومتنوعة من المتعاملين. ويقدم الفريق الدعم للمتعاملين الراغبين في جمع الأموال من خلال حلول مختلفة كالتمويل المشترك أو الثنائي أو التمويل المجمع أو تمويل الموجودات أو التمويل المهيكل أو تمويل المشروعات، من بين غيرها من حلول التمويل المبتكرة الأخرى.

أبرز أحداث العام 2025

حلّ في المرتبة الثالثة، على نحو ثابت، وفقًا لتصنيف وكالة بلومبرغ عن فئة الصكوك الدولية.

حلّ في المرتبة الثالثة على مستوى العالم خلال العامين 2024 و 2025 وفقًا لتصنيف وكالة بلومبرغ عن فئة أسواق رأس المال المدين.

ترتيب صفقة تمويل سيادية بارزة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لحكومة باكستان.

ترتيب أول عملية تمويل طائرات متوافقة مع الشريعة للخطوط الجوية التركية. بالإضافة إلى ترتيب تمويلًا مشتركًا لشركة أفولون لتأجير الطائرات.

الخزينة

تعد إدارة الخزينة جزءًا هامًا من البنك، حيث تتولى إدارة سيولة البنك وتلبية احتياجاته التمويلية من خلال أسواق رأس المال. كما تقدم إدارة الخزينة حلول استثمارية وحلول الصرف الأجنبي وخدمات تجارية تشمل التحويلات المالية والمدفوعات، بالإضافة إلى تأسيس علاقات مشتركة مع المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.

91 مليار درهم
زيادة بنسبة +10% في استثمارات الصكوك على أساس سنوي.

نظرة على الأعمال تتمة

تقديم حلول واستشارات شاملة حول المخاطر

تضطلع إدارة الخزينة في دبي الإسلامي بدور محوري في تعزيز الميزانية العمومية للبنك وتوفير احتياجات السيولة وتقديم حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية لقاعدة متنوعة من المتعاملين في مختلف الأسواق تشمل كبرى الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية والجهات الحكومية والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. عملت إدارة الخزينة على مدار العام، بتعاون وثيق مع مختلف خطوط الأعمال للبنك، على توفير أدوات لإدارة المخاطر والحد منها، ومنتجات استثمارية وحلولًا مصرفية يمكن الاستفادة منها في السوق، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الأوسع للبنك.

يُعدّ تمكين المتعاملين من إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي ومعدلات الربح وأسعار السلع، جزءًا أساسيًا من مهام إدارة الخزينة. ولتحقيق ذلك، يُقدّم البنك مجموعة من الحلول والهياكل الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويتم توفير التحوّط من مخاطر صرف العملات الأجنبية من خلال آلية قائمة على مبدأ الوعد تُمكّن المتعاملين من تثبيت أسعار الصرف بطريقة أخلاقية وشفافة. كما تتم إدارة مخاطر معدل الربح من خلال هياكل مبادلة قائمة على المرابحة والتي تُحاكي معاملات أسعار الصرف الثابتة إلى العائمة دون ربطها بالفوائد. كما تُساعد حلول التحوّط القائمة على مرابحة السلع المتعاملين على التعامل مع أية تقلبات في أسعار السلع لمساعدتهم على إدارة عملياتهم التجارية بنجاح.

كما واصلت إدارة الخزينة تعزيز ريادتها في المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد أتاح مكتب الصكوك للمتعاملين فرصة الاستثمار في مجموعة واسعة من أدوات الدخل الثابت في الأسواق الإسلامية سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية. توفر عروض الصكوك للمستثمرين إمكانية تملك الموجودات الأساسية والأعمال، ولا تزال من أكثر قنوات الاستثمار رواجًا بين مختلف شرائح المتعاملين. وإلى جانب الصكوك، واصلت إدارة الخزينة تصميم منتجات استثمارية مهيكلة بدءًا من الصكوك المرتبطة بالعملات الأجنبية والسلع حتى الصكوك المرتبطة بمؤشرات الأسواق المالية والتي تخضع جميعها لمراجعة وموافقة هيئة الرقابة الشرعية لضمان الامتثال الكامل لأحكام الشريعة.

على صعيد التمويل، تستعد إدارة الخزينة لإطلاق وديعة الوكالة الخاصة، وهي منتج جديد مصمم لتزويد المتعاملين بخيارات استثمارية ذات عائدات مرتفعة موزعة على الأسهم والسلع والعملات وهياكل معدلات الربح والاستثمارات الهجينة. يتميز هذا المنتج بإمكانية تصميمه بالكامل واختيار مدة البرنامج الاستثماري، كما أنه يدمج ضمن عناصره الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يمنح المتعاملين سيطرة أكبر على استراتيجياتهم الاستثمارية مع الالتزام بمبادئ الاستثمار المسؤول.

حققت إدارة الخزينة العديد من الإنجازات الرئيسية خلال العام، كما يلي:

قام البنك بتوسيع نطاق إمكاناته عبر الحدود من خلال تنفيذ العديد من صفقات مبادلة العملات الإسلامية وغيرها من هياكل التحوط المتقدمة لمجموعة متنامية من المتعاملين الدوليين.

كما عزز البنك التزامه بالتمويل المسؤول من خلال إطلاق منجات استثمارية جديدية متوافقة مع الشريعة الإسلانمية، تدعم الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات.

حققت جهود التحول الرقمي تقدمًا ملموسًا، مما أدى إلى تحسين تجربة المتعاملين في مجالات الصكوك والعملات الأجنبية والمنتجات المهيكلة.

ارتفعت مبيعات الصكوك المقدمة للمتعاملين بأكثر من 3% على أساس سنوي، مما يعزز مكانة البنك القوية في الأسواق الإسلامية ذات الدخل الثابت.

حافظت أحجام معاملات الصرف الأجنبي على صعيد قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على قوتها، بما يعكس زيادة التفاعل عبر قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد.

واصل قطاع الصكوك نموه المطرد في الخدمات المصرفية "وجاهة" والخدمات المصرفية الحصرية "أعيان" والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية للشركات. وفي عام 2025، ارتفعت الإيرادات بنسبة 18% وزادت أحجام المعاملات بنسبة 44% وساهمت خدمات وجاهة بأكثر من 60% من إجمالي حجم الأعمال.

نظرة على الأعمال تتمة

استمرت جهود التحول الرقمي في التقدم على صعيد إدارة الخزينة، وقريبًا سوف توفر الإدارة رحلة رقمية بالكامل لمعاملات الصكوك والصكوك المجزأة وتداول العملات الأجنبية، مما سيحسن بشكل كبير من إمكانية الوصول، وسرعة إنجاز المعاملات، وتجربة المستخدم بشكل عام.

كما ظل التطوير المؤسسي أولويةً بالنسبة لإدارة الخزينة والتي تعاونت مع إدارة الموارد البشرية لإطلاق برنامج "تدريب المدربين" بهدف تزويد فرق العمل في الخطوط الأمامية بفهم أعمق لمنتجات الخزينة. تُحسّن هذه المبادرة من جودة خدمة المتعاملين، وتقلل الاعتماد على متخصصي الخزينة، وتُخفف من مخاطر البيع المضلل.

تتولى وحدة الموجودات والمطلوبات بالبنك إدارة السيولة عبر مختلف جوانبها مثل المخصصات اليومية والاحتياطيات والسيولة الاستثمارية، وتضمن الامتثال للنسب التنظيمية الرئيسية مثل نسبة الموجودات إلى الودائع (ADR)، ونسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (NSFR). وبصفته بنكاً محليًا ذا أهمية نظامية، يتعاون البنك بشكل وثيق مع مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويساهم في مبادرات السيولة والمدفوعات الوطنية.

حقق فريق الاستثمار في الصكوك أداءً متميزًا خلال العام 2025 حيث سجل القطاع نموًا قويًا في الإيرادات بنسبة 18%. وتتألف المحفظة بشكل رئيسي من إصدارات سيادية ودولية، والتي تمثل مجتمعة ثلثي إجمالي الأرصدة. وبلغت نسبة صكوك الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات 11% من إجمالي المحفظة في نهاية العام، يستهدف البنك الوصول إلى نسبة تتراوح بين 12% و15% بحلول عام 2030. وبصفته الوكيل الرئيسي المعتمد، قدم دبي الإسلامي الدعم للحكومة الاتحادية في إصدار وتوزيع الصكوك.

%11

الحصة الحالية للصكوك المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من إجمالي محفظة الاستثمار.

الصكوك المرتبطة بالاستدامة



نجح دبي الإسلامي في شهر نوفمبر 2025 في إصدار أول صكوكه المرتبطة بالاستدامة، بقيمة 1 مليار دولار أمريكي، والتي تم إصدارها وفقًا لإطار التمويل المستدام للبنك، وبدعم من شركة خدمات المساهمين المؤسسيين (ISS) لتقديم رأي طرف ثاني.

تم تسعير الصك لأجل خمس سنوات بمعدل ربح نسبته 4.572%، وهو ما يمثل تحولًا استراتيجيًا لدبي الإسلامي من هياكل التمويل التقليدية القائمة على تخصيص العائدات إلى أدوات تمويل مستدام مرتبطة بالأداء. وقد استقطب الإصدار طلبات اكتتاب بقيمة 2 مليار دولار أمريكي، محققًا تغطية تجاوزت ضعفي حجم الطرح، مع إقبال من أكثر من 80 مستثمرًا مؤسسيًا عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا وأوروبا والمملكة المتحدة.

وتم تخفيض تسعير الصكوك بشكل ملحوظ من 120 نقطة أساس إلى 90 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزانة الأمريكية، مسجلةً بذلك أعلى نسبة تخصيص آسيوية على الإطلاق لإصدار صكوك عامة للبنك.

الشركات التابعة الرئيسية لمجموعة دبي الإسلامي دبي الإسلامي

جذور متاصلة في الإمارات، وخدمات تصل العالم بأسره.

كما يزاول دبي الإسلامي أعماله في أسواق رئيسية، من بينها باكستان وكينيا، من خلال شركات مصرفية تابعة ومملوكة له بالكامل. كما يستثمر في مشاريع مشتركة وشركات زميلة في أسواق أخرى تشمل تركيا وإندونيسيا والبوسنة. وتُمكّن هذه الاستثمارات الاستراتيجية البنك من خدمة أسواق متنوعة ودعم نمو الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم.

دبي الإسلامي باكستان المحدود

منذ تدشين عملياته في جمهورية باكستان في عام 2006، اتخذ بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود (DIBPL) عدد من المبادرات الرئيسية لتوسيع شبكة فروعه في جميع أنحاء جمهورية باكستان. ويقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة تلبي احتياجات عملائه بكفاءة.

أهم الأحداث في عام 2025:

يسعى البنك إلى توسيع شبكة فروعه بشكل كبير لتصل إلى 310 فرعًا، مقارنةً بعدد 235 فرعًا حاليًا. وخلال العام تم إضافة 30 فرعًا جديدًا في جميع أنحاء الدولة لتلبية احتياجات قاعدة المتعاملين المتنامية. علاوة على ذلك، يعمل البنك على تطوير بنيته التحتية التقنية وإعادة تعريف تجربة علامته التجارية من خلال حوكمة قوية وقيم راسخة والتركيز على المتعاملين. فيما يلي أبرز المبادرات التي تم إطلاقها خلال العام:

- إدخال أجهزة الصراف الآلي الناطقة والذي يعيد تعريف مفهوم إمكانية الوصول للخدمات المصرفية.
- توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة "جاز كاش" لتعزيز تدفقات التحويلات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية للعاملين لحسابهم الخاص في جميع أنحاء جمهورية باكستان، مما يتيح حلول دفع آمنة وسلسة.
- إبرام شراكة استراتيجية مع شركة "باكويلز" المنصة الرائدة في مجال السيارات والتي تقدم نهجًا تقنيًا منظمًا لخدمات تقييم المركبات.

دبي الإسلامي كينيا المحدود

تأسس دبي الإسلامي كينيا المحدود في عام 2014، وهو مؤسسة تجمع بين أفضل قيم الشريعة التقليدية والتقنية والابتكار وهو ما يُميز العمل المصرفي الحديث. يستند دبي الإسلامي كينيا المحدود إلى قيم دبي الإسلامي المتمثلة في التقدم والابتكار والأخلاق والموثوقية.

أهم الأحداث في عام 2025:

خلال عام 2025، افتتح دبي الإسلامي كينيا فرعين جديدين وزاد عدد أجهزة الصراف الآلي لخدمة قاعدة متعامليه المتنامية. وقد تم افتتاح الفرعين في مدينتي مومباسا ونيروبي الرئيسيتين، مما يؤكد التزام البنك بتقديم خدمات مصرفية سهلة الوصول وموثوقة تركز على المتعاملين. كما شهد البنك خلال العام نفسه نموًا في قاعدة متعامليه بنحو 8% تقريبًا (كما في سبتمبر 2025). بالإضافة إلى ذلك، عين دبي الإسلامي كينيا مديرًا إداريًا جديدًا ضمن إطار مساعيه المستمرة لتوسيع نطاق حضوره في جمهورية كينيا.



ديار للتطوير العقاري (ش.م.ع)

تأسست شركة ديار للتطوير العقاري (ش.م.ع) وتم تسجيلها كشركة مساهمة عامة في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف عام 2007. يمتلك دبي الإسلامي الحصة الأكبر في المجموعة بنسبة 45% من خلال الملكية المباشرة. تشمل أنشطة الشركة الرئيسية الاستثمار والتطوير العقاري والتأجير وإدارة المرافق وإدارة العقارات والأنشطة المتعلقة بالضيافة. وتضم محفظة مشاريعها العديد من المشاريع المجتمعية متوسطة الحجم، بالإضافة إلى مشاريع تطوير أبراج سكنية وتجارية مميزة. حققت شركة ديار دخل إجمالي بقيمة 19 مليار درهم إماراتي درهم إماراتي بصافي أرباح (ما قبل الضريبة) بقيمة 638 مليون درهم إماراتي في عام 2025.

أهم مشاريع التطور في عام 2025:

تشمل أحدث مبادرات الشركة تطوير مشروعات تجارية وسكنية في جميع أنحاء دولة الإمارات وكذلك في بعض الأسواق الدولية.

الشركات التابعة الرئيسية لمجموعة دبي الإسلامي تتمة

الشركات الزميلة الرئيسية لمجموعة دبي الإسلامي

بنك "تي.أو.إم" الرقمي، تركيا

يقدم بنك "تي.أو.إم" الرقمي حلولاً مصرفية رقمية لمتعامليه عبر تطبيق "هادي -HADI"، ويواصل توسيع قاعدة متعامليه من خلال مفهوم "اشترِ الآن وادفع لاحقًا" أو "اشترِ الآن وادفع بالتقسيط". وقد ساهم الأداء المالي المتنامي للبنك في وصوله إلى نقطة التعادل في عام 2025، ومضاعفة قاعدة متعامليه الرقمية من 1.2 مليون إلى 3.2 مليون وتقديم منتجات مبتكرة والمحافظة على حصة سوقية كافية.

بنك بانين دبي الشريعة، إندونيسيا

حصل البنك على رخصة تجارية عام 2009 وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبدأ العمل كمؤسسة مالية عامة تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية في العام نفسه. وفي عام 2015، نجح دبي الإسلامي في دخول منطقة الشرق الأقصى من خلال الاستحواذ على البنك، مسجلاً بذلك أول دخول له في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتبلغ حصة دبي الإسلامي الحالية في البنك 25.1%

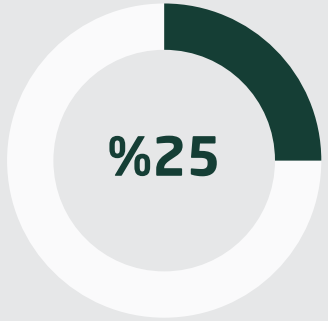
بنك البوسنة الدولي، سراييفو

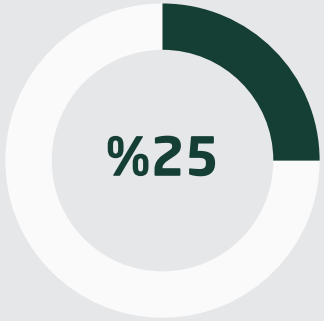
تأسس بنك البوسنة الدولي في عام 2000، وهو أسرع البنوك نموًا في البوسنة والهرسك، وأول بنك يعمل وفقًا لمبادئ التمويل الإسلامي، ويقدم جميع أنواع المنتجات والخدمات المصرفية لمتعامليه. ويواصل البنك بناء محفظة تمويل قوية وقاعدة ودائع مستقرة.

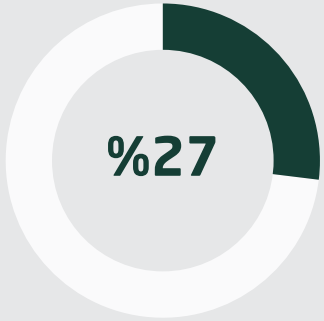
بنك الخرطوم، السودان

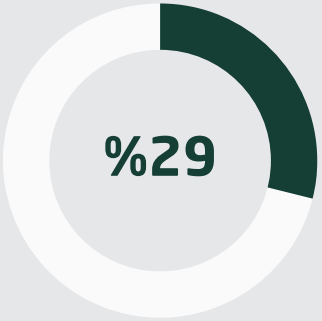
يُعدّ بنك الخرطوم، الذي تأسس عام 1913، أكبر مجموعة مصرفية في السودان تعمل وفق معايير ومبادئ الصيرفة الإسلامية. ويواصل البنك، من خلال منتجات مالية مبتكرة في قطاعات الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد والاستثمار، دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمالية. كما يستفيد البنك باستمرار من تعزيز مكانته في سوق الصرف الأجنبي وتوسيع حضوره الدولي.

المشاركة في صفقات الصكوك









تقنية المعلومات

فتح أفاق جديدة

كان عام 2025 عامًا مثيرًا لإعجاب، إذ حظي فيه دبي الإسلامي بالتقدير لتحوله الرقمي الذي وضعه على المسار الصحيح لبناء بنك قوي قائم على المنصات الرقمية.

يعمل البنك على تحقيق قيمة إضافية جديدة من خلال اعتماد فكر رقمي راسخ، ودمج التحول الرقمي في صميم أعماله، وبناء مؤسسة تتمحور حول المتعاملين، وتغيير ثقافته الداخلية.

لايزال دبي الإسلامي ملتزمًا بتعزيزوتنمية الركائز الأساسية، والعمل على تحسين كفاءته التشغيلية كونها المحرك الأساسي للنمو والانتاجية. ويواصل البنك في التقنية الرقمية والابتكار بهدف تطوير وتحسين كفاءته التشغيلية. ومع بقاء السرعة والمرونة في صميم نموذجه التشغيلي، تتوافق التقنيات المتقدمة بشكل جيد مع أهداف الأعمال بعيدة المدى ويتم دمجها بعمق ضمن وحدات الأعمال، مما يُمكّنه من اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة.

ترتكز استراتيجية البنك التقنية على ركيزتين أساسيتين وهما **التعزيز والتنمية**، حيث توجه هاتان الركيزتان كل مبادرة من مبادرات البنك ضمن خارطة طريق واضحة لتقنية المعلومات بشكل يضمن أن تكون الاستثمارات متوافقة مع المتطلبات المستقبلية والطموحات الاستراتيجية للبنك. ولدعم استراتيجية البنك في **تعزيز وتنمية** قدراته، تم تحديد 12 ركيزة استراتيجية توجه مسار عملية التحول التقني فيه. تشمل هذه الركائز اعتماد الحوسبة السحابية المالية ومنصات البيانات الضخمة والتمويل المفتوح وأنظمة المدفوعات الفورية بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات.
كما تساهم الاستثمارات الاستراتيجية الحالية في تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) والتقنيات الناشئة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك وشراكاته في المنظومة المالية.

الأمن والحماية

- الأمن السيبراني
- الجودة والمراقبة
- المرونة
- التصميم

البناء والتطوير

- التقنيات المشتركة
- المواهب والثقافة
- النموذج التشغيلي
- البيانات والتحليلات

التقدم والازدهار

- الانتقال والقدرات الرقمية
- منصات متكاملة موحدة
- بنية تحتية عصرية فائقة
- واجهات برمجة التطبيقات والتقنيات المعرفية

المبادرات الرئيسية في مجال تقنية المعلومات:

- تعزيز المراقبة وإدارة الحوادث من خلال أدوات الوقت الفعلي وخطط الاستجابة القوية بجانب تقوية ودعم التدابير الأمنية من خلال عمليات التحقيق المنتظمة وتشفير البيانات وضوابط الدخول إلى البيانات وأنظمة الكشف عن الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- تحسين تكامل النظام من خلال تطبيق الاعتماد المتبادل وتنفيذ إدارة قوية لواجهة برمجة التطبيقات (API) لتحقيق اتصال سهل وفعّال.
- تطوير وترقية النموذج التشغيلي لتقنية المعلومات بصورة مستمرة لتلبية توقعات أصحاب المصلحة.
- نشر وتوظيف الأطر والمنهجيات الحديثة المرتبطة بعمليات الأمن للمطورين (DevSecOps) والذكاء الصناعي للعمليات (AIOps) وعمليات أدجيل (AgileOps) على نطاق واسع.

سوف تؤدي عمليات الدمج العميق لتقنية المعلومات في وحدات الأعمال إلى إحداث تركيز معزز على تطوير وتقديم المنتجات مقارنة بإنجاز المشروعات.

يواصل البنك جهوده في الاستثمار في المواهب والتدريب من خلال التطوير المستمر للمهارات والتوظيف الاستراتيجي للموظفين لدعم أنظمته المصرفية الأساسية والتقنيات الناشئة. ويتم تعزيز المساءلة من خلال تحديد أدوار واضحة ومؤشرات أداء رئيسية وآليات إبلاغ شفافة. كما جاري التخطيط لتحسينات مستقبلية من خلال تصميم أنظمة قابلة للتطوير ودمج التقنيات الناشئة لضمان توافر بنية تحتية قوية.

تقنية المعلومات تتمة

التعزيز والتحديث

تعزيز القوة والمرونة

البنك مستمر في التركيز على تحديث العديد من المكونات الأساسية:

- التمكين السحابي
- إطار عمل واجهة برمجة التطبيقات للعملاء الداخليين والخارجيين
- مُعالجات المنتجات الأساسية
- الإمتثال وحلول إدارة المخاطر
- إدارة سير العمل المؤسسي
- بيانات وتحليلات متقدمة

المبادرات الحالية:

لتعزيز قدرة البنك على الصمود، فإنه يعمل على تطوير برامج استراتيجية مثل برنامج المرونة واستمرارية الأعمال وتحديث أنظمة مراقبة تكنولوجيا المعلومات وبرامج الرقابة والرصد، وإجراء عمليات تعزيز مستهدفة لتحديد قابلية التوسع والنمو، وقدرته على استعادة النظام.

كما يقوم البنك بتطبيق برنامج إدارة البيانات الرئيسية لتحسين حوكمة البيانات وجودتها، في الوقت الذي يعزز فيه من وضع الأمن السيبراني للمؤسسة بشكل عام. ولا تزال الجهود جارية لتحديث البنية واجهة برمجة التطبيقات (API) لضمان المحافظة على قوة أنظمة البنك مع قابلية التشغيل البيني وسرعة الاستجابة لاحتياجات العمل المتطورة.

المبادرات المستقبلية:

- تطبيق نموذج أمان الثقة الصفرية.
- الإدارة المستقلة للبنية التحتية.
- التشفير المقاوم للحوسبة الكمية والتنسيق المتقدم لاستعادة البيانات بعد الكوارث.
- برامج الاستدامة في مجال تقنية المعلومات الخضراء لتعزيز الالتزام المؤسسي بعمليات تقنية معلومات آمنة وقابلة للتطوير ومسؤولة بيئياً.

النمو والتوسع

تسريع الابتكار

يعكس هذا النهج طموح دبي الإسلامي في توسيع نطاق حضوره الرقمي وتسريع وتيرة الابتكار. وقد تم تحديث منصة التحليلات باستخدام برنامج باور بي آي (Power BI)، مما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر مرونة ومُطلعة على مستوى المؤسسة.

- تحديث الأنظمة القديمة
- أتمتة العمليات
- تعزيز القنوات الرقمية

المبادرات الحالية:

تطوير إطار عمل إدارة واجهة برمجة التطبيقات (API) وتحقيق إيرادات منها وإطلاق منصة أحداث تعتمد على البيانات ونشر نماذج التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

بناء متجر بيانات لقطاعي الأفراد والشركات، وتمكين التحليلات ذاتية الخدمة، وتعزيز تفاعل المتعاملين من خلال منصات التفاعل المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

العمل على تمكين التمويل المفتوح واعتماد بنية الخدمات المصغرة وتسريع تطوير المنتجات الرقمية لتلبية الاحتياجات المتطورة للمتعاملين.

المبادرات المستقبلية:

سوف تساهم المبادرات المستقبلية ضمن هذا المحور على تعزيز أجندة الابتكار لدى البنك، والتي تشمل ما يلي:
تقديم خدمات ذات طابع شخصي بشكل كبير مدعوم بالذكاء الاصطناعي وتقنية التوأم الرقمي وإنشاء نظام بيئي مصرفي مفتوح من الجيل التالي.
يستكشف البنك العقود الذكية القائمة على تقنية سلسلة الكتل (blockchain) وتجارب المحادثة المصرفية الصوتية، والتي تعيد تعريف كيفية تفاعل المتعاملين مع الخدمات المالية.

الرقمنة

تقديم خدمات مصرفية سهلة وميسرة

واصل دبي الإسلامي تعزيز مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية، حيث واصل خطة التحول الممتدة لعدة سنوات مع التركيز الواضح على جعل الخدمات المصرفية أكثر سلاسة وبساطة ودمجها في جوانب الحياة اليومية للمتعاملين.

لقد أعادت الأجندة الرقمية للبنك، التي ترتكز على استراتيجية تهدف إلى جعل الخدمات المصرفية سهلة ومتاحة عبر جميع نقاط الاتصال، تشكيل أسلوب خلق القيمة، حيث أصبحت التقنية الرقمية المحرك الرئيسي للتفاعل والكفاءة والنمو. ويُعدّ تطبيق (alt) للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك والنظام الرقمي الأوسع للبنك الآن، الركائز الأساسية التي تدعم تجربة المتعاملين والتميز في الأعمال.

استمر التحول الرقمي في لعب دور محوري في تحقيق الإيرادات. فقد ساهمت القنوات الرقمية بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية للأفراد (بشكل مباشر وغير مباشر)، مما يؤكد تحول الخدمات الرقمية من خدمة مكملة إلى محرك أساسي للربحية والقدرة التنافسية على المدى الطويل. كما تعكس هذه المساهمة التحسينات المستمرة في تجربة المستخدم الرقمية وزيادة إقبال المتعاملين على استخدام القنوات الرئيسية.

10%

ساهمت القنوات الرقمية بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخدمات المصرفية للأفراد.

في ظل تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك (alt) حجر الأساس في هذا التطور. وبفضل ما يقدمه من أكثر من 135 خدمة، أصبح التطبيق رفيقًا ماليًا يوميًا للمتعاملين، حيث يتيح لهم إجراء التحويلات المالية وسداد الفواتير والاستثمار والتقدم بطلبات الحصول على المنتجات المالية بسلاسة ودون أي مشقة. وقد تم إنجاز ما يقرب من 51% من إجمالي معاملات المتعاملين عبر التطبيق خلال العام 2025، مما يعكس دوره المحوري في الاستراتيجية الرقمية الرائدة للبنك بشكل عام.

حققت عمليات جذب المتعاملين وتفاعلهم مستويات قياسية. ارتفعت عمليات التسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بنسبة 33% على أساس سنوي، ليصل إجمالي عدد المتعاملين المسجلين إلى 1.1 مليون عميل منذ بداية العام. كما زاد عدد المستخدمين المتميزين الذين يسجلون الدخول إلى تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بنسبة 13% وواصلت خدمة واتساب المصرفية نموها القوي، حيث توسعت قاعدة مشتركيها بنسبة 45% لتتجاوز 300 ألف عميل، مما يضمن وصولًا آمنًا إلى الخدمات المصرفية الرئيسية على مدار الساعة. وقد لعبت الحملات الترويجية الرقمية للبنك دورًا محوريًا في تسريع تبني الحلول المصرفية الجديدة.

33%

زيادة سنوية في عمليات التسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك

شهدت عملية التأهيل الرقمي أيضًا طفرات كبيرة، لا سيما في الحسابات الجارية وحسابات التوفير. مع رحلة تسجيل رقمي معاد تصميمها بالكامل، تم تسجيل 80% من متعاملي البنك الجدد رقميًا. وقد ساهم ذلك بشكل ملحوظ في تقليل وقت إنجاز المعاملات والاستغناء عن التدخل اليدوي وتعزيز الامتثال وتوفير تجربة تسجيل أسرع وأكثر سلاسة. بالتوازي مع ذلك، أجرى 97% من متعاملي البنك معاملاتهم رقميًا خلال عام 2025، مما يؤكد الثقة في المنصات الرقمية واستمرار تحول البنك نحو نموذج تشغيل ذاتي الخدمة.

أكثر من 80%

من المتعاملين الجدد في البنك تم تسجيلهم رقميًا.

الرقمنة تتمة

ظلّت الكفاءة التشغيلية إنجازًا هامًا ومحوريًا، حيث تمّ إنجاز أكثر من 95% من جميع المعاملات المالية وغير المالية رقميًا. لم يقتصر هذا التحوّل على تقليل الاعتماد على الفروع فحسب، بل ساهم أيضًا في تحسين سرعة العمليات وخفض تكلفة الخدمة ودعم تقديم خدمات مستدامة. وشهدت المدفوعات الرقمية نموًا ملحوظًا، حيث قام البنك بتنفيذ أكثر من 4.1 مليون معاملة دفع رقمية حتى الربع الثالث من عام 2025 عبر الإنترنت والهواتف المتحركة. ومن خلال بوابة الدفع الإلكتروني "سايبر سورس" (CyberSource)، قام البنك بتسجيل أكثر من 2,000 تاجر، مما عزّز حضوره في قطاع التجارة الإلكترونية بدولة الإمارات، ودعم انتقال الدولة نحو مجتمع غير نقدي.

+2,000

تاجر انضموا إلى بوابة الدفع الإلكتروني "سايبر سورس".

كما استمرت المبيعات الرقمية في النمو. فقد تم صرف وتوزيع أكثر من 193 مليون درهم إماراتي من التمويل الشخصي رقمياً حتى الربع الثالث من عام 2025. وقد ساهم التحول الرقمي في عمليات البطاقات المغطاة وتمويل السيارات في تبسيط الوصول للخدمات وتقليل أوقات الانتظار ودعم نمو محفظة الأفراد.

حافظت ثقة المتعاملين في النظام الرقمي دبي الإسلامي على مستويات عالية.
ظلت ثقة المتعاملين في المنظومة الرقمية لدبي الإسلامي عند مستويات مرتفعة. وحقق تطبيق الهاتف المتحرك مستويات متميزة في رضا المتعاملين، مسجلًا 4.5 على نظام iOS و4.2 على نظام Android، بما يعكس التحسينات المتواصلة في سهولة الاستخدام والأمان وتجربة المستخدم. كما شهدت الخدمات المصرفية للأعمال تقدمًا ملحوظًا في مسيرة التحول الرقمي، حيث أسهم النموذج المُعاد تصميمه بالكامل في استقطاب متعاملين جدد إلى الحسابات الجارية وحسابات التوفير، محققًا نموًا بنسبة 227% على أساس سنوي، إلى جانب خفض الوقت اللازم لإنجاز المعاملات بنسبة 87%. إضافةً إلى ذلك، تم رقمنة 46 خدمة من أكثر خدمات الفروع طلبًا، مما أسهم في خفض أعداد المراجعين المباشرين وتعزيز كفاءة الضوابط الرقابية.

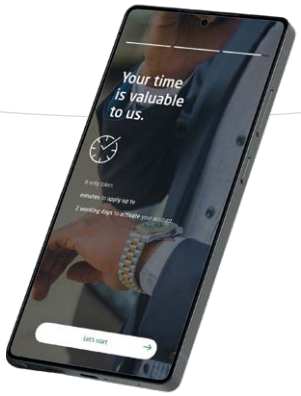
%227

زيادة سنوية في أحجام عمليات جذب المتعاملين في الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

الشراكات الاستراتيجية تلعب دورًا رئيسيًا في تسريع التحول الرقمي.

- أبرم البنك شراكة استراتيجية مع شركة فينشيب (Finshape) خلال معرض جيتكس العالمي 2025 للاستفادة من نظام التشغيل المصرفي الرقمي الخاص بها، مما مرونة معززة وإمكانية التوسع وتجارب رقمية ذات طابع شخصي محسّنة.
- كما عقد البنك اتفاقية تعاون مع شركة "أتش سي إل تكنولوجيز" (HCLTech) لتوسيع نطاق الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء المؤسسة، مما يعزز ريادته في الابتكار الرقمي ويقوي عملية صنع القرار وتجربة المتعاملين وأطر إدارة المخاطر.







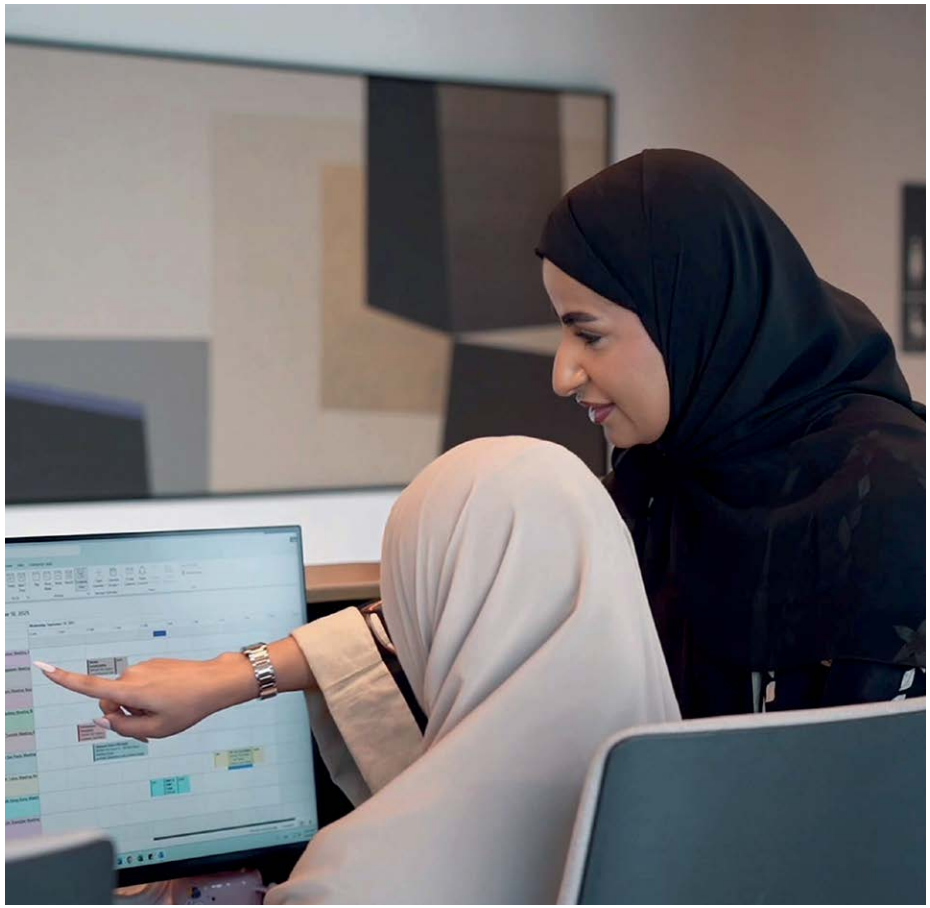




الموظفون والثقافة المؤسسة

تحقيق التميز وتعزيز النمو.

يواصل دبي الإسلامي تعزيز ثقافة راسخة ترتكز على الثقة والكفاءة والقيم المشتركة. كما يولي البنك أولوية كبيرة لاستقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها، مع تعزيز المهارات والقدرات الضرورية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. ويظل بناء ثقافة ملائمة للمواهب أمرًا محوريًا لدعم الأداء والنمو المستدام للبنك.



واصل دبي الإسلامي في عام 2025 رسم معالم مستقبل العمل من خلال التحول الرقمي واستقطاب المواهب من ذوي المهارات والخبرات على أعلى المستويات العالمية وترسيخ ثقافة راسخة للمرونة والشمول. وتعكس مبادرات إدارة الموارد البشرية، التي تم تنفيذها خلال العام، التركيز الاستراتيجي للبنك، في الاستثمار في الكفاءات الوطنية والرقمنة وتعزيز تجربة الموظفين وإكسابهم مهارات تُؤهلهم لمواكبة المتطلبات المستقبلية، إلى جانب الاهتمام بتقدير الموظفين ورفاهيتهم في جميع أنحاء المؤسسة في جميع أنحاء المؤسسة.

استرشادًا باستراتيجية البنك، تركزت أولويات هذا العام على دفع التحولات الهيكلية والثقافية وتسريع التوطين وتعزيز حوكمة الموارد البشرية والتميز الرقمي، مما ساهم في تعزيز مكانة دبي الإسلامي كجهة عمل مفضلة للكثيرين.

تمكين المواهب الوطنية وتعزيز الشمول

تماشيًا مع الأولويات الوطنية لدولة الإمارات والتوجيهات التي حددها برنامج "نافس" الذي تم إطلاقه تحت مظلة مجلس تنافسية الكوادر الوطنية، حقق البنك تقدماً قوياً في تعزيز التوطين وجذب الكفاءات والمهارات الوطنية وتطويرها والاحتفاظ بها طوال العام 2025. وواصل البنك الاستثمار في بناء خط تزويد مستدام للموظفين الإماراتيين من خلال توسيع فرص التطوير والمشاركة عبر مختلف المراحل الوظيفية.

على صعيد الشمولية، ظلّ توظيف ودمج أصحاب الهمم أولوية رئيسية بالنسبة لإدارة الموارد البشرية، بما يعزز التزام البنك بتوفير بيئة عمل شمولية تُقدّر قيمة ومساهمة جميع الموظفين. وقد ضمنت الشراكات مع مزودي الخدمات المتخصصين في دولة الإمارات أن تكون جهود توظيف أصحاب الهمم فعّالة ومدعومة بشكل جيد بما يتماشى مع الهدف الأكبر للبنك في إتاحة بيئة عادلة ومحفزة للجميع.

%46
نسبة التوطين

الموظفون والثقافة المؤسسة تتمة

دفع مسيرة التحول الرقمي وتعزيز تجربة الموظفين

قام البنك بتطوير وتحديث أجندته الرقمية للموارد البشرية لرفع الكفاءة وتوفير تجربة سلسة للموظفين. وقد ساعدت عملية أتمتة عمليات جذب واستقطاب المواهب وتأهيل الموظفين الجدد من خلال أنظمة تتبع مقدمي طلبات التوظيف "أي. تي.اس" و "افترهاير"، على معالجة البيانات في الوقت الفعلي وتحسين الامتثال وتسريع دورة التوظيف.

كما شهد التعلم قفزة رقمية مع إطلاق منصة "لينكد إن للتعلم"، مما جعلها منصة أساسية للتعلم عند الطلب وتطوير المهارات المستقبلية.

تطوير قوة عاملة مستعدة للمستقبل

عزز البنك، من خلال أكاديمية دبي الإسلامي، شراكاته مع جامعة عجمان والمركز الدولي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، بهدف تطوير المهارات والقدرات والحصول على شهادات التدريب وتعزيز التعلم القائم على البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وقد تم دمج الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات في المناهج التدريبية، من خلال ندوات عبر الإنترنت حول التمويل المستدام بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عقد دورات جديدة حول الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات والحصول على شهادات الاستدامة.

ظلّ تطوير الكوادر والمواهب الوطنية ركيزة أساسية وجانب هام من جوانب عمل البنك. وقد ساهمت مجموعة من البرامج الرائدة مثل برنامج "إتقان المنهجيات المرنة" للشباب الإماراتي وجلسات القيادات النسائية ومبادرات لغة الإشارة والواقع الافتراضي، في توسيع نطاق المهارات وتعزيز الشمولية. كما قامت إدارة الموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة تمكين المجتمع لتقديم دورات تدريبية حول

إحراز التقدم بات ممكنًا

المبادرات الرئيسية المتعلقة بالموارد البشرية

اسم المبادرة	النتائج حتى الآن
مبادرة إثراء وبرنامج رواد تكنولوجيا المستقبل	• تدريب 181 إماراتيًا منذ عام 2022. • انضمام 40 مشاركًا جديدًا سنويًا.
برنامج التدريب الصيفي "اكتسب"	• تسجيل 37 طالبًا جامعيًا في دورات تدريبية بالإدارات المختلفة. • توفير تدريب عملي للتعرف على العمليات المصرفية.
المشاركة والشراكات	• معرض رؤية (معرض الإمارات للوظائف). • المحافظة على شراكات مع مؤسسات رائدة، بما في ذلك كليات التقنية العليا، التي أشادت بجهود دبي الإسلامي في توظيف وتطوير خريجيه.



في ظل احتفاله بالمرأة الإماراتية وتمكينها، استضاف البنك جلسة خاصة بمناسبة يوم المرأة الإماراتية، بحضور سمو الشيخة لبنى القاسمي، حيث تم تسليط الضوء على أهم جوانب القيادة والتوازن والإلهام. كما استمر التعاون مع برنامج "نافس" من خلال الترويج لقصص نجاح الموظفين الإماراتيين في مختلف إدارات وأقسام البنك، بينما حافظت مبادرات الاحتفاظ بالموظفين على استمرار مشاركتهم وتطورهم المهني.

الموظفون والثقافة المؤسسة تتمة

منظومة متكاملة من برامج التطوير

البرنامج	النتيجة الرئيسية
برنامج تطوير الموظفين الإماراتيين (EDP)	تطوير النمو المهني المتقدم للمواطنين الإماراتيين من خلال التعلم المنظم، والتعرض متعدد الوظائف، وفرص التوجيه التي تتماشى مع أولويات التوطين للبنك.
برنامج تطوير القيادة النسائية (WLAP)	عزز البنك التزامه بالمساواة بين الجنسين من خلال دعم الموظفات في بناء الثقة والمرونة والقدرات القيادية.
برنامج الموظفين ذوي الإمكانيات العالية (HiPo)	تزويد الموظفين من المستوى المتوسط ومن المبتدئين بالمهارات وطريقة التفكير اللازمة للقيادة من خلال التعاون والابتكار والتحسين المستمر.



التعامل مع أصحاب الهمم وحمايتهم والمحافظة على حقوقهم، إلى جانب التعاون مع أكاديمية شرطة دبي في مجال دورات الإسعافات الأولية والتدريب على السلامة.

على الصعيد الخارجي، استضاف البنك زيارات طلابية من جامعة ميريلاند وجامعة ولاية كولومبوس وجامعة سنغافورة الوطنية، مما أتاح لهم فرصة التعرف على ممارسات الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم. كما ساهمت الشراكات مع وزارة التربية والتعليم في تعريف طلاب المدارس الثانوية الإماراتيين بمفاهيم العمل المصرفي من خلال زيارات تعريفية حول فرص العمل والوظائف المختلفة في القطاع المصرفي.

بناء التميز القيادي

عزز البنك في عام 2025 استثماراته في صقل قدرات كفاءاته القيادية والتعاقب الوظيفي من خلال منظومة متكاملة من برامج التطوير المصممة لإعداد الموظفين للأدوار المستقبلية ودفع عجلة الاستدامة المؤسسية طويلة الأجل. وانطلاقًا من فلسفة البنك القائمة على "التأسيس من الداخل"، ساهمت هذه المبادرات في ترسيخ ثقافة التعلم والتمكين والنمو الشامل.

الموظفون والثقافة المؤسسة تتمة

تُشكّل هذه البرامج التطويرية مجتمعةً منظومة قيادية متكاملة تُهيّئ قادةً مستعدين للمستقبل، مع تعزيز التقدم المهني الداخلي وتنمية التعاقب القيادي. وقد حظي هذا النهج الشامل بالتقدير من خلال جوائز النجوم من جمعية إدارة الموارد البشرية (لعام 2025 (الجائزة الفضية – التطوير القيادي) وجوائز سعادة الموظفين (الجائزة الذهبية – أفضل استراتيجية للتعاقب القيادي)، مما يؤكد مكانة دبي الإسلامي كمؤسسة ذات رسالة سامية تستثمر في كوادرها لتحقيق نجاح مُستدام.

تقدير ودعم الموظفين

برهن العام مدى فعالية ثقافة التقدير، وتعزيز الشعور بالفخر الجماعي. وقد اضطلعت إدارة الموارد البشرية بدور محوري في احتفالات اليوبيل الذهبي للبنك، لضمان أن تكرم هذه اللحظة الهامة في تاريخ البنك إسهامات الموظفين وأن تعكس قيم البنك المشتركة المتمثلة في الوحدة والهدف المشترك.

- **تطبيق عطايا (المنصة الرقمية لتقدير الموظفين)** يُمكّن الموظفين من الاحتفال بالإنجازات والتعبير عن الشكر والامتنان بين جميع فرق العمل.
- **أسبوع التقدير** والذي اشتمل على تبادل أكثر من 5,800 رسالة شكر ومكافآت من خلال المنصة، مما عزز ثقافة التقدير والتعاون بين الموظفين.



دعم الرفاهية والمسؤولية المجتمعية

واصل البنك منح الأولوية لرفاهية موظفيه وتعزيز أثره الإجتماعي على نطاق أوسع. وقد ساهمت جلسات التوعية بشأن المعاشات التقاعدية التي عُقدت خلال العام في رفع مستوى الوعي بقوانين المعاشات التقاعدية الجديدة والقديمة في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، مما يساعد الموظفين على اتخاذ قرارات مدروسة.

على مستوى العمل الخيري، عكست شراكة البنك مع مجموعة بيز (Biz) من خلال مبادرة العطاء العالمية "اشتري 1 وتبرع بـ 1" روح التعاطف والمساهمة للبنك، وقد حصل البنك على شهادة تقدير لدعمه تعليم الأطفال في مناطق التعدين في الهند.

نظرة مستقبلية

سوف يواصل البنك، في المرحلة المقبلة، تطوير استراتيجيات الموارد البشرية، مع التركيز على تعزيز الكفاءات القيادية الإماراتية، وتوسيع نطاق المبادرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتعميق التكامل الرقمي في جميع مراحل دورة عمل الموظف. كما يظل البنك ملتزمًا ببناء قوة عاملة متمكنة وشاملة وعالية الأداء، تُسهم في دفع مسيرة نجاحه.

الاستدامة

إرساء أساس قوي لنجاح مستدام

يفخر دبي الإسلامي بأثره الاجتماعي والاقتصادي وجهوده الرامية إلى تقليل بصمته البيئية، ويلتزم ببناء مستقبل أكثر استدامة وشمولية للأشخاص والشركات والأعمال.

يحرص البنك على دمج الاستدامة في عملياته الأساسية وهياكل صنع القرار، إلى جانب المحافظة على اقتصاد قوى منخفض الكربون، والمساهمة بفعّالية في تحقيق أهداف الاستدامة لدولة الإمارات.

شهد العام 2025 تحقيق إنجازٍ هامٍ آخر في رحلته نحو الاستدامة، واستكمالًا لمسيرة التقدم القوى الذي تم أحرازه في عام 2024، نفّذ البنك أنشطةً تحويليةً هامةً مُصممة لترسيخ أسس استراتيجيته للاستدامة. ساعدت هذه الخطوات الأساسية البنك على تحقيق أهداف والتزامات الاستدامة التي قطعها على نفسه أمام مساهميه وضمان دمج الاستدامة في عمليات الأعمال الأساسية وهياكل صنع القرار وخلق قيمة طويلة الأجل للبنك.

تواصل استراتيجية الاستدامة للبنك تطورها، عند نقطة التقاء بين إرثه العريق في مجال التمويل الإسلامي مع التزامه بمواجهة أي تحديات جديدة تواجه الاستدامة على الصعيد العالمي. لقد تَطور نهج البنك، المتأصل في مبادئ الريادة والمساواة والمساءلة، بشكل تدريجي بدءًا من إرساء أسس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الأساسية إلى دمج الاستدامة في جميع عمليات صنع القرار والعمليات التشغيلية.

تقع مسؤولية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاستدامة على عاتق القيادة العليا، بينما يضطلع مجلس الإدارة بالإشراف على تحقيق هذه الأهداف، وتقوم جميع وحدات الأعمال ببذل الجهود اللازمة لتحقيق هذه الاهداف. وتُسهم كل إدارة من إدارات البنك في تنفيذ الاستراتيجية من خلال مؤشرات أداء رئيسية مُحددة بدقة ومعايير حوكمة مؤسسية واضحة وخطط تنفيذ تضمن الشفافية والمساءلة وإحراز تقدمٍ ملموس.

استراتيجية الاستدامة للبنك

ريادة مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تمويل مستقبل مُستدام

← للمزيد من المعلومات، انتقل إلى الصفحة 54

- دفع التمويل المستدام
- تعزيز الشمول المالي
- احترام أخلاقيات العمل وخصوصية المتعاملين
- دمج الحوكمة البيئية واالجتماعية والمؤسسية في عملية صنع القرار

القيادة بالقدوة الحسنة

← للمزيد من المعلومات، انتقل إلى الصفحة 55

- الحد من البصمة البيئية التشغيلية
- تبني التنوع والشمول
- تعزيز سلامة ورفاهية الموظفين
- تعزيز الشفافية والإفصاح

الاستدامة تتمة

تنفيذ الأولويات الاستراتيجية

ساهمت الجهود المبذولة في عام 2025 في وضع البنك على المسار الصحيح للوفاء بتعهداته والتزاماته الأساسية التي وضعها لعام 2030. وقد كان من أهم الدروس المستفادة من مسيرة البنك المستمرة نحو تحقيق الاستدامة، إدراكنا أن التقدم يحدث بشكل تدريجي وأن الإنجازات الأساسية قد لا تتصدر العناوين الصحفية. على الرغم من ذلك، يُقدّر البنك الطبيعة مُتعددة المراحل لمسار تحوله نحو الاستدامة.

المحطات الرئيسية في رحلة البنك نحو تحقيق الاستدامة

2024-2021

2021
نشر أول تقرير للاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)

نوفمبر 2022
نجاح تسعير الإصدار الأول للصكوك المستدامة بقيمة **750 مليون دولار أمريكي**

فبراير 2023
نجاح تسعير الإصدار الثاني للصكوك المستدامة بقيمة **1 مليار دولار أمريكي**

مايو 2023
مجلس الإدارة يعتمد استراتيجية الاستدامة للبنك

سبتمبر 2023
تشكيل فريق الاستدامة للبنك بشكل رسمي وتعيين الرئيس التنفيذي للاستدامة

فبراير 2024
نجاح تسعير الاصدار الثالث للصكوك المستدامة بقيمة **1 مليار دولار أمريكي**

أغسطس 2024
تسهيل إصدار صكوك تمويلية مرتبطة بالاستدامة لأول مرة بنجاح

التقدم الذي تم انجازه في عام 2025

يونيو 2025
تدشين قسم التمويل المستدام الجديد الذي يركز على النمو التجاري

مايو 2025
إطلاق أول عملية تقييم للأهمية النسبية المزدوجة على الإطلاق

أبريل 2025
تأسيس لجنة التمويل المستدام

يناير 2025
إصدار أول إطار عمل للتسهيلات التمويلية المرتبطة بالاستدامة مع الحصول على رأي طرف ثاني

ديسمبر 2024
نشر إطار التمويل المستدام المحدث مع الحصول على رأي طرف ثانٍ

نوفمبر 2024
نشر سياسة الاستدامة مع الالتزام بتحقيق صافي انبعاثات صفري

التزامات العام 2030

أغسطس 2025
نشر بيان موقف البنك بشأن المواضيع الرئيسية (حقوق الإنسان والاستثناءات التمويلية)

أغسطس 2025
إصدار إطار عمل الاستثمار المسؤول

سبتمبر 2025
تقديم الردود المتعلقة باستبيان مشروع الإفصاح عن الكربون

سبتمبر 2025
تحقيق كامل مخصصات الإصدار الثالث للصكوك المستدامة

أكتوبر 2025
بدء عمليات تدقيق الطاقة للمرافق المكتبية المملوكة لدبي الإسلامي

نوفمبر 2025
إصدار صكوك مرتبطة بالاستدامة بقيمة مليار دولار أمريكي

صافي انبعاثات النطاق 1 و2 الصفرية في العمليات الخاصة بالبنك

تحقيق هدف التمويل المستدام بنسبة 15% من إجمالي الموجودات

2030

الاستدامة تتمة



تمويل مستقبل مُستدام

حققت مبادرات وأنشطة البنك التي تم تنفيذها خلال العام2025 تقدمًا ملموسًا وإيجابيًا في مساعدة البنك على تحقيق هدفه الاستراتيجي المتمثل في "تمويل مستقبل مستدام".

دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع عمليات البنك

واصل البنك تطوير ممارسات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بهدف دمجها بالكامل ضمن إطار إدارة المخاطر ومعايير الائتمان.

تم نشر سياسة جديدة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام 2025 والتي صادق عليها كل من الإدارة العليا ومجلس إدارة البنك. توضح السياسة الجديدة مسؤوليات خطوط الدفاع الثلاثة في تحديد وتقييم وإدارة وتخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن عمليات البنك وقراراته التمويلية والاستثمارية.

علاوة على ذلك، يستمر تطوير اختبارات تحمل مخاطر المناخ وتحليل السيناريوهات المتعلقة به. ومرة أخرى، سلطت التدريبات، التي تم تنظيمها بناء على توجيهات المركزي، الضوء على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ من منظور شامل. هذا ويحرص البنك على مواصلة تطوير قدراته ودمج هذه المقاييس ضمن إطار إدارة المخاطر الأوسع.

← لإلقاء نظرة شاملة حول نهج البنك في إدارة المخاطر، يرجى الرجوع إلى صفحة رقم 59

من جانب آخر، تم إحراز تقدم ملحوظ على صعيد تدريبات الاستدامة. فقد أُضيفت الاستدامة إلى قائمة الدورات التدريبية الإلكترونية السنوية الإلزامية، مما يعكس التزام البنك بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صميم عمل المؤسسة. وقد تم تعزيز التدريب الإلزامي وتدعيمه من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال استدامة الشركات والتمويل المستدام إلى مجموعة من موظفي إدارات المكاتب الرئيسية وإدارات الدعم.

النمو المالي المستدام وتطوير العمليات

واصل البنك توسيع محفظة التمويل المستدام من خلال الصفقات والمعاملات المحلية والدولية، مما يعكس بوضوح مسار الاقتصاد العالمي. كما تجدر الإشارة إلى المساهمة في تحسين انبعاثات أساطيل العديد من كبرى شركات الطيران عبر تمويل طائرات الجيل الجديد منخفضة الانبعاثات. وفي شهر سبتمبر، تم تخصيص القيمة الكاملة للصكوك المستدامة الثلاثة التي أصدرها البنك (بقيمة 10.1 مليار درهم إماراتي أو 2.75 مليار دولار أمريكي) لمشروعات ومتعاملي البنك، بما يتوافق مع إطار عمل التمويل المستدام.

علاوة على ذلك، يُعدّ إصدار أول إطار عمل للتسهيلات التمويلية المرتبطة بالاستدامة، من قبل مؤسسة مصرفية إسلامية، الأول من نوعه على مستوى العالم. يُحدد هذا الإطار معايير البنك الخاصة بمؤشرات الأداء الرئيسية الطموحة وأهداف أداء الاستدامة المتعلقة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاستعانة بمصادر الطاقة المتجددة. ومن خلال ربط التمويل بأداء الاستدامة المرتبط بالمتعاملين، يبقى البنك في وضع مناسب يمكنه من القيام بدور فعّال في عملية الانتقال بالمتعاملين نحو الاستدامة.

ختامًا، تمّت المصادقة على تعيين لجنة التمويل المستدام في شهر أبريل 2025. هذا وتعقد اللجنة اجتماعاتها على أساس شهري منذ ذلك الحين. وتضمّ اللجنة أعضاءً من قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والإدارة المالية وإدارة المخاطر والائتمان، وتتمثّل مهمتها في مراجعة المعاملات التي يمكن إدراجها ضمن سجل الموجودات المستدامة. كما تقوم اللجنة بتحديد المبادرات الرامية إلى تنمية محفظة التمويل المستدام ودعمها. وقد استفاد البنك من هذا النهج التعاوني بشكل كبير، وكان من أبرز نتائجه الإيجابية تعزيز مفهوم التمويل المستدام في كافة إدارات وأقسام البنك.

الاستدامة تتمة

القيادة بالقدوة الحسنة كنموذج يحتذى به

دون اتخاذ تدابير تتعلق بالاستدامة ضمن عملياته والإفصاح بشفافية عن التقدم المحرز، قد يكون من الصعب على البنك التأثير بشكل فعّال على شركائه التجاريين في مراحل الإنتاج والتوزيع لحثهم على أن يحذوا حذوه. فيما يلي ملخص للأنشطة التي تدعم الهدف الاستراتيجي للبنك بأن يكون قدوة يحتذى بها في مجال الاستدامة.

الحد من البصمة الكربونية لعمليات البنك

اتخذ دبي الإسلامي مجموعة من الخطوات الإضافية هذا العام لوضع نهج واضح ومفصل لتحقيق أهداف الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية ضمن النطاقين 1 و2 بحلول العام 2030. وقد بدأ البنك عمليات تدقيق لاستهلاك الطاقة في أكبر العقارات المملوكة له، وهي ثلاثة أبراج مكاتب في إمارة دبي والتي تمثل ما يقارب 45% من استهلاك الطاقة للبنك. سوف تساعد نتائج عمليات التدقيق على تحديد جوانب التجديد والتحديث التي من شأنها أن تحقق خفض ملموس في الانبعاثات. ومن خلال حساب الإمكانيات المتاحة، يمكن للبنك التخطيط للاستثمارات المستقبلية وتلبية متطلبات معادلة الانبعاثات وفقًا لذلك.

على صعيد آخر، حقق البنك تقدمًا كبيرًا فيما يتعلق بممارسات إدارة النفايات، حيث خفض إجمالي النفايات المتولدة وقام بتحويل كميات أكبر من النفايات بعيدًا عن مسار مكبات النفايات التقليدية مقارنةً بأي وقت مضى. وقام البنك بتطبيق حلول مبتكرة للتخلص من زجاجات المياه البلاستيكية في مكاتبه بالتعاون مع منظمة "لا مزيد من الزجاجات". من جانب آخر، يهدف تطبيق أنظمة ترشيح مياه البلدية إلى خفض النفايات البلاستيكية وتوفير مياه شرب آمنة ونظيفة وخالية من البلاستيك للموظفين. علاوة على ذلك، جاري العمل على نظام لفرز النفايات في المكاتب، وهو حاليًا في مراحل التنفيذ الأخيرة، لتشجيع إعادة تدوير النفايات البلاستيكية ونفايات الألومنيوم والنفايات الورقية.

شجرة لكل شخص

إلى جانب عمليات وأنشطة البنك الخاصة به، يأتي العمل على استعادة النظام البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي على رأس أولويات أجندة الاستدامة للبنك. وتُعتبر مبادرة "شجرة لكل شخص"، البرنامج الرائد الذي أطلقه البنك، أحد مبادرات الاهتمام والعناية بالطبيعة والتي تهدف إلى تعزيز التشجير واستعادة النظم البيئية وتجديد التنوع البيولوجي في جميع أنحاء دولة الإمارات. ومنذ إطلاق المبادرة في عام 2023، قام البنك بزراعة أكثر من 190,000 شجرة قرم و 3,000 شجرة غاف، و التي تعمل على استعادة النظم البيئية الساحلية والصحراوية التي تعتبر بالغة الأهمية لعزل الكربون وحماية البيئات الطبيعية.

من المتوقع أن تُسهم البيئات الطبيعة التي تم ترميمها مجتمعةً في عزل أكثر من 49.6 مليون كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون، وتحسين خصوبة التربة، والعمل على استقرار السواحل، وتعزيز التنوع البيولوجي في دولة الإمارات من خلال توفير مناطق تكاثر للكائنات البحرية والبرية. وتقديراً لأثرها الملموس، تم تكريم دبي الإسلامي من قبل وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات، وذلك لريادته في مجال عزل الكربون واستعادة التنوع البيولوجي.

190,000
شجرة قرم تم زراعتها

3,000
شجرة غاف تم زراعتها

الاستدامة تتمة

تحسين الشفافية والإفصاح

في خطوة هامة نحو خفض انبعاثات الكربون في المحفظة التمويلية والاستثمارية، قام البنك بإجراء عملية حساب أساسي أولي لانبعاثات العمليات التمويلية، باستخدام مبادرة الشراكة للمحاسبة الكربونية للمؤسسات المالية (PCAF)، تم حساب الانبعاثات المرتبطة بفئات الموجودات لتمويل المؤسسات1، والأسهم غير المدرجة، وتمويل السيارات2، والتمويل السكني3، وذلك عبر محافظ الشركات والأفراد. ويسعى البنك مستقبلاً إلى تحسين جودة البيانات من خلال التواصل المباشر مع متعامليه والجهات التنظيمية.



كما قدم البنك ردّا على استبيان مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP) لأول مرة على الإطلاق. ولا يزال مشروع الإفصاح عن الكربون رائدًا كما كان عند اطلاقه قبل 20 عامًا. يضع هذا الإطار معياراً عالياً للإفصاح البيئي حول مواضيع هامة مثل تغير المناخ وإزالة الغابات والمياه والتنوع البيولوجي. ويتطلع البنك إلى الاستعانة بالدروس المستفادة من مشروع الإفصاح عن الكربون لتطوير وتحسين ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

قدّم البنك، بصفته عضو في الميثاق العالمي للأمم المتحدة، أول تقرير مرحلي له حول التقدم المحرز في التزام البنك بأهداف التنمية المستدامة في مايو 2025. وفي عامه الأول من العضوية، استفاد البنك من موارد قيّمة ساعدته على فهم واستيعاب أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل. وعلى غرار برنامج الإفصاح عن الكربون، سوف يستخدم البنك إطار عمل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتعزيز نهجه في مجال العناية البيئية والاجتماعية الواجبة والتخفيف من مخاطرها.



قوة عاملة مُتنوعة وملتزمة

قام البنك بتعزيز وتنويع قوته العاملة وزيادة عدد الموظفين، وحصل على تقدير من خلال ترشيحه ضمن فئة أفضل استراتيجية للتنوع والشمول ضمن جوائز مكان العمل المستقبلية 2025، ووصوله إلى المرحلة النهائية لجائزة أفضل مبادرة لرفاهية الموظفين ضمن جوائز سعادة الموظفين 2025.

استثمر البنك بشكل كبير في برامج التعلم والتطوير مع افتتاح أكاديمية دبي الإسلامي الجديدة، وهي منشأة تعليمية متطورة داخل مقر العمل. بالإضافة إلى ذلك، وسّع البنك آفاق التعليم الرقمي، من خلال إقامة شراكة مع منصة "لينكد إن للتعلم"، التي تتيح للموظفين إمكانية الوصول إلى محتوى رائد منتقى بعناية حول مواضيع هامة مثل الاستدامة والذكاء الاصطناعي نظم التفكير وغيرها الكثير.

يواصل البنك جهوده لتعزيز سمعته كجهة توظيف مفضلة لأصحاب الهمم، ويسعى إلى تجديد المكاتب والفروع بما يتماشى مع شهادات معايير ويل (WELL)، وتزويد الموظفين بموارد متطورة للصحة العافية بالشراكة مع شركة فاليو هيلث.

← لإلقاء نظرة شاملة حول نهج البنك في إدارة الموارد البشرية، يرجى الرجوع إلى صفحة رقم 48

الاستدامة تتمة

نظرة مُحدثة على أهم الأمور الجوهرية

قام البنك في عام 2025 بتحديث وتوسيع تقييم الأهمية النسبية للبنك لعام 2022. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام البنك بمراجعة نهجه وأجرى تقييماً مزدوجاً للأهمية النسبية.

تعترف هذه الممارسة بأثر المسائل الحيوية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات على ربحية البنك (الأهمية النسبية المالية) وكذلك تأثير البنك على البيئة والمجتمع والاقتصاد (الأهمية النسبية للتأثير).

كخطوة أولية، قام البنك بتحديد سلسلة القيمة الكاملة الخاصة به الخاصة به لترسيخ هذه الممارسة بناء على فهم لمصادر استخراج واستهلاك الموارد، وموقع تحقق القيمة، وكيفية تأثير البنك على أصحاب المصلحة الرئيسيين. نتائج تحليل سلسلة القيمة موضحة في قسم "نظرة عامة على الأعمال" في الصفحة رقم 18 من التقرير المتكامل، كما تم تناولها بمزيد من التفصيل في تقرير الاستدامة الصادر عن البنك لعام 2025.

بعد ذلك، تمّ إجراء مشاورات منظمة مع القيادة العليا ومجموعات أصحاب المصلحة الأخرين ذوي الأولوية في البنك. وتم جمع آراء جميع الموظفين المتعاملين والمستثمرين والجهات التنظيمية والشركات التابعة وشركاء المجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتأكيد العلاقة والأولوية لموضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وأسفرت هذه العملية عن قائمة مختصرة مُنقّحة تضم 23 موضوعًا جوهريًا محتملًا.

حدد البنك في نهاية المطاف القائمة أدناه والتي تضم 7 مواضيع جوهرية التي تمثل أهم مخاطر وفرص وأولويات الاستدامة الاستراتيجية. توجه هذه المواضيع الآن تركيز البنك نحو الاستدامة والحوكمة ومراقبة أدائه في هذا الشأن. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول المنهجية ومساهمات أصحاب المصلحة والتغيرات السنوية مقارنةً بخط الأساس لعام 2022 ضمن تقرير الاستدامة الخاص بالبنك.

بالنظر للأمام واستناداً إلى نتائج تقييم الأهمية النسبية المزدوج المرتقب صدوره في عام 2026، يعتزم البنك تحسين وإعادة ترتيب أولويات الاستدامة لضمان التوافق المستمر مع توقعات أصحاب المصلحة وآخر المستجدات والتطورات التنظيمية وخلق قيمة طويلة الأجل. تهدف هذه المرحلة من مراحل استراتيجية البنك إلى شحذ تركيزه وتعميق تأثيره وترسيخ مكانته كجهة رائدة إقليمياً في مجال التمويل المستدام القائم على القيم المؤسسية.

الموضوعات الجوهرية

مخاطر المناخ
تحديد وتقييم وإدارة التحديات التي قد يواجهها البنك ومتعامليه بسبب تغير المناخ، والتي قد تؤثر على قرارات التمويل والاستثمار.

رفاهية الموظفين:
إعطاء الأولوية لثقافة مكان العمل المحسّنة من خلال رضا الموظفين وصحتهم ورفاهيتهم.

أمن البيانات والخصوصية:
تعزيز تدابير الأمن السيبراني وأطر إدارة المخاطر وضمان خصوصية معلومات المتعاملين.

التمويل المستدام للانتقال إلى صافي انبعاثات صفرية:
دعم التحول إلى الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات من خلال تقديم التمويل والاستثمارات والاستشارات للشركات والمجتمعات، وخلق فرص عمل وتأثيرات بيئية واجتماعية إيجابية تتماشى مع الأهداف الدولية والوطنية والمحلية.

التدريب والتطوير:
توفير فرص التعلم المستمر لمساعدة الموظفين على مواكبة التقنيات المتطورة وتغيرات السوق والقواعد التنظيمية.

رضا المتعاملين:
تقديم خدمات مصرفية تلبي أو تتجاوز توقعات المتعاملين من حيث الجودة وسهولة الوصول والشفافية.

التنوع والشمول والتوطين:
خلق بيئة عمل تدعم وتوفر فرصًا متساوية للأشخاص من مختلف الخلفيات والأجناس والثقافات، مع تمكين المواهب الإماراتية من خلال مبادرات هادفة.

الاستدامة تتمة

ملخص

يواصل دبي الإسلامي إحراز تقدم إيجابي على صعيد استراتيجيته والتزاماته تجاه الاستدامة.

ومن خلال دمج حلول التمويل المستدام المبتكرة والحوكمة القوية وإدارة المخاطر والتحسينات التشغيلية المستمرة، يواصل البنك مسيرته في تعزيز مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة ضمن اقتصاد أكثر مرونة وأقل اعتمادًا على الكربون.

لقد حظي النضج المستمر الذي أحرزه البنك في مجال الاستدامة بتقدير وكالات التصنيف الرائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وقد ارتفع تصنيف البنك بشكل مطرد عاماً بعد عام، مما يُعد شهادة قاطعة على تركيز البنك الجاد وجهوده الحثيثة على دمج الاستدامة ضمن نسيج أعماله.

يتماشى تقدم البنك في مجال الاستدامة مع التحرك السريع الذي تشهده دولة الإمارات على الصعيد الاقتصادي والتنظيمي نحو اقتصاد أكثر استدامة منخفض الكربون، وهو الأمر الذي يتطلب مزيداً من الشفافية والمساءلة والتوجيه من جانب قادتها. وضمن تشريع تاريخي، يحدد المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) في شأن الحد من تأثيرات التغيّر المناخي، توقعات واضحة لإدارة الانبعاثات في جميع أنحاء الدولة، ويوفر إطارًا موحدًا وعملياً للمؤسسات للمساهمة في تحقيق هدف دولة الإمارات المتمثل في الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. على صلة بذلك، يتطلع البنك إلى التعاون مع متعامليه وموردِيه والجهات الخارجية الأخرى للحد بشكل جماعي من تأثيرهم البيئي والمساهمة في تحقيق أهداف الدولة في مجال الاستدامة.

يمكن الاطلاع على عرض شامل حول التقدم الذي أحرزه البنك في مجال الاستدامة، بما في ذلك جداول بيانات مبادرة التقارير العالمية (GRI) حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي والحوكمة، ضمن تقرير الاستدامة لعام 2025 المتوفر على الموقع الإلكتروني للبنك.

الحوكمة

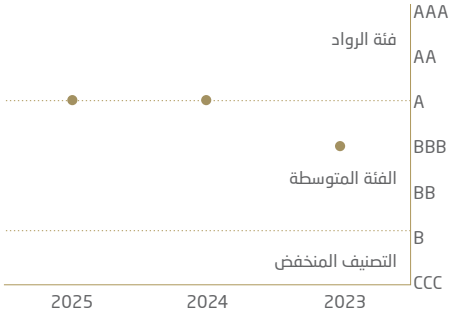
لا يزال نموذج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية دون تغييرات هامة، وهو مستمر في العمل بكفاءة. لمزيد من التفاصيل حول الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يُرجى الرجوع إلى قسم الحوكمة في تقرير الاستدامة، أو قسم حوكمة الشركات في التقرير السنوي.

← يمكن الاطلاع على نظرة أكثر شمولاً لنهج البنك المتعلق بحوكمة الشركات في صفحة رقم 88.

تحسن مُستمر في تصنيف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

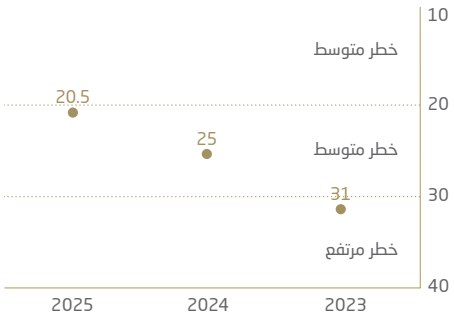
MSCI

↔ **A**



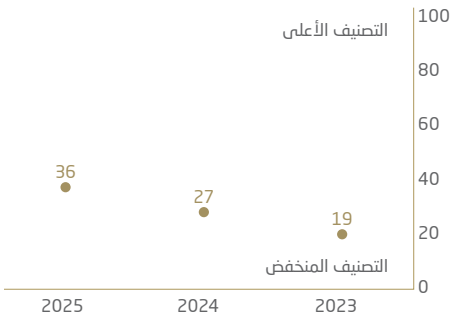
SUSTAINALYTICS

4.5 ↑ **20.5**



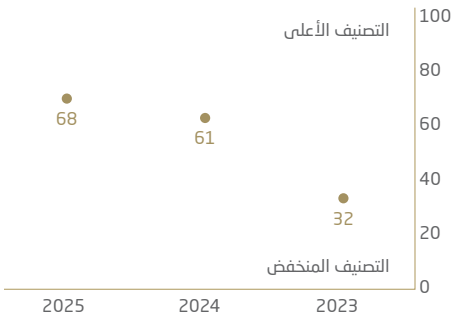
S&P Global

9 ↑ **36**



LSEG

7 ↑ **68**



إدارة المخاطر

استراتيجية استباقية لإدارة المخاطر

واصل البنك خلال عام 2025 تعزيز إدارة المخاطر في كافة المجالات. وقد تضمن ذلك إجراء المراجعة المستمرة وتعزيز سياسات المخاطر وتحديدها، وقياسها والإبلاغ عنها وتصعيدها في جميع المجالات الجوهرية سواء بالنسبة للمخاطر المالية وغير المالية، وذلك لتحقيق توافق أفضل مع استراتيجية البنك والمتطلبات التشغيلية والقواعد التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.



إطار إدارة المخاطر

تتمتع المجموعة بإطار قوي وشامل لإدارة المخاطر لتعزيز قدرتها على تحديد المخاطر ومعالجتها. وبدعم من إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، يشرف مجلس الإدارة على جميع جوانب إدارة المخاطر للمجموعة.

تُحدد أهداف المجموعة وبيان بيان قابلية تحمل المخاطر ومدى تحملها، نهج إدارة المخاطر للمجموعة الذي يعتمده مجلس الإدارة. وتُستند ممارسات إدارة المخاطر على السياسات والممارسات السليمة والحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية لكل نوع من أنواع المخاطر.

يقوم البنك بدمج عمليات إدارة المخاطر المؤسسية ضمن التخطيط الاستراتيجي وتحديد أهداف المجموعة بصورة مستمرة، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة وأفضل ممارسات إدارة المخاطر وديناميكيات السوق المعتمدة دوليًا.

انطلق البنك في استراتيجية النمو الرقمي، إلى جانب إطلاق عدد من المبادرات الجديدة التي تهدف لتحسين تجربة المتعاملين وتقديم حلول مصرفية ذات طابع شخصي من خلال تقديم خدمات استباقية. وقد ساهم تبني التقنيات المتقدمة للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بشكل مكثف في تعزيز عمليات اتخاذ القرارات من خلال التحليلات التنبؤية والاستخدام الأمثل للموارد.

لمواجهة التحديات المتزايدة في بيئته التشغيلية، يعمل البنك بشكل مستمر على تحسين إطار إدارة المخاطر لتطوير وترسيخ ثقافة المخاطر، إلى جانب توسيع نطاق أدوات التحليل الخاصة بإدارة المخاطر بهدف إدارة التقلبات السوقية ودعم الأهداف التجارية.

إدارة المخاطر تتمة

نموذج خطوط الدفاع الثلاثة

يتبنى دبي الإسلامي نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، يتبع ظوابط منظمة ومتسقة للسيطرة على بيئة المخاطر في أنحاء المجموعة، حيث تتولى وحدة الأعمال مسؤولية هذه المخاطر والتحكم بها، بينما تتولى وحدات إدارة المخاطر في الخط الثاني مسئولية الإشراف والتحقق من أنشطة إدارة المخاطر التي يضطلع بها خط الدفاع الأول. بينما يُوكل إلى إدارة التدقيق في خط الدفاع الثالث، مسؤولية التحقق بشكل مستقل من مدى فعّالية وكفاءة الضوابط والإجراءات.

خط الدفاع الأول
وحدات الأعمال

خط الدفاع الثاني
إدارة المخاطر وإدارة الإمتثال والإدارة الشرعية

خط الدفاع الثالث
إدارة التدقيق الداخلي وإدارة التدقيق الشرعي

سوف نسلط الضوء فيما يلي على بعض النقاط والمبادرات التي حظيت باهتمام متزايد من إدارة المخاطر للمجموعة في عام 2025 في عام 2025.

حوكمة البيانات:

واصل البنك خلال العام تطوير قدراته المؤسسية في مجال البيانات من خلال إجراء تحسينات جوهرية في حوكمة البيانات وإدارة جودتها. وقد نجح في توظيف تقنيات حديثة لتعزيز الرقابة وضمان دقة وموثوقية المعلومات الحيوية في جميع أنحاء المؤسسة. كما تم توسيع سعة ونطاق الخبرات ضمن وحدة حوكمة البيانات لتلبية المتطلبات التنظيمية والتشغيلية المتزايدة، مع استحداث سياسات وأطر عمل جديدة لتعزيز خصوصية البيانات واستخدامها المسؤول. تعكس هذه الإجراءات مجتمعةً الالتزام ببناء ثقافة قوية قائمة على البيانات تدعم النمو المستدام والمرونة التشغيلية وثقة أصحاب المصلحة.

أمن المعلومات وخصوصية البيانات:

لمواجهة التطورات والتعقيدات المتزايدة للتهديدات السيبرانية، قام البنك بتطبيق ضوابط حوكمة معززة بالذكاء الاصطناعي كما قام بترقية منصات التهديدات الإلكترونية ووسّع نطاق تعاونه مع شبكات تبادل المعلومات الاستخباراتية العالمية. علاوة على ذلك، تضمن التدريبات الدورية على المرونة السيبرانية والمراقبة المستمرة من قبل مركز العمليات الأمنية، الجاهزية التامة لمواجهة أية هجمات جديدة. تعزز هذه المبادرات، إلى جانب الإشراف القوي على مستوى مجلس الإدارة والالتزام بمعايير آيزو 27001 ومعيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS) وبرنامج أمن الحفاظ على أمن المتعاملين لشركة سويفت ومعايير أمن المعلومات في دولة الإمارات، التزام البنك بالحفاظ على ثقة المتعاملين وتعزيز المرونة التشغيلية.

مخاطر النموذج:

لقد التزم البنك بدقة بخطة العمل المصممة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها خلال تقييم الفجوات في معايير ودليل إدارة النماذج لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بهدف تحقيق الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية. وخلال العامين الماضيين، اقترح البنك ونفذ سياسة حوكمة النماذج الخاصة به لضمان التطوير والتحقق وتنفيذ وصيانة جميع النماذج المستخدمة في البنك بطريقة فعّالة ومتسقة، مع الإشراف المناسب عبر جميع المراحل.

انصبّ التركيز في البداية على إرساء المعايير وتحديد المسؤوليات ووضع آليات الموافقة والاعتماد وتأسيس عملية مستقلة للتحقّق من صحة النماذج، مما أرسي الأساس لنهج منظم لإدارة مخاطر النماذج على مستوى المؤسسة. يشهد هذا الإطار حاليًا نضوجًا ملحوظًا مدفوعًا بعدة عوامل رئيسية، مثل تعزيز التوقعات التنظيمية وتحسين البنية التحتية للبيانات وزيادة الوعي والمساءلة. ونتيجةً لذلك، تتطور إدارة النماذج داخل البنك من إطار عمل قائم على السياسات إلى منهجية استراتيجية شاملة على مستوى المؤسسة.

قوة ومرونة الأعمال:

ركز البنك في عام 2025 على تعزيز إطار إدارة استمرارية الأعمال لضمان التخطيط الاستباقي والاختبار المنتظم وتحديث استراتيجيات التعافي كي تعكس أنشطة الأعمال الحالية، وللمحافظة على استمرارية الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية، بما في ذلك معاملات المتعاملين والمنصات الرقمية والدعم التشغيلي، مع إعطاء الأولوية لسلامة موظفيه ومتعامليه. يستند برنامج إدارة استمرارية الأعمال إلى مبدأ المرونة وإدماج وتضمين تقييمات المخاطر، وخطط الطوارئ، وتدابير الاستجابة التكيفية لمواجهة نطاق واسع من حالات انقطاع الخدمة المحتملة، بدءًا من الكوارث الطبيعية وحتى التحديات التقنية.

الأطراف الثالثة والتعهيد:

واصل البنك تعزيز متطلبات التعهيد وقام بتحديث هذه العملية إلى نظام أوسع لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة كجزء من أجندة الحوكمة والمرونة التشغيلية. ولتعزيز الرقابة والمساءلة، اعتمد مجلس الإدارة استراتيجية وإطار عمل لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة، مما أضفى الطابع الرسمي على هيكل الحوكمة الخاص بالتعهيد وتمكين التقنيات وغيرها من الأمور المتعلقة بالاستعانة بأطراف ثالثة. وجاري العمل على تبسيط إجراءات قنوات الإبلاغ والتصعيد من خلال إنشاء لجنة لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة، مما يُحسّن الشفافية وعمليات صنع القرار والتنسيق بين الوحدات المختلفة للبنك. ويتماشى إطار عمل إدارة مخاطر الأطراف الثالثة للبنك مع المتطلبات التنظيمية ويواصل البنك تطبيق تدابير لتلبية التوقعات الإشرافية المتطورة مع التركيز على حماية البيانات وإدارة إنهاء التعامل والعقود ومتطلبات المرونة لمقدمي الخدمات الرئيسيين.

إدارة المخاطر تتمة

بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:

: حققت بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للبنك، التي تم طرحها في عام 2023 وتطبيقها من منتصف عام 2024 وحتى عام 2025، إنجازاً هاماً. وقد تم تطبيق هذه البطاقة، إلى جانب سياسة خاصة معتمدة، لجعل الحصول على تصنيف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات جزءاً لا يتجزأ من عملية الاكتتاب.

تلعب بطاقة الأداء دورًا محوريًا في موائمة محفظة البنك مع أهداف الاستدامة التي وضعها. وبعد تحقيق الهدف المحدد المتمثل في جمع وإدخال بيانات محفظة تمويل المؤسسات والشركات الكبيرة بحلول عام 2025، يستعد البنك للدخول في المرحلة التالية من هذه العملية، حيث ستتركز الجهود على التواصل مع المتعاملين وتحديد التوجه الاستراتيجي لأنشطة التمويل والاستثمار.

حوكمة وثقافة المخاطر

يتطلب تحمل المخاطر والتحكم فيها بشكل مناسب بشكل مناسب وجود ثقافة مخاطر قوية على كافة مستويات البنك. يبدأ ذلك من مجلس الإدارة الذي يقدم قدوة يحتذى بها لتعزيز وعي جميع الموظفين بالمخاطر أثناء قيامهم بمهام وواجبات العمل اليومية وسعيهم لتحقيق أهداف المؤسسة. تضمن ثقافة المخاطر أن تُراعي جميع وحدات وموظفو البنك أهمية وواجبات إدارة المخاطر، وأن يقوموا بالتشاور بشكل مناسب مع وحدة المخاطر أثناء تطوير المنتجات والإجراءات والسياسات والأنظمة الجديدة.

تتولى الشركات التابعة للبنك إدارة المخاطر وفقًا للسياسات التي يضعها مجلس إدارة كل شركة. ويتوقع من هذه الشركات أن تدير المخاطر بناءً على استراتيجية وسياسة المجموعة، مع إجراء تعديلات وفقًا لظروفها الخاصة، مثل ظروف العمل والأنظمة الخاصة بكل دولة، والتي يتم إبلاغ المجموعة بها.

مستوى تقبّل المخاطر وحدود تحملها

يُحدد كل من إطار إدارة المخاطر وإطار تقبّل المخاطر للبنك مستوى تقبّل المخاطر ويترجم ذلك إلى إطار حدود المخاطر لأنواع المخاطر المختلفة. ويتم التعبير عن ذلك من خلال مقاييس كمية وبيانات نوعية تُوجّه جميع قطاعات الأعمال وتُحدد حدود تحمل واضحة لمخاطر الأنشطة التي تقع ضمن مستوى تقبّل المخاطر أو خارجه. ويتم مراقبة حدود تقبّل المخاطر باستخدام مجموعة من المؤشرات الرئيسية لضمان إدارة الأعمال ضمن هيكل حدودي خاص بكل فئة.

يتم تحديد ومراقبة وقياس وفهم وتحديد والإبلاغ عن أي إخلال بحدود تحمل المخاطر أو مسائل جوهرية إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة حوكمة المخاطر والامتثال لمجلس الإدارة لضمان اتخاذ إجراءات استباقية بهدف تقليل الآثار السلبية.

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد مستوى تقبل المخاطر للمجموعة سنوياً أو عندما يحدث تغيير جوهري في الاستراتيجية أو بيئة العمل أو المتطلبات التنظيمية. إدراكًا منها لبيئة عملها والعوامل الجزئية والكلية التي تؤثر على النظام البيئي للأعمال، تقوم المجموعة بإدارة مخاطرها بحكمة، ونتيجة لذلك لم تسجل مستوى تقبل مخاطر مرتفع.

تحديد المخاطر وقياسها

يهدف تحديد المخاطر إلى استشراف المستقبل وتحديد المخاطر الجوهرية التي قد تتعرض لها المجموعة أثناء ممارسة عملياتها اليومية. ويتم إجراء تقييم ذاتي للمخاطر والضوابط (RCSA) لكل نشاط أعمال بشكل مستقل. يتم تسجيل وتقييم استجابةً جميع الضوابط الرئيسية لأي مؤشرات بانتظام. وتراعي عمليات تقييم الضوابط تصميمها ومدى كفائتها التشغيلية. وفي حال عدم فعالية أحد الضوابط، يُحدد السبب الجذري، ويتم إجراء خطط عمل لتحسين تصميم أو أداء الضوابط.

مراقبة المخاطر ورفع التقارير

تُراقب المجموعة بنشاط إجراءات إدارة المخاطر من خلال تتبع اتجاهات المخاطر ومستوياتها. وتُزوّد تقارير المخاطر مجلس الإدارة والإدارة العليا بالمعلومات اللازمة للاستجابة للمخاطر وإدارتها.

الامتثال التنظيمي

يعمل البنك كمؤسسة مالية مرخصة تخضع لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، وقرارات مجلس الوزراء والأنظمة والتعليمات التنظيمية الأخرى الصادرة عن مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

يلتزم البنك التزاماً تاماً بالامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها بالإضافة إلى أفضل المعايير الدولية. يلتزم البنك أيضاً بالحفاظ على علاقة تنظيمية متينة مع جميع الجهات الرقابية المختصة، استناداً إلى مبادئ الثقة والانفتاح والشفافية. ويظل مجلس الإدارة مسؤولاً في نهاية الأمر عن ضمان عمل البنك ضمن إطار امتثال قوي.

الامتثال لأحكام الشريعة

تمثل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة (GISCD) جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية للمجموعة كخط دفاع ثانٍ وإطار الحوكمة الشرعية. يشمل دور هذه الإدارة في تيسير ومراقبة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم المشورة والمساعدة في المسائل المتعلقة بالامتثال للشريعة تحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC). يتم إدراج المعلومات المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة ومخاطر عدم الامتثال لها في التقارير ذات الصلة التي يتم رفعها إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC). ويحضر رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة (GISCD) اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) لعرض ومناقشة الأنشطة المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة التي تقوم بها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة (GISCD). يعمل رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة (GISCD) بشكل وثيق، وتحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC)، على جميع المسائل المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة أو تطبيقها. وترفع وحدة الامتثال لأحكام الشريعة التابعة لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة (GISCD) تقاريرها إلى اللجنة والرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن الأمور المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة والأنظمة والفتاوى الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC) والقرارات والمعايير الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا.

تماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية، يتم دمج عمل وحدة الامتثال للشريعة ضمن وحدات الامتثال الإجمالية للبنك، ويرتبط رئيس وحدة الامتثال للشريعة ارتباطاً غير مباشر برئيس إدارة الامتثال للمجموعة.

إدارة المخاطر تتمة

إدارة المخاطر الرئيسية

يتناول هذا القسم المخاطر المحددة التي تتعامل معها إدارة المخاطر في المجموعة، والتي يركز عليها مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويشمل ذلك مزيجًا من المخاطر القائمة والناشئة التي قد تؤثر بشكل جوهري على قدرة البنك على خدمة متعامليه أو تنفيذ استراتيجيته.

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	تخفيف المخاطر	الإشراف
مخاطر رأس المال	تتمثل هذه المخاطر في عدم كفاية مستوى أو العناصر المكونة لرأس المال لدعم استراتيجية البنك في الظروف العادية والحرجة، ولتلبية المتطلبات التنظيمية. لا يرغب البنك في أي نقص في رأس المال، ويظل ملتزماً بالحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة، والتي تم تحديدها فوق الحد الأدنى التنظيمي (حيثما توفرت).	يلتزم دبي الإسلامي بالمحافظة على مركز قوي لرأس المال، بما يتناسب مع حجم المخاطر، وذلك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. يجري تقييم كفاية رأس المال بشكل ربع سنوي من خلال عملية الإبلاغ التنظيمي، بالإضافة إلى إجراء تقييم داخلي سنوي لكفاية رأس المال، والمراقبة المستمرة للمؤشرات الرئيسية على مدار العام. يراقب البنك كفاية رأس المال في الظروف العادية والحرجة لتقييم وتقدير التأثيرات المحتملة. كما وضع خطة طوارئ لكفاية رأس المال وإطار عمل للتخطيط للتعافي.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC) • لجنة مراجعة وتحسين رأس المال (CROC)
مخاطر الائتمان	تتمثل مخاطر الائتمان في احتمال عدم وفاء المتعامل أو الطرف المقابل بالتزاماته بموجب الشروط المتفق عليها. وفي إطار إدارة مخاطر الائتمان، يراقب دبي الإسلامي أيضاً مخاطر التركز على مستوى العميل الواحد، والقطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية. يعتمد البنك نهجًا حذراً للغاية تجاه المخاطر التي تتجاوز الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.	يعتمد البنك سياسات ائتمانية ومعايير اكتتاب واضحة، إلى جانب مراقبة استباقية للمخاطر الائتمانية لإدارتها طوال دورة الائتمان، بدءًا من مرحلة التأسيس وحتى التسوية/التحصيل. وتشمل الإجراءات المتخذة لإدارة المخاطر الائتمانية ما يلي: • تقييم جميع المخاطر الائتمانية وتحديد مدى ملاءمة أوزان المخاطر المطبقة وفقًا للنهج التنظيمي الموحد للمخاطر الائتمانية مناسب للمخاطر الكامنة في التعرضات. • القدرة على تقييم المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة أو التعرضات أو الطرف المقابل. • معالجة مخاطر التركز الائتماني بشكل استباقي وفعّال. • مناقشة الحالات الجوهرية وتقييمها في عدة لجان طوال دورة الائتمان (لجنة الائتمان، لجنة الإنذار المبكر، ولجنة التحصيل ولجنة معالجة الديون المتعثرة).	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس (BCIC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC) • لجنة الإدارة الائتمانية (MCC)
مخاطر السيولة	تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة وطويلة الأجل عند استحقاقها، سواء في الظروف العادية أو الحرجة. يعتمد دبي الإسلامي نهجًا حذرًا للغاية تجاه مخاطر السيولة، ملتزمًا بحدود معتمدة من مجلس الإدارة تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي (حيثما توفرت).	يطبق البنك سياسة شاملة لإدارة مخاطر السيولة وخطة تمويل طارئة لضمان فعالية إدارة هذه المخاطر وتقليل مخاطر تركز التمويل. يراقب البنك بدقة حالات عدم تطابق الاستحقاقات، ويحرص على الحفاظ على جانب التزامات متنوع، مع استثمار ما يكفي في أدوات قابلة للتسويق بسهولة ومتنوعة، وذلك لإدارة أي اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية ونقص السيولة في الأسواق.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)
مخاطر السوق	تنشأ هذه المخاطر عندما تتسبب قيمة الأدوات المالية في دفاتر البنك بخسائر نتيجة للتغيرات في أوضاع السوق المستقبلية. يعتمد دبي الإسلامي نهجًا حذرًا للغاية للتعرض لمخاطر السوق، ويلتزم بالحدود التي يقررها مجلس الإدارة.	بصفته مؤسسة مالية إسلامية، يوفر البنك حلولًا للتحوط والاستثمار لمتعامليه لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مع موازنة صفقات المتعاملين مع الأطراف المقابلة بين البنوك لتجنب تحمل مخاطر سوقية جوهرية. ويتم ضمان المتابعة الفعالة من خلال تحديد حدود واضحة وآلية مراقبة وتصعيد نشطة.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)
مخاطر معدلات الربح	تتمثل هذه المخاطر في الخطر الحالي أو المحتمل على رأس مال البنك وأرباحه نتيجة للتغيرات السلبية في معدلات الربح التي تؤثر على مراكز الدفاتر البنكية. يعتمد دبي الإسلامي نهجًا حذرًا للغاية تجاه التعرض لمخاطر معدل الربح، ويلتزم بالحدود التي يقررها مجلس الإدارة.	يضمن البنك تحديد ومراقبة وتخفيف الفجوات التي تنطوي على مخاطر، والمخاطر الأساسية، ومخاطر الخيارات. ويلتزم بمراقبة محفظته واتخاذ قرارات مشتركة للحفاظ على مخاطر معدلات الربح ضمن مستوى مقبول، بما يتماشى مع الحدود الداخلية.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)

إدارة المخاطر تتمة

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	تخفيف المخاطر	الإشراف
مخاطر النماذج	مخاطر النموذج هي خسارة محتملة من قرارات مبنية على مخرجات نماذج غير دقيقة بسبب أخطاء في التطوير أو التنفيذ أو الاستخدام غير المناسب لمثل هذه النماذج. يعتمد البنك نهجاً حذراً لمخاطر النماذج وفقاً للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.	لدى البنك سياسة لحوكمة النماذج، مدعومة بتقييم المخاطر المتعلقة بمخاطر النماذج، مما يُمكّنه من تحديد مخاطر نماذجه وفهمها وإدارتها. وكجزء من هذا الإطار، يتمتع البنك بالقدرات التقنية المناسبة لضمان بقاء المعرفة المتعلقة بإدارة النماذج داخل البنك، كما يُطبّق نظامًا قويًا ومستقلًا للتحقق من صحة النماذج، بهدف ضمان فعالية عملية تطوير النماذج وأدائها المستمر. تُحدد عملية التحقق القيود التي تتطلب تعديلات، وتصدر نتائج التحقق التي تستدعي المعالجة، عند الاقتضاء. ويلتزم البنك بسياسة حوكمة النماذج بما يتماشى مع التزامات نظام إدارة النماذج للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. • لجنة إدارة المخاطر (RMC) • لجنة إدارة مخاطر النماذج	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)
المخاطر التشغيلية	تشمل المخاطر التشغيلية خطر تكبد خسائر ناتجة عن عوامل داخلية غير كافية أو غير فعالة (تتعلق بالموظفين والعمليات والأنظمة) وعوامل خارجية (مثل الاحتيال الخارجي والكوارث الطبيعية) التي تؤثر على جميع أنشطة البنك، بما في ذلك الأنشطة المُسندة إلى جهات خارجية. يعتمد البنك نهجاً حذراً للغاية لجميع أنواع المخاطر التشغيلية، بما يتماشى مع الحدود المعتمدة، مع عدم التسامح المطلق تجاه الاحتيال الداخلي.	يطبق البنك إطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية يشمل تحديد العمليات وإنشاء قاعدة بيانات للخسائر وتحليل المخاطر وتقييمها ووضع مؤشرات المخاطر وإعداد التقارير. يُلزم البنك جميع وحداته بإجراء تحليل تقييم المخاطر والضوابط الذاتية (RCSA)، مما يُمكّن الإدارة من التحقق من تحديد جميع المخاطر الهامة وتقييمها وتكليف المسؤولين بها وإدارتها بشكل مناسب. وضع البنك آليات مراقبة فعّالة لمنع عمليات الاحتيال والاختلاس والممارسات الفاسدة والكشف المبكر عنها من قبل الموظفين أو المتعاملين أو مزودي الخدمات الخارجيين. كما يُوفر البنك تغطيات تأمينية تكافلية للتخفيف من المخاطر التشغيلية.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)
مخاطر إجراءات السوق	تنشأ هذه المخاطر عندما يتعرض متعاملي البنك لخسائر أو أضرار نتيجة لأوجه قصور في تصميم المنتجات، أو عمليات البيع والتسويق، أو التنفيذ التشغيلي، أو نتيجة لسلوكيات غير أخلاقية من جانب موظفي البنك أو الأطراف الثالثة المتعاقد معها. يعتمد البنك مبدأ عدم التسامح مطلقاً مع أي سلوك غير أخلاقي متعمد من قبل الموظفين. كما أن أي سلوك غير أخلاقي غير مقصود سيخضع للتحقيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع تكراره.	يلتزم البنك بأعلى المعايير الأخلاقية في جميع تعاملاته مع المتعاملين، وعملياته التجارية. كما يحرص على حماية مصالح المتعاملين، وقد وضع عمليات وضوابط قوية للحد من مخاطر إجراءات السوق، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. ووضع البنك مدونات سلوك منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين والموردين، ويضمن الالتزام بها ومراقبة الامتثال لها. • لجنة إدارة المخاطر (RMC)	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)
مخاطر السمعة	تنشأ مخاطر السمعة من أي تصور سلبي من المتعاملين أو الأطراف المقابلة أو المساهمين أو المستثمرين أو الجهات التنظيمية أو الأطراف ذات الصلة الأخرى، مما قد يؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على علاقاته القائمة أو إنشاء علاقات جديدة والاستمرار في الوصول إلى مصادر التمويل. البنك لا يتسامح مع أي حوادث سمعة سلبية أثناء ممارسة أنشطته التجارية.	يسعى البنك جاهداً للحفاظ على سمعة قوية وإيجابية، مما يعزز جهوده في الحفاظ على مكانة سوقية متميزة، وزيادة قيمة المساهمين، وبناء علاقات تجارية جديدة، وتعزيز ثقة المتعاملين والمساهمين، واستقطاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها. يلتزم البنك بممارسة أعماله وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والشفافية لتعزيز سمعته. وقد وضع بروتوكولات اتصال محددة للتفاعلات الرسمية مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى خطط قوية لإدارة الأزمات تركز على التواصل الفعال معهم. • لجنة إدارة المخاطر (RMC)	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)

إدارة المخاطر تتمة

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	تخفيف المخاطر	الإشراف
مخاطر المعلومات والأمن السيبراني	مخاطر أمن المعلومات هي احتمالية استغلال تهديد لثغرات في أحد موجودات المعلومات، مما قد يتسبب في ضرر للمؤسسة. تُقاس هذه المخاطر باحتمالية وقوع الحدث وتأثيره على سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها. يعتمد البنك نهجاً حذراً للغاية تجاه الأضرار الناجمة عن الهجمات السيبرانية وانتهاكات أمن النظام. ولا يتسامح مطلقاً مع الاستغلال المتعمد لمعلومات المتعاملين أو المعلومات الخاصة.	• يلتزم البنك بضمان صحة معلوماته، وتصنيفها بشكل مناسب، وحفظها وإدارتها على النحو الأمثل وفقًا للمتطلبات التنظيمية والتجارية. ويطبق البنك إجراءات صارمة تحكم استخدام المعلومات وإدارتها ونشرها. كما توجد أنظمة مراقبة فعّالة تُمكّن من رصد أي وصول غير مصرح به إلى البيانات (سواءً من الداخل أو من الخارج) والتحقيق فيه فورًا. • يتوافق إطار أمن المعلومات لدى البنك تمامًا مع المعايير الدولية المعترف بها.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC) • لجنة إدارة امن المعلومات
مخاطر البيانات	تتمثل هذه المخاطر في خطر تكبد خسائر تجارية نتيجة لضعف أو غياب حوكمة البيانات، مما يؤدي إلى سوء إدارتها. لا يتهاون البنك مع أي ضعف في عمليات جمع البيانات وتخزينها وحمايتها ومعالجتها، أو مع أي تقصير في إدارة استخدام البيانات والمعلومات ونشرها.	• تم دمج مخاطر البيانات في إطار إدارة المخاطر الخاص بالبنك، وتم تعزيزها من خلال سياسات حوكمة البيانات على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. يلتزم البنك بضمان جودة عالية للبيانات طوال دورة حياتها، ولتحقيق هذا الهدف، وضع البنك أنظمة حوكمة مؤسسية وأنظمة تقنية تضمن بقاء البيانات والمعلومات صحيحة، ومصنفة بشكل مناسب، ومحفوظة وتدار بشكل صحيح وفقًا للمتطلبات التشريعية ومتطلبات الأعمال. تم إنشاء مكتب لإدارة البيانات لمراقبة أنشطة إدارة البيانات الفنية والتشغيلية.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC) • مجلس حوكمة البيانات
مخاطر عدم الامتثال الشرعي	هذه المخاطر تنشأ عندما ينفذ البنك معاملة لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تم اعتماد هيكل المنتج على أساسها. ليس لدى البنك أي تسامح تجاه مخاطر عدم الامتثال للشريعة، والتي قد تنتج عن تصميم منتجات أو عمليات لا تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تم هيكلتها على أساسها، أو عندما لا ينفذ الموظفون المعاملات بالترتيب الصحيح أو لا يتبعون متطلبات الاعتماد الشرعي.	• يدير البنك مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال ضمان المراجعة والموافقة على الهياكل والوثائق والمعاملات الجوهرية قبل إطلاقها أو الدخول فيها أو تنفيذها. كما تقوم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة بمراجعة سياسات وعمليات البنك (وجميع المنتجات والخدمات والمعاملات) للتأكد من أن تصميمها لا ينتهك الشريعة الإسلامية التي تم على أساسها هيكلة وتوثيق المنتجات والخدمات والمعاملات الجوهرية.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC) • إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة (GISCD)
المخاطر الاستراتيجية والتجارية	المخاطر الاستراتيجية هي التأثير السلبي الحالي أو المحتمل على الأرباح أو رأس المال أو السمعة الناجم عن القرارات الاستراتيجية غير السليمة، أو التنفيذ غير السليم للقرارات، أو عدم الاستجابة للتغيرات التي طرأت على القطاع أو الاقتصاد أو التكنولوجيا. أما مخاطر الأعمال فتشير إلى التأثير السلبي على الأرباح أو رأس المال الناشئ عن التغير في معايير الأعمال مثل الأحجام والهوامش والتكاليف. يعتمد البنك نهجاً حذراً تجاه التعرض للمخاطر الاستراتيجية والأعمال، وذلك وفقًا للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.	• مجلس الإدارة والإدارة العليا ملتزمون بتنفيذ وتعزيز عمليات التخطيط والمراقبة الاستراتيجية في البنك. ويقوم البنك بمراجعة فرص الاستثمار والأعمال الاستراتيجية، مع الحفاظ على تركيز دقيق على رؤيته وأهدافه الاستراتيجية. تتولى لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر الإشراف على المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأعمال، بدعم من إدارة المالية وإدارة المخاطر في المجموعة.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)
مخاطر الأطراف الثالثة والتعهيد	• المخاطر المحتملة الناجمة عن العلاقات والترتيبات مع الأطراف الثالثة، • والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة في حال إخفاق طرف ثالث في الوفاء • بالتزاماته، أو إدارة المخاطر بفعّالية، أو المحافظة على المرونة التشغيلية، • مما قد يؤثر على الوضع المالي للبنك أو أهدافه الاستراتيجية أو عملياته أو سمعته أو امتثاله أو متعامليه. • يتبنى البنك حدود تقبل مخاطر منخفضة في التعرض لمخاطر الأطراف الثالثة • والتعهيد، وذلك وفقاً للحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة.	• تشمل الإجراءات المتخذة لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة والتعهيد بما في ذلك: • تقييم مخاطر الموردين قبل التسجيل، بما في ذلك تقييم أهمية ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية. • إبرام اتفاقيات تعاقدية مع الموردين تتضمن بنودًا تعاقدية كافية. • المراقبة المستمرة للموردين الخارجيين (عملية تقييم المخاطر السنوية ومراجعة الخدمة المقدمة من مزودي الخدمات الخارجيين). • تحديد متطلبات استمرارية الأعمال وإدارة إنهاء التعاقد مع الموردين الخارجيين. • يجري العمل على تحسين الضوابط التخفيفية وإدراجها في إطار عمل وسياسة إدارة مخاطر الأطراف الثالثة المُطوَّرة حديثًا.	• لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC) • لجنة إدارة المخاطر (RMC)

إدارة الامتثال للمجموعة

خط الدفاع الثاني للبنك

تتولى إدارة الامتثال للمجموعة مسؤولية تصميم وتنفيذ والمحافظة على برنامج الامتثال الذي وضعته المجموعة لضمان عملها وفقًا للقوانين والأنظمة السارية ومعايير الامتثال المعترف بها.

تعمل إدارة الامتثال للمجموعة كخط دفاع ثانٍ مستقل للبنك، بقيادة رئيس إدارة الامتثال الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة ويوفر الوصول المباشر إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة (BRCGC).

إن مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك ملتزمون بتعزيز ثقافة امتثال قوية في جميع أنحاء المجموعة، يضع مبدأ "القيادة من القمة" توقعات واضحة بشأن تلبية المتطلبات التنظيمية ومنع الجرائم المالية في أنشطة الأعمال المصرفية للبنك. وتُسهم هذه الإجراءات مجتمعةً في ترسيخ ثقافة قوية من النزاهة والشفافية والمساءلة.

تعمل إدارة الامتثال للمجموعة من خلال فرق متخصصة مكرسة للعمل بها وتعتبر مسؤولة عما يلي:

1) استراتيجية الامتثال لمكافحة الجرائم المالية

يتولى فريق استراتيجية الامتثال لمكافحة الجرائم المالية مسؤولية تطوير وتعزيز والإشراف على النهج الاستراتيجي للبنك في إدارة مخاطر الامتثال لمكافحة الجرائم المالية. يضمن الفريق أن تظل الجهود المبذولة في مجال منع الجرائم المالية والكشف عنها فعّالة واستشرافية ومتوافقة مع التوقعات التنظيمية وأفضل المعايير الدولية، بما يتماشى مع مستويات تقبّل المخاطر للبنك.

تتضمن مسؤوليات فريق الامتثال الرئيسية تقييم مخاطر الجرائم المالية، وتحديد إطار سياسة مكافحة الجرائم المالية للبنك، وتقديم المشورة بشأن الامتثال للجرائم المالية والسياسات والتجارة والعقوبات، والإشراف على الشركات التابعة، وتطوير الأنظمة على مستوى المؤسسة.

2) مراقبة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية

يتولى فريق مراقبة مكافحة الجرائم المالية مسؤولية الكشف عن مخاطر الجرائم المالية المحتملة وتقييمها والإبلاغ عنها، وذلك من خلال المراقبة المستمرة للمعاملات وعمليات انضمام المتعاملين وأنشطتهم. تشمل مسؤوليات الفريق الرئيسية إبلاغ السلطات التنظيمية عن أي أنشطة أو معاملات مشبوهة انطلاقاً من التزام البنك بمنع الجرائم المالية.

3) ضمان الامتثال والتدريب

يضطلع فريق ضمان الامتثال والتدريب بدور محوري في تقييم فعّالية ضوابط الامتثال وبناء الوعي المؤسسي والقدرة على إدارة المخاطر التنظيمية ومخاطر الجرائم المالية. كما يضمن الفريق بقاء إطار الامتثال فعّالاً ومفهوماً بشكل جيد ومُدمجاً ضمن جميع مستويات المؤسسة.

يُجري الفريق مراجعات مُستقلة واختبارات موضوعية لتقييم تصميم وفعّالية ضوابط الامتثال. كما يُصمم ويُقدم برامج تدريبية مُخصصة لتعزيز فهم الموظفين لمخاطر الامتثال والسلوك والجرائم المالية.

4) الامتثال التنظيمي

يتولى فريق الامتثال التنظيمي إدارة التغييرات التنظيمية على مستوى المؤسسة، ويشمل ذلك استلام وتحليل الأنظمة الجديدة أو التعديلات على الأنظمة الحالية، وتقييم أثرها والتنسيق بشأن تنفيذها، ومراقبة الامتثال للمتطلبات التنظيمية الحالية والجديدة. كما يقوم الفريق بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية في البنك لضمان توافق السياسات والإجراءات والضوابط في البنك مع التوقعات التنظيمية.

يتولى الفريق إدارة المراسلات والتقارير التنظيمية للبنك، وهو ملتزم بمبادئ التعاون والشفافية والانفتاح لضمان أن تظل علاقته مع الجهات التنظيمية مثمرة وصحية وداعمة.

5) السلوك

يواصل البنك التزامه بالمحافظة على بيئة تتسم بأعلى المعايير الأخلاقية. ولذلك، وقد قامت المجموعة بتطوير إطار عمل قوي لدعم السلوك الأخلاقي، ومنع التلاعب بالسوق، وضمان تحديد والكشف عن حالات تضارب المصالح وإدارتها بشكل سليم. كما يشجع البنك الموظفين على الإبلاغ عن أي مخاوف من خلال قناة مخصصة للإبلاغ عن المخالفات، لضمان معالجة المشكلات على الفور وبسرية تامة. كما وضع البنك سياسات بشأن التداول الشخصي وتضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، لضمان اتخاذ القرارات بما يخدم مصلحة المؤسسة ومختلف أصحاب المصلحة فيها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المتعاملين والمساهمين والجهات التنظيمية والموظفين.

إدارة الامتثال للمجموعة تتمة

أهم الإنجازات في عام 2025:

- تغطية محسّنة للمدفوعات والمعاملات التجارية تضمن ضوابط قوية للامتثال للعقوبات.
- استحداث نظام مراقبة متخصص للعلاقات مع البنوك المراسلة.
- إدارة التغييرات التنظيمية بفعالية وضمان توافق سياسات البنك وإجراءاته وضوابطه معها.
- تقديم التدريب لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وموظفي البنك على مستوى البنك بأكمله.

التطلع إلى عام 2026:

- الأنظمة: يلتزم مجلس الإدارة والإدارة العليا بمواصلة الاستثمار في البنية التحتية والتقنية المتعلقة بالامتثال من خلال ترقية أنظمة البنك أي ترقية نظام مراقبة المعاملات إلى أحدث إصدار من إصدارات أنظمة "ساس" لمكافحة غسل الأموال السحابي، والانتقال إلى "فيركو ترست"، وهو حل جديد لفحص الأسماء يستخدم إمكانيات تحليلية متقدمة.
- الأتمتة والتكامل: حقق البنك تقدماً قوياً نحو دمج الأنظمة متعددة الوظائف ومصادر البيانات لتحسين قدرات وخاصية المراقبة.
- الذكاء الاصطناعي: يُقدّم الذكاء الاصطناعي فوائد تحويلية للمؤسسات. ويُعدّ فريق الامتثال في المجموعة من أوائل الفرق التي تبنّت تقنية الذكاء الاصطناعي، حيث يستفيد الفريق من الأتمتة والتحليلات المتقدمة لتعزيز قدراته في مجال مراقبة الجرائم المالية. وتتمحور بعض تطبيقات البرنامج حول تحسين قدرات الكشف عن الجرائم، مما يُسهّل أنشطة البنك المتعلقة بمراقبة الجرائم المالية.
- المشهد التنظيمي المتطور: تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة إظهار بيئة تنظيمية سريعة التطور، مدفوعة بالتزامها بالامتثال لأفضل المعايير الدولية. وللبقاء في طليعة هذه التطورات، يعمل البنك باستمرار على تحسين قدراته في إدارة التغييرات التنظيمية لدعم فرق العمل في جميع أنحاء البنك في تحقيق امتثال سريع وفعّال.



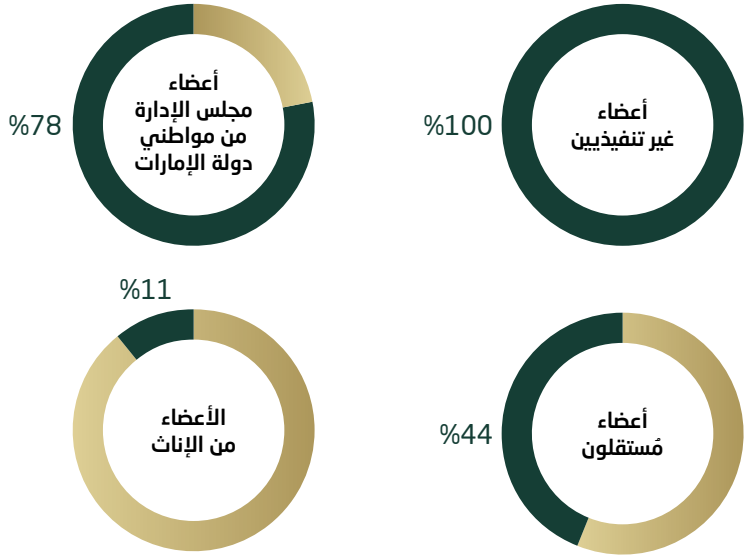
تقرير الحوكمة المؤسسية

68 نظرة عامة على الحوكمة المؤسسية
69 كلمة رئيس مجلس الإدارة
70 أعضاء مجلس الإدارة
75 السيرة الذاتية للإدارة العليا
81 تأملات في الحوكمة المؤسسية - العالم 2025
84 نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للبنك
88 حوكمة مجلس الإدارة
98 لجان مجلس الإدارة
116 الحوكمة الشرعية
119 حوكمة المكافآت
121 نظام الرقابة الداخلية
123 معلومات عامة

نظرة عامة على الحوكمة المؤسسية

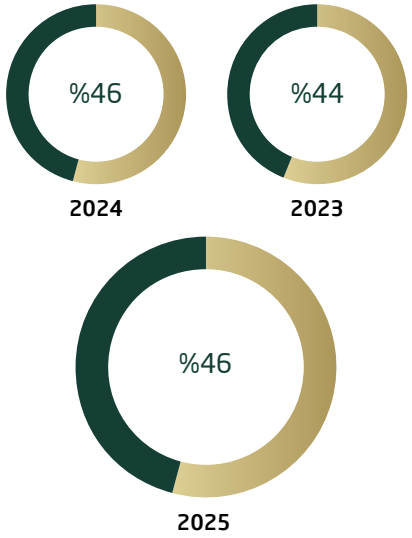
نظرة سريعة على أهم الأحداث خلال العام

تركيبة مجلس الإدارة



9 أعضاء من مجلس الإدارة	**7** اجتماعات لمجلس الإدارة	**%95** نسبة الحضور	**8** جلسات تطوير المهارات
6 لجان	**71** اجتماعات اللجان	**%92** نسبة الحضور للجان	**+10** ساعة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة

التوطين



الموظفون



فيما يتعلق بموظفي البنك في دولة الإمارات

إجمالي عدد ساعات التعلم للموظفين

135 ألف
(2024)

245.2 ألف
(2025)

إجمالي ساعات التعلم للإدارة العليا

2.2 ألف ساعة
(2024)

4.1 ألف ساعة
(2025)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

رقابة فعّالة ومنضبطة

في عام اليوبيل الذهبي للبنك، ظلّ مجلس الإدارة متمسكًا بنهج قائم على الحوكمة المنضبطة والإشراف الفعّال، ومواصلة الإشراف على مسيرة تقدّم البنك في ظل بيئة تشغيلية تشهد تسارعًا مستمرًا في وتيرة التغير.



معالي محمد إبراهيم الشيباني
المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي
رئيس مجلس إدارة دبي الإسلامي

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أرفع إليكم تقرير حوكمة الشركات لبنك دبي الإسلامي (ش.م.ع) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وتبقى الحوكمة المؤسسية القوية ركيزة راسخة في فلسفة عمل البنك، ومسؤولية أصيلة تقع في صميم دور مجلس الإدارة، إذ تؤسس لبيئة عمل تقوم على النزاهة، وتدعم اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة، بما يعزز الشفافية والمساءلة والعدالة.

وفي سياق اضطلاع مجلس الإدارة بمسؤولياته، فإنه يدرك أن بيئة الأعمال تواصل تطورها بوتيرة متسارعة، مدفوعة بارتفاع توقعات أصحاب المصلحة والجهات الرقابية، إلى جانب التغيرات التنظيمية والتشغيلية، وتزايد التركيز على المرونة والاستدامة والنتائج المحققة للمتعاملين. وفي هذا الإطار، واصل المجلس تركيزه على الحفاظ على إشراف فعّال ومنضبط من خلال إطار حوكمة مرن، بما يعكس أهمية الحوكمة المنضبطة في ترسيخ الثقة وتعزيز الاستقرار.

وخلال العام، واصل مجلس الإدارة، من خلال لجانه وهياكله المعنية، مراجعة سياسات البنك وأطر عمله بصورة دورية، بما يشمل حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق، والتقارير المالية، والتعهيد. وقد هدفت هذه المراجعات إلى تقييم مدى كفاية تلك الأطر واستمرار توافقها مع الأنظمة والمعايير الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومدى ملاءمتها لحجم عمليات البنك وتعقيدها وتوجهاته الاستراتيجية.

كما شملت مهام الإشراف التي اضطلع بها مجلس الإدارة خلال العام النظر في إدخال تحسينات عبر عدد من المجالات الرئيسية، من أبرزها إدارة المخاطر، والمرونة، والاستدامة، والملاءمة، والامتثال، والإشراف على مستوى المجموعة. وبالتوازي مع ذلك، سجل البنك تقدمًا في مخرجات الحوكمة ذات الأهمية الاستراتيجية، شمل تحسنًا في التصنيفات والمعايير الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، إلى جانب نشر إطار التمويل المرتبط بالاستدامة المعتمد من مجلس الإدارة، وتعزيز الترتيبات الداعمة لتحقيق نتائج متسقة للمتعاملين.

وتواصل الحوكمة الشرعية دورها في ترسيخ الأساس الأخلاقي لعمليات البنك، حيث توفر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية إشرافًا مستقلاً يضمن التزام المنتجات والخدمات والأنشطة المصرفية بمبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير والأنظمة المعمول بها.

ومع تطلع البنك إلى المستقبل، يقرّ مجلس الإدارة بالتقدم المحقق في تعزيز ترتيبات الإشراف خلال عام 2025، مع إدراكه في الوقت ذاته أن الأطر والممارسات تتطلب مواصلة التطوير لضمان فعاليتها في ظل بيئة تنظيمية وتشغيلية متغيرة. وستظل الأولويات منصبة على ترسيخ التحسينات التي تم إدخالها، وتعزيز اتساق التطبيق على مستوى المجموعة بما يتماشى مع إطار عمل البنك، ودعم الإشراف الفعّال من خلال معلومات موثوقة وذات دلالة.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان**، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي، حفظه الله، وإلى **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم**، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، على قيادتهما الرشيدة التي تواصل إلهام مسيرة التقدم وترسيخ دعائم الاستقرار والازدهار.

كما أتقدم بخالص التقدير لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية، والإدارة العليا، وجميع الموظفين، على التزامهم وإسهاماتهم القيّمة على مدار العام. وأتوجه كذلك بالشكر إلى الجهات الرقابية وأصحاب المصلحة على تفاعلهم المستمر وتوجيهاتهم وثقتهم.

ويؤكد مجلس الإدارة أن التفاعل والثقة يمثلان أساس الحوكمة الرشيدة، ويجدد التزامه بالحفاظ على أعلى معايير المساءلة والانضباط، بما يعزز قوة البنك ومرونته ويدعم مسيرته نحو تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

معالي محمد إبراهيم الشيباني
المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي
رئيس مجلس إدارة دبي الإسلامي

أعضاء مجلس الإدارة

مجلس إدارة متنوع



معالي محمد إبراهيم الشيباني

غير تنفيذي وغير مستقل
رئيس مجلس الإدارة،
تاريخ التعيين: مارس 2008

المسيرة المهنية والخبرة

معالي محمد إبراهيم الشيباني قيادي رفيع المستوى في حكومة دبي وفي مجال استثمارات الصناديق السيادية وإدارة وحوكمة المؤسسات.

يشغل معالي محمد إبراهيم الشيباني منصب المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي، حيث يشرف على تنفيذ التوجيهات الإستراتيجية عبر الجهات الحكومية. كما يتولى معاليه منصب العضو المنتدب لمجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي، حيث تؤول إليه مسؤولية الإشراف على إدارة محفظة استثمار عالمية متنوعة عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

كما يشغل معاليه منصب نائب رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي، وهو عضو في المجلس التنفيذي لإمارة دبي إذ يشرف على متابعة شؤون الرقابة المالية ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في القطاع العام.

يترأس معالي الشيباني عدداً من مجالس الإدارة لشركات ومؤسسات محورية لاقتصاد دبي بما في ذلك مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي، أكبر مؤسسة مصرفية إسلامية في دولة الإمارات، وسلطة مدينة دبي الطبية، أول منطقة حرة في العالم تركّز على تمكين قطاع الرعاية الصحية ودعمه، وكذلك يترأس مجلس إدارة دبي الإنسانية، التي تتولى تنسيق عمليات المساعدات الإنسانية الدولية. هذا بالإضافة إلى ترأس معاليه مجلس إدارة كيرزنر العالمية، الشركة العالمية الرائدة في قطاع الضيافة الفاخرة.

ويشغل معالي محمد الشيباني عضوية في مجالس إدارة مؤسسات استراتيجية بما في ذلك دبي العالمية وشركة دبي لصناعات الطيران.

المؤهلات العلمية

تخرج معالي محمد إبراهيم الشيباني في عام 1988 من الولايات المتحدة الأمريكية وهو حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي
- العضو المنتدب لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- نائب رئيس اللجنة العليا للشؤون المالية بدبي
- عضو المجلس التنفيذي لإمارة دبي
- رئيس شركة كيرزنر إنترناشيونال المحدودة
- رئيس مدينة دبي الطبية
- رئيس دبي الإنسانية
- عضو مجلس إدارة في شركة دبي العالمية
- عضو مجلس إدارة في شركة دبي لصناعات الطيران

يتألف مجلس الإدارة من نخبة من أفضل الخبراء المصرفيين في القيادة والإشراف المؤسسي يتولون مسؤولية تحديد الرؤية والرسالة والأهداف ورسم الاتجاه المستقبلي واتخاذ القرارات الحاسمة للبنك، إلى جانب التوجيه الاستراتيجي من خلال الحوكمة الفعّالة.

لجان مجلس الإدارة

- A لجنة التدقيق
- C لجنة الائتمان والاستثمار
- N لجنة الترشيحات والمكافآت
- S لجنة الاستدامة
- R لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة
- P لجنة توزيع وإدارة الأرباح
- رئيس اللجنة



المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه

نائب رئيس مجلس الإدارة
غير تنفيذي وغير مستقل

تاريخ التعيين:
أكتوبر 2011

عضويات اللجان
P N C

المسيرة المهنية والخبرة

يمتلك المهندس/ يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في مجموعة إس إس. لوتاه، وهي مجموعة أعمال رائدة مقرها إمارة دبي والتي تتميز بمحفظة متنوعة من الأنشطة تشمل قطاع التشييد والبناء والقطاع العقاري وقطاع الطاقة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والخدمات المالية والبحوث التطبيقية والتعليم والضيافة والإعلام والرعاية الصحية. حازت مجموعة إس إس. لوتاه تحت قيادته على العديد من الجوائز المرموقة، من بينها جائزة محمد بن راشد للأعمال وجائزة دبي للنقل المستدام.

المؤهلات العلمية

درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية المدنية ودرجة الماجستير في الهندسة من جامعة بريدجبورت في ولاية كونيتيكت الأمريكية.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة نور بنك (ش.م.ع)[1]

عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة سعيد أحمد لوتاه وأبنائه (ذ.م.م)
- نائب رئيس مؤسسة سعيد أحمد لوتاه الخيرية
- نائب رئيس مجلس إدارة غرف دبي
- المدير العام لشركة إس إس لوتاه للمقاولات
- المدير العام لشركة لوتاه بي سي لمرافق الغاز
- المدير العام لشركة إس إس لوتاه للعقارات
- المدير العام لشركة إس إس لوتاه الدولية

[1] تم دمج عمليات نور بنك (مساهمة عامة) مع عمليات دبي الإسلامي اعتباراً من نوفمبر 2020.

أعضاء مجلس الإدارة تتمة



د. حمد مبارك بوعميم

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل

تاريخ التعيين:
مارس 2014

عضويات اللجان

N C A

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل الدكتور حمد بوعميم منصب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للسلع المتعددة. وشغل الدكتور حمد بوعميم في السابق منصب الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة تجارة دبي من عام 2006 حتى عام 2022، حيث قاد تحولات الأعمال الرئيسية وكان له دور مؤثر في دفع عجلة اقتصاد دبي، وخلال تلك الفترة شغل أيضاً منصب رئيس الاتحاد العالمي لغرف التجارة في باريس من عام 2018 حتى عام 2022.

إضافة الى منصبه الحالي بمركز دبي للسلع المتعددة، يشغل الدكتور حمد بوعميم عدداً من المناصب القيادية، من بينها رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة ديار العقارية ش.م.ع، وعضوية مجالس إدارة كل من بنك دبي الإسلامي ش.م.ع، وإنترناشيونال هوتيل إنفستمنت بي.إل.سي في مالطا.

خلال مسيرته المهنية، ساهم الدكتور حمد بوعميم في نجاح العديد من مجالس الإدارة رفيعة المستوى مثل المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة، ودبي العالمية، واستثمار العالمية، وبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، ونتورك إنترناشيونال، وكيرزنر.

المؤهلات العلمية

درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال من كلية وارويك للأعمال في برمنجهام، المملكة المتحدة، حيث يشغل منصب رئيس إقليمي في المجلس الاستشاري العالمي للكلية، وماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف في المصارف والتمويل من جامعة ميسوري في كنساس سيتي، وبكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

عضويات مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ديار العقارية ش.م.ع
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك نور ش.م.ع
- عضو مجلس إدارة هيئة كهرباء ومياه دبي

عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)
- عضو مجلس إدارة انترناشيونال هوتيل إنفستمنت بي.إل.سي - مالطا
- رئيس المجلس الاستشاري لشركة ويلث بريكس بارتنرز ليمتد DIFC



السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي وغير مستقل

تاريخ التعيين:
مارس 2011

عضويات اللجان

C S

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل السيد/ عبد العزيز المهيري عضوية مجلس إدارة بورصة دبي، ورئيس المجلس الإشرافي لبنك البوسنة الدولي. وشغل سابقاً منصب المدير الإداري لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك دبي.

المؤهلات العلمية

السيد/ عبد العزيز المهيري حاصل على درجة العلوم في المحاسبة والتمويل من الكلية الأمريكية في سويسرا.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد.

عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس المجلس الإشرافي لبنك البوسنة الدولي
- عضو مجلس إدارة بورصة دبي

[1] تم دمج عمليات نور بنك (ش.م.ع) مع عمليات دبي الإسلامي اعتباراً من شهر نوفمبر 2020.

أعضاء مجلس الإدارة تتمة



السيد/ أحمد محمد بن حميدان

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي وغير مستقل

تاريخ التعيين:
مارس 2008

عضويات اللجان

A S

المسيرة المهنية والخبرة

يتمتع السيد/ أحمد بن حميدان بخبرة تزيد عن 30 عامًا في مناصب قيادية مختلفة، حيث عمل في كيانات تشمل مجموعة طيران الإمارات ومحاكم دبي والمكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وحكومة دبي الذكية وديوان صاحب السمو حاكم دبي.

شغل السيد/ أحمد بن حميدان مناصب في العديد من اللجان الاستراتيجية والمتخصصة، بما في ذلك منصب رئيس لجنة أمن المعلومات (التي كُلفت بصياغة وتنفيذ سياسة تنظيم أمن المعلومات الحكومي (ISR) في جميع الكيانات الحكومية)، وعضو فريق إدارة الأزمات والكوارث بحكومة دبي، ونائب رئيس مكتب المدينة الذكية التابع لحكومة دبي وعضو مجلس أمناء جامعة حمدان بن محمد الذكية وعضو مجلس إدارة المعهد القضائي.

على الصعيد الدولي، ترأس السيد/ أحمد بن حميدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثانية، الحكومة المفتوحة والمبتكرة (2009 - 2014)، بمشاركة رؤساء مشاركين من إيطاليا وكوريا ومشاركين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

اكتسب السيد/ أحمد بن حميدان خبرة واسعة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر وإدارة المشروعات وإدارة التغيير.

المؤهلات العلمية

السيد/ أحمد بن حميدان حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الإمارات العربية المتحدة وكذلك دبلوم إدارة الأعمال من جامعة شيفيلد هالام بالمملكة المتحدة وشهادة من "مركز محمد بن راشد لإعداد القادة" بعد إكمال متطلبات برنامج القيادة (2005-2007).

عضويات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس إدارة في نور بنك (ش.م.ع)[1]

عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- لا يوجد



السيد/ حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي وغير مستقل

تاريخ التعيين:
مارس 2011

عضويات اللجان

C S

المسيرة المهنية والخبرات العملية

يتمتع السيد/ حمد الشامسي بخبرة واسعة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، حيث أدار عدد من الشركات في مجالات مُتعددة، ولديه خبرة في الخدمات المالية والاستثمار. وقد عمل كعضو في مجلس إدارة شركة أمانات القابضة (ش.م.ع)، وشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة إنترناشونال كابيتال تريدنج (ذ.م.م)، وهي شركة استثمارية خاصة مقرها أبوظبي. كما عمل في جهاز أبوظبي للاستثمار قبل أن ينتقل إلى الدائرة الخاصة بالمغفور له بإذن الله صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

شغل السيد الشامسي عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الحكومية والشركات المساهمة العامة الرائدة العاملة في القطاعات التجارية والمالية والخدمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك شركة الاتحاد للطيران. وتشمل مناصبه السابقة في مجالس الإدارة: رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية وشركة القدرة القابضة والشركة الدولية القابضة (IHC)، ونائب رئيس مجلس إدارة هيئة منطقة أبوظبي الإعلامية، وعضوية مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية ودار التمويل وبنك الهلال وشركة أبوظبي للطيران وشركة مطارات أبوظبي.

المؤهلات العلمية

السيد/ حمد الشامسي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات العربية المتحدة وماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية والمصرفية من الولايات المتحدة الأمريكية.

عضويات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس إدارة في شركة أمانات القابضة (ش.م.ع)

عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- لا يوجد

[1] تم دمج عمليات نور بنك (ش.م.ع) مع عمليات دبي الإسلامي اعتباراً من شهر نوفمبر 2020.

أعضاء مجلس الإدارة تتمة



السيد بدر سعيد حارب

عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، مستقل

تاريخ التعيين:
مارس 2023

عضويات اللجان

R N

المسيرة المهنية والخبرات العملية

يشغل السيد حارب منصب الشريك المدير في غلوبال بارتنرز ورئيس مجلس الإدارة التنفيذي لصندوق غلوبال بارتنرز للعقارات الثاني.

يمتلك السيد حارب أكثر من عقدين من الخبرة في مناصب قيادية عليا عبر قطاعات العقارات والتطوير. في الفترة الأخيرة، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة إعمار للتطوير ش.م.ع، حيث أشرف على تطوير وتسليم محفظة واسعة من المخططات الرئيسية الأيقونية الضخمة. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمدينة دبي الطبية، والمسؤول العقاري الرئيسي في ماجد الفطيم العقارية - مع أدوار متزامنة كنائب رئيس الموج وشركة الشارقة القابضة وعضو مجلس الإدارة المنتدب في نخيل، حيث لعب دوراً محورياً في إدارة المشاريع الكبرى وإعادة الهيكلة المالية. الى جانب أدواره التنفيذية، يساهم السيد حارب بخبراته في عدة مجالس إدارة، بما في ذلك بنك دبي الإسلامي. وهو معروف بمعرفته الواسعة في العقارات والقيادة الاستراتيجية وتميزه بامتلاك رؤى محلية متفرّدة

المؤهلات العلمية

ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي من الجامعة الأمريكية في الشارقة، ودرجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الإمارات العربية المتحدة، وهوخريج برنامج دبي للقيادة من كلية وارتون.

عضويات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- الشريك المدير، غلوبال بارتنرز
- رئيس مجلس الإدارة التنفيذي، صندوق غلوبال للعقارات الثاني



السيد/ خافيير مارين رومانو

عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي ومُستقل

تاريخ التعيين:
أبريل 2016

عضويات اللجان

R A

المسيرة المهنية والخبرات العملية

يشغل السيد/ رومانو منصب الرئيس التنفيذي لبنك سنجيولير (إسبانيا) التابع لشركة واربورغ بينكوس، وهي مجموعة استثمارية عالمية رائدة تم تأسيسها في عام 1966 ولديها تواجد في أكثر من 40 دولة. يتمتع السيد/ رومانو بخبرة تتجاوز 55 عامًا في الخدمات المالية، ويدير أصول تتجاوز قيمتها 80,000 مليون دولار أمريكي ومحفظة نشطة تضم أكثر من 960 شركة مدرجة في السوق وشركات خاصة، والتي أثبتت التزامها بتحقيق أداء قوي.

السيد/ رومانو رجل أعمال وأحد المستثمرين في شركات التقنية المرتبطة بالخدمات المالية. كما يشغل منصب مدير في كل من جامعة يو.سي.في. (الجامعة الإسبانية)، ومعهد لوبير دي ريليجيوني (IOR). قبل ذلك، شغل السيد/ رومانو منصب الرئيس التنفيذي لبنك سانتاندير، ونائب الرئيس التنفيذي الأول لبانكو سانتاندير ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول والتأمين. كما كان عضوًا في الرابطة المصرفية الأوروبية ورابطة الخدمات المالية الأوروبية وعضو مجلس إدارة في عدد من البنوك وشركات التأمين ومديري الأصول في العديد من الدول الأوروبية (الشركات المنتسبة لبانكو سانتاندير).

المؤهلات العلمية

شهادة في القانون ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة بونتيفيكا دي كوميلاس في مدريد (إسبانيا). وحصل أيضًا على درجة الماجستير في القانون الأوروبي في لوكسمبورغ في الإدارة المصرفية ومن المعهد الدولي للدراسات المصرفية (لا جويا، كاليفورنيا وتكساس)، وشهادة في الضرائب من جامعة بونتيفيكا دي كوميلاس (مدريد) والبرنامج المتقدم لجامعة سنجيولارتي (كاليفورنيا).

عضويات مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- الرئيس التنفيذي لبنك سنجيولير (إسبانيا).

أعضاء مجلس الإدارة تتمة



الدكتورة جيديم كوجار

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي ومستقل

تاريخ التعيين:
نوفمبر 2023

عضويات اللجان

P R

المسيرة المهنية والخبرات العملية

تتمتع الدكتورة/ جيديم كوجار بخبرة عميقة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في العمل لدى المصارف المركزية في أنظمة القطاع المالي والخدمات المصرفية وإدارة المخاطر والسياسات الاقتصادية الكلية والحوكمة.

الدكتورة/ جيديم هي الشريك الإداري لشركة "ازجي غلوبال كونسلتيغ". وتشمل مسيرتها المهنية السابقة مناصب قيادية عليا في البنك المركزي لجمهورية تركيا، حيث شغلت منصب المدير التنفيذي للخدمات المصرفية والمؤسسات المالية، والممثل الرئيسي في لندن، ومسؤولة الاتصال بالهيئات التنظيمية العالمية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة العشرين، ومجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

كما شغلت منصبًا في مجلس إدارة البنك المركزي لشمال قبرص لمدة 12 عامًا، حيث ساهمت في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وترخيص المؤسسات المالية والإشراف عليها، والحوكمة الاستراتيجية. وتشمل مهام الدكتورة كوجار القيادية أيضًا رئاسة مركز مقاصة الشيكات ومركز مخاطر الائتمان في تركيا، حيث أشرفت على أنظمة الدفع والبنية التحتية المالية وآليات توزيع مخاطر الائتمان الوطنية.

بصفتها مناصرة للتنمية المستدامة وتمكين المرأة، ألقت الدكتورة كوجار الكلمات والخطب في العديد في منتديات عالمية رفيعة المستوى، بما في ذلك الأمم المتحدة، ونشرت أبحاثًا حول دور المرأة في العلوم والابتكار.

حصلت الدكتورة كوجار على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة الشرق الأوسط التقنية في تركيا وماجستير في الاقتصاد من كلية بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الشرق الأوسط التقنية.

عضويات مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيسة المجلس التنفيذي لشركة "ازجي غلوبال كونسلتيغ" بتركيا.

السيرة الذاتية للإدارة العليا

فريق إداري ذو خبرة

يتألف فريق الإدارة العليا، بقيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة، من مجموعة مميزة من المدراء التنفيذيين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في الإدارة وتنفيذ الاستراتيجيات.



د. عدنان شلوان

الرئيس التنفيذي للمجموعة

تاريخ الالتحاق: يونيو 2008

يتولى د. عدنان شلوان، بصفته الرئيس التنفيذي للمجموعة، مسؤولية قيادة دفة العمل التنفيذي في مجموعة دبي الإسلامي، والإشراف على تنفيذ توجهاتها الاستراتيجية، ومتابعة أدائها المالي والتشغيلي، وضمان فاعلية منظومة الحوكمة على مستوى المجموعة.

كما يشرف د. شلوان على إدارة أعمال المجموعة وعملياتها، بما يعكس اتساع نطاق أنشطتها وتنوع حضورها المؤسسي على المستويين المحلي والدولي، إلى جانب متابعة الجوانب ذات الصلة بقاعدتها الرأسمالية، ومكانتها السوقية، وكوادرها البشرية، بما يكفل اتساق الأداء وتكامل إدارة الأعمال على مستوى المجموعة.

ويضطلع د. شلوان كذلك بأدوارٍ حوكميّة من خلال عضويته في مجالس إدارة عددٍ من الكيانات الاستثمارية الاستراتيجية والشركات التابعة والشركات الزميلة. وتشمل هذه المسؤوليات الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، ومتابعة الأداء، وتعزيز الرقابة على المخاطر والامتثال والضوابط، وذلك وفقًا للصلاحيات والأطر التنظيمية المعتمدة. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة دبي الإسلامي - كينيا.

وإلى جانب مسؤولياته التنفيذية، يشارك د. شلوان في التفاعل مع مختلف الجهات المعنية بالقطاع، بما في ذلك الإسهام في الحوارات التشاورية مع الجهات ذات الصلة بالشأن الحكومي، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية، دعمًا لتطوير القطاع وتعزيزًا لتبادل المعرفة.

يحمل د. شلوان درجة الدكتوراه، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص التسويق، كما أنه حاصل على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CeIB).



عبيد خليفة محمد راشد الشامسي

رئيس إدارة العمليات

تاريخ الالتحاق بالعمل: يناير 1998

يشغل السيد/ عبيد الشامسي منصب الرئيس التنفيذي للعمليات، ويشرف على الوحدات التشغيلية ووحدات التمكين الأساسية للبنك، بما في ذلك العمليات وتقنية المعلومات والشؤون القانونية والكفاءة التنظيمية والرقابة التشغيلية وإدارة السياسات والشؤون الإدارية. ويركز دوره على توفير المنصات التشغيلية والتقنية الخاصة بالبنك بكفاءة والإشراف على الأنشطة المتعلقة بالحوكمة ولعب دور محوري في المبادرات الاستراتيجية وبرامج التحول.

يتمتع السيد/ عبيد الشامسي بخبرة تتجاوز 28 عامًا في القيادة التشغيلية وتنفيذ الاستراتيجيات، بما في ذلك التحول التقني وتحديث النموذج التشغيلي والإشراف على عمليات الدمج والاستحواذ وقيادة الموارد البشرية.

يشغل السيد/ عبيد الشامسي عضوية مجالس إدارة في عدد من الشركات التابعة والمنتسبة للمجموعة محلياً ودولياً بصفة غير تنفيذية. وهو حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة ميدلسكس بلندن، وهو عضو مجلس إدارة معتمد ضمن برنامج تطوير المديرين التابع لمؤسسة التمويل الدولية ومعهد حوكمة، كما يحمل شهادات مهنية في إدارة الموارد البشرية من الجامعة الأمريكية في الشارقة وشهادة في ممارسات شؤون الموظفين من المعهد المعتمد للموظفين والتنمية في المملكة المتحدة.

السيرة الذاتية للإدارة العليا تتمة



جون ستيفن غروتا ماسيدو

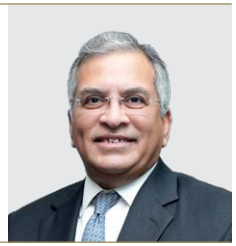
رئيس إدارة الشؤون المالية

تاريخ الالتحاق بالعمل: يناير 2016

يشغل السيد/ جون منصب رئيس إدارة الشؤون المالية، وهو مسؤول على الإشراف على وحدات البنك المالية، بما في ذلك الإدارة المالية وإعداد التقارير المالية والإقرارات الضريبية، بالإضافة إلى علاقات المستثمرين والتخطيط الاستراتيجي وتحليل الأعمال، والإشراف التنفيذي على استراتيجية الاستدامة وإعداد التقارير. كما يدعم دوره الأداء المالي من خلال ضبط رأس المال وإدارة الأداء وتقديم تقارير شفافة لأصحاب المصلحة.

يتمتع السيد/ جون بخبرة تتجاوز 25 عامًا في مناصب قيادية مالية عليا. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل منصب المدير المالي للبنك السعودي الهولندي (شركة منتسبة لبنك أيه بي إن أمرو أن.في). كما شغل منصب المدير المالي لمنطقة ليبرتي أفريقيا في مجموعة ستاندرد بنك. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل عدة مناصب قيادية مالية في شركة ستانليب ليميتيد.

السيد/ جون محاسب قانوني مؤهل وهو عضو مهني في معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين مما أهله للحصول على إجازة (محاسب قانوني بدولة جنوب أفريقيا). علاوة على ذلك، حصل كذلك على درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب وماجستير إدارة الأعمال من جامعة ديوك يونيفرستي غلوبال إجزاكيوتيف.



سيد نافيد علي

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ الالتحاق بالعمل: يونيو 2003

يشغل السيد/ نافيد علي منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات، وهو مسؤول عن قيادة هذه الإدارة الهامة في البنك، بما في ذلك إدارة علاقات الشركات وتعزيز نمو المحفظة وتقديم حلول التمويل للعملاء من كبرى الشركات والمؤسسات. وتغطي مسؤولياته الإشراف على أداء الأعمال وتغطية المتعاملين والمحافظة على جودة المحفظة والالتزام بمعايير الائتمان.

يتمتع السيد/ نافيد علي بخبرة تتجاوز 32 عامًا في مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، ولديه دراية واسعة بتمويل الشركات وإدارة علاقات المتعاملين، والتي اكتسبها من خلال مناصب قيادية في مؤسسات مالية دولية وإقليمية. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل عدة مناصب في إدارة الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في بنك أوف أمريكا وبنك المشرق.

السيد/ نافيد علي حاصل على بكالوريوس العلوم من جامعة كراتشي، باكستان.



سانجاي مالهوترا

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ الالتحاق بالعمل: فبراير 2015

يشغل السيد/ سانجاي مالهوترا منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد وهو مسؤول عن قيادة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك، بما في ذلك إدارة الثروات، مع تحمله المسؤولية عن الأداء العام للأعمال وتحقيق نتائج مسؤولة للعملاء.

يتمتع السيد/ سانجاي مالهوترا بخبرة تتجاوز 31 عامًا في مجال الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع التجزئة لدى مؤسسات مالية إقليمية ودولية رائدة. وخلال فترة عمله في البنك، شغل أيضًا منصب الرئيس التنفيذي للرقمنة، حيث كان مسؤولاً عن تنفيذ استراتيجية البنك الرقمية وتطوير قدراته في مجال الخدمات المصرفية الرقمية. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل منصب المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في البنك الوطني العماني، ومنصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (الدولية) في البنك الوطني الكويتي، كما شغل في السابق مناصب إدارية عليا في سيتي بنك ومصرف إيه إن زي غرينداليز والبنك العربي.

السيد/ مالهوترا خريج كلية الهندسة وهو حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيتس بيلاني في الهند.



سعود محمد الجاسم

رئيس إدارة الخدمات المصرفية التجارية

تاريخ الالتحاق بالعمل: ديسمبر 2023

يشغل السيد/ سعود الجاسم منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية التجارية، وهو مسؤول عن قيادة قطاع الخدمات المصرفية التجارية في البنك، والذي يشمل الخدمات المصرفية للأعمال والشركات الناشئة. ويتمحور دوره حول أداء الأعمال وتغطية المتعاملين وجودة المحفظة والإدارة المنضبطة للمخاطر ونهج الأعمال.

يتمتع السيد/ سعود الجاسم بخبرة تتجاوز 23 عامًا في مجال الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للشركات في مؤسسات مالية إقليمية ودولية. وتشمل خبرته شغل مناصب قيادية عليا في بنك أبوظبي التجاري وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك ستاندرد تشارترد، بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة شركات مصرفية تابعة.

السيد/ سعود الجاسم حاصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال بالمملكة المتحدة وشهادة بكالوريوس في العلوم المالية من جامعة دريكسل بمدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيرة الذاتية للإدارة العليا تتمة



علي أحمد

رئيس إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية

تاريخ الالتحاق بالعمل: يوليو 2024

يشغل السيد/ علي أحمد منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية وهو مسؤول على الإشراف على أعمال الخدمات المصرفية الاستثمارية للبنك، والتي تشمل أسواق أدوات الدين وحلول التمويل وأسواق رأس مال الأسهم والتمويل المهيكل والتمويل عبر الحدود.

يتمتع السيد/ علي أحمد بخبرة تتجاوز 31 عامًا في أسواق رأس المال وإصدار الديون، ولديه خبرة قيادية واسعة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط. وقبل انضمامه إلى البنك، أمضى 22 عامًا في بنك ستاندرد تشارترد، حيث شغل مناصب عليا في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وأسواق رأس المال، وقدم المشورة بشأن معاملات الديون والتمويل الكبيرة والمعقدة.

يحمل السيد/ علي أحمد شهادة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة كيس ويسترن ريزيرف، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.



محمد سعيد أحمد عبد الله الشريف

رئيس إدارة الأعمال الدولية والاستثمار العقاري

تاريخ الالتحاق بالعمل: سبتمبر 1999

يشغل السيد/ محمد الشريف منصب رئيس إدارة الأعمال الدولية والاستثمارات العقارية، وهو مسؤول على الإشراف على أعمال البنك الدولية وأنشطته الاستثمارية المباشرة والعقارية، مع التركيز على إدارة المحافظ الاستثمارية بكفاءة عالية ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

يتمتع السيد/ محمد الشريف بخبرة تتجاوز 39 عامًا في مجالات العمل المصرفي والمالي والاستثماري، ولديه سجل حافل بالعمل في المؤسسات المالية والرقابة التنظيمية. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل منصب رئيس إدارة الرقابة المصرفية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كما شغل مناصب سابقة في القطاع المالي.

يحمل السيد/ محمد الشريف شهادة الماجستير في الآداب من الجامعة الكاثوليكية الأمريكية، وهو محاسب قانوني معتمد وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين.



ناجاراج راماكريشنان

رئيس إدارة الائتمان

تاريخ الالتحاق بالعمل: أبريل 2019

يشغل السيد/ ناجاراج راماكريشنان منصب رئيس إدارة الائتمان، وهو مسؤول عن عمليات منح الائتمان، وإجراءات الموافقة، والإشراف على محافظ البنك في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والأفراد، بالإضافة إلى أنشطة الخزينة والاستثمار المصرفي.

يتمتع السيد/ ناجاراج راماكريشنان بخبرة تتجاوز 30 عامًا في إدارة الائتمان والمخاطر في مؤسسات مالية إقليمية ودولية. وقبل انضمامه للعمل بالبنك، شغل مناصب عليا في مجال الائتمان والمخاطر في قارة آسيا والشرق الأوسط في كل من بنك الإمارات دبي الوطني وبنك ستاندرد تشارترد، وسيتي غروب وبنك أمريكان إكسبريس.

السيد/ ناجاراج راماكريشنان حاصل على شهادة بكالوريوس في التجارة من الكلية الوطنية في تيروتشيراباالي بالهند، وهو عضو منتسب في معهد المحاسبين القانونيين في الهند.



مصبح القيزي

رئيس إدارة الرقمنة

تاريخ الالتحاق بالعمل: سبتمبر 1999

يشغل السيد/ مصبح القيزي منصب الرئيس التنفيذي للرقمنة، وهو مسؤول عن قيادة استراتيجية البنك الرقمية وتصميم وتنفيذ تجارب مصرفية رقمية متكاملة. ويركز دوره على تطوير وتحسين قنوات البنك الرقمية وقدرات وصول المتعاملين إليها بشكل مستمر.

يتمتع السيد/ مصبح القيزي بخبرة تزيد عن 35 عامًا في مجال تقنية المعلومات والعمليات الرقمية، بما في ذلك فترة طويلة قضاها في البنك. وقد تقلد في بداية مسيرته المهنية مناصب في مجالات تقنية وأمن المعلومات والعمليات الرقمية.

يحمل السيد/ مصبح القيزي شهادة البكالوريوس في نظم إدارة المعلومات من جامعة أركنساس في ليتل روك، بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيرة الذاتية للإدارة العليا تتمة



سعيد أحمد عبد الواحد وجدي

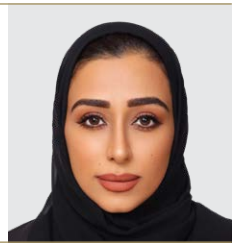
رئيس إدارة الخزينة

تاريخ الالتحاق بالعمل: يناير 2024

يشغل السيد/ سعيد وجدي منصب رئيس إدارة الخزينة وهو مسؤول عن إدارة الميزانية العمومية والسيولة وأنشطة التمويل الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى أنشطة السوق والاستثمار المتعلقة بالخزينة، بما في ذلك استثمارات الصكوك.

يتمتع السيد/ سعيد وجدي بخبرة تتجاوز 27 عاماً في الأسواق العالمية والخزينة والمبيعات المؤسسية. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب قيادية عليا في إدارة الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الأول وسلفه بنك أبوظبي الوطني.

السيد/ سعيد وجدي حاصل على شهادة بكالوريوس في العلوم التطبيقية في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا.



رفيعة محمد عيسى العبار

رئيسة إدارة الموارد البشرية

تاريخ الالتحاق بالعمل: يونيو 2006

تشغل السيدة/ رفيعة العبار منصب رئيسة إدارة الموارد البشرية، وهي مسؤولة عن قيادة وحدة الموارد البشرية في البنك، بما في ذلك استراتيجية الموظفين وتطوير القوى العاملة وإدارة المواهب والتوطين.

تتمتع السيدة/ رفيعة العبار بخبرة تتجاوز 23 عامًا في مجال الموارد البشرية، حيث شغلت مناصب قيادية عليا في البنك لفترة طويلة. وتشمل خبرتها العمل في مجلس إدارة أحد البنوك المنتسبة للمجموعة.

السيدة/ رفيعة العبار حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال الإلكترونية من كلية دبي التقنية للبنات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهي مدربة محترفة معتمدة، وعضو في معهد تشارترد للأفراد والتنمية وعضو مجلس إدارة معتمد ضمن برنامج تطوير المديرين في معهد حوكمة.



ميثاء محمد سليمان صالح شعيب

رئيسة إدارة التسويق

تاريخ الالتحاق بالعمل: نوفمبر 2025

تشغل السيدة/ ميثاء شعيب منصب رئيسة إدارة التسويق، وهي مسؤولة عن قيادة استراتيجية التسويق والاتصالات في البنك، بما في ذلك إدارة العلامة التجارية والاتصالات المؤسسية والتواصل مع أصحاب المصلحة. ويدعم دورها اتساق العلامة التجارية وإدارة السمعة ومواءمة مبادرات التسويق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تتمتع السيدة/ ميثاء شعيب بخبرة تتجاوز 18 عامًا في مجال الاتصالات المؤسسية وقيادة العلامات التجارية في مؤسسات كبرى. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت مناصب قيادية عليا في مجال الاتصالات في مجموعة دوكاب، ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، ومؤسسة دبي للمرأة.

السيدة/ ميثاء شعيب حاصلة على شهادة الماجستير في الابتكار وإدارة التغيير من جامعة حمدان الذكية، وشهادة البكالوريوس في الاتصال والإعلام من جامعة زايد. وقد أتمت برامج تطوير القيادات التنفيذية، بما في ذلك برنامج ليد من شركة اسيك (ESSEC LEAD)، وبرنامج النساء في مجالس الإدارة الدولية التابع لمعهد المديرين.



تان ليه مين

رئيسة مركز التميز في خدمة المتعاملين

تاريخ الالتحاق بالعمل: أغسطس 2025

تشغل السيدة/ تان مين منصب رئيسة مركز التميز في خدمة المتعاملين في دبي الإسلامي، حيث تتولى مسؤولية تحديد وتصميم وقيادة استراتيجية ونموذج تشغيل التميز في خدمة المتعاملين على مستوى المؤسسة، بما في ذلك تصنيف المتعاملين حسب القطاعات المختلفة وإدارة دورة حياة العميل ورحلات المتعاملين الشاملة من الاستراتيجية وحتى التنفيذ.

تتمتع السيدة/ تان مين بخبرة دولية تتجاوز 20 عامًا في مجال استراتيجيات المتعاملين والتحول الرقمي في بيئات الخدمات المصرفية الرقمية والتقليدية في آسيا والشرق الأوسط. وقد شغلت مناصب قيادية عالمية وإقليمية رفيعة، وكانت عضوًا أساسيًا في فريق الإدارة الذي أسس وأدار مصرفًا رقميًا بالكامل في سنغافورة.

السيدة/ تان مين حاصلة على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سنغافورة الوطنية، وقد أكملت دورات دراسات عليا في علوم الإدارة والهندسة في جامعة ستانفورد.

السيرة الذاتية للإدارة العليا تتمة



فارون سود

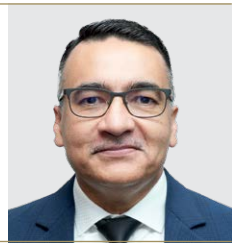
رئيس إدارة التحول

تاريخ الالتحاق بالعمل: يونيو 2008

يشغل السيد/ فارون سود منصب رئيس إدارة التحول وهو مسؤول على الإشراف على برامج التحول الاستراتيجي للبنك والجوانب الهامة لدورة تنفيذ التغيير، والتي تغطي إدارة الطلب وإدارة متطلبات الأعمال وإدارة عمليات الاختبار.

يتمتع السيد/ فارون سود بخبرة تتجاوز 37 عامًا في مجال الخدمات المصرفية والمالية، منها 19 عامًا مع المجموعة. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب قيادية في بنك إيه بي إن أمرو، وبنك المشرق، وبنك ستاندرد تشارترد، وشركة إرنست ويونغ.

السيد/ فارون سود هو محاسب قانوني مُعتمد ومحاسب عام مُعتمد، وحاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة دلهي بالهند.



نعمان رشيد

رئيس إدارة المعلومات

تاريخ الالتحاق بالعمل: مارس 2020

يشغل السيد/ نعمان رشيد منصب رئيس إدارة المعلومات وهو مسؤول عن وحدة تقنية المعلومات في البنك، بما في ذلك البنية التحتية والمنصات المصرفية ومنصات البيانات والهندسة المؤسسية وحوكمة التقنية.

يتمتع السيد/ نعمان رشيد بخبرة تتجاوز 28 عامًا في مجال العمليات وتقنية المعلومات وإدارة البرامج التحويلية واسعة النطاق في مؤسسات مالية إقليمية ودولية. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل منصب الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات والعمليات في نور بنك (ش.م.ع)، كما شغل منصبًا قياديًا رفيعًا في مجال التقنية والعمليات في بنك باركليز، وكان مسؤولاً عن تصميم وتطوير منصات خدمة المتعاملين في بنك المشرق.

السيد/ نعمان رشيد حاصل على درجة الماجستير في تقنية المعلومات من جامعة بريستون بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الإدارة من جامعة ليفربول بالمملكة المتحدة.



عمر حياة رحمن

رئيس إدارة الشؤون القانونية

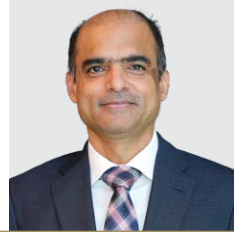
تاريخ الالتحاق بالعمل: مارس 2020

يشغل السيد/ عمر رحمن منصب رئيس الشؤون القانونية، وهو مسؤول على الإشراف على الإدارة القانونية للبنك وإدارة جميع شؤونه القانونية، بما في ذلك تقديم المشورة القانونية الاستراتيجية للإدارة العليا ومجلس الإدارة. ويشمل دوره الإشراف على الأمور والقضايا القانونية المعقدة والتقاضي والتحكيم في مختلف الاختصاصات القضائية.

يتمتع السيد/ عمر رحمن بخبرة قانونية دولية في العديد من الاختصاصات تمتد لأكثر من 28 عامًا، اكتسبها من خلال عمله في مكاتب محاماة وبنوك وشركات دولية.

وقبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب قانونية عليا داخل مؤسسات مصرفية، وفي بداية مسيرته المهنية عمل في مكتبي المحاماة الدولية سايمونز أند سايمونز و دينتونس.

السيد/ عمر رحمن محام مؤهل في المملكة المتحدة وخريج جامعة أكسفورد. وقد حصل في عام 2024 على لقب "أفضل مستشار قانوني عام في منطقة الشرق الأوسط" وهو ضمن قائمة "ليغل 500" لأفضل المستشارين القانونيين في منطقة الشرق الأوسط في الأعوام 2022 و2023 و2024 و2025.



تشاندرا موهان جاناباثي

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

تاريخ الالتحاق بالعمل: أغسطس 2020

يشغل السيد/ تشاندرا جاناباثي منصب رئيس إدارة المخاطر للمجموعة وهو مسؤول على الإشراف على إطار إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة.

يتمتع السيد/ تشاندرا جاناباثي بخبرة تتجاوز 34 عامًا في إدارة المخاطر المؤسسية والامتثال التنظيمي والحوكمة. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب قيادية عليا في مجال إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب) بالبحرين، كما عمل سابقًا في بنك قطر الدولي والبنك التجاري الكويتي وبنك الخليج وشركة إس بي آي كابيتال ماركتس ليميتد في الهند.

السيرة الذاتية للإدارة العليا تتمة



ميان محمد نذير

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

تاريخ الالتحاق: أكتوبر 2005

يشغل السيد/ ميان نذير منصب رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة، وهو مسؤول على الإشراف على تطبيق أحكام الشريعة في جميع أنشطة ومنتجات البنك. وبصفته رئيسًا لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة، يتطلب دوره توفير الحوكمة الشرعية الشاملة والدعم الاستشاري لجميع الأنشطة التي تقوم بها كيانات مجموعة دبي الإسلامي.

يتمتع السيد/ ميان نذير بخبرة تتجاوز 21 عامًا في مجال الصيرفة الإسلامية والقانون والأنظمة والحوكمة الشرعية والخدمات الاستشارية، مع فترة طويلة قضاها في البنك. وتشمل خبرته العمل في مجالس الحوكمة الشرعية، ومناصب سابقة كرئيس تنفيذي لدار الشريعة، ومستشار قانوني لمجموعة دلة البركة، ومدير الشؤون القانونية والتنظيمية في هيئة الاتصالات الباكستانية.

يحمل السيد/ ميان نذير درجة الماجستير في القانون من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في العلوم البيولوجية، ودرجة البكالوريوس المتكاملة في الآداب والقانون مع مرتبة الشرف في الشريعة والقانون من الجامعة الإسلامية العالمية في باكستان.



عبد الوحيد راتور

رئيس إدارة الامتثال للمجموعة

تاريخ الالتحاق: يناير 2022

يشغل السيد/ عبد الوحيد راتور منصب رئيس إدارة الامتثال للمجموعة وهو مسؤول على الإشراف على وحدة الامتثال للمجموعة، بما في ذلك الامتثال التنظيمي والامتثال الخاص بالتعامل مع الجرائم المالية وحوكمة الامتثال.

يتمتع السيد/ عبدالوحيد راتور بخبرة تتجاوز 30 عامًا في مجالات الامتثال والتنظيم والإشراف. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب قيادية عليا في سيتي غروب، وإيه بي إن أمرو، وبنك أبوظبي التجاري، وحبيب بنك المحدود، كما شغل منصب المدير التنفيذي للإشراف المصرفي والتأميني في هيئة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي.

السيد/ عبدالوحيد راتور حاصل على شهادة ماجستير إدارة الأعمال من كلية إنسياد، وشهادة ماجستير العلوم في المالية والقانون المالي من جامعة لندن. وهو عضو معتمد في مجلس إدارة معهد المدراء في لندن، وحاصل على شهادة في التقنية المالية من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة.



فولكان بيكنس

رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تاريخ الالتحاق بالعمل: نوفمبر 2020

يشغل السيد/ فولكان بيكينس منصب رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وهو مسؤول عن قيادة وحدة التدقيق الداخلي للمجموعة وتقديم ضمانات مُستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا.

يتمتع السيد/ فولكان بيكنس بخبرة دولية تتجاوز 26 عامًا في مجال التدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر في مؤسسات متعددة الجنسيات كبيرة. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب عليا في مجال التدقيق والضمان في كل من بنك اتش اس بي سي والبنك الأهلي السعودي.

السيد/ فولكان بيكنس حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة الشرق الأوسط التقنية في تركيا، بالإضافة إلى شهادات مهنية ذات صلة في التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر.



أحمد السيد عوض هيكل

رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة

تاريخ الالتحاق بالعمل: أغسطس 2007

يشغل السيد/ أحمد هيكل منصب رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة وهو مسؤول عن قيادة وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة وتقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

يتمتع السيد/ أحمد هيكل بخبرة تتجاوز 25 عامًا في مجال الصيرفة الإسلامية والتدقيق الشرعي والحوكمة والامتثال. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب رئيس إدارة الامتثال الشرعي في البنك، وساهم في تطبيق معايير الحوكمة الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا. وهو عضو في فريق عمل التدقيق الشرعي الداخلي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ولجنة الزكاة ولجنة معايير توزيع الأرباح التابعة للهيئة الشرعية العليا في دولة الإمارات، حيث يضطلع بدور محوري في صياغة معايير القطاع. كما يشغل منصب نائب رئيس لجنة التدقيق الشرعي الموحدة، ويشرف على الامتثال الشرعي للأوراق المالية المدرجة في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

السيد/ أحمد هيكل مستشار ومدقق شرعي معتمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ويحمل دبلومًا عاليًا في إدارة الأعمال، وبكالوريوس في إدارة الأعمال، وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة المنصورة بمصر.

تأملات في الحوكمة المؤسسية - العام 2025

عام من التقدم في مجال الحوكمة المؤسسية في بيئة متغيرة

شهد العام 2025 تقدماً مستمراً في إطار الحوكمة المؤسسية للبنك مدعوماً بالتطورات التنظيمية الجارية والتوقعات الرقابية المتزايدة، وبرنامج البنك الاستراتيجي والتحولي الأوسع نطاقاً. وقد تم تعزيز هياكل الحوكمة المؤسسية وزيادة الشفافية وتوسيع نطاق الرقابة القائمة على البيانات. وتعكس هذه التطورات مجتمعةً نهجاً منضبطاً يتميز بسرعة الاستجابة ويدعم المساءلة الواضحة والرقابة الفعّالة مع سعي البنك للتكيف مع التغيرات المستمرة.

نظرة سريعة على أهم الإنجازات خلال العام

- تحديث أسس الحوكمة المؤسسية
- إدماج عمليات الإشراف على نتائج المتعاملين ضمن إطار مركزي واحد
- تعزيز منهجية التغيير المؤسسي
- تقوية الرقابة الرقمية
- تعزيز الرقابة على الذكاء الاصطناعي
- تطور دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وإثراء الحوكمة المالية المستدامة
- تقوية الرقابة على المخاطر والمرونة
- تعزيز مراقبة وجودة الامتثال
- تقوية سلامة البيانات والمعلومات
- تعزيز الحوكمة المؤسسية للموظفين
- تم تعزيز الرقابة والتنسيق والمواءمة بين كيانات المجموعة

مشهد سريع التطور

واصل البنك تعزيز أسس حوكمته المؤسسية خلال العام 2025 من خلال إصدار مدونة حوكمة الشركات المحدثة ومراجعة الشروط المرجعية و اختصاصات مجلس الإدارة ولجانه ولجان الإدارة، ومراجعة السياسات الاستراتيجية لضمان استمرار توافقها مع الأغراض المحددة لها.

تم دمج المستجدات التنظيمية التي شهدها العام، بما في ذلك قانون المصرف المركزي الجديد، وقانون مكافحة غسل الأموال الجديد والمبادرات التي يقودها المصرف المركزي والمتعلقة بالمدفوعات الوطنية والتمويل المفتوح، وتعزيز معايير مكافحة الاحتيال، والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، والمتطلبات الأخرى على مستوى الدولة مثل الضريبة المحلية التكميلية و الفوترة الإلكترونية من خلال ترتيبات حوكمة قوية. وقد ساهم ذلك في التوافق مع متطلبات العام 2025 بالإضافة إلى مساهمته في الإعداد المنظم للالتزامات الجديدة الممتدة في عام 2026 . واستمرت جهود الرقابة على توافق البنك مع مبادرات البنية التحتية المالية الواسعة نطاقاً في دولة الإمارات والتي ينعكس تأثيرها على سلامة المعلومات وفعّالية الرقابة والمساءلة والمرونة التشغيلية.

كما عزز البنك جاهزيته للإبلاغ ورفع التقارير عن الضوابط الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية بشكل يضمن جاهزيته للإفصاح الشفاف والدقيق بما يتماشى مع الأنظمة المعمول بها.

نتائج المتعاملين

تم تعزيز حوكمة نتائج العملاء بشكل كبير في عام 2025 من خلال إنشاء مركز التميز في خدمة المتعاملين كجهة مركزية متخصصة للإشراف على شؤون المتعاملين. يشرف المركز على إدارة علاقات المتعاملين ورحلاتهم الشاملة، مما يعزز مساءلة الإدارة عن تحقيق نتائج عادلة ومتسقة وشفافة. يضمن هذا النهج مراعاة الأمور المرتبطة بالمتعاملين عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمبادرات التي تؤثر عليهم. بالتوازي مع ذلك، تم تحسين إطار معالجة الشكاوى الخاص بالبنك بما يتماشى مع قواعد "سندك" الجديدة الصادرة في عام 2025. كما واصل البنك تعزيز الالتزام بترتيبات الحوكمة المتعلقة بالسلوك وتطويرها لدعم الإشراف على طريقة معاملة المتعاملين على مستوى المؤسسة.

التغير المؤسسي وتقنية المعلومات

ظلّ التغير والتحوّل المؤسسي المدعوم بتقنية المعلومات محورًا رئيسيًا في عام 2025. وقد عزز البنك قدرات مكتب إدارة التحوّل لدعم الانضباط في تحديد الأولويات وضمان الجودة في جميع مبادرات التغيير الاستراتيجية. وتمّ توسيع نطاق الإشراف ليشمل مجموعة أوسع من البرامج، مدعومًا برؤية شاملة للمبادرات الجارية لتحسين التنسيق وإدارة الترابط وتقليل معوقات التنفيذ خلال فترات التغيير المكثّف. كما عزّز استحداث قطاعات متخصصة تكامل البرامج ومتطلبات تقنية المعلومات بدءًا من مرحلة الطلب وحتى التنفيذ، مما يدعم المساءلة والرقابة على جودة النتائج. وتمّ ترسيخ أسس تقنية المعلومات بشكل رسمي من خلال اعتماد سياسة تشغيلية لتقنية المعلومات، واستحداث معايير للتعهيد والاستعانة بمصادر خارجية في مجال تقنية المعلومات وإطار عمل نشيط لإدارة المشروعات لتعزيز نهج التنفيذ الحالي.

تساهم هذه التطورات مجتمعة في دعم التنفيذ المتسق والمتحكم فيه للتغيير المؤسسي والتقني في بيئة تتسم بتوقعات متنامية لأصحاب المصلحة.

تأملات في الحوكمة المؤسسية - العام 2025 تتمة

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

شهدت عملية الإشراف على الأجندة الرقمية للبنك تقدماً ملحوظاً في عام 2025، مدفوعةً بهيكل حوكمة مُعزز وشفافية مُحسّنة مع تحديد أولويات المبادرات الرئيسية اعتمادًا على عملية دقيقة لتقييم المخاطر. أطلق البنك خلال العام برنامجاً طموحاً وشاملاً للتحول المؤسسي، مصمماً لضمان جاهزية دبي الإسلامي للمستقبل، وتأكيداً لالتزامه بتقديم تجارب رقمية سلسة وآمنة ومبتكرة لجميع أصحاب المصلحة. تدمج هذه المبادرة الشاملة أحدث القدرات الرقمية والذكاء الاصطناعي ونماذج التشغيل المرنة، لتسريع تبني خدمات الجيل القادم، كما تُمكّن البنك من تقديم حلول عصرية مبتكرة بصورة أسرع وتبسيط العمليات وتعزيز الحوكمة المؤسسية وإثراء تجربة التفاعل مع المتعاملين. ومن خلال الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية مع رواد التقنية العالميين مثل شركة فينشيب وشركة إتش سي إل وشركة وآي بي إم، يستعد البنك لتسريع نشر الحلول المصرفية المدعومة بالذكاء الاصطناعي ومنصات مصرفية رقمية متطورة، مما يعزز رؤيته للتحول لمستقبل رقمي حقيقي.

استمر الذكاء الاصطناعي في التأثير على بيئة العمل والمخاطر في البنك خلال العام 2025، ولدعم الرقابة المنظمة على هذا المجال، أنشأ البنك منتدى متخصصًا لتوفير التوجيه والتنسيق والإشراف على الأنشطة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. كما تم وضع سياسة الاستخدام المقبول للذكاء الاصطناعي لتحديد توقعات واضحة للاستخدام المسؤول. ولدعم هذا الإطار، استعان البنك بخبرات خارجية لتطوير استراتيجية ونموذج تشغيل للذكاء الاصطناعي على مستوى المؤسسة، بما يتماشى مع ترتيبات الحوكمة المؤسسية الأوسع. كما تم تقديم مبادرات وبرامج تعليمية موجهة تركز على الذكاء الاصطناعي لتعزيز القدرات الداخلية ودعم الرقابة المستنيرة.

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتمويل المستدام

شهد العام 2025 تعزيزًا مستمرًا لترتيبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتمويل المستدام الخاصة بالبنك. وقد تم نشر إطاري عمل للاستثمار المسؤول الذي صادق عليهما مجلس الإدارة، مما عزز الشفافية والمساءلة على هذا الصعيد الهام. يحدد إطار الاستثمار المسؤول العمليات ومعايير الأهلية والاستثناءات وتوقعات دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والأدوار الرقابية ومتطلبات إعداد التقارير التي توجه أنشطة الاستثمار المسؤول. كما يعتبر إطار عمل التسهيلات التمويلية المرتبطة بالاستدامة، المدعوم برأي طرف ثالث مستقل، أول إطار عمل من نوعه في هذا المجال يصدره البنك. يوفر إطار العمل أساسًا منظمًا للتمويل المرتبط بالاستدامة، مع مؤشرات أداء رئيسية محددة وأهداف أداء ومتطلبات مراقبة ورصد. واعتمادًا على هذا الإطار، قام البنك بإصدار أول صكوكه المرتبطة بالاستدامة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي.

علاوة على ذلك، تم تعزيز الرقابة على التمويل المستدام بشكل أكبر من خلال إنشاء لجنة التمويل المستدام التابعة للجنة إدارة الاستدامة بالبنك، مما يدعم التنسيق والهيكلة والمساءلة عبر مختلف وحدات الأعمال المعنية.

كما نشر البنك بيان الموقف بشأن حقوق الإنسان والاستثناءات واعتمد سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ووضع مبادئ توجيهية متعلقة بمخاطر المناخ، وحدد أهدافًا لخفض انبعاثات البصمة الكربونية التشغيلية، واستمر في الاستعداد لمتطلبات المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة 1 و المعيار 2.

تم دعم حوكمة الاستدامة بشكل أكبر من خلال تحسين تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية والتدريب والتواصل مع الشركات التابعة الرئيسية.

المخاطر والمرونة

تمت مواصلة تعزيز الرقابة على المخاطر والمرونة في عام 2025 من خلال تحسين السياسات والأطر والتقارير والتركيز على الموضوعات الهامة. وقد ساهم تعزيز عمليات رفع التقارير للإدارة ومجالس الإدارة بشأن مؤشرات تقبّل المخاطر في دعم المشاركة المنتظمة في اتجاهات المخاطر الناشئة. كما تمّ تنظيم وهيكلة ترتيبات الخط الثاني بشكل أكبر من خلال قطاعات متخصصة لحوكمة المخاطر والمرونة التشغيلية، مما دعم الرقابة على الأمور المتعلقة بالمخاطر بشكل عام.

تطورت عملية الإشراف على مرونة تقنية المعلومات من خلال تطوير خارطة طريق معززة للمرونة مدعومة بمراجعة للممارسات المتعلقة بالمرونة من قبل جهات مُستقلة.

تم تعزيز الإشراف على مخاطر النموذج من خلال الاستعانة بأداة تصنيف مخاطر النموذج، مما يعزز الشفافية بشأن محركات المخاطر الرئيسية ويدعم التفسير الفعّال في مناقشات الإشراف.

تم تعزيز الرقابة على الانكشافات الرئيسية من خلال اعتماد استراتيجية وإطار عمل لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة، مدعومة بعملية محدثة للاستعانة بمصادر خارجية، وسجل موحد ونظام إبلاغ وتصعيد معزز. كما تم إنشاء لجنة لمراجعة رأس المال وتحسينه كمنتدى منظم لمراجعة اعتبارات توظيف رأس المال وتحسينه.

استمر دمج المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إطار إدارة المخاطر بما يتماشى مع أنشطة الاستدامة الأوسع نطاقاً.

تأملات في الحوكمة المؤسسية - العام 2025 تتمة

الرقابة على الامتثال

استمر تعزيز الرقابة على الامتثال في عام 2025 من خلال تحسين الهياكل وإجراءات رفع التقارير والمراقبة وترتيبات ضمان كفاءة العمليات. وقد تم إثراء عملية رفع التقارير إلى الإدارة من حيث الجودة والعمق والقيمة التحليلية، مما يدعم الرؤية الفعّالة لمخاطر الامتثال والتحدي المنظم والتصعيد.

تم تعزيز الرقابة على مخاطر الجرائم المالية من خلال تقوية ضمان سلامة البيانات ونطاق تغطية المراقبة ومتابعة قضايا محددة، إلى جانب التوافق مع تقييمات المخاطر الوطنية والتوجيهات والقواعد الإرشادية الرسمية ذات الصلة.

تم إنشاء وحدة مُكرسة لامتثال المؤسسات المالية لتعزيز المراقبة على علاقات البنوك المراسلة وتم تحسين آليات البنك المتعلقة بعمليات كشف الجزاءات.

البيانات والمعلومات

واصلت ممارسات البيانات والمعلومات النضوج خلال العام 2025، مما عزز سلامة المعلومات والإبلاغ ورفع التقارير لدعم عمليات اتخاذ القرار. كما تم تحسين قدرات إدارة البيانات وتحليلها، بدعم من استمرار تطبيق ممارسات إدارة البيانات الرئيسية لتعزيز جودة البيانات واتساقها. وتم أيضاً إضفاء الطابع الرسمي على متطلبات خصوصية البيانات والاستخدام المسؤول لها من خلال تحديث السياسات والأطر ذات الصلة.

علاوة على ذلك فقد تم تعزيز الإفصاحات العامة، بما في ذلك بيانات وعروض الأرباح ربع السنوية ومناقشة الإدارة وتحليلها والمعلومات المتوفرة على صفحة علاقات المستثمرين بالموقع الإلكتروني للبنك، مما يدعم الشفافية ويمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

الموظفون والسلوك

واصل البنك تعزيز إطار العمل الخاص بالموظفين والسلوك في عام 2025 من خلال تدابير تعزز مساءلة القيادة والإشراف على القدرات والكفاءات وترتيبات السلوك. وتم تطبيق تقييمات الجدارة والنزاهة بما يتماشى مع السياسات المعتمدة والمتطلبات التنظيمية، مما يدعم ملاءمة الموظفين للوظائف والمهام المحددة. ودّعم الإشراف على الكفاءات من خلال إطلاق أكاديمية دبي للتعلم، التي أنشأت نموذجًا تعليميًا قائمًا على المهارات مدعومًا بميثاق لأعضاء هيئة التدريس يحدد أدوار التدريب، وبروتوكولات الموافقة، والمساءلة. كما تم تعزيز مؤشرات المخاطر المتعلقة بالموظفين لدعم الرصد الاستباقي لمخاطر الموارد البشرية الناشئة، وجرى تعزيز سلامة عمليات الموارد البشرية من خلال تطبيق إطار عمل منظم للجودة يمتد عبر دورة عمل الموظف. وتم أيضًا تطوير ترتيبات السلوك من خلال زيادة إضفاء الطابع الرسمي على عمليات التظلم والتأديب، بما في ذلك مسارات واضحة للتصعيد والاستئناف.

حوكمة المجموعة

واصلت عمليات الإشراف على المجموعة تعزيز قوتها في عام 2025 من خلال الترتيبات المعززة وتعميق الإشراك على مستوى المجموعة. وقد ساهم استحداث منصة لإدارة الكيانات في تحسين سلامة البيانات والتعاون بين مختلف الوحدات، مما وفر أساسًا متينًا للإشراف والمراقبة على مستوى المجموعة. كما تم تحديث إطار حوكمة الشركات التابعة والمنتسبة لتوضيح الأدوار والمسؤوليات وآليات الإبلاغ.

تم تعميق إشراك الشركات التابعة من الشريحة الأولى، من خلال حوار منظم يركز على المخاطر وفعّالية المراقبة والتقدم المحرز في معالجة مناطق محددة. كما تم تعزيز الشفافية على مستوى المجموعة من خلال التعزيزات في إدارة المعلومات وآليات تتبع المشاكل. وتم أيضاً تعزيز الترتيبات المتعلقة بالمرشحين لعضوية مجلس الإدارة من خلال تحديث العمليات وتوفير تدريب متخصص.
تساهم هذه التطورات مجتمعةً في دعم الممارسات المتسقة والتوافق على مستوى المجموعة. ولمزيد من المعلومات حول هيكل المجموعة، يُرجى الرجوع إلى جزء التقرير الاستراتيجي ضمن التقرير المتكامل.

نظرة مستقبلية - أولويات العام 2026

يواصل البنك تركيزه على التطوير المستمر لإطار حوكمته المؤسسية بما يتماشى مع البيئة التنظيمية والتشغيلية وبيئة أصحاب المصلحة المتغيرة. وسوف تركز الأولويات على دمج اخر المستجدات وتعزيز اتساق التطبيق ودعم الرقابة الفعّالة من خلال معلومات موثوقة تدعم عمليات اتخاذ القرار. كما سيظل نهج البنك منضبطًا واستشرافيًا، بما يدعم اتخاذ القرارات السليمة والمساءلة والأداء المستدام.

نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للبنك

قاعدة حوكمية تساعد على اتخاذ قرارات أخلاقية وتعزيز الرقابة القوية وتحقيق قيمة مستدامة.

تُعد الحوكمة القوية ركيزة أساسية لنجاح دبي الإسلامي على المدى الطويل. فهي تُرسّخ قواعد اتخاذ القرارات المسؤولة والسلوك الأخلاقي والإدارة الفعّالة للمخاطر وحماية مصالح جميع الأطراف المعنية. وبالنسبة دبي الإسلامي، تتجاوز الحوكمة الجيدة كونها مجرد متطلب تنظيمي؛ فهي تعكس قيمنا وتُعزّز هويتنا المتوافقة مع الشريعة وتضمن عمل البنك بنزاهة ومرونة وثقة.

تم تصميم وتطبيق إطار الحوكمة المؤسسية دبي الإسلامي وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادر عن مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي ومتطلبات الحوكمة والإدراج الصادرة عن هيئة سوق المال وتوجيهات الهيئة العليا الشرعية.

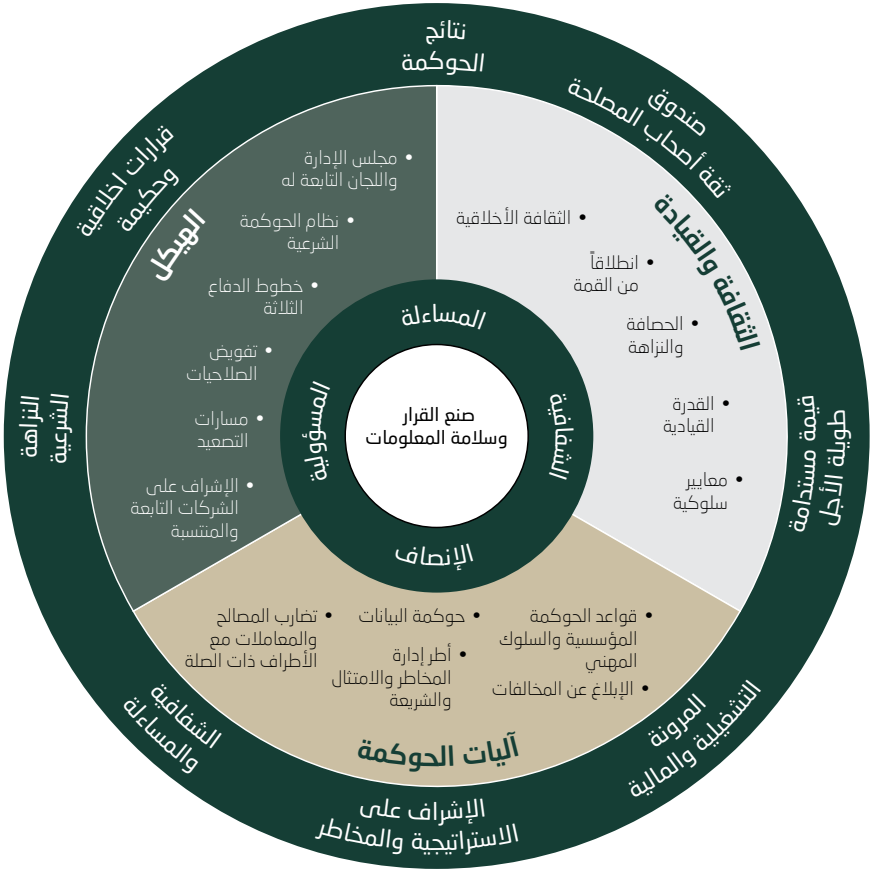
ينظر دبي الإسلامي إلى إطار عمل حوكمته عبر ثلاثة أبعاد متكاملة:

الثقافة والقيادة: يشمل ذلك قيادة وقدرات وتصرفات مجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية والإدارة العليا والموظفين. ويُعدّ قرارهم ونزاهتهم والتزامهم بقيم دبي الإسلامي ومعايير السلوك المتوقعة منهم وثقافة الشريعة وإدارة المخاطر أساسًا للسلوك الأخلاقي، ودعم اتخاذ القرارات السليمة والرقابة الفعّالة والسلوك المسؤول. ويخضع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لتقييمات الجدارة والنزاهة وفقًا للمتطلبات التنظيمية.

الهياكل: تُحدد هذه الهياكل كيفية تنظيم السلطة والمساءلة والرقابة والمنافسة في دبي الإسلامي. وتشمل هذه الهياكل مجلس الإدارة ولجانه ومنظومة الحوكمة الشرعية ولجان الإدارة وخطوط الدفاع الثلاثة. ويتم تحديد الأدوار والمسؤوليات من خلال شروط مرجعية معتمدة وإطار تفويض الصلاحيات، والتي يتم مراجعتها بشكل دوري لضمان الوضوح والمساءلة والتوافق المستمر مع المتطلبات التنظيمية والتنفيذ الفعّال للاستراتيجية. وتدعم هذه الهياكل الرقابة المنضبطة للمخاطر ومسارات التصعيد الواضحة، وتحدود صنع القرار المناسبة، وتُسهم، عند الاقتضاء، في توجيه الرقابة والإشراف للبنك على الشركات التابعة والمنتسبة.

آليات الحوكمة: تشمل هذه الآليات السياسات وأطر العمل وعمليات الإبلاغ ورفع التقارير وأنظمة إدارة البيانات التي تدعم السلوك الأخلاقي وتحمل المخاطر على نحو حذر والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية. وتشمل هذه الآليات مدونة الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك، ومدونات قواعد السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين والموردين، والسياسات الرئيسية التي تحكم تضارب المصالح، ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والتداول الشخصي والإبلاغ عن المخالفات، بالإضافة إلى مجموعة أطر الحوكمة المؤسسية والمخاطر والامتثال والاستدامة والشريعة الأوسع نطاقًا الخاصة بالبنك. وتعزز هذه الآليات مجتمعةً بيئة الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى التشديد على سلامة المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ودقتها وموثوقيتها، إدراكًا لأهميتها في الرقابة الفعّالة، واتخاذ القرارات السليمة، وإدارة المخاطر بمسؤولية. وعند الاقتضاء، تُطبق هذه الآليات على الشركات التابعة والمنتسبة للبنك بشكل مناسب، بما يدعم الحوكمة المتسقة في جميع أنحاء المجموعة.

هيكل الحوكمة



نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للبنك تتمة

يضمن هذا الإطار توجيه وإدارة دبي الإسلامي بما يحقق غايته المتمثلة في تقديم حلول مالية متوافقة مع الشريعة تتمحور حول المتعاملين، مع خلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة. ويرتكز هذا الإطار على مبادئ الحوكمة المتمثلة في المساءلة والمسؤولية و الإنصاف والشفافية، ويعكس القيم الأساسية للبنك التي توجه السلوك وعمليات صنع القرار في جميع إدارته. وتدعم هذه الأسس مجتمعةً سلوكاً أخلاقياً قوياً وإشرافاً فعّالاً وصنع قرار مستنير ومسؤول.

يدعم إطار الحوكمة المؤسسية دبي الإسلامي الإشراف الفعّال على كل من الاستراتيجية والمخاطر. ويحدد مجلس الإدارة التوجه الاستراتيجي ومستوى تقبل المخاطر، ويشرف على الالتزام بهما، بينما تقوم الإدارة العليا بتنفيذ الاستراتيجية وإطار إدارة المخاطر المعتمد من خلال بيئة الرقابة الداخلية وخطوط الدفاع الثلاثة، وتظل مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن الأداء والامتثال والمرونة التشغيلية. ويتم دمج حوكمة الشريعة بشكل كامل في جميع هذه الهياكل والآليات لضمان اتساق جميع الأنشطة مع مبادئ الشريعة والمتطلبات التنظيمية.

تُسهم هذه المكونات مجتمعةً في تحقيق نتائج حوكمة محورية لأهداف واستراتيجية دبي الإسلامي، وهي اتخاذ قرارات أخلاقية بحرص، والالتزام بأحكام الشريعة، والإشراف الفعّال على الاستراتيجية والمخاطر، والشفافية في السلوك، والمرونة المالية والتشغيلية، وكسب ثقة أصحاب المصلحة، وتحقيق أداء مستدام طويل الأجل مدعوم بالتواصل الشفاف والإفصاحات التنظيمية. يخضع إطار الحوكمة المؤسسية لمراجعة دورية لضمان فعّاليته، ومواءمته لحجم البنك وتعقيداته واستجابته للمتطلبات التنظيمية المتغيرة، وتطورات السوق، واحتياجات أصحاب المصلحة. ويتم دعم فعالية الحوكمة المؤسسية من خلال التقييمات السنوية، وتقييمات الملاءمة المستمرة، والإشراف على الأداء، والضمانات المستقلة.

الحوكمة القائمة على الغاية والقيم

يرتكز إطار حوكمتنا على غايتنا وقيمنا ومبادئ الحوكمة، مما يكفل عمل البنك بنزاهة ومساءلة و إنصاف ووفقًا لأحكام الشريعة والتوقعات التنظيمية.

بنية حوكمة متكاملة

على الرغم من أن إطار الحوكمة يتضمن نطاق واسع من العناصر، سوف نقوم بعرضه فيما يلي من خلال ثلاثة أبعاد متكاملة والتي تدعم مجتمعة السلوك الأخلاقي والإشراف الفعّال وتحمل المخاطر بمسؤولية.

الهياكل	الثقافة والقيادة	آليات الحوكمة
إشراف مجلس الإدارة واللجان ونظام الحوكمة الشريعة وخطوط الدفاع الثلاثة ونهج واضح لتفويض السلطات والصلاحيات والتصعيد	السلوك الأخلاقي والقيادة بالقدوة والحكم السليم ومعايير السلوك	القوانين والسياسات وأطر العمل وأنظمة المعلومات التي تُمكّن من الامتثال وتحمل المخاطر بشكل حذر واتخاذ القرارات بشكل موثوق

تمكين اتخاذ القرارات المطلعة:

تساعد المعلومات الدقيقة عالية الجودة والتي يتم تقدمها في الوقت المناسب على اتخاذ القرارات السليمة في جميع أنحاء البنك وتدعم الرقابة الفعّالة من قبل مجلس الإدارة ولجانه.

الإشراف على الاستراتيجية والمخاطر والامتثال لأحكام الشريعة:

يحدد مجلس الإدارة التوجه الاستراتيجي ومستوى تقبّل المخاطر ويشرف على الأداء ويضمن الالتزام بمبادئ الشريعة، بدعم من وحدات الرقابة والضمان المستقلة.

تحقيق نتائج حوكمة مؤسسية قوية:

تهدف الحوكمة المؤسسية للبنك إلى اتخاذ قرارات أخلاقية وحذرة وتحقيق الشفافية والمرونة والإشراف الفعّال على الاستراتيجية والمخاطر وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

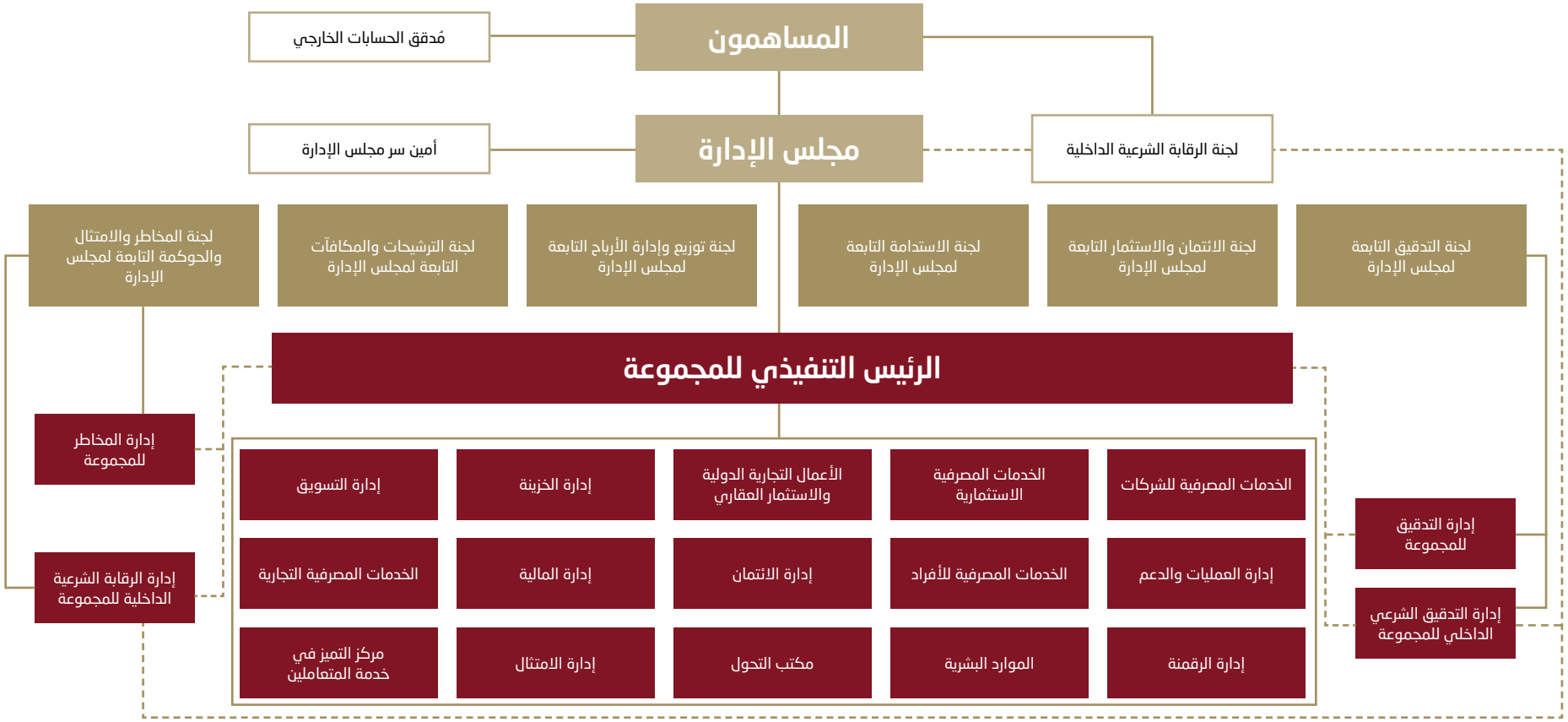
الالتزام بالتحسين والتطوير المستمر:

يتم مراجعة إطار العمل بانتظام لضمان استمرار فعّاليته وتناسبه واستجابته للمتطلبات التنظيمية المتطورة وتطورات السوق واحتياجات أصحاب المصلحة.

نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للبنك تتمة

نموذج تشغيل الحوكمة

يربط نموذج الحوكمة المؤسسية للبنك بين مجلس الإدارة، ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية، ولجان مجلس الإدارة، والإدارة العليا، ولجان الإدارة، ووحدات الرقابة المستقلة، ضمن هيكل مُنسق يدعم الرقابة الفعّالة، وتنفيذ الاستراتيجيات، وضمان الجودة. يظهر هذا النموذج كيفية تفاعل التوجه الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، والرقابة الشرعية، واتخاذ القرارات التشغيلية، وضمان الجودة المستقل في جميع أنحاء البنك. تقدم الأقسام التالية مزيدًا من التفاصيل حول مجلس الإدارة ولجانه ومسؤولياته في مجال الحوكمة.



تتمتع الأدوار التالية بصلاحية الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة أو إحدى لجانه، أو تتبع له وظيفيًا، وتقوم بالتنسيق بشكل وثيق مع إدارة البنك وفقًا لما يلي:

- يرفع رئيس إدارة الامتثال للمجموعة تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتمتع بصلاحيات الاتصال المباشر مع لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.
- يرفع رئيس إدارة المخاطر للمجموعة تقاريره إلى رئيس لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة ويقوم بالتنسيق مع الإدارة العليا.
- يرفع رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية تقاريره إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية (من الناحية الفنية) ويقوم بالتنسيق مع الإدارة العليا.
- يرفع رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الإشراف الشرعي الداخلي (من منظور فني) ويقوم بالتنسيق مع الإدارة العليا.
- يرفع رئيس إدارة التدقيق الداخلي تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ويقوم بالتنسيق مع الإدارة العليا.
- يرفع أمين سر مجلس الإدارة تقاريره إلى مجلس الإدارة مباشرة ويقوم بالتنسيق مع الإدارة العليا.

لجان الإدارة

تُشكّل لجان الإدارة ركيزة أساسية ضمن إطار الحوكمة المؤسسية للبنك، إذ تدعم الرقابة الفعّالة والتنفيذ المنسق واتخاذ القرارات السليمة في جميع أنحاء البنك. وتعمل كل لجنة وفقًا لشروط مرجعية محددة تُبيّن مسؤولياتها وتكوينها وإجراءات عملها، ما يضمن المساءلة والشفافية في أنشطتها. وتُجري كل لجنة تقييمًا ذاتيًا ومراجعة لاختصاصاتها على أساس سنوي لضمان فعّالية عملها وملاءمتها للغرض المنشود.

فيما يلي قائمة بلجان الإدارة الرئيسية وملخص بمسؤولياتها.

اسم اللجنة	ملخص المسؤوليات
لجنة إدارة الائتمان	اتخاذ القرارات الائتمانية من خلال الموافقة على طلبات الائتمان أو التوصية بها ومراقبة أنشطة الائتمان بما يتماشى مع السلطة الموكلة إليها.
لجنة التحصيل وإدارة القروض المتعثرة	تساعد الإدارة في الإشراف على القروض التي يديرها فريق إدارة الحسابات الخاصة بالبنك.
لجنة الاستثمار	تشرف على الأنشطة الاستثمارية والمحفظة الاستثمارية لضمان إدارتها بحكمة وتوافقها مع استراتيجية البنك وإطار إدارة المخاطر.
لجنة إدارة المخاطر	دعم إدارة المخاطر المؤسسية من خلال الإشراف على المتعرضات للمخاطر، وتنفيذ الأطر والسياسات، والالتزام بمستوى تقبل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة، وتوجيه ثقافة إدارة المخاطر داخل البنك. تدعم لجان فرعية متخصصة لجنة إدارة المخاطر من خلال معالجة مناطق محددة للمخاطر محددة بالتفصيل، بما في ذلك حوكمة البيانات، وإدارة مخاطر النماذج وأمن المعلومات.
لجنة الأصول والخصوم	الإشراف على إدارة الأصول والخصوم لضمان إدارة الميزانية العمومية بحيطة وحذر والسيطرة على مخاطر السيولة ومعدل الربح.
لجنة الاستدامة	تتولى لجنة الاستدامة الإشراف على تنفيذ رؤية واستراتيجية البنك المتعلقة بالاستدامة وتوجيهها، مع مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ذات الصلة، بالإضافة إلى المبادرات الداعمة. وتقدم لجنة فرعية للتمويل المستدام الدعم للجنة الاستدامة في الأمور المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المستدامة.
لجنة الامتثال	تتولى الإشراف على الأمور المتعلقة بالامتثال على مستوى المؤسسة، ومتابعة تطورات الامتثال والمبادرات التي يتخذها البنك لضمان أن تكون أنظمة الامتثال الخاصة به قوية وفعّالة ومناسبة للغرض منها لحماية سمعته وعملياته.
لجنة التميز في خدمة المتعاملين	ضمان مساءلة الإدارة العليا عن أجندة المتعاملين ووضوح نتائج المتعاملين والمخاطر والقضايا النظامية.
لجنة المخصصات وانخفاض القيمة	تتولى مساعدة الإدارة في الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بضمان التقييم واتخاذ القرارات بحيطة وحذر فيما يتعلق بأي انخفاض في القيمة أو مخصصات يتعين على البنك الاعتراف بها فيما يتعلق بمحافظ التمويل والصكوك والعقارات والاستثمارات (بما في ذلك الأسهم والصناديق الاستثمارية والشركات التابعة والشركات الزميلة).
لجنة الرقمنة	تشرف على جهود التحول الرقمي الشاملة للبنك والتي تهدف إلى تحويل البنك إلى بنك ذكي ورقمي، مما يضمن التقدم الرقمي للبنك والعوائد المالية.
لجنة تقنية المعلومات	تشرف على المشروعات والمبادرات التقنية الأساسية، بما في ذلك المشروعات المتعلقة بالأنظمة الأساسية والبنية التحتية والمدفوعات والمخاطر والمشروعات المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية ومتطلبات الامتثال.
لجنة مراجعة رأس المال وتحسينه	الإشراف على تخصيص رأس المال واستخدامه بما يتماشى مع مستوى تقبل المخاطر المقبول بالنسبة لمجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وتعزيز الكفاءة مع المحافظة على سلامة البنك وقدرته على مواجهة المخاطر.

حوكمة مجلس الإدارة

التركيز على المحافظة على رقابة قوية

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة البنك والإشراف على استراتيجية المخاطر والسلوك والرقابة ومساءلة الإدارة. وتتيح ترتيبات الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك لجان المجلس والإطار المعتمد للسياسات، إشرافًا فعّالًا واتخاذ قرارات مستنيرة على مستوى المجموعة. وفي هذا الإطار، تتولى الإدارة العليا مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية وإدارة الأعمال ضمن المعايير والصلاحيات التي يحددها لها مجلس الإدارة.

هيكل حوكمة مجلس الإدارة

مجلس الإدارة					
يقدم مجلس الإدارة قدوة يحتذى بها ويتولى مسؤولية الإدارة الحكيمة للبنك لضمان المحافظة على قوته المالية وريادته في القطاع المالي وقيمته ومبادئه الثابتة					
لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	**لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة**	**لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة**	**لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة**	**لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة**	**لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة**
تشرف اللجنة على نزاهة عمليات رفع وإعداد التقارير المالية والتدقيق وفعالية بيئة الرقابة الداخلية	تشرف اللجنة على عملية الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتعاقب الأعضاء والمكافآت والثقافة المؤسسية والجوانب الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية	تشرف اللجنة على الحوكمة المؤسسية والمخاطر والامتثال والأطر العامة للرقابة.	تشرف اللجنة على القرارات الائتمانية والاستثمارية الرئيسية	تشرف اللجنة على استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك ودمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في أعماله	تشرف اللجنة على انتقال المخاطر التجارية ومعادلة الأرباح
لمزيد من المعلومات، انظر الصفحة رقم 98	لمزيد من المعلومات، انظر الصفحة رقم 103	لمزيد من المعلومات، انظر الصفحة رقم 106	لمزيد من المعلومات، انظر الصفحة رقم 109	لمزيد من المعلومات، انظر الصفحة رقم 112	لمزيد من المعلومات، انظر الصفحة رقم 114

كما يحظى المجلس بدعم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بالمسائل الشرعية. لمزيد من المعلومات، انظر الصفحة 116.

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإدارة الشاملة والنجاح المستدام والحوكمة المؤسسية دبي الإسلامي. وبصفته ممثلاً للمساهمين وحامياً لحقوق أصحاب المصلحة، يقدم المجلس التوجيه الاستراتيجي ويشرف على أداء البنك ويضمن أن يعمل دبي الإسلامي بنزاهة وحكمة ومساءلة.

يصادق مجلس الإدارة على استراتيجية البنك ومستوى تقبّله للمخاطر، ويشرف على فعّالية أطر الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. كما يضمن الامتثال للقوانين والأنظمة السارية ومبادئ الشريعة، بدعم من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وضمن إطار أداء مسؤولياته، يحدد مجلس الإدارة معايير السلوك الأخلاقي، واتخاذ القرارات السليمة، وتحمّل المخاطر بمسؤولية وبناء ثقافة راسخة تستند إلى أهداف البنك ورؤيته وقيمه ومبادئ المساءلة والمسؤولية و الإنصاف والشفافية.

نظرة عامة على مسؤوليات مجلس الإدارة

الإشراف والقيادة

الإشراف والتوجيه المستقل والعمل بما يخدم مصالح أصحاب المصلحة وتوجيه مسار وخطط وأهداف البنك طويلة الأجل.

الاستراتيجية والتوجه	الحوكمة المؤسسية والمخاطر والامتثال	الحوكمة الشرعية	الثقافة، والأخلاق، والسلوك المهني	الإشراف على الاستدامة	الموظفون والمكافآت والتعاقب الوظيفي
• التوجيه الاستراتيجي • اعتماد استراتيجية ومستوى تقبّل المخاطر • الإشراف على التنفيذ والأداء • التوافق مع الأهداف والقيم طويلة الأجل	• إطار الحوكمة المؤسسية • إدارة المخاطر • الامتثال • فعّالية الرقابة الداخلية • الإشراف على نزاهة عمليات إعداد التقارير المالية • المرونة والقوة المؤسسية	• الامتثال الشرعي • إطار الحوكمة الشريعة • مشاركة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية	• القيادة بالقدوة • السلوك الأخلاقي • الإشراف على الثقافة المؤسسة • الهدف والرؤية والقيم	• أولويات الاستدامة • دمج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الكيان المؤسسي • خلق قيمة مستدامة طويلة الأجل	• التخطيط للتعاقب الوظيفي • حوكمة المكافآت • إشراف الإدارة العليا • استراتيجية الموظفين

مبادئ الحوكمة المؤسسية

المساءلة ◆ المسؤولية ◆ الانصاف ◆ الشفافية

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

تركيبة وهيكل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة (9) أعضاء يتمتعون بمزيج مناسب من الاستقلالية ووجهات النظر المتنوعة والإشراف الاستراتيجي والتوازن في عملية صنع القرار. وتتوافق تركيبة المجلس مع المتطلبات التنظيمية الموضحة أدناه:

أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين
جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين بما يضمن الحياد.

أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
ما لا يقل عن ثلث الأعضاء هم مديرون مستقلون.

تمثيل العنصر النسائي
يضمن وجود مديرة واحدة على الأقل تنوع الجنسين في مجلس الإدارة.

الأغلبية الوطنية
أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة، من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي، مما يُشجع على تجديد تركيبة المجلس بشكل دوري ومواءمته للأولويات الاستراتيجية المتطورة للبنك والمتطلبات التنظيمية. وقد تم تحديد أدوار ومهام رئيس مجلس الإدارة ونائبه بشكل مفصل لضمان قيادة فعّالة ودعم استقلالية اتخاذ القرارات وتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم دبي الإسلامي بتشكيل مجلس إدارة يمكنه ممارسة الحكم الموضوعي والرقابة المستقلة والمساءلة الفعّالة. ويتم تقييم استقلالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند الترشيح للعضوية، ومتابعتها طوال فترة عمل عضو مجلس الإدارة لضمان عدم وجود أي علاقات أو مصالح أو ظروف قد تؤثر، أو تبدو أنها تؤثر، على قدرة عضو مجلس الإدارة على العمل بما يخدم مصالح البنك على النحو الأمثل. ويُطلب من أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح فورًا عن أي تغيير قد يؤثر على استقلاليتهم. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافئات بمراجعة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وضع استقلالية الأعضاء سنوياً، أو عند حدوث تغيير في الوضع، وترفع توصية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار النهائي. وفي حال لم يعد أي من أعضاء مجلس الإدارة يستوفون معايير الاستقلالية، تُطبّق إجراءات مناسبة لمعالجة الوضع.

اعتبارًا من تاريخ 31 ديسمبر 2025، تم تقييم أربعة (4) من أصل تسعة (9) مديرين في مجلس الإدارة على أنهم مستقلون وفقًا للمعايير التي حددها مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي.

فيما يلي معايير الاستقلالية التي حددها مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي:

- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، امتلاك 10% أو أكثر من رأس مال البنك بشكل فردي أو مشترك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أن يكون ممثلاً لمساهم يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أكثر من 10% من رأس مال البنك.
- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي عقود أو مشروعات للبنك أو أي من شركاته التابعة، إذا تجاوز المبلغ الإجمالي لهذه المعاملات نسبة 5% من رأس مال البنك المدفوع، أو مبلغ 5 ملايين درهم إماراتي، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، أيهما أقل، خلال العامين الماضيين، ما لم تكن هذه العلاقة جزءًا من طبيعة أعمال البنك ولا تنطوي على أي شروط تفضيلية.
- يجب ألا تتجاوز فترة تولي منصب عضو مجلس الإدارة مدة 12 عامًا متتالية منذ تاريخ التعيين.
- لا يجوز أن يكون عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، قد عمل لدى البنك أو الشركات التابعة له خلال العامين الماضيين.
- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يكون قد قدم أي خدمات استشارية للبنك أو الشركات التابعة له، أو أن يكون قد عمل بهذه الصفة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، خلال العامين الماضيين.
- لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أي عقود خدمات شخصية مع البنك أو الشركات التابعة له خلال العامين الماضيين.
- يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة منتسباً إلى أي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من البنك أو الشركات التابعة له
- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، أن يكون شريكًا أو موظفًا لدى مدقق حسابات البنك خلال العامين الماضيين.

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

التنوع

يُدرك دبي الإسلامي أن التنوع عنصر أساسي لاتخاذ قرارات فعّالة والابتكار والنمو المستدام. وينطوي التنوع في مجلس الإدارة على مجموعة من السمات والخصائص والآراء التي يُساهم بها أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، المهارات والخبرات والخلفيات. وتعكس تركيبة مجلس الإدارة مجموعة واسعة ومتكاملة من المهارات المكتسبة في القطاع المصرفي وقطاعات أخرى. وتُثري هذه الخلفيات المتنوعة الرؤية الاستراتيجية للمجلس، وتُساعد البنك على تحقيق رؤيته وأهدافه الاستراتيجية في بيئة مصرفية سريعة التطور.

مهارات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة*	عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يمتلكون هذه المهارات								
الخدمات المصرفية/ المالية	●	●	●	●	●	●	●	●	●
القيادة الاستراتيجية والتحول	●	●	●	●	●	●	●	●	●
إدارة المخاطر	●	●	●	●	●	●	●	●	●
البيئة التنظيمية والقانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الحوكمة والامتثال	●	●	●	●	●	●	●	●	●
أعمال التدقيق/ التقارير المالية/ المحاسبة	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الموارد البشرية والمكافآت	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الرقمنة وتقنية المعلومات	●	●	●	●	●	●	●	●	●
معرفة خاصة بالمنتجات المصرفية وتجربة المتعاملين	●	●	●	●	●	●	●	●	
التمويل الإسلامي والحوكمة الشرعية	●	●	●	●	●	●	●		

* التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وفقًا للمهارات المرغوبة بالنسبة للبنك.

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لمصفوفة مهارات مجلس إدارة البنك، والتي تعكس الكفاءات الأساسية المطلوبة في ضوء الأولويات الاستراتيجية وملف المخاطر والبيئة التنظيمية. وتُسهم هذه المصفوفة في توجيه خطط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة وترشيح أعضاء جدد لمجلس الإدارة وتحديد احتياجات التطوير المستمر.

ضمن إطار التزام دبي الإسلامي بالسعي لتحقيق التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، انتخب المساهمون الدكتورة جيديم كوجار كأول عضوة في مجلس الإدارة في عام 2023.

لجان مجلس الإدارة

تدعم مجموعة من اللجان المتخصصة مجلس الإدارة، للقيام بواجباته ومسؤولياته بكفاءة. وتعمل كل لجنة بموجب تفويض من المجلس وتوفر إشرافاً مركزاً في مجالات أساسية. تُعزز هذه اللجان فعّالية المجلس من خلال تمكينه من إجراء مراجعة معمقة ودراسة متأنية للأمور التي تقع ضمن نطاق اختصاصها.

متطلبات الجدارة والنزاهة

يلتزم دبي الإسلامي بضمان استيفاء أعضاء مجلس إدارته لأعلى معايير الجدارة والنزاهة. ويطبق البنك معايير صارمة للجدارة والنزاهة على جميع أعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومدونة الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك. وتضمن هذه المعايير امتلاك أعضاء مجلس الإدارة للمهنية والنزاهة والكفاءة اللازمة لأداء واجباتهم بأمانة والمساهمة بفعّالية في أداء واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

يخضع كل مرشح لعضوية مجلس الإدارة لعملية تقييم دقيقة وفقًا لمعايير الجدارة والنزاهة. وتشرف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على عملية التقييم لضمان امتلاك كل مرشح للمهارات والمعرفة والنزاهة اللازمة لدعم الأداء الفعّال للمجلس.

لا تقتصر متطلبات الجدارة والنزاهة على وقت الترشح لعضوية المجلس فحسب، بل تمتد طوال مدة عمل عضو مجلس الإدارة. ويُطلب من أعضاء مجلس الإدارة تأكيد استمرار امتثالهم لهذه المعايير بشكل سنوي على الأقل، ويُجري البنك مراقبة مستمرة لضمان استمرار أهليتهم. كما يجب الإفصاح فورًا عن أي تغيير في الظروف قد يؤثر على جدارة أو نزاهة عضو مجلس الإدارة.

يدعم هذا النهج القوي ويساعد على توفير مجلس إدارة مجهز تجهيزاً جيداً لتوفير رقابة قوية والالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، إلى جانب حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.

معايير الجدارة والنزاهة

الكفاءة والقدرات
يمتلك المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة.

الأمانة والنزاهة والسمعة الطيبة
لديه سجل في التصرف بأمانة وأخلاق ونزاهة ولديه سمعة جيدة.

السلوك المالي
لديه سجل سلوك مالي جيّد.

استقلالية الفكر
يتخذ قرارات غير متحيزة دون أي تضارب في المصالح.

الالتزام الزمني
لديه وقت كاف ليكرسه لأداء واجباته ومسؤولياته كعضو في مجلس الإدارة.

الملاءمة الجماعية
يساهم في الملاءمة الجماعية لمجلس الإدارة.

الامتثال للمتطلبات والقواعد التنظيمية
يستوفي جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

تخصيص الوقت والتعيينات الخارجية

يُتوقع من أعضاء مجلس الإدارة تكريس الوقت والجهد الكافيين للقيام بمهامهم ومسؤولياتهم على النحو المطلوب والتأكد من أن التعيينات الخارجية لهم لا تتعارض أو تؤثر على قدرتهم على أداء هذه المسؤوليات بفعّالية. كما تُطبق قيود تنظيمية على عدد المناصب التي يجوز لعضو مجلس الإدارة شغلها، ويتم رصد الالتزام بهذه المتطلبات كجزء من تقييمات الجدارة والنزاهة المستمرة. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على موافقة المجلس قبل قبول أي ترشيح جديد أو أي التزام خارجي هام آخر، والتأكيد على عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينشأ عن هذا التعيين.

وفقًا للمتطلبات التنظيمية، يُحظر على المديرين أن يكونوا مديرين في أكثر أي مما يلي:

- خمس شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أحد البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أربعة بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

مدونة السلوك المهني

يتوقع دبي الإسلامي من جميع أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بأعلى معايير النزاهة والمهنية والسلوك الأخلاقي عند القيام بأداء مهام وواجبات العمل. وتحدد مدونة السلوك لأعضاء مجلس الإدارة، الذي يشكل جزءًا من إطار الحوكمة المؤسسية الأوسع للبنك، توقعات واضحة لكيفية تصرفهم في تعاملاتهم مع البنك وأصحاب المصلحة وفيما بينهم.

تشترط مدونة السلوك المهني على أعضاء مجلس الإدارة التصرف بحسن نية وممارسة الحكم المستقل وأداء مسؤولياتهم بعناية واجتهاد. كما يُتوقع منهم الالتزام بجميع القوانين والانظمة والسياسات الداخلية المعمول بها ومبادئ الشريعة الإسلامية والتحلي والتعامل بسلوكيات تدعم ثقافة الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات الأخلاقية في جميع أنحاء البنك.

تحدد مدونة السلوك المهني أيضاً توقعات الالتزام بالسرية والاستخدام السليم للمعلومات والامتثال لقيم البنك. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة الإبلاغ فوراً عن أي مخاوف تتعلق بسوء سلوك فعّلي أو مشتبه به، كما يتوقع منهم المساهمة في المحافظة على بيئة مجلس إدارة بناءة وفعّالة تتميز بالاحترام المتبادل.

ومن خلال الالتزام بمدونة السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة، يعزز المجلس التزام دبي الإسلامي بالحوكمة المؤسسية القوية والقيادة المسؤولة.

الترشيح لعضوية مجلس الإدارة واختيار الأعضاء

يتبع دبي الإسلامي نهجًا منضبطًا وشفافًا فيما يتعلق بترشح واختيار أعضاء مجلس الإدارة، بما يضمن امتلاك المجلس للمهارات والخبرات والاستقلالية والتنوع اللازم لأداء مسؤولياته بفعّالية. وتشرف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على هذه العملية وفقاً للمتطلبات التنظيمية والاحتياجات الاستراتيجية للبنك.

يُشترط على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وفقًا للنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعمول بها، الترشح لإعادة انتخابهم من قبل المساهمين كل (3) ثلاث سنوات. ويحق للمجلس تعيين عضو جديد لشغل أي مقعد شاغر في مجلس الإدارة قد ينشأ خلال فترة ولاية المجلس وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها، ويجب أن يُصادق المساهمون على هذا التعيين في أول اجتماع تالي للجمعية العمومية.

تبدأ عملية الترشح بتقييم المهارات والخبرات والتنوع المطلوب في مجلس الإدارة، وذلك بالاستناد إلى مصفوفة مهارات المجلس والأولويات الاستراتيجية وملف المخاطر للبنك. ويمكن استقطاب المرشحين المحتملين عبر قنوات مُتعددة، بما في ذلك الدعوات العامة للترشح.

تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على عملية تقييم ممنهجة لكل مرشح، يشمل تقييم مدى الجدارة والنزاهة، وتقييم الاستقلالية وأي تضارب في المصالح محتمل وإجراءات العناية الواجبة والتحقق من خلفيته. بعد هذا التقييم، ترفع اللجنة توصياتها بقائمة المرشحين إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ووفقًا للمتطلبات التنظيمية، يجب على البنك الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على قائمة المرشحين قبل الإعلان عن أسمائهم للمساهمين. بعد ذلك يتم عرض المرشحين المعتمدين على المساهمين لانتخابهم في الجمعية العمومية السنوية، حيث يتم التصويت وفقًا للنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعمول بها. ويتم تعيين المرشحين الذين يحصلون على دعم المساهمين المطلوب رسميًا بموجب خطاب تعيين.



حوكمة مجلس الإدارة تتمة

التوجيه والتطوير المستمر

يلتزم البنك بضمان امتلاك جميع أعضاء مجلس الإدارة للمهارات اللازمة لأداء مسؤولياتهم بكفاءة وحيطة. ويبدأ ذلك ببرنامج تعريفي منظم لأعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثاً، ويستمر من خلال برنامج شامل للتطوير المستمر تشرف عليه لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

البرنامج التعريفي

يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد لبرنامج تعريفي مُصمم خصيصاً لتعريفهم باستراتيجية ونموذج أعمال البنك وهيكله الإداري، وإطار الحوكمة المتوافق مع الشريعة وبيئة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات إعداد التقارير المالية والالتزامات التنظيمية الرئيسية. يتضمن البرنامج التعريفي محاضرات تدريبية من الإدارة العليا وجلسات معمقة حول المواضيع ذات الأولوية مع توفير وثائق الحوكمة المؤسسية الرئيسية.

التطوير المستمر للكفاءات

يتبنى دبي الإسلام نهجًا منضبطًا لتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة لضمان مواكبتهم لأحدث التطورات في المتطلبات التنظيمية وديناميكيات السوق وموضوعات المخاطر الناشئة. ويتم وضع خطة تدريب سنوية، تحت إشراف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، تستند إلى مصفوفة مهارات مجلس الإدارة والتقييم السنوي للمجلس والأولويات الاستراتيجية. وتتميز الخطة السنوية بالمرونة لتشمل أي مسائل إضافية قد تطرأ خلال العام. ويُلزم أعضاء مجلس الإدارة بإكمال ما لا يقل عن عشر ساعات تدريبية سنوياً، تشمل محاضرات تدريبية يقدمها خبراء، وتحديثات تنظيمية، وجلسات نقاش معمقة حول موضوعات محددة، ويتم الاحتفاظ بسجل الحضور. وفي عام 2025، تم تغطية ثمانية مجالات أساسية من خلال سلسلة من الجلسات المركزة.

في عام 2025

تم تغطية (8) ثمانية موضوعات رئيسية من خلال سلسلة من الجلسات المركزة، بما يتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات التدريبية.

برنامج تطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة 2025

إطار الحوكمة الشرعية	الامتثال (بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل)	استراتيجية الموظفين
إشراك أصحاب المصلحة	إطار الجدارة والنزاهة	

الدراسات المتعمقة

استراتيجية الاستدامة ومخاطر المناخ	إدارة الأزمات والمرونة التشغيلية	حوكمة الشركات التابعة

الوصول إلى المعلومات والمشورة

يقوم أمين سر مجلس بتقييم المشورة والدعم الكامل لمجلس الإدارة. كما يقدم التوجيه بشأن أمور الحوكمة ويساعد أعضاء المجلس في أداء واجبات بالأمانة. كما يحق لأعضاء المجلس التواصل مع الإدارة العليا، عند الاقتضاء، للحصول على المعلومات والتوضيحات اللازمة للإشراف المستنير. ويجوز لأعضاء المجلس أيضاً الحصول على نصائح من جهات مهنية خارجية مستقلة، على نفقة البنك ووفقاً للإجراءات التي يحددها المجلس، كلما رأوا ذلك ضرورياً لإثراء قراراتهم وأداء مسؤولياتهم بفعّالية.

تقييم الإدارة

يُدرك مجلس إدارة دبي الإسلامي أن الحوكمة القوية تتطلب مراجعات وتحسينات مستمرة. ويُتيح التقييم السنوي للمجلس ولجانه فرصةً لتقييم جودة عملية صنع القرار وفعّالية إجراءات المجلس واللجان ومساهمات كل عضو من أعضائه. ولا ينظر المجلس إلى هذه العملية كإجراء روتيني، بل كأداة مهمة لتعزيز أدائه وضمان استمرارية فعّاليته في بيئة مصرفية تزداد تعقيداً بصورة مستمرة.

تُشرف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على هذه التقييمات التي يضطلع بها طرف خارجي مُستقل ذو كفاءة عالية مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائج التقييم السنوي، وبعد تحديد مجالات التحسين، يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الفعّالية ودعم التحسين المستمر.

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

تقييم مجلس

الإجراءات المتبعة لتقييم المجلس

في عام 2025، أجرى معهد حوكمة، وهو جهة خارجية مستقلة لا تربطها أي صلة بالبنك، تقييمًا لمجلس الإدارة. واعتمدت منهجية التقييم على استبيانات منظمة لتقييم فعّالية مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه، بالإضافة إلى مقابلات سرية فردية مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة. وتستخدم هذه العملية منصة رقمية للاستبيانات، تليها المقابلات الفردية مع الأعضاء.

النتائج الرئيسية

فعّالية مجلس الإدارة	خلص التقييم إلى أن مجلس الإدارة يواصل العمل بكفاءة، مع وجود أدلة واضحة على التحسن السنوي. وأبرز التقييم تطور المجلس نحو نهج أكثر استشرافًا للمستقبل وتكاملًا في خلق القيمة، مع إيلاء اهتمام متزايد للاستراتيجية وتقنية المعلومات والثقافة المؤسسية والاستدامة والمخاطر الناشئة باعتبارها عوامل مترابطة تؤثر على الأداء طويل الأجل، مع المحافظة على رقابة مالية وإدارة مخاطر قوية.
فعالية لجان المجلس	أكد التقييم أن لجان مجلس الإدارة تعمل بكفاءة، مع تحسن ملحوظ في فعّاليتها الشاملة. كما أبرز أن اللجان تُعدّ منصات فعّالة تُتيح إشرافًا أعمق على المجالات الرئيسية. وأقرّ أعضاء مجلس الإدارة بأهمية ضمان إيصال نتائج مناقشات اللجان بوضوح إلى المجلس بكامل أعضائه لدعم عملية صنع القرار المتكاملة والاستراتيجية.
كفاءة وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل منفرد	أظهر التقييم أن أعضاء مجلس الإدارة منخرطون في العمل وعلى استعداد جيد و ملتزمون بنجاح البنك المستدام على المدى الطويل. **الملاءمة الجماعية** أثبت التقييم أن مجلس الإدارة يمتلك مزيجًا قويًا ومناسبًا من المهارات والخبرات والمعرفة في القطاع المصرفي ذات الصلة بمؤسسة مصرفية حديثة، وبما يتوافق مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتمتع أعضاء المجلس مجتمعين بمعرفة عميقة في مجالات الخدمات المصرفية والمالية وإدارة المخاطر والأنظمة والقوانين وتقنية المعلومات والتحول الرقمي والموارد البشرية والثقافة المؤسسية والاستدامة والقيادة الشاملة للأعمال. تُمكّن هذه الخبرة الواسعة المجلس من تقديم تحديات فعّالة لتحقيق نتائج استثنائية وإشراف واعٍ وتوجيه استراتيجي في بيئة تشغيلية وتنظيمية متزايدة التعقيد.

تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تضارب المصالح

يحرص دبي الإسلامي على تطبيق إطار عمل قوي لإدارة تضارب المصالح، مصمم لضمان اتخاذ القرارات بموضوعية وبما يحقق مصالح البنك على أكمل وجه. ويدعم هذا الإطار سياسات وإجراءات رسمية تحدد المبادئ والضوابط اللازمة لتحديد تضارب المصالح والإفصاح عنه و تفاديه وإدارته في جميع إدارات البنك. وتسري هذه السياسات على مجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية والإدارة العليا والموظفين وهي متوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة ممارسة الحكم المستقل وتجنب المواقف التي قد تؤثر فيها المصالح الشخصية أو المالية أو غيرها، أو يُظن أنها تؤثر، على أدائهم لواجباتهم. يجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بمدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بهم والإفصاح فورًا عن أي تضارب في المصالح، سواء فعّلي أو مُحتمل أو مُتصوَّر. ويتم تسجيل هذه الإفصاحات رسميًا في سجل المصالح، وتُتخذ التدابير المناسبة لإدارة تضارب المصالح، والتي قد تشمل عدم استلام الأوراق أو المشاركة في المناقشات أو اتخاذ القرارات بشأن المسألة ذات الصلة.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن التضارب في المصالح بشكل دوري، عند تعيينهم أو من خلال الإقرار ربع السنوي، أو عند النظر في المسائل المطروحة على مجلس الإدارة في اجتماع معين أو غير ذلك.

تضارب المصالح لدى الموظفين

يلتزم جميع الموظفين بمدونة السلوك المهني للموظفين، والتي تحدد بوضوح كيفية تحديد أي تضارب في المصالح وتجنبه وتصعيده. يجب على الموظفين الإفصاح عن أي مصالح شخصية أو مالية خارجية قد تتعارض، أو قد يُنظر إليها على أنها تتعارض، مع واجباتهم، وعليهم الامتناع عن المشاركة في القرارات أو الأنشطة التي يوجد فيها مثل هذا التضارب في المصالح. يتم تسجيل الإفصاحات وإدارتها وفقًا لسياسات البنك لضمان الشفافية والنزاهة والمساءلة.

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

معاملات الأطراف ذات الصلة

يطبق دبي الإسلامي ضوابط حوكمة مؤسسية صارمة على معاملات الأطراف ذات الصلة لضمان إجرائها بالتساوي مع المتعاملين الأخرين، وضمن سياق الأعمال المعتاد، وبشروط لا تكون أفضل من تلك المتاحة لأطراف ثالثة مماثلة. ويتعين على جميع الأطراف ذات الصلة الإفصاح عن مصالحها في أي معاملة تشمل البنك. وتخضع جميع معاملات الأطراف ذات الصلة للمراجعة والموافقة وفقًا لسياسات البنك والأنظمة المعمول بها. وتخضع أي معاملة تشمل أحد أعضاء مجلس الإدارة لموافقة مجلس الإدارة بالإجماع.
وتشمل الإجراءات الرقابية مراقبة حجم هذه المعاملات وشروطها وإجمالي المخاطر المترتبة عليها، وضمان الإفصاح المناسب، حسب الاقتضاء.

فيما يلي تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وأرصدتها خلال العام 2025.

الأطراف ذات الصلة	نوع المعاملات	2025 ألف درهم إماراتي	2024 ألف درهم إماراتي
المساهمون الرئيسيون	التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية	**1,528,159**	1,651,379
	الاستثمار في الصكوك	**817,368**	820,501
	ودائع المتعاملين	**662,776**	68,649
	المطلوبات والالتزامات العرضية	**-**	–
	الدخل من التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية	**80,651**	57,294
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	**39,924**	37,101
	حصة المودعين من الأرباح	**45,713**	39,202
أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية	**605,060**	451,159
	الاستثمار في الصكوك	**-**	–
	ودائع المتعاملين	**774,400**	470,970
	المطلوبات والالتزامات العرضية	**419,938**	155,953
	الدخل من التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية	**28,804**	23,567
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	**-**	–
	حصة المودعين في الأرباح	**23,499**	15,585
	الرواتب والمزايا الأخرى	**90,193**	83,806
	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**1,864**	2,000
المؤسسات الشريكة والمشاريع المشتركة	التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية	**16,389**	–
	الاستثمار في الصكوك	**-**	–
	ودائع المتعاملين	**13,427**	324
	المطلوبات والالتزامات العرضية	**591**	–
	الدخل من التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية	**1,320**	–
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	**-**	–
	حصة المودعين من الأرباح	**-**	–

← للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الملاحظة رقم 43 في القسم المالي من التقرير المتكامل.

تملك عضو مجلس الإدارة وأقاربه للأسهم في البنك

يطبق دبي الإسلامي سياسة شاملة للتداول الشخصي تُنظم تداول أوراق البنك المالية من قبل الأفراد الذين قد يكون لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات جوهرية عنها غير متاحة للجمهور. تهدف هذه السياسة، التي تشرف عليها إدارة الامتثال للمجموعة، إلى ضمان الالتزام بقوانين وأنظمة سلوك السوق المعمول بها. ووفقًا لهذه السياسة، يحتفظ دبي الإسلامي بقائمة للمطلعين تضم أسماء جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وغيرهم من الأفراد الذين تتيح لهم مناصبهم الوصول إلى معلومات حساسة يُتوقع بشكل معقول أن تؤثر على سعر تداول الأوراق المالية للبنك. يخضع المطلعون جميعهم لفترات تداول محددة ومتطلبات موافقة مسبقة وفترات حظر تداول وضوابط سوقية أخرى مصممة لمنع التداول بناءً على معلومات داخلية ودعم سلوك السوق العادل.

بصفتهم مطلعين بحكم مناصبهم، يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة الامتثال التام لسياسة التداول الشخصي والالتزامات المشددة المطبقة على الأشخاص الذين يشغلون مناصب ثقة. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التداول في أوراق مالية صادرة عن دبي الإسلامي إلا ضمن فترات التداول المعتمدة، ويجب عليهم اتباع جميع إجراءات الموافقة المسبقة والإفصاح. كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة ضمان عدم تسبب تعاملاتهم في أوراق مالية صادرة عن دبي الإسلامي في أي إساءة استخدام، سواء فعّلية أو متصورة، للمعلومات السرية أو الحساسة التي تؤثر على سعر الأوراق المالية. وتعزز هذه المتطلبات التزام دبي الإسلامي بالشفافية، والسلوك المسؤول في السوق، والمحافظة على الثقة في ممارسات البنك لإجراءات الحوكمة المؤسسية والإفصاح.

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

يوضح الجدول التالي حصص ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم في أسهم البنك:

الاسم	المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في 01 يناير 2025	عدد الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2025	إجمالي عمليات البيع	إجمالي عمليات الشراء
معالي محمد ابراهيم الشيباني	رئيس مجلس الإدارة	48,026,386	48,026,386	–	–
المهندس/ يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه	نائب رئيس مجلس الإدارة	19,743,592	19,743,592	–	–
السيد/ حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي	عضو مجلس الإدارة	100,000	100,000	–	–
السيد/ أحمد محمد بن حميدان	عضو مجلس الإدارة	-		–	–
السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري	عضو مجلس الإدارة	-		–	–
الدكتور/ حمد مبارك بوعميم	عضو مجلس الإدارة	-		–	–
السيد/ خافيير مارين رومانو	عضو مجلس الإدارة	-		–	–
السيد/ بدر سعيد حارب	عضو مجلس الإدارة	-		–	–
الدكتورة/ جيديم كوجار	عضو مجلس الإدارة	-		–	–
زوجة المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه	-	2,066	2,066	–	–
ابنة السيد/ أحمد محمد بن حميدان	-	399	399	–	–
ابن السيد/ حمد عبد الله راشد الشامسي	-	18,000	18,000	–	–

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة مكافآت الأعضاء سنوياً بناءً على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة. وتسترشد اللجنة بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عند تقديم توصياتها، التي تنص على أن تعكس المكافآت واجبات الأعضاء والتزاماتهم الزمنية. ووفقاً للمتطلبات التنظيمية، لا ترتبط مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بأداء البنك، ولا يجوز أن تتجاوز 10% من صافي الربح للسنة المالية، بعد خصم مخصصات انخفاض القيمة والاحتياطيات.

تتألف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من ثلاثة عناصر تشمل الأتعاب مقابل العضوية السنوية في مجلس الإدارة والأتعاب السنوية مقابل عضوية اللجان بقيمة 150,000 درهم إماراتي لرئيس اللجنة و100,000 درهم إماراتي لكل عضو من أعضاء اللجنة وبدل عن كل اجتماع لجنة يتم حضوره بقيمة 15,000 درهم إماراتي. ويحصل رئيس مجلس الإدارة ونائبه، بالإضافة إلى رؤساء اللجان المعنية، على مكافآت ثابتة أعلى وذلك تقديراً للمسؤوليات الإضافية المرتبطة بأدوارهم.

يتم عرض المبلغ الإجمالي لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن كل سنة مالية على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي في السنة التالية. ولا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أي منافع، أو بدلات، أو رواتب، أو مكافآت، أو حوافز أو استحقاقات تقاعدية أخرى. ويغطي البنك نفقات السفر المعقولة وما يتصل بها لأعضاء مجلس الإدارة الذين يحضرون اجتماعات المجلس أو اللجان، وفقًا لسياساته.

إجمالي مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024 التي تم دفعها في عام 2025	إجمالي مبلغ المكافآت المقترح توزيعها عن العام 2025
تمت الموافقة على مبلغ إجمالي قدره 26,155,000 درهم إماراتي من قبل المساهمين، وتم دفعه في عام 2025.	سوف يتم عرض مبلغ إجمالي قدره 26,620,000 درهم إماراتي على المساهمين للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي في عام 2026.

تتعلق المكافآت بأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان.

يوضح الجدول التالي إجمالي مبلغ المكافآت السنوية المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مقابل خدماته خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

الاسم	المنصب	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي تم منحها خلال العام 2025 (درهم إماراتي)
معالي محمد ابراهيم الشيباني	رئيس مجلس الإدارة	4,000,000
المهندس/ يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه	نائب رئيس مجلس الإدارة	3,000,000
السيد/ حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي	عضو مجلس الإدارة	2,000,000
السيد/ أحمد محمد بن حميدان	عضو مجلس الإدارة	2,000,000
السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري	عضو مجلس الإدارة	2,000,000
الدكتور/ حمد مبارك بوعميم	عضو مجلس الإدارة	2,000,000
السيد/ خافيير مارين رومانو	عضو مجلس الإدارة	2,000,000
السيد/ بدر سعيد حارب	عضو مجلس الإدارة	2,000,000
الدكتورة/ جيديم كوجار	عضو مجلس الإدارة	2,000,000

حوكمة مجلس الإدارة تتمة

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة وتفاصيل الحضور. وقد عُقدت (7) سبعة اجتماعات خلال عام 2025.

تاريخ الاجتماع	الحضور	أعتذر عن الحضور
11 فبراير 2025	9	لا يوجد
24 أبريل 2025	6	المهندس/ يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه والسيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري والدكتور/ حمد مبارك بوعميم
30 يونيو 2025	9	لا يوجد
5 أغسطس 2025	9	لا يوجد
23 سبتمبر 2025	9	لا يوجد
28 أكتوبر 2025	9	لا يوجد
19 ديسمبر 2025	9	لا يوجد

القرارات الصادرة بالتمرير خلال العام 2025

وفقًا للشروط المرجعية والأحكام ذات الصلة الواردة في قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (03/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة (بصيغته المُعدلة)، يجوز لمجلس الإدارة إصدار قرارات بالتمرير. وقد أصدر المجلس عددًا من القرارات بالتمرير خلال العام 2025 تتعلق بأمور تشغيلية حدثت ضمن سياق العمل المعتاد، ولا تتطلب الإفصاح عنها وفقًا لأنظمة الإفصاح والشفافية ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال. وقد تم التصديق على هذه القرارات في محضر اجتماع المجلس التالي.

تفويض الصلاحيات

يجوز لمجلس الإدارة، باستثناء الأمور المحفوظة له وللجانه والمحددة في الشروط المرجعية، تفويض بعض صلاحياته إلى لجنة واحدة أو أكثر، أو إلى أدوار محددة، سواءً بشكل دائم أو مؤقت خلال عام 2025. لم يقم مجلس الإدارة بتفويض أيًا من الأمور المحفوظة له لإدارة البنك. وقد فوّض المجلس للإدارة العليا صلاحيات تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من قبل المجلس والتعامل مع الأمور التشغيلية وذلك ضمن الحدود المقررة. ويتم توثيق جميع التفويضات كتابيًا، بما في ذلك الوكالات القانونية، ويتم مراجعتها على أساس دوري.

أنشطة مجلس الإدارة خلال العام والأمور الرئيسية

حظي مجلس الإدارة خلال العام 2025 بجدول أعمال نشط يعكس اتساع نطاق مسؤولياته في الإشراف على التوجه الاستراتيجي للبنك وأدائه المالي وملف المخاطر وإطار الحوكمة المؤسسية، وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات. وبينما تطورت مهام المجلس استجابةً لتطورات الأعمال والمتطلبات التنظيمية والمسائل التي طرحتها الإدارة، فقد ظل تركيز المجلس منصبًا على أداء دوره الرقابي بفعّالية.

لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

دعم مجلس الإدارة في الإشراف التفصيلي والفعّال



السيد/ خافيير مارين رومانو
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة مستقل وغير تنفيذي



الدكتور/ حمد مبارك بوعميم
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل وغير تنفيذي



السيد/ أحمد محمد بن حميدان
عضو
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي وغير مستقل

التفويض والصلاحيات

تم تحديد دور لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في شروطها المرجعية التي اعتمدها مجلس الإدارة، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بما يلي:

- سلامة البيانات المالية دبي الإسلامي والضوابط المتعلقة بالتقارير المالية؛
- الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير المحاسبة المعمول بها؛
- العلاقة مع المدققين الخارجيين وفعّاليتهم واستقلاليتهم؛
- أداء وفعالية واستقلالية وحدات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة؛
- فعّالية أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية؛
- الإشراف على وحدات التدقيق في المجموعة مع احترام المسؤوليات القانونية والحوكمة المؤسسية المستقلة التي قد تنطبق على الكيانات الفردية.

تركيبة اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من بينهم اثنان من الأعضاء المستقلين.
- يتم تعيين رئيس مستقل للجنة شريطة ألا يكون رئيس مجلس الإدارة أو أحد رؤساء اللجان الأخرى.
- يجب أن يمتلك أعضاء اللجنة مجتمعين خبرة واسعة في الشؤون المالية وإدارة المخاطر والخدمات المصرفية بالإضافة إلى خبرة محاسبية وتدقيقية ذات صلة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.
- لضمان سهولة تدفق المعلومات ذات الصلة بين لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة، تضم اللجنة عضواً واحداً مشتركا من لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

الاجتماعات والحضور في عام 2025

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أعتذر عن الحضور
1	21 يناير	3/3	-
2	11 فبراير	3/3	-
3	27 مارس	3/3	-
4	24 أبريل	3/3	-
5	14 مايو	3/3	-
6	27 مايو	3/3	-
7	24 يونيو	3/3	-
8	5 أغسطس	3/3	-
9	25 سبتمبر	3/3	-
10	27 أكتوبر	3/3	-
11	9 ديسمبر	3/3	-

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة تتمة

أهم المسائل التي تم النظر فيها خلال العام 2025

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	الربع السنوي الأول	الربع السنوي الثاني	الربع السنوي الثالث	الربع السنوي الرابع
التقارير المالية	مراجعة البيانات المالية	●	●	●	●
	تقرير التدقيق المطول - شركات تابعة مختارة				●
	رأي المدقق بشأن الضوابط الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية	●			
التدقيق الخارجي	تعيين مدقق حسابات خارجي	●			
	أداء واستقلالية المدقق الخارجي	●			
	تقرير المدقق الخارجي	●	●	●	●
التدقيق الداخلي	استقلالية وحدة التدقيق الداخلي للمجموعة والإقرار السنوي	●			
	خطة التدقيق لعام 2025	●			
	تحديث ميثاق التدقيق	●			
	تحديثات حول سير عملية التدقيق	●	●	●	●
	تقارير وتوصيات التدقيق	●	●	●	●
	نتائج تدقيق الاستدامة				●
	التقييم السنوي للتدقيق الداخلي للمجموعة	●			
التدقيق الشرعي الداخلي	توافق لجنة الرقابة الشرعية الداخلية		●		
	خطة التدقيق الشرعي لعام 2025	●			
	تحديثات حول تقدم عملية التدقيق الشرعي	●	●	●	●
	النتائج الجوهرية للتدقيق الشرعي	●	●	●	●
الرقابة على الشركات التابعة	الشركات التابعة من التصنيف الأول	●			
	تقدم عملية التدقيق والنتائج الجوهرية	●	●	●	●
المراجعات التنظيمية وغيرها	تقارير مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وإغلاق القضايا	●	●	●	●
	التعامل مع جهاز الرقابة المالية		●		
	تقارير جهاز الرقابة المالية وتحديثات خطة التدقيق	●	●	●	●

فعالية اللجنة

تماشياً مع التزام البنك بممارسات حوكمة مؤسسية قوية وامتثالًا لتوقعات الجهات التنظيمية، يتم إجراء عملية تقييم سنوي للجنة. وفي عام 2025، تم إجراء عملية التقييم من قبل طرف ثالث مستقل يتمتع بالكفاءة، وخلص المدقق إلى أن اللجنة لا تزال تعمل بفعّالية واستقلالية وبما يتوافق مع صلاحياتها المفوضة إليها والمتطلبات التنظيمية.

كلمة رئيس اللجنة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال العام 2025.

عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعًا في عام 2025، وأدت مهامها وفقًا لصلاحياتها والمتطلبات التنظيمية المعمول بها، حيث أشرفت على عمليات رفع التقارير المالية وجودة التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وترتيبات الحوكمة المؤسسية مع التركيز المستمر على المحافظة على النزاهة وحماية مصالح أصحاب المصلحة. وواصلت اللجنة العمل عن كثب مع لجان مجلس الإدارة الأخرى لدعم نهج متسق ومنسق في الرقابة، وذلك من خلال العضوية المشتركة بين اللجان وتبادل المعلومات.

ضمن إطار مسؤولياتها الأساسية قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية المدققة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والنتائج المالية المرحلية لعام 2025، بالإضافة إلى تقارير التدقيق الخارجي ذات الصلة. وقامت بتقييم جودة وسلامة البيانات المالية وناقشت مع الإدارة التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة. كما تمت مراجعة ومناقشة مسائل التدقيق والتقارير المالية الهامة في إطار إشراف اللجنة على الأحكام الجوهرية ومجالات المخاطر.

تمت مراقبة عملية التدقيق الخارجي من خلال تواصل فعّال مع المدقق الخارجي. قيّمت وراقبت اللجنة استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته وكفاءته وجودة التدقيق وفعاليته، وراجعت خطة التدقيق، وأخذت بعين الاعتبار ملاحظات الإدارة على عملية التدقيق. اضطلعت اللجنة بمسؤولياتها فيما يتعلق بتقديم التوصيات بشأن تعيين المدقق الخارجي والإشراف على خدماته المقدمة في المجالين المتعلقة والغير متعلقة بالتدقيق ، وذلك وفقًا لسياسة البنك الخاصة بالمدقق الخارجي. لمزيد من التفاصيل حول الإشراف على المدقق الخارجي، يُرجى الرجوع إلى التقرير التكميلي للجنة التدقيق في الصفحة رقم 101.

تفاعلت اللجنة بفعّالية مع وحدات التدقيق الداخلي وحدات التدقيق الشرعي الداخلي، وأشرفت على فعاليتها واستقلاليتها وموضوعيتها. وتمت مراجعة خطط التدقيق السنوية واعتمادها مع مراعاة بيئة الأعمال وملف المخاطر والأولويات التنظيمية، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطط على مدار العام. كما تمت مراجعة نتائج التدقيق بما في ذلك المخاطر المتوسطة والعالية لتقييم نقاط الضعف المحتملة في الرقابة أو المشكلات النظامية، وتم رصد إجراءات الإدارة التصحيحية عن كثب. وعند الاقتضاء، طُلب من الإدارة اتخاذ تدابير تخفيفية مؤقتة ريثما يتم تنفيذ الإجراءات التصحيحية الدائمة، مع التركيز المستمر على حل المشكلات عالية المخاطر في الوقت المناسب. وأكملت اللجنة أيضًا التقييمات السنوية لأداء رؤساء وحدات التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة. ودعمًا للإشراف على الحوكمة الشريعة، اجتمعت اللجنة أيضًا مع مُمثل عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لضمان امتثال البنك لقرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بملاحظات التدقيق، ولتعزيز التنسيق والمواءمة وفعّالية ضمانات الرقابة المتعلقة بالشريعة.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة تتمة

مواصلة لأنشطة الرقابة المذكورة أعلاه، شملت الأولويات الرئيسية لعام 2025 تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية وتحسين قدرات التدقيق القائمة على البيانات، ورصد مخاطر برنامج التحول التي تؤثر على بيئة الرقابة وإغلاق قضايا التدقيق. وقد أولت اللجنة اهتمامًا خاصًا لضمان استجابة رقابتها لمتغيرات بيئة المخاطر والقواعد التنظيمية، مع ضمان استمرار التوافق بين أولويات التدقيق والأهداف الاستراتيجية للبنك، ومعالجة المخاطر الناشئة المرتبطة بضوابط التحول الرقمي وتزايد تعقيد المتطلبات التنظيمية. وواصلت اللجنة استخدام ممارسات رقابية وحوكمة قوية لضمان استمرار توسع ونمو البنك المستدام مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

ناقشت اللجنة الأمور التي نشأت عن المشاركة الإشرافية خلال العام، وذلك في أعقاب التواصل مع الجهات التنظيمية كجزء من الحوار الإشرافي المستمر، مما يعزز التزام البنك بالشفافية والتواصل المفتوح وممارسات الحوكمة المؤسسية القوية.

دعمت اللجنة مجلس الإدارة في المحافظة على تقارير مالية قوية من خلال الأنشطة التي نفذتها خلال العام وعمليات التدقيق وتأكيد الفعّالة والترتيبات المناسبة للرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.

بصفتي رئيسًا للجنة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة والإدارة والمدقق الخارجي على جهودهم الطيبة وتعاونهم المستمر. وبالنيابة عن أعضاء اللجنة، أتعهد بالتزامي بالوفاء بمسؤوليات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وضمان فعّاليتها على النحو المحدد في الشروط المرجعية.

السيد خافيير مارين رومانو
رئيس لجنة التدقيق الداخلي للمجموعة

نظرة مستقبلية - قائمة أولويات العام 2026

سوف تواصل اللجنة في عام 2026 التركيز على تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية المتينة وبيئة الرقابة القوية لدعم التحول الرقمي للبنك وبرنامجه للنمو المستدام. كما ستواصل مراقبة مبادرات برنامج التحول مع التركيز بشكل خاص على الضوابط الموضوعة حول المخاطر الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها من خلال أنشطة التدقيق الداخلي، لضمان أن يكون البنك في وضع جيد لدعم خططته الاستراتيجية.

تشمل الأولويات الرئيسية للبنك تعزيز أنشطة ضمان الجودة المتعلقة بالمخاطر الناشئة والامتثال التنظيمي، لا سيما في مجال الأمن السيبراني وشفافية التقارير المالية، مع تشجيع ثقافة التحسين المستمر في جميع خطوط الدفاع للمحافظة على ثقة أصحاب المصلحة. وسوف يستمر التركيز على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر على جميع المستويات، وتحسين كفاءة التدقيق من خلال تطوير مهارات فريق التدقيق، والاستفادة من الأدوات الرقمية ومنهجيات التدقيق القائمة على البيانات، والإشراف على التنفيذ الفوري لتوصيات التدقيق الداخلي لضمان التخفيف الاستباقي للمخاطر.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة تتمة

الإشراف على المدقق الخارجي

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة - التقرير التكميلي

دور لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته المتعلقة بالإشراف على المدقق الخارجي للمجموعة. وتشمل هذه المسؤوليات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- صياغة وإدارة السياسة التي تحكم عملية تقديم المناقصات واختيار وتعيين وتناوب المدقق الخارجي، بما في ذلك الإشراف على تناوب الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق؛
- النظر في تعيين المدقق الخارجي وإعادة تعيينه وفصله واتعابه وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن عند الاقتضاء؛
- مراجعة شروط التعاقد مع المدقق الخارجي ونطاق التدقيق وخطة التدقيق واعتمادها والتأكد من أنها لا تزال مناسبة بحجم المجموعة وتعقيدها وأهميتها ومجالات المخاطر الرئيسية ومناطق تركيز عمليات التدقيق؛
- ضمان ومراقبة استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي، بما في ذلك الموافقة على الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق والإشراف عليها؛
- تقييم فعّالية وأداء المدقق الخارجي بصورة سنوية.

تعيين المدقق الخارجي ومدة التعاقد والتناوب

تشرف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على تعيين وتناوب المدقق الخارجي وفقًا لسياسة المدقق الخارجي المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية السارية، وذلك بتطبيق منهجية منظمة لدعم جودة التدقيق واستقلاليته واستمراريته. يشمل ذلك الإشراف على الحدود القصوى لفترة تعيين المدقق الخارجي، حيث لا تتجاوز مدة تعيين شركة التدقيق الخارجي مدة ست سنوات متتالية، ويتم تناوب الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق كل ثلاث سنوات، مع تطبيق فترة توقف مدتها ثلاث سنوات بعد انتهاء الحد الأقصى لفترة تعيين المدقق الخارجي. ترفع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة توصياتها لمجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي، ثم تقوم بعرض التوصية على المساهمين للمصادقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

تطبق لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة عند صياغة توصيتها السنوية مجموعة محددة من معايير التقييم لضمان أن المدقق الخارجي مُؤهل بشكل مناسب ومستقل وقادر على تقديم تدقيق عالي الجودة، بما يضمن الامتثال للمتطلبات ذات الصلة. وتشمل هذه المعايير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- حيازة التراخيص والموافقات التنظيمية اللازمة للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- امتلاك المؤهلات والخبرات المهنية ذات الصلة والموارد ومعايير مراقبة الجودة التي تتناسب مع حجم المجموعة وتعقيدها؛
- إظهار الاستقلالية والموضوعية، بما في ذلك الامتثال للقيود المفروضة على الخدمات غير التدقيقية؛
- يتمتع بخبرة سابقة في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة؛
- تقييم أداء التدقيق والملاحظات الواردة من الإدارة بشأن المدقق الخارجي، عند الاقتضاء.

نطاق عمل المدقق الخارجي وأتعابه

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على نطاق التدقيق الخارجي وأتعاب التدقيق ذات الصلة وفقًا لسياسة المدقق الخارجي المعتمدة والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وتقوم اللجنة بمراجعة أتعاب التدقيق وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة سنوياً، مع مراعاة نطاق التدقيق (بما في ذلك خدمات التدقيق والخدمات ذات الصلة). وفي حال موافقة مجلس الإدارة على توصية اللجنة بشأن أتعاب التدقيق، يتم عرض الأتعاب المقترحة على المساهمين للمصادقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وذلك وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

قامت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خلال العام بمراجعة واعتماد خطاب التعاقد مع المدقق الخارجي، بما في ذلك نطاق التدقيق المتفق عليه والنطاق المتعلق بالتدقيق والمسؤوليات والشروط الرئيسية، لضمان التغطية المناسبة مع مراعاة حجم المجموعة وتعقيدها وملف المخاطر الخاص بها، وقدمت توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أتعاب التدقيق.

التقييم والاستقلالية والخدمات غير التدقيقية

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية ضمان استقلالية وموضوعية مُدقق الحسابات الخارجي، والإشراف على الأمور المتعلقة بالتقييم السنوي للمدقق الخارجي وأتعابه وتقديم الخدمات غير التدقيقية وذلك وفقًا لسياسة المدققين الخارجيين المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. كما يُطلب من المدقق الخارجي تقديم تأكيد سنوي بأن لديه نظام فعّال لرقابة الجودة يرصد الامتثال لمعايير الاستقلالية والمسؤوليات الأخلاقية، وأنه مستقل وفقًا لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين (IESBA)، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بمراجعة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة، وأنها قد استوفت مسؤولياتها الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (IESBA).

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة تتمة

أجرت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة عملية التقييم السنوي للمدقق الخارجي خلال العام، من خلال النظر إلى جودة التدقيق والحكم المهني والاستقلالية والاستجابة والكفاءة والفعّالية الشاملة. وقد أُجريت عملية التقييم بالتعاون مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات الواردة من الإدارات المعنية التي تتعامل مع المدققين الخارجيين. وقد ساهمت نتائج هذا التقييم في توجيه استنتاجات اللجنة بشأن استمرارية ملائمة المدقق الخارجي للقيام بمهامه.

كما أشرفت اللجنة على الامتثال لمتطلبات الاستقلالية، بما في ذلك القيود المفروضة على تقديم الخدمات غير التدقيقية. وقد راجعت اللجنة جميع الخدمات غير التدقيقية ووافقت عليها مسبقاً لضمان عدم إخلال هذه الخدمات، أو ظهورها وكأنها تُخلّ، باستقلالية المدقق الخارجي أو موضوعيته.

عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة اجتماعها السنوي مع المدقق الخارجي في عام 2025، دون حضور ممثلين عن الإدارة، لمناقشة أي مسائل تتعلق بقيود نطاق التدقيق أو الوصول إلى السجلات أو أي خلافات مع الإدارة، بما في ذلك أي تحفظات جوهرية على التدقيق. حصلت اللجنة خلال هذا الاجتماع على تأكيد من المدقق الخارجي بشأن استقلاليته، ورضاه عن الدعم المقدم من الإدارة، وكفاية أدلة التدقيق التي استند عليها في إبداء رأيه.

تحفظات التدقيق الخارجي
لم يُبد مدقق الحسابات الخارجي أية تحفظات فيما يتعلق بالبيانات المالية المرحلية أو السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

بالنيابة عن لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة،

السيد/ خافيير مارين رومانو
رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية 2025

تماشياً مع الإطار المعتمد، أوصت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتعيين شركة كيه بي إم جي لمنطقة الخليج الأدنى المحدودة ("كي بي إم جي") مدققاً خارجياً للحسابات للسنة المالية 2025. وقد وافق مجلس الإدارة على هذه التوصية وصادق عليها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي لعام 2025.

تُعدّ شركة "كيه بي إم جي" جزءًا من شبكة شركة "كيه بي إم جي العالمية" التي تضم شركات مهنية تعمل في 143 دولة وإقليمًا. وتقدم شركة "كيه بي إم جي" خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات لمجموعة واسعة من المتعاملين المحليين والدوليين من القطاعين العام والخاص، في مختلف جوانب الأعمال والاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان.

اسم المدقق الخارجي	شركة كيه بي إم جي لمنطقة الخليج الأدنى المحدودة
عدد السنوات العمل كمدقق حسابات خارجي	1
اسم شريك التدقيق الخارجي	السيد/ باريتوش غامبير
عدد السنوات العمل كشريك التدقيق الخارجي	1
المبلغ الإجمالي لأتعاب التدقيق الخارجي لعام 2025	2,208,000 درهم إماراتي
الرسوم والتكاليف الخاصة بالخدمات غير التدقيقية الأخرى للبيانات المالية لعام 2025	1,852,272 درهم إماراتي
تفاصيل وطبيعة الخدمات الأخرى التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي	• تقرير الإجراءات المتفق عليها بشأن الركيزة الثالثة • إعداد التقارير بشأن اللجنة الدولية للرقابة المالية الدولية • تقرير النماذج المطولة • تقرير ضمان التمويل المستدام 2025
الخدمات الأخرى التي قامت بها مدقق حسابات خارجي غير مدقق حسابات الشركة في عام 2025	تم التعاقد خلال العام 2025 مع شركات تدقيق مختلفة، من بينها إرنست ويونغ وديلويت وبرايس ووترهاوس كوبرز لتقديم خدمات استشارية، وإدارة المشروعات، وخدمات متعلقة بالامتثال، وذلك بشكل منفصل عن التدقيق القانوني. وقد تم تنفيذ هذه التعاقدات وفقًا للمتطلبات التي تنظم التعاقد مع أطراف ثالثة لتقديم مثل هذه الخدمات

لم يتم تضمين شركة ديار للتطوير (ش.م.ع.) في رسوم التدقيق الإجمالية المذكورة أعلاه.
أتعاب تدقيق الحسابات الخاصة دبي الإسلامي كينيا المحدود و دبي الإسلامي باكستان المحدود موضحة أدناه، وهي غير مُدرجة في البيانات المالية الموحدة أعلاه. وقد قُدّمت خدمات التدقيق من قِبل شركات تابعة لشركة "كي بي إم جي" في الدول المعنية الخاصة بالشركات التابعة، وذلك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

إجمالي رسوم التدقيق للشركات التابعة الأخرى (ما يعادلها بالدرهم الإماراتي)	364,100 درهم إماراتي

مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية 2026

فيما يتعلق بالسنة المالية 2026، صادق مجلس الإدارة على توصية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بإعادة تعيين شركة كيه بي إم جي، وسوف يتم عرض هذه التوصية على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي في عام 2026 للمصادقة عليها.

لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة



الدكتور/ حمد مبارك بوعميم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة مستقل
وغير تنفيذي



المهندس/ يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل
وغير تنفيذي



السيد/ بدر سعيد حارب
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل
وغير تنفيذي

التفويض والصلاحيات

تم تحديد دور لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة في الشروط المرجعية للجنة التي وافق عليها مجلس الإدارة، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بما يلي:

- تركيبة مجلس الإدارة والترشيح لعضويته وتعاقب أعضاء المجلس والتقييم؛
- تقييمات الجدارة والنزاهة الخاصة بمجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- تعيينات الإدارة العليا والتخطيط لتعاقب المناصب؛
- إطار المكافآت؛
- الثقافة التنظيمية والمبادرات الاستراتيجية لتشجيع وتعزيز الثقافة المؤسسية المرغوبة؛
- استراتيجية الموارد البشرية وسياسات الموارد البشرية الاستراتيجية؛
- استراتيجية التوطين والإشراف على التقدم المحرز.

تركيبة اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من بينهم اثنان من الأعضاء المستقلين.
- يتم تعيين رئيس مُستقل للجنة شريطة ألا يكون رئيس مجلس الإدارة.

الاجتماعات والحضور في عام 2025

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أعتذر عن الحضور
1	22 يناير	3/3	-
2	25 فبراير	3/3	-
3	4 مارس	3/2	المهندس/ يحيى لوتاه
4	29 أبريل	3/3	-
5	7 مايو	3/3	-
6	25 يونيو	3/3	-
7	23 سبتمبر	3/3	-
8	25 نوفمبر	3/3	-

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة تتمة

أهم الأمور التي تم النظر فيها في عام 2025

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	الربع السنوي الأول	الربع السنوي الثاني	الربع السنوي الثالث	الربع السنوي الرابع
الأمور المتعلقة بالموارد البشرية	استراتيجية الموظفين	●			
	مؤشرات الموظفين والسلوك المهني والثقافة المؤسسية	●	●	●	●
	مدونة قواعد السلوك المهني للموظفين				●
	سياسات الموارد البشرية الاستراتيجية		●		
	تقدم عمليات التوطين	●	●	●	●
	تعيينات الإدارة العليا	●	●	●	
	مكافآت الإدارة العليا	●			●
	التخطيط لتعاقب الإدارة العليا	●			
الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية	مراجعة تركيبة واستقلالية مجلس الإدارة		●		
	مصفوفة مهارات مجلس الإدارة			●	
	الأمور المتعلقة بلجنة الرقابة الشرعية الداخلية	●		●	●
	التقييم السنوي لمجلس الإدارة			●	
	مدونة قواعد السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة			●	
	التخطيط لتعاقب أعضاء مجلس الإدارة				●
الأمور التنظيمية	تحديثات سياسة الجدارة والنزاهة			●	
	الأمور المتعلقة بالمعاشات التقاعدية		●		

فعّالية اللجنة

تماشياً مع التزام البنك بممارسات حوكمة مؤسسية قوية وامتثالًا لتوقعات الجهات التنظيمية، يتم إجراء عملية تقييم سنوي للجنة. وفي عام 2025، تم إجراء عملية التقييم من قبل طرف ثالث مُستقل يتمتع بالكفاءة، وخلص المدقق إلى أن اللجنة لا تزال تعمل بفعّالية واستقلالية وبما يتوافق مع صلاحياتها المفوضة إليها والمتطلبات التنظيمية.

كلمة رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال العام 2025.

عقدت اللجنة ثماني اجتماعات في عام 2025، وفقًا لشروطها المرجعية لمراجعة الأمور الرئيسية المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا والمكافآت، والثقافة المؤسسية، والموارد البشرية والتوطين.

أشرفت اللجنة خلال العام على تقييمات الجدارة والنزاهة الخاصة بالإدارة العليا والمرشحين المحتملين لمجلس الإدارة، استعدادًا لفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة في دورته الجديدة في عام 2026، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها. كما راجعت اللجنة تركيبة مجلس الإدارة، بما في ذلك المهارات والخبرات والاستقلالية والتنوع، وقامت بتحديث مصفوفة مهارات مجلس الإدارة، مع مراعاة استراتيجية البنك وملف تعريف المخاطر والتوقعات التنظيمية وبيئة العمل المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة الطلبات المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا المتعلقة بالتعيينات الخارجية، عند الاقتضاء.

قامت اللجنة ضمن مسؤولياتها الأساسية بمراقبة تنفيذ خطة التدريب السنوية لمجلس الإدارة والتقييم السنوي لفعّالية مجلس الإدارة، وقد تضمن ذلك مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه. وقد تم إبلاغ المجلس بنتائج التقييم السنوي، واطلاعه على خطط العمل والتدريبات الجارية. وضمن إطار التزامها بممارسات حوكمة قوية، قامت اللجنة أيضًا بمراجعة البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان استمرارية ملائمته.

تولت اللجنة الإشراف على المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك الموافقة على تعيين أعضاء جدد في الإدارة العليا خلال العام، مع التركيز على التنوع، والأهداف الاستراتيجية للبنك، وضمان الامتثال لسياسات البنك والمتطلبات التنظيمية. ودعماً لاستمرارية القيادة، راجعت اللجنة خطة تعاقب الإدارة العليا كجزء من إشرافها على استمرارية القيادة، وأشارت إلى التقدير الخارجي لمبادرات البنك في مجال تنمية المواهب.

مارست اللجنة الرقابة على إطار عمل برنامج مكافآت البنك مع مراعاة النتائج الإجمالية للأداء والتوقعات التنظيمية، بما في ذلك مراجعة واعتماد مكافآت الإدارة العليا والتقييم السنوي لأداء الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة تتمة

قامت اللجنة، بموجب التفويض والصلاحيات الممنوحة لها، بمراقبة ورصد مؤشرات الموظفين والسلوك المهني والثقافة المؤسسية من خلال لوحات معلومات وتقارير دورية، مع التركيز على تنوع القوى العاملة، ومعدل دوران الموظفين، والتدريب والتعلم، وحوكمة الموارد البشرية. وخلال العام، أقرت اللجنة أيضًا إنشاء لجنة على مستوى الإدارة للإشراف على السلوك التنظيمي لدعم هذا الإشراف. كما راجعت اللجنة مدونات قواعد السلوك المهني الخاصة بمجلس الإدارة والموظفين باعتبارها أدوات رئيسية لتحديد معايير السلوك، لضمان ملاءمة هذه المدونات للأغراض التي تم تصميمها من أجله ووضوحها وتوافقها مع المعايير الأخلاقية وقيم البنك والتوقعات التنظيمية.

وعلى مدار العام شاركت اللجنة بنشاط في أجندة التوطين الخاصة بالبنك. وظل الإشراف على التوطين بنداً ثابتاً على جدول الأعمال، حيث رصدت اللجنة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمبادرات، وتلقت تحديثات بشأن الاحتفاظ بالموظفين وتطوير المواهب وخطط التعاقب الوظيفي.

بصفتي رئيسًا للجنة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة والإدارة والموظفين على تعاونهم المستمر. وبالنيابة عن أعضاء اللجنة، أؤكد التزامنا بتنفيذ مسؤولياتنا وفقًا للمنصوص عليه في الشروط المرجعية وضمان فعّاليتها.

الدكتور/ حمد مبارك بوعميم
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

نظرة مستقبلية - أولويات عام 2026

سوف تدعم اللجنة مجلس الإدارة خلال انتخابات مجلس الإدارة المخطط لها في عام 2026، وسوف تشرف على عملية انضمام وتأهيل أعضاء مجلس الإدارة الجدد، بما يضمن استمرارية وفعّالية العمل على مستوى مجلس الإدارة. وسوف تواصل اللجنة تركيزها على التوطين والتعاقب الوظيفي لمناصب الإدارة العليا، مع استمرار إشرافها على تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية ومؤشرات الثقافة المؤسسية والسلوك المهني الرئيسية. إضافة إلى ذلك، سوف تواصل اللجنة الإشراف على إطار المكافآت بما يضمن توافقه مع استراتيجية البنك وملف المخاطر والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة تتمة

لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة



الدكتورة/ جيديم كوجار
رئيسة اللجنة
عضو مجلس إدارة مُستقل
وغير تنفيذي



السيد/ خافيير مارين رومانو
عضو
عضو مجلس إدارة مُستقل
وغير تنفيذي



السيد/ بدر سعيد حارب
عضو
عضو مجلس إدارة مُستقل
وغير تنفيذي

التفويض والصلاحيات

تم تحديد دور لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة في شروطها المرجعية والتي صادق عليها مجلس الإدارة، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بما يلي:

- الإشراف على أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال والرقابة في البنك وعملياتها ذات الصلة؛
- مراقبة التعرض للمخاطر وتقديم التوجيه الاستراتيجي لضمان بقائها ضمن مستوى مقبول؛
- توفير رؤية شاملة على مستوى المجموعة لوضع المخاطر الحالي والمستقبلي للبنك، بما يتناسب مع مستوى تحمل المخاطر الخاص به وقوة رأس ماله؛
- مراجعة السياسات الجوهرية للبنك؛
- رصد الامتثال للالتزامات التنظيمية؛
- مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط وخطة التعافي؛
- أداء وفعالية واستقلالية وحدات إدارة المخاطر والامتثال والرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.

تركيبة اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء جميعهم من الأعضاء المستقلين.
- يتم تعيين رئيس مستقل للجنة شريطة ألا يكون رئيس مجلس الإدارة أو أحد رؤساء اللجان الأخرى.
- يجب أن يمتلك أعضاء اللجنة مجتمعين خبرة كبيرة في الشؤون المالية وإدارة المخاطر والخدمات المصرفية بالإضافة إلى خبرة محاسبية وتدقيقية ذات صلة بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- لضمان سهولة تدفق المعلومات ذات الصلة بين لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة، تضم اللجنة عضواً واحداً من لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

الاجتماعات والحضور في عام 2025

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أعتذر عن الحضور
1	4 فبراير	3/2	السيد/ خافيير رومانو
2	26 فبراير	3/3	-
3	15 أبريل	3/3	-
4	13 مايو	3/3	-
5	26 يونيو	3/3	-
6	12 أغسطس	3/3	-
7	16 سبتمبر	3/3	-
8	23 سبتمبر	3/3	-
9	19 نوفمبر	3/3	-
10	23 ديسمبر	3/3	-

لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة تتمة

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	الربع السنوي الأول	الربع السنوي الثاني	الربع السنوي الثالث	الربع السنوي الرابع
مخرجات اللجنة	توقعات المخاطر				●
	بيان تقبل المخاطر				●
	تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)	●	●	●	●
	خطة التعافي/ مؤشرات الإنذار المبكر		●		
	اختبارات الإجهاد لوحدة الاستقرار المالي			●	
المراجعة والإرشاد	توقعات المخاطر	●	●	●	●
	بيان تقبل المخاطر	●	●	●	●
	خطة التعافي/ مؤشرات الإنذار المبكر	●	●	●	●
	الملاءة المالية	●	●	●	●
	مخاطر الائتمان	●	●	●	●
	مخاطر السيولة	●	●	●	●
	مخاطر معدل الربح	●	●	●	●
	مخاطر النماذج	●	●	●	●
	سلوك السوق	●	●	●	●
	مخاطر الطرف الثالث	●	●	●	●
	المخاطر التشغيلية	●	●	●	●
	الأمور المتعلقة بالامتثال	●	●	●	●
	الأمور المتعلقة بالشريعة	●	●	●	●
	الأمور المتعلقة بأمن معلومات المجموعة	●	●	●	●

فعّالية اللجنة

تماشياً مع التزام البنك بممارسات حوكمة مؤسسية قوية وامتثالًا لتوقعات الجهات التنظيمية، يتم إجراء عملية تقييم سنوي للجنة. وفي عام 2025، تم إجراء عملية التقييم من قبل طرف ثالث مستقل يتمتع بالكفاءة، وخلص المدقق إلى أن اللجنة لا تزال تعمل بفعّالية واستقلالية وبما يتوافق مع صلاحياتها المفوضة إليها والمتطلبات التنظيمية.

كلمة رئيس اللجنة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال العام 2025.

نجح دبي الإسلامي في عام 2025 في اجتياز مشهد عالمي متزايد التعقيد تشكل بفعل حالة عدم اليقين الجيوسياسي والتضخم المستمر والتوقعات التنظيمية المتطورة، والتقدم السريع في التقنية المالية.

عقدت اللجنة (10) عشرة اجتماعات في عام 2025، وأدت مهامها وفقًا تفويضها وصلاحياتها والمتطلبات التنظيمية المعمول بها، حيث أشرفت على الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وترتيبات الرقابة، مع التركيز على التحسين المستمر. وواصلت العمل عن كثب مع لجان مجلس الإدارة الأخرى لدعم نهج منسق ومتسق للإشراف، وذلك من خلال العضوية المشتركة بين اللجان ومشاركة المعلومات.

أشرفت لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة على مدار العام على إدخال تحسينات جوهرية على إطار إدارة المخاطر، مع التركيز بشكل خاص على انضباط مخاطر الائتمان، وقوة رأس المال والسيولة، والمرونة التشغيلية، وجاهزية الأمن السيبراني. وقد اتُخذت هذه الخطوات لتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في البنك، ودعم إطار الحوكمة المؤسسية، وتحسين قدرة البنك على الامتثال في جميع الولايات القضائية التي يعمل فيها. كما نظرت اللجنة في أمور تتعلق بضمان فعّالية ضوابط البنك القائمة على المخاطر والمتوافقة مع الشريعة.

لقد عززنا الرقابة على مستوى المجموعة على الشركات التابعة الدولية وقمنا بمواءمة مستويات تقبّل المخاطر والسياسات والضوابط وأطر إعداد التقارير لضمان الاتساق والشفافية والامتثال القوي في جميع أنحاء المؤسسة.

كما كثفنا جهودنا لتعزيز المرونة التشغيلية وقدرات التعافي من الكوارث للوصول إلى مستويات أعلى من التوقعات التنظيمية.

تمّ تحديث نماذج تقييم المخاطر ومنهجيات اختبارات الضغط لدينا لتشمل التطورات الاقتصادية الكلية الناشئة، ومواطن الضعف الهيكلية، والمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. وتساعدنا هذه التحسينات على تبنّي نهج استشرافي قائم على البيانات لحماية الاستقرار المالي والتشغيلي للبنك.

لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة تتمة

على صعيد الامتثال، واصلنا تعزيز الإطار التنظيمي وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير إدارة البيانات. كما ساهمت مبادرات بناء القدرات الموجهة في تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة والسلوك الأخلاقي في جميع أنحاء البنك.

عزز التقدم المحرز والحوكمة المؤسسية القوية في عام 2025 قدراتنا على إدارة المخاطر والامتثال والإشراف، حيث نعمل على وضع البنك في مكانة تمكنه من المحافظة على وضع مالي سليم وهيكل تشغيلي مرن بالإضافة إلى تحقيق النمو المستدام.

بصفتي رئيسًا للجنة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة والإدارة على تعاونهم المستمر. وبالنيابة عن أعضاء اللجنة، أتعهد بالتزامنا بالوفاء بمسؤوليات لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة كما هو محدد في الشروط المرجعية وضمان فعّاليتها.

الدكتورة/ جيديم كوجار
رئيسة لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

نظرة مستقبلية - أولويات العام 2026

من المتوقع أن يأتي العام 2026 بفرص وتحديات على حد سواء، نظراً للتقلبات العالمية والتغيرات التنظيمية وتسارع وتيرة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي الذي سيستمر في تشكيل المشهد المصرفي. وعلى صعيد الصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة.

نظراً لقدرة البنك على التكيف والابتكار والالتزام بأعلى معايير العمل المصرفي الإسلامي، سوف تواصل اللجنة ضمان أن تعزز ممارسات إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة الشاملة سلامة البنك وأهدافه الاستراتيجية مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة بدقة وعناية.

سوف نواصل مساعينا في تعزيز بناء القدرات وتقوية حوكمتنا المؤسسية وتحديث عملياتنا وأنظمتنا من خلال دمج التقنيات الآمنة والمبتكرة. وسوف يكون عام 2026 العام الذي نحقق فيه إنجازات هامة في مشاريعنا المصرفية الاستراتيجية، مما سيمكن البنك من تحقيق التميز التشغيلي وتجاوز التوقعات التنظيمية.

كما ستركز أولويات العام 2026 على تعزيز أطر إدارة المخاطر وهياكل الحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة مع تحسين التوافق بين دبي الإسلامي والشركات التابعة له، فضلاً عن تعزيز مرونة الأمن السيبراني، والاستفادة من التحليلات والذكاء الاصطناعي لتحسين تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها، والامتثال التنظيمي، وحوكمة البيانات.

سوف نواصل تحقيق نمو مستدام متوافق مع الشريعة بفضل هيكل رأس المال القوي للبنك مع التركيز المستمر على استحداث أصول عالية الجودة وإدارة السيولة بحكمة وحذر، وتحقيق المرونة التشغيلية والكفاءة في عملياتنا وأنظمتنا.

لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة



السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل وغير تنفيذي



السيد/ حمد عبد الله الشامسي
نائب رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل وغير تنفيذي



الدكتور/ حمد مبارك بوعميم
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل وغير تنفيذي



المهندس/ يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل وغير تنفيذي

التفويض والصلاحيات

تم تحديد تفويض لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة في شروطها المرجعية التي صادق عليها مجلس الإدارة، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته الرقابية ضمن السلطة التقديرية التي قام مجلس الإدارة بتفويضها بها فيما يتعلق بما يلي:

- قرارات الائتمان والاستثمار والتحصيل ومعالجة الديون المتعثرة؛
- الموافقة على استراتيجية الاستثمار والتوصية بها إلى مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذها.

تركيبة اللجنة

- أربعة أعضاء.

الاجتماعات والحضور في عام 2025

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أعتذر
1	7 يناير	4/4	-
2	14 يناير	4/3	السيد/ حمد الشامسي
3	28 يناير	4/4	-
4	4 فبراير	4/4	-
5	18 فبراير	4/3	السيد/ عبد العزيز المهيري
6	4 مارس	4/4	-
7	11 مارس	4/3	السيد/ عبد العزيز المهيري
8	18 مارس	4/4	-
9	25 مارس	4/4	-
10	15 أبريل	4/3	السيد/ حمد الشامسي
11	22 أبريل	4/4	-
12	29 أبريل	4/4	-
13	6 مايو	4/4	-
14	13 مايو	4/3	السيد/ حمد الشامسي

لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة تتمة

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أعتذر
15	27 مايو	4/4	-
16	3 يونيو	4/3	السيد/ عبد العزيز المهيري
17	17 يونيو	4/4	-
18	24 يونيو	4/4	-
19	8 يوليو	4/4	-
20	22 يوليو	4/4	-
21	29 يوليو	4/4	-
22	12 أغسطس	4/4	-
23	19 أغسطس	4/4	-
24	26 أغسطس	4/4	-
25	2 سبتمبر	4/3	السيد/ حمد الشامسي
26	16 سبتمبر	4/4	-
27	30 سبتمبر	4/3	المهندس/ يحيى لوتاه
28	14 أكتوبر	4/4	-
29	21 أكتوبر	4/3	المهندس/ يحيى لوتاه
30	4 نوفمبر	4/3	السيد/ حمد الشامسي
31	25 نوفمبر	4/4	-
32	9 ديسمبر	4/4	-
33	16 ديسمبر	4/3	السيد/ عبد العزيز المهيري
34	30 ديسمبر	4/3	السيد/ حمد الشامسي

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال العام 2025

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	الربع السنوي الأول	الربع السنوي الثاني	الربع السنوي الثالث	الربع السنوي الرابع
الائتمان ومعالجة الديون المتعثرة	مقترحات التسهيلات الائتمانية	●	●	●	●
	إعادة الهيكلة المالية وأمور معالجة الديون المتعثرة	●	●	●	●
توصيات تقبّل المخاطر	مخاطر الائتمان				●
	حدود مخاطر الدول				●
	تعرضات القطاعات				●
الاستثمارات	استراتيجية الاستثمار				●
	أداء الاستثمار			●	

فعّالية اللجنة

تماشياً مع التزام البنك بممارسات حوكمة مؤسسية قوية وامتثالًا لتوقعات الجهات التنظيمية، يتم إجراء عملية تقييم سنوي للجنة. وفي عام 2025، تم إجراء عملية التقييم من قبل طرف ثالث مُستقل يتمتع بالكفاءة، وخلص المدقق إلى أن اللجنة لا تزال تعمل بفعّالية واستقلالية وبما يتوافق مع صلاحياتها المفوضة إليها والمتطلبات التنظيمية.

كلمة رئيس اللجنة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال العام 2025.

اجتمعت اللجنة (34) أربعًا وثلاثين مرة خلال العام 2025، وواصلت أداء مسؤولياتها وفقًا لتفويضها وصلاحياتها، بشكل يضمن استمرار الامتثال للسياسات المعمول بها وممارسات الحوكمة المؤسسية الحذرة. وركزت اللجنة، ضمن سياق أداء مهامها، على الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل يضمن التوافق مع مستوى تقبل المخاطر.

قامت لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة واعتماد عروض التسهيلات الائتمانية خلال العام 2025، وحدود الدول، ومعالجة الديون المتعثرة، واستثناءات السياسة، ضمن نطاق الصلاحيات التي تم تفويضها بها. وراجعت اللجنة تركيبة وجودة وأداء المحفظة ومدى امتثالها، مع التركيز على إدارة المخاطر بشكل مُنضبط وحذر. كما نظرت اللجنة، ضمن نطاق إشرافها ورقابتها، في استراتيجية البنك للاستدامة والتزاماته المتعلقة بالتمويل المستدام، متى كان ذلك مناسباً.

مارست اللجنة إشرافها على استراتيجية البنك الاستثمارية من خلال تقديم تقارير دورية عن محفظة الاستثمار، بما يضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك واعتبارات القيمة طويلة الأجل. كما دعمت اللجنة اتخاذ إجراءات مدروسة لتبسيط هيكل المجموعة عند الاقتضاء.

لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة تتمة

دعمت اللجنة، من خلال الأنشطة التي تم القيام بها خلال العام، مجلس الإدارة في ضمان اتباع نهج متوازن لاعتبارات الائتمان والاستثمار، ومواءمة جميع مسؤولياته مع مستوى تقبل المخاطر المحدد للبنك وأهدافه الاستراتيجية والتزامه بالعمل المصرفي المسؤول.

بصفتي رئيسًا للجنة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة والإدارة والمدقق الخارجي على تعاونهم المستمر. وبالنيابة عن أعضاء اللجنة، أتعهد بالتزامنا بالوفاء بمسؤوليات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والتقييم وضمان فعّاليتها كما هو منصوص عليه في شروطها المرجعية.

السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري
رئيس لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

نظرة مستقبلية - أولويات العام 2026

سوف تواصل اللجنة في عام 2026 أداء مهامها من خلال المحافظة على مراقبة وإشراف قوي على أنشطة الائتمان والاستثمار، والبقاء على اطلاع دائم بالتطورات التنظيمية وظروف السوق، ودعم اتخاذ القرارات المنضبطة بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبنك ومستوى تقبله للمخاطر.



لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة تتمة

لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة



السيد/ حمد عبد الله راشد الشامسي
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل وغير تنفيذي



السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل وغير تنفيذي



السيد/ أحمد محمد بن حميدان
عضو
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي وغير مستقل

التفويض والصلاحيات

تم تحديد تفويض وصلاحيات لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة في شروطها المرجعية التي صادق عليها مجلس الإدارة، وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بما يلي:

- رؤية البنك واستراتيجيته طويلة الأجل للاستدامة فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ذات الصلة، مع مراعاة الأولويات الوطنية والمتطلبات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة.
- قيادة مبادرات البنك المتعلقة بالاستدامة والإشراف على دمج ممارسات الاستدامة في عمليات البنك.

تركيبة مجلس الإدارة

- ثلاثة أعضاء.

الاجتماعات والحضور في عام 2025

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أعتذر
1	22 يناير	3/2	السيد/ عبد العزيز المهيري
2	15 أبريل	3/2	السيد/ عبد العزيز المهيري
3	16 يوليو	3/2	السيد/ عبد العزيز المهيري
4	16 أكتوبر	3/2	السيد/ عبد العزيز المهيري

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال العام 2025

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	الربع السنوي الأول	الربع السنوي الثاني	الربع السنوي الثالث	الربع السنوي الرابع
التمويل المستدام	التقدم المحرز في تحقيق أهداف التمويل المستدام	●	●	●	●
رفع التقارير والإفصاح	تقرير الاستدامة	●			
	إطار عمل التمويل المستدام	●			
	إطار عمل التمويل المرتبط بالاستدامة	●			
	تقرير تخصيص التمويل المستدام	●			
	بيان الموقف - حقوق الإنسان والاستثناءات			●	
	إطار عمل الاستثمار المسؤول			●	
مخاطر المناخ	جمع بيانات المخاطر المناخية المادية	●			
	المخاطر البيئية والتخفيف من آثارها			●	
	الانبعاثات الممولة	●			
المتطلبات التنظيمية	التمويل المستدام والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والإفصاحات المتعلقة بالاستدامة	●			
استراتيجية الاستدامة	دمج استراتيجية الاستدامة في مختلف قطاعات الأعمال	●	●	●	●
	تحديد الوضع في السوق وتصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية			●	●
	مناطق التركيز على الاستدامة بناء على تقييم مجلس الإدارة				●
	تقييم الأهمية النسبية المزدوجة				●
مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة	التقدم المحرز في مؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية عبر قطاعات الأعمال	●	●	●	●

لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة تتمة

فعالية اللجنة

تماشياً مع التزام البنك بممارسات حوكمة مؤسسية قوية ومتطلبات الجهات التنظيمية، يتم إجراء عملية تقييم سنوي للجنة. وفي عام 2025، تم إجراء عملية التقييم من قبل طرف ثالث مُستقل يتمتع بالكفاءة، وخلص التقييم إلى أن اللجنة لا تزال تعمل بفعّالية واستقلالية وبما يتوافق مع سلطتها المفوضة إليها والمتطلبات التنظيمية.

كلمة رئيس اللجنة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال عام 2025.

اجتمعت اللجنة أربع مرات في عام 2025 واضطلعت بمسؤولياتها بما يتماشى مع تفويضها، حيث قامت بالإشراف على استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك والمشهد المتطور للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

واصلت اللجنة، في عام 2025، توجيه أجندة الاستدامة للبنك، لضمان دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الاستراتيجية والعمليات وصنع القرار. وظل تركيز اللجنة منصبّا على الحوكمة والشفافية والمساءلة دعماً لالتزامات البنك طويلة الأجل بالاستدامة وطموحاته في تحقيق الحياد الكربوني.

دعمت اللجنة خلال العام مواصلة تعزيز أطر الاستدامة الخاصة بالبنك، بما في ذلك الإشراف على تحسينات التقارير الخارجية، ومراجعة واعتماد أطر الاستدامة الرئيسية وبيان الموقف. وقد ضمنت هذه الإجراءات التوافق مع التوقعات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية والأولويات الاستراتيجية للبنك.

حقق البنك، اعتمادًا على توجيهات اللجنة، أكبر تحسن إقليمي في تصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الخارجية، مما عزز مكانته في السوق. وقد تابعت اللجنة مؤشرات الأداء الرئيسية الداخلية للاستدامة، بما يتماشى مع أولويات البنك الرئيسية واستراتيجيته الشاملة للاستدامة. وقد ساعد هذا اللجنة على رصد التقدم المحرز، وتقييم التطبيق الاستراتيجي في مختلف قطاعات البنك، ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة. ولا يزال التمويل المستدام محورًا رئيسيًا بالنسبة للبنك. وقد راجعت اللجنة إصدارات التمويل المستدام وأنشطة التمويل، بما في ذلك معايير الأهلية وفئاتها، ونظرت في اتجاهات الأداء وفرص النمو ومجالات التحسين لدعم التوسع الفعّال للتمويل المستدام.

كما ظل التقدم المحرز نحو تحقيق التزامات البنك بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية أولويةً قصوى. وقامت اللجنة بمراقبة المبادرات الرامية إلى خفض الانبعاثات التشغيلية للبنك، ودعمت الجهود المبذولة لتحسين فهم وإدارة الانبعاثات الممولة عبر محفظة البنك، وذلك ضمن إطار مسيرة البنك الأوسع نطاقاً نحو خفض الانبعاثات الكربونية، مع التركيز المستمر على التوسع في العام المقبل.

واصلت اللجنة تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية للبنك ودعم النمو المستدام وخلق القيمة على المدى الطويل من خلال عملها وجهودها خلال العام.

بصفتي رئيسًا للجنة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة والإدارة على تعاونهم المستمر. وبالنيابة عن اللجنة، أؤكد التزامنا بتنفيذ مسؤوليات لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة وفقًا شروطها المرجعية وضمان فعّاليتها.

السيد حمد عبد الله راشد الشامسي
رئيس لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة

نظرة مستقبلية - أولويات العام 2026

سوف تواصل اللجنة في عام 2026 تركيزها على التوجه الاستراتيجي وحوكمة أجندة الاستدامة للبنك. وسوف تشمل الأولويات الرئيسية توجيه التنفيذ الفعّال لاستراتيجية البنك لإزالة الكربون، مع التركيز على التقدم المحرز في كل من الانبعاثات التشغيلية والممولة، وضمان ترجمة نتائج التقييمات إلى أولويات واضحة ومسارات طويلة الأجل. وسوف تستخدم اللجنة نتائج تقييم الأهمية النسبية المزدوجة لتحديد أولويات الاستدامة، ودعم التوافق بين استراتيجية البنك وتوقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين والتطورات التنظيمية والسوقية.

علاوة على ذلك، سوف يتم التركيز بشكل أكبر على تعزيز جودة واتساق الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة ودعم التحسينات التي تستند إلى أقوى تصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي حققّها البنك حتى الآن وتعزيز المصداقية مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

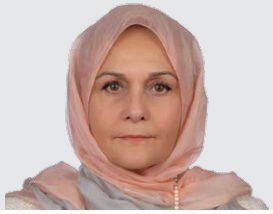
ختاماً، سوف تواصل اللجنة دعم ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة ومقاييس الأداء الداخلية لمراقبة التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية الرئيسية واستراتيجية الاستدامة الشاملة. وسوف يساعد هذا التركيز المستمر على ضمان التنفيذ المتسق لطموحات البنك في قيادة أجندة الاستدامة والريادة في هذا المجال كمؤسسة رائدة في التمويل الإسلامي.

لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة تتمة

لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة



المهندس/ يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل وغير تنفيذي



الدكتورة/ جيديم كوجار
عضوة
عضو مجلس إدارة مستقل وغير تنفيذي



الدكتور/ محمد علي القري
عضو
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

التفويض والصلاحيات

يتم تحديد تفويض وصلاحيات لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة في شروطها المرجعية التي صادق عليها مجلس الإدارة، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مساعدة المجلس في مسؤولياته الرقابية من خلال توفير وحدة مراقبة فعّالة لرصد ومعالجة المخاطر التجارية المنقولة، وهي مخاطر فريدة تواجه البنوك الإسلامية. تنشأ هذه المخاطر عندما تضطر البنوك الإسلامية إلى دفع عائد طوعي يتجاوز العائد المحقق على الأصول الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار (المودعين في حسابات المضاربة/ الوكالة)، أو عندما يكون العائد على الأصول أقل من أداء المنافسين.

يتطلب تفويض اللجنة ضمان مراقبة معادلة الأرباح، بما في ذلك استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطيات مخاطر الاستثمار بشكل مناسب.

تركيبة اللجنة

- ثلاثة أعضاء، من بينهم عضو مجلس إدارة مستقل واحد وممثل واحد عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

الاجتماعات والحضور في عام 2025

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أعتذر
1	24 يناير	3/3	-
2	22 أبريل	3/3	-
3	22 يوليو	3/3	-
4	27 أكتوبر	3/3	-

أهم الأمور التي تم النظر فيها في عام 2025

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	الربع السنوي الأول	الربع السنوي الثاني	الربع السنوي الثالث	الربع السنوي الرابع
المراجعة والتوجيه	الميزانية العمومية وبيان الدخل حسب المجموعة.	●	●	●	●
	نتائج اختبار تقييم المخاطر التجارية المنقولة للفترة.	●	●	●	●
	نتائج اختبار تقييم المخاطر التجارية المنقولة للأرباع السنوية الأربعة السابقة.	●	●	●	●
	استنتاجات المخاطر التجارية المنقولة للربع السنوي.	●	●	●	●

فعّالية اللجنة

تماشياً مع التزام البنك بممارسات حوكمة مؤسسية قوية ومتطلبات الجهات التنظيمية، يتم إجراء عملية تقييم سنوي للجنة. وفي عام 2025، تم إجراء عملية التقييم من قبل طرف ثالث مستقل يتمتع بالكفاءة، وخلص التقييم إلى أن اللجنة لا تزال تعمل بفعّالية واستقلالية وبما يتوافق مع سلطتها المفوضة إليها والمتطلبات التنظيمية.

لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة تتمة

كلمة رئيس اللجنة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال عام 2025.

اجتمعت اللجنة أربع مرات في عام 2025 واضطلعت بمسؤولياتها بما يتماشى مع تفويضها، حيث قامت بالإشراف على المخاطر التجارية المنقولة، بما يضمن استمرار الامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها والسياسات الداخلية وممارسات الحوكمة السليمة.

أشرفت اللجنة، خلال العام 2025، على إدارة وتطبيق احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار. وقد تم ممارسة هذا الإشراف لضمان الالتزام بالسياسات الداخلية المعتمدة، والمعايير التنظيمية ذات الصلة، والتوافق مع الأهداف المالية للبنك. كما حرصت اللجنة على تخصيص الموجودات لكل مجموعة من الودائع بشكل متسق ووفقًا لسياسة ودائع المضاربة والوكالة، بما يدعم التوزيع العادل للأرباح والشفافية في إدارة حسابات الاستثمار.

كما قامت اللجنة خلال العام بإجراء إشراف دقيق ومراقبة فعّالة لضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يحقق مصالح أصحابها، مع مراعاة مصالح قاعدة أصحاب المصلحة الأوسع للبنك. وضمن هذا السياق، قامت اللجنة بمراجعة السياسات والعمليات والإجراءات التي تحكم أنشطة التمويل والاستثمار التي تتم باستخدام أموال أصحاب حسابات الاستثمار، وقيمت مدى وفاء البنك بمسؤولياته الائتمانية فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

تماشياً مع تفويضها، استعرضت اللجنة وأقرت المسائل الرئيسية المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح، بما في ذلك حوكمة وتطبيق احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار. كما ناقشت اللجنة تركيبة وأداء مجمعات الأصول المتضمنة والمنهجيات المطبقة في استخدام هذه الاحتياطيات.

أجرت اللجنة، كجزء من إشرافها المستمر على المخاطر، مراجعات ربع سنوية للمخاطر التجارية المنقولة، بما في ذلك تقييمات تدابير التخفيف التي نفذتها الإدارة لمعالجة عدم التوافق المحتمل بين العوائد الممنوحة لأصحاب الحسابات الاستثمارية والمساهمين.

بصفتي رئيسًا للجنة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة، والإدارة، والموظفين على تعاونهم المستمر. وبالنيابة عن اللجنة، أؤكد التزامنا بتنفيذ مسؤوليات لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة وفقًا شروطها المرجعية وضمان فعّاليتها.

المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
رئيس لجنة إدارة برنامج تطوير المنتجات

نظرة مستقبلية - أولويات عام 2026

سوف تواصل اللجنة، في عام 2026، مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على المخاطر التجارية المنقولة وفي توفير وحدة مراقبة قوية لضمان مراقبة معادلة الأرباح، بما في ذلك استخدام الاحتياطيات بشكل مناسب وحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار.

الحوكمة الشرعية

توفير الرقابة على الأمور المتعلقة بالشريعة ضمن إطار الحوكمة المؤسسية للبنك

تُعدّ الحوكمة الشرعية مكونًا جوهريًا لإطار الحوكمة المؤسسية للبنك. فهي توفر الهيكل الذي يضمن البنك من خلاله أن جميع أنشطته ومنتجاته وخدماته تُجرى وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية النهائية المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة والإشراف على تطبيق إطار الحوكمة الشريعة الخاص بالبنك، والتأكد من ملاءمته لأنشطة البنك والتزاماته التنظيمية. بينما تقوم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بمهام الرقابة الشرعية المستقلة وتعتبر السلطة العليا في البنك فيما يتعلق بالأمور المتعلقة بالشريعة.

يتم تطبيق الحوكمة الشرعية عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتتحمل وحدات الأعمال، بصفتها خط الدفاع الأول، مسؤولية إدارة أنشطتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وذلك بدعم من السياسات والإجراءات والضوابط التي تُقرّها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وتوفر وحدات الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي إشرافاً مستمراً وضماناً مستقلاً كجزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية للبنك

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

مسؤوليات ومهام اللجنة

تتمثل مهام ومسؤوليات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية دبي الإسلامي في الإشراف الشرعي والمراجعة الشاملة لكافة أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ومعاملات البنك، ومراجعة واعتماد المستندات والوثائق والسياسات والإجراءات وأدلة الاستخدام المتعلقة بجميع أنشطة ووحدات البنك. وتخضع جميع الامور المتعلقة باللجنة للأنظمة والتوجيهات الصادرة عن هيئة الشريعة العليا وتُدار وفقًا لها.

سوف تقدم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريرها لعام 2025 للمساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم.

تركيبة ومدة عضوية اللجنة

تتألف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من أربعة علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية يتم ترشيحهم من قبل مجلس الإدارة وتعيينهم خلال اجتماع الجمعية العمومية، بالإضافة إلى عضوين متدربين قام مجلس الإدارة بتعينهما في عام 2025، واللذان يشكلان العضوية الخامسة وفقًا للمتطلبات والتوجيهات المنصوص عليها في الإطار التنظيمي. وتصادق هيئة الشريعة العليا على جميع عمليات التعيين أو تجديد العضوية. يشارك العضوان المتدربان في أنشطة اللجنة بصفة متدربين يطورون مهاراتهم، دون المساس باستقلالية علماء اللجنة المعينين أو سلطتهم أو مسؤولياتهم في اتخاذ القرارات. مدة تعيين علماء اللجنة ثلاث سنوات، ومدة تعيين العضوين المتدربين سنة واحدة قابلة للتجديد وفقًا للأنظمة المعمول بها.

تم تعيين الأعضاء الحاليين في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عقد بتاريخ 27 فبراير 2024.

يشغل علماء الشريعة التالية أسماؤهم حالياً عضوية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك:



فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
رئيس اللجنة

فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة سابقًا. ويعد خبيرًا بارزًا ومتميزا في مجال الصيرفة والتمويل والتأمين التكافلي. وهو حاصل على جائزة راشد بن سعيد آل مكتوم للتفوق العلمي.

يترأس الشيخ الدكتور سلطان العلماء اللجان الإشرافية الشرعية الداخلية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حصل فضيلة الشيخ الدكتور سلطان العلماء على درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية في الفقه وأصوله من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، بالمملكة العربية السعودية. وله العديد من المؤلفات التي يتناول فيها التمويل الإسلامي المعاصر وقدم أوراقًا بحثية في مؤتمرات دولية مُتعددة.

الحوكمة الشرعية تتمة



فضيلة الأستاذ الدكتور محمد علي القري
نائب الرئيس

الأستاذ الدكتور القري هو أستاذ الاقتصاد الإسلامي والمدير السابق لمركز البحوث في الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية. وهو حاصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الصيرفة والتمويل الإسلامي وحاصل على جائزة المنتدى المصرفي الإسلامي الرابع بكوالالمبور لأفضل مساهمة في التمويل الإسلامي.

وهو عضو في هيئة تحرير العديد من المطبوعات الأكاديمية في مجال التمويل الإسلامي والفقه الإسلامي، من بينها مجلة أكاديمية الفقه التابعة لمؤتمر العالم الإسلامي، ومجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، ومجلة الاقتصاد الإسلامي (لندن)، والمجلس الاستشاري لسلسلة هارفارد في القانون الإسلامي التابع لكلية الحقوق بجامعة هارفارد.

يعمل كذلك كمستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في كافة أنحاء العالم، أبرزها عضويته في الهيئة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي وهو عضو كذلك في أكاديمية الفقه الإسلامي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). بالإضافة إلى ذلك، يشغل الدكتور القري منصب رئيس وعضو في عدد من لجان الرقابة الشرعية في مؤسسات مالية إسلامية محلية وإقليمية ودولية مرموقة.

الأستاذ الدكتور القري حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.



الدكتور محمد قسيم
عضو تنفيذي

الدكتور محمد قسيم عالم شريعة إسلامية مشهور وخبير متمرس في الصيرفة الإسلامية. وهو رئيس وعضو في لجان الرقابة الشرعية لعدد من المؤسسات المالية الإسلامية البارزة. كما أنه عضو في مجلس الشريعة التابع لبنك الدولة الباكستاني، وعضو في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

يحمل الدكتور قسيم شهادة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد. وقد عمل عضواً في هيئة التدريس في عدة جامعات في باكستان. وهو يجيد التحدث باللغات العربية والإنجليزية والفارسية والبشتوية والأردية.

ساهم الدكتور قسيم أيضاً في نشر رسالة الصيرفة الإسلامية وبناء مؤسساتها وأطرها الشرعية في مختلف الدول. وهو متحدث دائم في العديد من مؤتمرات الصيرفة الإسلامية. وقد كان له دورٌ محوري في تطوير هياكل ومنتجات مبتكرة في بيئات تنظيمية صعبة.

الحوكمة الشرعية تتمة



فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال دين
عضو اللجنة

الأستاذ الدكتور لال دين عالم بارز في الشريعة الإسلامية وأكاديمي مرموق. شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي لمعهد الدراسات الإسلامية والبحوث في ماليزيا، كما عمل أستاذاً في جامعة الشارقة.

الأستاذ الدكتور لال دين عضو في المجلس الاستشاري للشريعة لبنك نيجارا ماليزيا، وعضو في لجنة معايير الشريعة الإسلامية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة أخرى حول العالم. كما أنه عضو في مجلس الدراسات التابع لمعهد الصيرفة والتمويل الإسلامي بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الأستاذ الدكتور لال دين حاصل على شهادة الدكتوراه في أصول الفقه الإسلامي من جامعة إدنبرة، اسكتلندا، بالمملكة المتحدة. وهو حاصل على جائزة زكي بدوي لعام 2010 للتميز في الاستشارات والبحوث الشرعية. وقد شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية وقدم أوراقًا بحثية فيها.

اهم إنجازات لجنة الرقابة الشريعة الداخلية في عام 2025

أكملت اللجنة متطلبات شروطها المرجعية فيما يتعلق بجوانب مختلفة، بما في ذلك عدد الاجتماعات التي يتعين عقدها والنصاب القانوني المطلوب للاجتماعات، والأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات وشروط اتخاذ القرارات وإدارة التضارب في المصالح.

عقدت اللجنة 17 اجتماعًا خلال العام بحضور كامل من قبل الأعضاء.

قامت اللجنة والعضو التنفيذي للجنة وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة بالنظر في أكثر من 326 أمر من أمور الشريعة.

عقد مجلس الإدارة اجتماعين مع اللجنة (في شهر مايو وشهر أكتوبر) لمناقشة الأمور المتعلقة بالحوكمة الشرعية، وذلك لدعم مجلس الإدارة في أداء مسؤوليته فيما يتعلق بامتثال البنك بالشريعة.

الأعضاء المتدربون

الدكتورة/ بشرى أحمد محمد حسن الجسمي هي باحثة إماراتية حاصلة على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله (2017)، وتشغل منصب المفتي العام في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي. عملت سابقًا كأستاذة مساعدة في جامعة الوصل. كما ألّفت مؤلفات فقهية وشاركت في مؤتمرات دولية وحصلت على جوائز أكاديمية ومهنية عديدة. كما أنها حاصلة على شهادات تخصصية في الصيرفة الإسلامية، منها زمالة مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2025).

الدكتورة/ صديقة يحيى محمد الكمالي هي باحثة إماراتية حاصلة على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي، ولديها شهادات في القرآن الكريم والحديث النبوي. تعمل في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، وهي أستاذة مساعدة متعاونة في جامعة الوصل. وقد شاركت الدكتورة/ بشرى في مؤتمرات فقهية وعلمية، ولديها خبرة واسعة في التعليم الإسلامي والتأليف الفقهي.

حوكمة المكافآت

نتائج مكافآت متوازنة من خلال حوكمة مُنضبطة

تهدف سياسية المكافآت للبنك إلى توجيه عملية تطوير برامج التقدير لجذب المواهب والاحتفاظ بها وإشراكها لتنفيذ استراتيجية الأعمال وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل. ويضمن إطار المكافآت (الذي يشمل المكافآت والمزايا وإدارة الأداء وسياسة سفر الأعمال) التوافق التام مع تدابير إدارة المخاطر الحكيمة ومعايير التعويضات والمكافآت لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.



مبادئ فلسفة المكافآت الرئيسية

التوازن الاستراتيجي: يدير البنك إجمالي المكافآت من خلال الموازنة بين قدرته التنافسية في السوق ومرونته المالية طويلة الأجل والتقييم الحكيم للمخاطر، والمعايير والإرشادات الأساسية المتعلقة بالمكافآت والتعويضات التي يحددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

التوافق السلوكي: تركز هياكل الأجور على المكافآت الشاملة، وهي مصممة خصيصاً لتحفيز سلوكيات الموظفين المرغوبة والسلوك المهني.

المكافآت مقابل الأداء: يتم تقييم الأداء الفردي للموظف وفقًا لمؤشرات الأداء الرئيسية المحددة مع مراعاة سلوك الموظف وتصرفاته والتدابير المتعلقة بالمخاطر.
يشمل الأجر المتغير مكافآت الأداء السنوية التقديرية أو حوافز المبيعات حسب الوظيفة.
تم تصميم معالجة الأجور المتغيرة للوحدات الرقابية بطريقة مستقلة عن الأداء المالي للبنك وكذلك بشكل مستقل عن وحدة الأعمال التي يتم تقييمها من قبلهم.

حوافز المبيعات الأخلاقية: تجمع برامج حوافز المبيعات الأخلاقية بين المقاييس الكمية والنوعية للحد من عمليات البيع المضللة والتحمل المفرط للمخاطر. ويتم تطبيق المساءلة من خلال آليات الاسترداد والخصم.

المكافآت المؤجلة: يشمل الأجر المتغير للإدارة العليا وأخذو المخاطر الجوهرية فترة تأجيل مدتها ثلاث سنوات ويخضع للمصادرة أو العقوبة في ظل ظروف محددة، ويربط الأجر بآفاق المخاطر طويلة الأجل ويدعم عمليات الاحتفاظ الهامة بالموظفين.

الامتثال التنظيمي والتعديلات: يُحدد الحد الأقصى للأجر المتغير للإدارة العليا وأخذو المخاطر الجوهرية بنسبة 100% من الأجر الثابت، ومع ذلك، ووفقًا للأنظمة المعمول بها، ويجوز لمجلس الإدارة الموافقة على مكافآت تصل إلى 150% من الأجر الثابت، ويجوز للمساهمين الموافقة على مكافآت تصل إلى 200% من الأجر الثابت، عند وجود مبرر لذلك. وتخضع المكافآت لتعديلات لاحقة بناءً على المخاطر في حالات الاحتيال أو الإهمال أو الإخفاق في إدارة المخاطر.

الحوكمة المؤسسية: تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة واعتماد والإشراف على تنفيذ سياسات التعويضات العامة للبنك وإطار المكافآت ونظامها لضمان الامتثال للأنظمة والمعايير ذات الصلة، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، مراجعة واعتماد مكافآت وتعويضات الإدارة العليا والتقييم السنوي لأداء الرئيس التنفيذي للمجموعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

حوكمة المكافآت تتمة

مكافآت الإدارة العليا

يوضح الجدول أدناه إجمالي المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية:

مليون درهم إماراتي	الإدارة العليا 2025
المكافآت الثابتة	
عدد الموظفين	22
إجمالي المكافآت الثابتة (3 + 5 + 7)	**44**
منها: على أساس نقدي	44
منها: مؤجلة	-
منها: الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	-
منها: مؤجلة	-
منها: أنواع أخرى	-
منها: مؤجلة	-
المكافآت المتغيرة	
عدد الموظفين	20
إجمالي المكافآت المتغيرة (11 + 13 + 15)	**47**
منها: نقدية	47
منها: مؤجلة	23
ومنها: الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	-
منها: مؤجلة	-
منها: أنواع أخرى	-
منها: مؤجلة	-
إجمالي المكافآت (2+10)	**91**

بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس البنك، تمّ صرف مكافأة استثنائية لجميع الموظفين، بمن فيهم الإدارة العليا.

وبلغ إجمالي هذه المكافأة للإدارة العليا 3.2 مليون درهم إماراتي.

وكانت هذه المكافأة استثنائية ومنفصلة عن المكافآت الثابتة والمتغيرة المعتادة المذكورة أعلاه.

تتوفر تفاصيل إضافية حول سياسة المكافآت وإطارها، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تعريفنا للإدارة العليا والمخاطر الجوهرية، وسياسة المكافآت المؤجلة لدينا في تقرير الركيزة (3).



نظام الرقابة الداخلية

نظام رقابة داخلية منظم قائم على المساءلة الواضحة

تعتبر المرونة في دبي الإسلامي أساس كل تقدم ونجاح. ويساند هذه المرونة نظام رقابة داخلية قوي وفعّال يساعدها على مواجهة أي تحديات، كما يضمن أن يخضع كل قرار ومعاملة وعلاقة لأعلى معايير النزاهة والشفافية والمساءلة.

تتمحور بيئة الرقابة للبنك حول خمسة ركائز رئيسية وهي إدارة المخاطر وإدارة الامتثال وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي. تضمن هذه الركائز مجتمعةً لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصلحة الثقة في فعّالية الضوابط وإدارة المخاطر بشكل استباقي وتوافق جميع عمليات البنك مع مبادئ الشريعة والمتطلبات التنظيمية.

يضمن إطار الحوكمة والسياسات والعمليات الخاصة بالبنك التنفيذ الفعّال والمراقبة والإبلاغ عن الامتثال لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها. ويتم تحديد أي انحرافات والإبلاغ عنها ومعالجتها فوراً لضمان استمرار التوافق مع المتطلبات التنظيمية. وكإجراء معياري، يتم تصعيد أي مشكلات جوهرية إلى الإدارة أو مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المختصة وإلى السلطات التنظيمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك انطلاقاً من التزام البنك بالشفافية مع جميع أصحاب المصلحة.

وخلال عام 2025، لم يتم رصد أو الإبلاغ عن أي انتهاكات جوهرية، كما لم يُبدِ المدققون الخارجيون أي تحفظات.

خطوط الدفاع الثلاثة لدبي الإسلامي

يضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة للبنك أن يلعب كل عنصر من عناصر منظومة الدفاع دورًا مميزًا وتكميليًا في حماية النزاهة والأداء.

تعمل هذه الخطوط معًا على تأسيس نظام ضمان مُوحد مما يتيح للبنك القدرة على توقع وإدارة والتخفيف من حدة المخاطر بشكل استباقي وبسرعة وثقة.

الخط الأول
السيطرة على المخاطر

وحدات الأعمال والدعم
الكشف على المخاطر والسيطرة عليها وإدارتها بكفاءة ضمن عملياتهم.
تطبيق الضوابط والتأكد من الالتزام بمتطلبات الشريعة والمتطلبات التنظيمية.

الخط الثاني
الإشراف والمواجهة

إدارة المخاطر للمجموعة وإدارة الامتثال للمجموعة وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة
وضع الأطر والإشراف والمواجهة المستقلة.
مراقبة التعرض للمخاطر وفعّالية السيطرة عليها.
تصعيد الأمور الجوهرية إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية عند الاقتضاء.

الخط الثالث
تقديم ضمان مستقل

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة
تقديم ضمان مستقل بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وفعّالية الرقابة.
تتبع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشكل مباشر.

انظر نموذج التشغيل في قسم نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للحصول على تفاصيل حول خطوط الإبلاغ لوحدات الرقابة.

نظام الرقابة الداخلية تتمة

بنية النظام وهيكل الحوكمة

إشراف مجلس الإدارة:

- يُقر مجلس الإدارة، من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية، بمسؤوليته عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية لدبي الإسلامي الإسلامي ومراجعته الدورية وكفاءته الشاملة ويشرف المجلس على تصميم إطار العمل ويضمن استمرارية فعاليته.

المساءلة التنفيذية:

- يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤولية ضمان عمل إطار نظام الرقابة بشكل فعّال من خلال نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، والذي يتضمن تولي المسؤولية عن مراقبة وإدارة المخاطر بشكل واضح عبر جميع وحدات الأعمال ووحدات الدعم.
- في حال قيام وحدات الرقابة الداخلية بتحديد أية مشكلات جوهرية أو ثغرات في الرقابة، يتم إعداد تقرير رسمي وتقديمه إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، حسب الاقتضاء. وتتحمل إدارة البنك مسؤولية معالجة هذه المسائل في الوقت المناسب، بما في ذلك تقديم التوضيحات اللازمة وتنفيذ الإجراءات التصحيحية والتخفيفية المناسبة لضمان تقديم حل فعّال.
- ترفع وحدات الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجان مجلس الإدارة المختصة بشكل ربع سنوي على الأقل، وبشكل خاص عند الحاجة إلى اهتمام المجلس بمسائل جوهرية. وتُغطي هذه التقارير بشكل شامل مجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية وسلوك السوق وتقنية وأمن المعلومات. في عام 2025، أصدرت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة مجتمعتين 53 تقريراً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

استقلالية الوحدات:

- يضمن مجلس الإدارة أن تعمل الوحدات الموكلة إليها مسؤوليات ضمن نظام الرقابة الداخلية بالمستوى المطلوب من الاستقلالية، وأن تتمتع بإمكانية الوصول المناسب إلى المعلومات اللازمة لأداء مهامها بفعّالية. كما تنسق وحدات الرقابة والضمان الداخلية مع كيانات المجموعة، بما يتماشى مع إطار حوكمة الشركات التابعة والمنتسبة، لضمان تحديد المخاطر الجوهرية وإدارتها بفعّالية على مستوى المجموعة.
- تعمل كل من إدارة المخاطر للمجموعة وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة باستقلالية تامة عن الإدارة العليا للبنك، حيث تتبع وترفع تقريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على التوالي.
- تحافظ إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة على استقلاليتها التامة عن إدارة البنك، حيث تتبعان وترفعان تقاريرهما مباشرةً إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على التوالي. كما تتبعان لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من أجل الإشراف الفني.
- ترفع إدارة الامتثال للمجموعة بشكل إداري تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لضمان التوافق التشغيلي اليومي، مع المحافظة على إتاحة الوصول غير المقيد إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة من أجل التصعيد المستقل لقضايا الامتثال الجوهرية.
- يتمتع رؤساء وظائف الرقابة ذات الصلة بالكفاءة والمؤهلات اللازمة لقيادة وحداتهم والمحافظة على نظام رقابة داخلية سليم ومتوافق مع المعايير. تُقدم تفاصيل إضافية حول أسمائهم ومؤهلاتهم ومدة شغلهم للمنصب في قسم الإدارة العليا في الصفحة رقم (75-80).

ضمان متكامل:

- تقوم وحدات الرقابة بالتنسيق فيما بينها بشكل وثيق لضمان توافق المنهجيات وتقييم المخاطر وتغطية الضمان. ويعزز هذا النهج المتكامل المرونة ويدعم التوافق الفعّال في جميع أنحاء البيئة الرقابية.

لمحة سريعة حول الأدوار المختلفة ضمن بيئة العمل الرقابية للبنك

إدارة المخاطر للمجموعة	تحديد وقياس ومراقبة كافة المخاطر الجوهرية ووضع أطر عمل تتوافق مع مستوى تقبل المخاطر الخاص بالبنك.
إدارة الامتثال للمجموعة	ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية وتعزيز السلوك الأخلاقي.
إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة	مراقبة امتثال أنشطة وعمليات البنك للشريعة وتقديم المشورة للإدارة العليا بشأن الإجراءات التصحيحية.
إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة	توفير ضمانات مستقلة بشأن كفاية وفعّالية أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة	تقديم ضمانات مستقلة بشأن فعّالية أنظمة الرقابة الشرعية وإجراءات وترتيبات الحوكمة.

نظرة إلى المستقبل: ويستمر التقدم

سوف يستمر إطار الرقابة الداخلية في التطور بما يتماشى مع أفضل الممارسات والتطورات التنظيمية، لضمان فعالية مستدامة وإشراف استباقي وتوافق مستمر مع المتطلبات التنظيمية. ومع استمرار دبي الإسلامي في تحوله الرقمي والتشغيلي، يبقى نظام الرقابة الداخلية حجر الزاوية في تعزيز قدرته على المرونة. وفي عام 2026 وما بعده، سوف يركز البنك على ضمانات متكاملة وضوابط ذكية وحوكمة مستدامة لضمان استمرار التقدم وتعزيز القدرة على المرونة.

معلومات عامة

المساهمات المقدمة خلال عام 2025 في تنمية المجتمع والمحافظة على البيئة

يتمتع دبي الإسلامي بشهرة عالمية كونه بنكًا إسلاميًا رائدًا يُسهم في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي العالمي وتعزيز الممارسات الأخلاقية والاجتماعية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة. وبصفته بنكًا مسؤولًا اجتماعيًا، لا يؤمن دبي الإسلامي بتمكين متعامليه ماليًا فحسب، بل يؤمن أيضًا بإحداث تأثير إيجابي في المجتمع. كما يقوم البنك بعملية مراجعة شاملة تحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك لضمان الامتثال لأحكام الشريعة قبل صرف الأموال المخصصة للأعمال الخيرية ودعم المجتمع. يُرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة للمزيد من المعلومات.

علاقات المستثمرين

لدى دبي الإسلامي إدارة متخصصة لعلاقات المستثمرين، يديرها رئيس علاقات المستثمرين لتلبية احتياجات قاعدة المساهمين والمستثمرين المتنامية للبنك، وضمان الامتثال للأنظمة ذات الصلة. ترفع إدارة علاقات المستثمرين تقاريرها إلى المدير المالي، وتدعم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين من خلال تلبية احتياجاتهم الاستثمارية، والتواصل بشفافية مع السوق المالية بشأن استراتيجية دبي الإسلامي الاستثمارية وأدائه.

نظمت إدارة علاقات المستثمرين في دبي الإسلامي في عام 2025 ندوات عبر الإنترنت وقامت بنشر عروضًا تقديمية وأصدرت بيانات صحفية للمستثمرين والمحللين ووسائل الإعلام. شاركت إدارة علاقات المستثمرين في العديد من الجولات الترويجية للمستثمرين المحلية والدولية بهدف تزويدهم برؤية استثمارية فريدة حول فرص النمو والتوسع في دبي الإسلامي ودولة الإمارات العربية المتحدة. وساهمت هذه الجولات أيضًا في تقديم معلومات مُحدثة حول الوضع الحالي لأعمال البنك والبيئة الاقتصادية الكلية العامة. هذه المعلومات متاحة في قسم علاقات المستثمرين على موقع دبي الإسلامي الإلكتروني، ويمكن الوصول إليها بسهولة عبر منصة سهلة الاستخدام.

يقدم قسم علاقات المستثمرين في موقع دبي الإسلامي (dib.ae/about-us/investor-relations) معلومات قيمة ومفيدة عن الموضوعات التالية:

- معلومات حول البنك
- الإخبار والأحداث التي تهم المستثمرين
- المعلومات المالية
- الأحداث المالية الرئيسية
- مشاركة المعلومات
- معلومات عن الصكوك
- التصنيفات الائتمانية
- الإفصاحات والمنشورات

معلومات الاتصال، والتي تشمل أسماء وبيانات الاتصال بفريق علاقات المستثمرين (مثل رئيس قسم علاقات المستثمرين، السيد/ نافين كومار راجانالا) والبريد الإلكتروني الخاص بالقسم للاستفسارات: **investorrelations@dib.ae** ورقم الهاتف: **+971 4 2075 454**.

كما يوفر دبي الإسلامي تطبيقًا مخصصًا للهواتف المتحركة ("علاقات المستثمرين في دبي الإسلامي") والذي يساعد المساهمين وأصحاب المصلحة المهتمين بتتبع أداء أسهمه والتقارير المالية ومعلومات توزيعات الأرباح والإفصاحات الأخرى ذات الصلة.

معلومات عامة تتمة

سعر وأداء سهم دبي الإسلامي

يوضح الجدول أدناه أداء سهم دبي الإسلامي مقارنة بالمؤشر العام لسوق دبي المالي ومؤشر القطاع المالي خلال عام 2025:

الشهر	سعر سهم دبي الإسلامي	مؤشر سوق دبي المالي	مؤشر القطاع المالي
31 ديسمبر 2025	9.27	6,047	4,328
28 نوفمبر 2025	9.17	5,837	4,120
31 أكتوبر 2025	9.50	6,059	4,377
30 سبتمبر 2025	9.58	5,840	4,196
29 أغسطس 2025	9.67	6,064	4,306
31 يوليو 2025	9.98	6,159	4,465
30 يونيو 2025	9.07	5,706	3,984
30 مايو 2025	8.25	5,481	3,807
30 أبريل 2025	7.56	5,307	3,645
28 مارس 2025	7.17	5,096	3,441
28 فبراير 2025	7.73	5,318	3,724
31 يناير 2025	7.70	5,180	3,597

يوضح الجدول أدناه سعر سهم دبي الإسلامي في السوق (سعر الإغلاق، وأعلى سعر، وأدنى سعر) لكل شهر من شهور العام 2025:

الشهر	سعر الإغلاق الشهري	أدنى مستوى شهري لسعر السهم	أعلى مستوى شهري لسعر السهم
31 ديسمبر 2025	9.27	9.22	9.56
28 نوفمبر 2025	9.17	9.10	9.54
31 أكتوبر 2025	9.50	9.39	9.75
30 سبتمبر 2025	9.58	9.15	9.90
29 أغسطس 2025	9.67	9.66	10.00
31 يوليو 2025	9.98	9.02	9.98
30 يونيو 2025	9.07	8.20	9.18
30 مايو 2025	8.25	7.55	8.26
30 أبريل 2025	7.56	6.79	7.56
28 مارس 2025	7.17	7.17	7.61
28 فبراير 2025	7.73	7.60	7.92
31 يناير 2025	7.70	7.02	7.70

معلومات عامة تتمة

توزيع ملكية أسهم البنك

يوضح الجدول التالي توزيع ملكية أسهم دبي الإسلامي كما في تاريخ 31 ديسمبر 2025

فئة المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	الشركات	القطاع الحكومي	الإجمالي
إماراتي	%39	%12	%33	%83
عربي	%2	%2	-	%4
أجنبي	%1	%12	-	%13
الإجمالي	%42	%26	%33	%100

يوضح الجدول التالي بيانات المساهمين الذين يمتلكون أكثر من 5% من رأس مال دبي الإسلامي كما في تاريخ 31 ديسمبر 2025:

م.	المساهمون الرئيسيون	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية %
1	مؤسسة دبي للاستثمار	2,024,955,636	%27.97

يوضح الجدول التالي توزيع مساهمي دبي الإسلامي وفقًا لحجم الملكية كما في تاريخ 31 ديسمبر 2025:

م.	ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية %
1	أقل من 50,000	18,789	163,469,844	%2
2	من 50,000 إلى أقل من 500,000	155,155	516,666,468	%7
3	من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	878	1,294,184,034	%18
4	5,000,000 فأكثر	159	5,266,419,042	%73

اجتماع الجمعية العمومية السنوي

يقوم البنك بدعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوي سواء بشكل شخصي أو من خلال وكيل وذلك من خلال الحضور الشخصي أو من خلال النظام الإلكتروني. هذا وقد تمكّن المساهمون خلال العام 2025 من ممارسة جميع حقوقهم في حضور الاجتماعات والمشاركة في الاجتماعات في الوقت الفعلي.

عقد دبي الإسلامي اجتماعاً واحداً للجمعية العمومية خلال العام 2025 كما يلي:

اجتماع	التاريخ	طريقة الحضور	الحضور
الاجتماع السنوي للجمعية العمومية	13 مارس 2025	هجين	حضر الاجتماع مساهمون يمتلكون 57.18% من رأس مال البنك سواء بشكل شخصي أو من خلال النظام الإلكتروني أو من خلال وكيل.

القرارات الخاصة	الإجراءات المتخذة في عام 2025
تم تفويض المجلس بما يلي:	
• إصدار أي صكوك ممتازة و/أو أدوات مماثلة أخرى غير قابلة للتحويل إلى أسهم، سواء بموجب برنامج أو غيره، بقيمة اسمية إجمالية قائمة لا تتجاوز 12.5 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) وفقًا لشروط يحددها مجلس الإدارة وشريطة الحصول على الموافقات التنظيمية).	تم إصدار أول صكوك تمويلية مرتبطة بالاستدامة بقيمة مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات في نوفمبر 2025.
• إصدار صكوك من الشريحة الثانية غير قابلة للتحويل بقيمة اسمية إجمالية لا تتجاوز مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) وفقًا لشروط يحددها مجلس الإدارة وشريطة الحصول على الموافقات التنظيمية.	لم يتم إصدار أي صكوك من هذه الفئة في عام 2025.
• إصدار صكوك إضافية غير قابلة للتحويل من الشريحة الأولى بقيمة اسمية إجمالية لا تتجاوز مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) وفقًا لشروط يحددها مجلس الإدارة وشريطة الحصول على الموافقات التنظيمية.	لم يتم إصدار أي صكوك من هذه الفئة في عام 2025.

يتم نشر نتائج وقرارات اجتماعات الجمعية العمومية على الموقع الإلكتروني للبنك ويتم مشاركتها مع سوق دبي المالي والجهات التنظيمية الأخرى في دولة الإمارات.

معلومات عامة تتمة

أهم الأحداث والإفصاحات

يناير 2025
- دبي الإسلامي يرفع حصته في مجموعة "تي.أو.إم" من 20% إلى 25%.

فبراير 2025
- الإعلان عن النتائج المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مع تحقيق مجموعة دبي الإسلامي أرباحًا بقيمة 9 مليارات درهم إماراتي، قبل احتساب الضرائب.
- نشر أول إطار عمل للتسهيلات التمويلية المرتبطة بالاستدامة، وهو الأول من نوعه لأي بنك إسلامي على مستوى العالم.

مارس 2025
- عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي والذي وافق المساهمون خلاله على توزيع أرباح بنسبة 45% عن عام 2024.

أبريل 2025
- الإعلان عن النتائج المالية لفترة الثلاثة شهور المنتهية في 31 مارس 2025 مع تحقيق أرباح للمجموعة بقيمة 2.1 مليار درهم إماراتي قبل الضريبة.

مايو 2025
- احتفال البنك بيوبيله الذهبي وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة وتعزيز علامته التجارية "ويستمر_التقدم".

يونيو 2025
- إطلاق "أكاديمية دبي الإسلامي" كاستثمار استراتيجي في رأس المال البشري.

يوليو 2025
- ترتيب تمويلاً سيادياً تاريخياً بقيمة مليار دولار أمريكي لحكومة باكستان بالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية.

أغسطس 2025
- الإعلان عن النتائج المالية لفترة الستة شهور المنتهية في 30 يونيو 2025 مع تحقيق مجموعة دبي الإسلامي أرباح بقيمة 4.3 مليارات درهم إماراتي، قبل احتساب الضرائب.

أكتوبر 2025
- الإعلان عن النتائج المالية لفترة التسعة شهور المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مع تحقيق مجموعة دبي الإسلامي أرباح بقيمة 6.6 مليارات درهم إماراتي، قبل احتساب الضرائب.
- أعلن دبي الإسلامي عن شراكة استراتيجية مع شركة "اتش سي إل تكنولوجيز" (HCLTech)، وهي شركة عالمية رائدة لحلول التقنية لتسريع تبني حلول الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء منظومة دبي الإسلامي، مما يعزز التزام البنك بتشكيل مستقبل التمويل الإسلامي من خلال الابتكار المسؤول.

نوفمبر 2025
- أول إصدار لصكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات بمعدل ربح 4.572% سنوياً.
- فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للفترة التي تبدأ في عام 2026.

ديسمبر 2025
- أعلن دبي الإسلامي عن تعاونه الاستراتيجي مع مؤسسة محمد بن راشد للإسكان لدعم خدمات التمويل السكني للمواطنين في إمارة دبي وتبسيط إجراءات التمويل، مما يساهم في تحسين نوعية حياة المواطنين.

للمزيد من المعلومات حول إفصاحات دبي الإسلامي لسوق دبي المالي خلال عام 2025 يرجى زيارة موقع سوق دبي المالي الإلكتروني dfm.ae، كما تتوفر البيانات الصحفية الصادرة خلال هذه الفترة على موقعنا الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. **dib.ae/about-us/investor-relations** أو على موقع سوق دبي المالي الإلكتروني على الرابط التالي **www.dfm.ae.**

كما حصد دبي الإسلامي العديد من الجوائز خلال عام 2025، والتي يمكن الاطلاع على تفاصيلها في المركز الإعلامي على موقعنا الإلكتروني.

أمين سر مجلس الإدارة

تم تعيين السيدة/ زينة سماقية أمينةً لمجلس الإدارة اعتبارًا من 1 أغسطس 2024.
تتمتع السيدة/ زينة سماقية بخبرة تتجاوز 20 عامًا في مجال أمانة مجالس الإدارة وحوكمة الشركات، وهي حاصلة على شهادة أمينة مجلس إدارة معتمدة من معهد حوكمة، وماجستير إدارة أعمال مع تخصص في المالية من الجامعة الأمريكية في بيروت. كما أنها خريجة كلية هارفارد للأعمال.

معلومات عامة تتمة

يؤكد مجلس إدارة دبي الإسلامي بموجبه بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية للبنك ومراجعة الإجراءات التشغيلية الخاصة به وضمان فعّاليتها. تم توقيع تقرير الحوكمة المؤسسية من قبل معالي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان التابعة لمجلس الإدارة ورؤساء إدارة الرقابة الداخلية وهم رئيس إدارة الامتثال للمجموعة ورئيس إدارة المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ورئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة.

رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

رئيس لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

رئيس لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة

رئيس لجنة توزيع وإدارة الأرباح التابعة لمجلس الإدارة

رؤساء إدارات الرقابة الداخلية

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

رئيس إدارة الامتثال للمجموعة

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة

البيانات المالية

129 تقرير مجلس الإدارة
130 التقرير الشرعي السنوي
132 إشعار الزكاة
133 تقرير مدقق الحسابات المستقل
138 بيان المركز المالي الموحد
142 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسر مجلس إدارة دبي الإسلامي أن يقدم القوائم المالية الموحدة للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2025.

لقد كان عام 2025 عامًا استثنائيًا في تاريخ البنك، حيث احتفلنا باليوبيل الذهبي لتأسيس هذا الصرح المالي العملاق، والذي شكل مناسبةً هامةً نتطلع فيها باعتزاز إلى خمسة عقودٍ من الريادة في التمويل الإسلامي، وفرصة نستلهمها لنواصل تعزيز أسس المرحلة القادمة من نمو البنك. يواصل هذا الإرث الاستناد إلى رؤية واضحة، وانضباط صارم في الحوكمة وإدارة المخاطر، والتزام لا يتزعزع بخلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

لقد اتسم المشهد الاقتصادي العالمي خلال العام بالتحولات وإعادة التوازن في مختلف الأسواق، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة أثبتت مرة أخرى قدرتها على الصمود والتخطيط الاستراتيجي بشكل واضح، مدعومة بسياسات حكيمة واقتصاد متنوع، لتؤكد مكانتها كمركز عالمي للثبات، والتنافسية، والنمو المستدام. وفي هذا السياق، واصل دبي الإسلامي دوره الحيوي في دعمه للقطاعات الاستراتيجية، وتمكين المجتمعات، والمساهمة في أجندة التنمية طويلة المدى لدولة الإمارات.

2025: عام الإنجازات

شهد العام الفائت احتفالنا باليوبيل الذهبي للبنك، والذي مثل فرصة للتأمل في خمسة عقود من التقدم، والاحتفاء بما تم إنجازه خلال مسيرة حافلة قطعناها معًا، والتطلع في الوقت ذاته إلى المستقبل الذي نعمل على بنائه جنبًا إلى جنب.

لقد نجح البنك في تحقيق نتائج ماليةٍ مميزة وأداءً تشغيليًا قويًا خلال العام، ما يثبت فعالية استراتيجيته طويلة المدى. وبفضل إدارة المخاطر المنضبطة، والحوكمة الصلبة، ونهج يركز على المتعاملين، حافظ البنك على موقعه الريادي بين المصارف الإسلامية، مع استمراره بتعزيز وضعه المالي وميزانيته العمومية وتوسيع نطاق حضوره في الأسواق الرئيسة.

يعكس الأداء المالي الذي حققه دبي الإسلامي خلال عام 2025 التزام البنك وتفانيه الجلي بخلق قيمة طويلة الأجل وتعزيز النمو المستدام. وخلال العام، سجلت المجموعة أرباحًا قبل الضريبة بقيمة 9 مليار درهم إماراتي، فيما بلغت الموجودات الإجمالية 416 مليار درهم إماراتي، مما يعزز مكانة دبي الإسلامي من بين أكبر المؤسسات المالية الإسلامية بقاعدة رأسمالية قوية والأفضل على مستوى العالم. وقد ارتفع صافي الموجودات التمويلية واستثمارات الصكوك ليصل إلى 353 مليار درهم إماراتي، مدعومًا بطلب قوي من قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. كما ارتفعت ودائع المتعاملين إلى 320 مليار درهم إماراتي، ما يؤكد الثقة المستمرة التي يضعها ملايين المتعاملين في البنك. وقد تحققت هذه النتائج بالتوازي مع استمرار تحسن جودة الموجودات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقوية رأس المال.

رسم مسار رحلتنا الرقمية

وإلى جانب الأداء المالي القوي، شهد عام 2025 تقدمًا ملموسًا على صعيد أجندة التحول المؤسسي التي وضعها البنك. فقد واصلنا الاستثمار في الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لتعزيز تجربة المتعاملين، والقدرة على صنع القرار، وبناء مؤسسة أكثر مرونة واستعدادًا للمستقبل. كما أحرزنا تقدمًا ملحوظًا في تطوير منصة التمويل المستدام، من خلال تحفيز الاستثمارات المسؤولة، ودعم طموح دولة الإمارات في صدارة قيادة القطاع المالي الأخلاقي والمستدام.

توسع مسؤول

وفي إطار رؤيته الاستراتيجية، عزز البنك حضوره الدولي عبر صفقات محورية وشراكات استراتيجية، مؤكّدًا على مكانته الرائدة كشريك موثوق في مجال التمويل الإسلامي العالمي. وكان من أبرز الإنجازات مواصلة نجاح أعمالنا في تركيا، بما في ذلك إطلاق الخدمات المصرفية الرقمية التشاركية T.O.M Katilim وزيادة حصة البنك في مجموعة "تي.أو.إم" (T.O.M Group) إلى 25%، ما يؤكد التزام البنك بتقديم حلول مصرفية رقمية قابلة للتطوير والتوسع خارج سوقنا المحلي. كما واصلنا، وعلى امتداد جميع الأسواق، التركيز على الابتكار وتعزيز أطر عمل الحوكمة وإدارة المخاطر بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
وفضلاً عن ذلك، عزز البنك جهوده ومساعيه الحثيثة تجاه تطوير المواهب، وتعزيز ثقافة النمو والتعلم والتميز المهني. ومع افتتاحنا لأكاديمية دبي الإسلامي، فإننا نضمن جاهزية القوى العاملة في البنك لمتطلبات المستقبل والقطاع بشكل عام.

مستقبل واعد ومرن

ويؤكد مجلس الإدارة من جديد ثقته الراسخة في استراتيجية دبي الإسلامي ومرونته التشغيلية، معربًا عن تقديره العميق لفرق العمل والشركاء الذين ساهموا في تحقيق هذه الإنجازات. ما كان لكل ذلك أن يتحقق لولا تفاني موظفينا، وثقة متعاملينا، والتوجيهات الحكيمة لمجلس الإدارة.
وبالتطلع إلى المستقبل بثقة ووضوح، نواصل الحفاظ على قوة ومتانة الأسس التي تقوم عليها أعمالنا، ورؤية استراتيجية واضحة، وهدف ثابت يتمثل في تقديم قيمة مستدامة وتعزيز مبادئ ووعد التمويل الإسلامي. ونحن على يقين بأن عام 2026 والسنوات المقبلة ستحمل المزيد من الإنجازات المهمة والجديدة لدبي الإسلامي، ولمساهميه، والمجتمعات التي نتواجد فيها. حيث يستمر التقدم بقيم ثابتة ورؤية ملهمة.

معالي/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة
دبي الإسلامي ش.م.ع

التقرير الشرعي السنوي

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدبي الإسلامي للسنة المالية 2025

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.
صدر في: 25 يناير 2026
إلى السادة المساهمين في بنك دبي الإسلامي ("البنك")

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:
إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك ("اللجنة") تقدم تقريرها وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2025 ("السنة المالية").

1. مسؤولية اللجنة
إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية ومعيار الحوكمة الشرعية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل البنك، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساس، والقوائم المالية للبنك، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال البنك") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال البنك والتزامه بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة، في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية
اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال البنك خلال السنة المالية 2025 دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم 2018/3/18.

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية
لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال البنك، من خلال مراجعة أعمال البنك ومراقبته من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (17) اجتماعا خلال السنة المالية،
ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال البنك التي عرضت على اللجنة.
ج. رفع المسائل التي يحتاج البت فيها إلى قرار من الهيئة العليا الشرعية، إلى أمانة سر الهيئة.
د. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل البنك للجنة للموافقة.
ه. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
و. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي على أعمال البنك بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
أ. تقديم توجيهات إلى الإدارات المعنية في البنك بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.
ب. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

التقرير الشرعي السنوي تابع

أ. قامت اللجنة وفقاً لنظام البنك الأساس بمراجعة حساب الزكاة الواجب على البنك إخراجها عن أموال المساهمين المحتفظ بها لديه وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أما زكاة باقي صافي الأصول الزكوية فهي من مسئولية المساهمين. كما قامت اللجنة بحساب مقدار الزكاة المستحقة على السهم الواحد من أسهم البنك لإعلام المساهمين بها.

ب. التواصل والاجتماع مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للبنك، حسب الحاجة، بخصوص التزام البنك بالشريعة الإسلامية.

وقد حصلت اللجنة على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام البنك بالشريعة الإسلامية.

4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من البنك وإداراته العليا ومجلس إدارته للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. رأي اللجنة بخصوص التزام البنك بالشريعة الإسلامية

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني حصرا على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية وعلى ما حصلت عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام البنك بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال البنك خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك



فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحيم سلطان العلماء — رئيس اللجنة



فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد علي إبراهيم القري — نائب رئيس اللجنة



فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد أكرم لال الدين — عضو اللجنة



فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد قسيم محمد إسماعيل — عضو اللجنة التنفيذي

إشعار الزكاة

دبي الإسلامي DIB

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

زكاة أسهم البنك عن عام 2025

تطبيقاً لحكم المادة (69) من النظام الأساس للبنك بشأن حساب زكاة الأسهم، وتيسيراً على المساهمين، فإن لجنة الرقابة الشرعية
الداخلية بالبنك تضع بين أيديكم كيفية احتساب زكاة أسهمكم بالبنك النحو التالي:

1- الزكاة الواجبة على الأسهم المشتراة بقصد الاتجار فيها (أي بيعها عند ارتفاع سعرها) تكون على النحوالتالي:

وعاء الزكاة للسهم الواحد = قيمة السهم السوقية في نهاية الحول (السنة) الهجرية.

زكاة السهم الواحد = [وعاء الزكاة للسهم الواحد (مضروباً في) 2.577%]* (مطروحاً منه) 0.0943 ** درهم

إجمالي الزكاة المستحقة على الأسهم = عدد الأسهم (مضروباً في) زكاة السهم الواحد

2- الزكاة الواجبة على الأسهم المشتراة بقصد الانتفاع بعائدها السنوي وليس بقصد الاتجار بها تُحتسب على النحوالتالي:

زكاة السهم الواحد للسنة الميلادية = 0.1684 درهم – **0.0943 = 0.0742 درهم

إجمالي الزكاة المستحقة على أسهمكم = 0.0742 درهم × عدد الأسهم

---

* مقدارالزكاة للسنة الهجرية 2.5% وللسنة الميلادية 2.577%

** تمثل جزءاً من زكاة السهم الواحد التي قام البنك بإخراجها عن أموال المساهمين المحتفظ بها لدى البنك، وبالتالي يجب أن تُطرح من زكاة السهم الواحد الواجب إخرَاجها من قبل المساهم.

اعتمدتها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في اجتماعها رقم 361 بتاريخ 25 يناير 2026

تقرير مدقق الحسابات المستقل

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
المكاتب 5 في ون سنترال
الطابق 4، المكتب رقم: 04. 01
شارع الشيخ زايد، ص.ب 3800
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 0300 403 (4) 971+، www.
kpmg.com/ae

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي بنك دبي الإسلامي ش.م.ع
دبي
الإمارات العربية المتحدة

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي
لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك دبي الإسلامي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات، تتضمن السياسات المحاسبية المادية ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس إبداء الرأي
لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني الدولي للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (القواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين)، المطبقة على تدقيق البيانات المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيق البيانات المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل تابع

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

راجع الإيضاحين رقم 9 ورقم 47-2 حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
إن تقدير خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية ينطوي على تقديرات وأحكام جوهرية. فيما يلي ما حددناه من مجالات رئيسية تنطوي على أعلى درجات التقديرات الموضوعة من قبل الإدارة والتي تطلبت زيادة درجات تركيز أعمال التدقيق في تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة: **تقديرات النموذج:** • تمارس المجموعة أحكام جوهرية وتضع مجموعة افتراضات لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن تحديد احتمالية التعثر عن السداد، والخسائر المحتملة عند التعثر، وإجمالي التعرض عند التعثر عن السداد. **المتعاملين دون الأفراد ضمن المرحلة 3:** يتم قياس التعرضات المادية للعملاء من غير الأفراد ضمن المرحلة 3 في حالتها الفردية فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة. يشمل ذلك تقييم سيناريوهات الاسترداد، واستراتيجيات التخارج، وتوقيت التحصيل. ينطوي هذا التقييم على أحكام جوهرية من قبل الإدارة. نتيجة لتأثير هذه الأمور، فقد رأينا أن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية يعد أحد أمور التدقيق الرئيسية حيث إنه ينطوي على أحكام جوهرية من قبل الإدارة وتقديرات غير مؤكدة واستخدام نماذج معقدة قد يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية، من ضمن إجراءات أخرى، للتحقق من مدى ملاءمة خسائر الائتمان المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مع الوضع في الاعتبار متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية واجبة التطبيق وفهمنا لأعمال المجموعة. • فهم التقديرات المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن، على سبيل المثال وليس الحصر، الحصول على معلومات حول البيئة الرقابية داخل المجموعة فيما يتعلق بالتقديرات وفهم العملية التي يتم من خلالها وضع التقديرات وفهم الطرق والافتراضات والبيانات المستخدمة في وضعها. قمنا بتقييم تصميم الضوابط الرقابية ذات الصلة وآلية تطبيقها وقمنا باختبار فعاليتها التشغيلية بما في ذلك الموافقة على الاستثناءات للحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة لعينة من التسهيلات التي تم تقديمها/ تجديدها خلال السنة. • الاستعانة بمتخصصين لدينا في تكنولوجيا المعلومات لاختبار نظم تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة والضوابط الرقابية على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. • الاستعانة بمتخصصين في إدارة المخاطر المالية لتقييم مجموعة مختارة من النماذج للتحقق من مدى معقولية وملاءمة المنهجيات والافتراضات المطبقة في المكونات الرئيسية لنماذج خسائر الائتمان استناداً إلى معرفتهم بهذا المجال وخبرتهم ذات الصلة. تضمّنت الإجراءات التي تم تنفيذها، حيثما أمكن ذلك، التحقق من الافتراضات والأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واحتمالية التعثر والخسائر عند التعثر واستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية والنتائج المرجحة للتأكد أن قيم خسائر الائتمان المتوقعة المسجلة تعكس مخاطر الائتمان الكامنة والظروف الاقتصادية الكلية السائدة. علاوة على ذلك، قام المتخصصون في إدارة المخاطر المالية بمساعدتنا في اختبار مدى ملاءمة حسابات خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إعادة إجراء عمليات الاحتساب لعينة من معاملات التمويل الإسلامي.
	• إعادة تقييم الجوانب الرئيسية لمحددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لدى المجموعة لعينات مختارة من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية من خلال تحليل المعلومات المالية والافتراضات والأحكام المطبقة من قبل المجموعة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل. • إجراء تقييمات ائتمانية مستقلة لعينة من المتعاملين دون الأفراد من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية بهدف تقييم مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية بما في ذلك تصنيف المراحل. تضمن ذلك تحليل الأداء المالي للعميل ومصادر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات وعوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة. كما قمنا أيضاً، حيثما أمكن، بفحص موافقات مجلس الإدارة/ اللجنة المنبثقة من مجلس الإدارة الموثقة بشكل رسمي على أي استثناءات مسجلة استناداً إلى سجل حدود قابلية تحمل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. • تضمنت إجراءات تدقيقنا لعينة من المتعاملين دون الأفراد ضمن المرحلة 3، حيثما أمكن، ما يلي: • تقييم تصميم الضوابط الرقابية المتعلقة بتقييم وإنفاذ الضمانات، وآلية تطبيقها واختبار فعاليتها التشغيلية؛ و • تقييم مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة في التدفقات النقدية المخصومة، بما في ذلك تقييم الضمانات. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة استناداً إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل تابع

أمر أخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ من قبل مدقق حسابات آخر أبدى في تقريره الصادر بتاريخ 11 فبراير 2025 رأي غير معدل بشأن تلك البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي (بما في ذلك تقرير مجلس الإدارة)، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها. حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نُعبر عن أية استنتاجات تأكيدية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 وتعديلاته، والمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2025، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل تابع

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهداف تدقيقنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة بغرض الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق، بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل تابع

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 وتعديلاته، فإننا ننوه بما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

1) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
2) تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 وتعديلاته؛
3) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛
4) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛
5) كما هو مبين في الإيضاح رقم 11 حول البيانات المالية الموحدة، قامت المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛
6) يبين الإيضاح رقم 43 حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛
7) بناءً على المعلومات التي تم تقديمها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، أي من الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 وتعديلاته، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025؛ و
8) يبين الإيضاح رقم 31 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية المقدمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

كما تقتضي المادة (140) من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2025، ننوه أيضاً بأننا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

ماهر الكتوت
رقم التسجيل: 5453
دبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: 2026/02/10

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2025

	Note	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	7	**36,869,986**	26,700,468
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	8	**5,386,903**	5,642,110
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	9	**262,055,139**	212,426,748
الاستثمار في الصكوك	10	**90,588,649**	82,160,734
استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة	11	**606,599**	785,404
الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة	12	**2,934,712**	2,502,668
العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع	13	**1,117,731**	988,138
العقارات الاستثمارية	14	**4,756,131**	4,520,483
ذمم مدينة وموجودات أخرى	15	**9,887,781**	7,081,994
الممتلكات والمعدات	16	**1,744,612**	1,878,071
إجمالي الموجودات		**415,948,243**	344,686,818
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع المتعاملين	18	**320,184,425**	248,545,755
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	19	**1,966,428**	5,854,493
صكوك مصدرة	20	**25,070,676**	24,154,397
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	21	**14,909,353**	12,697,749
الزكاة مستحقة الدفع	23	**681,877**	581,545
إجمالي المطلوبات		**362,812,759**	291,833,939
حقوق الملكية			
رأس المال	24	**7,240,744**	7,240,744
صكوك من الشق الأول	25	**7,346,000**	10,100,750
احتياطيات أخرى وأسهم خزينة	26	**16,476,768**	15,874,668
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	27	**(1,196,843)**	(1,267,060)
احتياطي صرف العملات	28	**(2,371,129)**	(2,028,690)
الأرباح المحتجزة		**22,412,432**	19,904,386
حقوق الملكية المنسوبة إلى حاملي الصكوك ومالكي البنك		**49,907,972**	49,824,798
الحصص غير المسيطرة	3-17	**3,227,512**	3,028,081
إجمالي حقوق الملكية		**53,135,484**	52,852,879
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**415,948,243**	344,686,818

على حد علمنا، تظهر البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللفترات المعروضة فيها. اعتمد أعضاء مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة وصرحوا بإصدارها بتاريخ 10 فبراير 2026 ووقعها نيابة عنهم:

معالي/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

يحيى سعيد أحمد لوتاه
نائب رئيس مجلس الإدارة

د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 142 إلى 202 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	Note	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
صافي الإيرادات			
الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	31	**19,547,595**	19,453,766
إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية	32	**1,873,858**	1,748,434
الإيرادات من الاستثمارات الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة، صافي	33	**28,174**	17,134
الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي	34	**487,472**	341,524
الإيرادات من العقارات الاستثمارية	35	**504,722**	738,850
الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	3-12	**381,361**	485,268
إيرادات أخرى	36	**1,003,592**	556,126
إجمالي الإيرادات		**23,826,774**	23,341,102
ناقص: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح	37	**(10,575,905)**	(10,504,562)
صافي الإيرادات		**13,250,869**	12,836,540
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين	38	**(2,256,830)**	(1,989,055)
المصروفات العمومية والإدارية	39	**(1,250,969)**	(1,180,930)
استهلاك عقارات استثمارية	1-14	**(57,395)**	(64,840)
استهلاك ممتلكات ومعدات	16	**(197,575)**	(189,978)
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(3,762,769)**	(3,424,803)
صافي الإيرادات التشغيلية قبل صافي خسائر انخفاض القيمة والضريبة		**9,488,100**	9,411,737
خسائر انخفاض القيمة، صافي	40	**(485,446)**	(406,813)
أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل		**9,002,654**	9,004,924
مصروفات ضريبة الدخل	1-22	**(1,195,112)**	(839,886)
صافي أرباح السنة		**7,807,542**	8,165,038
عائد إلى:			
مالكي البنك		**7,500,278**	7,934,086
الحصص غير المسيطرة	3-17	**307,264**	230,952
صافي أرباح السنة		**7,807,542**	8,165,038
ربحية السهم الأساسية والمخففة (درهم لكل سهم)	41	**0.98**	1.04

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 142 إلى 202 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
صافي أرباح السنة	**7,807,542**	8,165,038
بنود الخسائر الشاملة الأخرى		
البنود التي قد تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
فروق أسعار الصرف الناتجة من تحويل العمليات الخارجية، صافي	**(342,439)**	(287,253)
ربح القيمة العادلة من استثمارات الصكوك	**8,315**	7,567
البنود التي لن تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
ربح القيمة العادلة لاستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي	**41,549**	39,233
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	**(292,575)**	(240,453)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**7,514,967**	7,924,585
عائد إلى:		
مالكي البنك	**7,205,514**	7,690,366
الحصص غير المسيطرة	**309,453**	234,219
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**7,514,967**	7,924,585

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 142 إلى 202 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك								
	رأس المال ألف درهم	صكوك الشق الأول ألف درهم	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف درهم	احتياطي صرف العملات ألف درهم	الأرباح المحتجزة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	إجمالي حقوق الملكية ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2024	7,240,744	8,264,250	14,784,668	(1,331,986)	(1,741,437)	17,341,070	44,557,309	2,876,824	47,434,133
صافي أرباح السنة	–	–	–	–	–	7,934,086	7,934,086	230,952	8,165,038
الأرباح/ (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	43,533	(287,253)	–	(243,720)	3,267	(240,453)
إجمالي الدخل/ (الخسائر) الشاملة للسنة	–	–	–	43,533	(287,253)	7,934,086	7,690,366	234,219	7,924,585
المعاملات مع المالكين المسجلة مباشرة ضمن حقوق الملكية:									
توزيعات الأرباح المدفوعة (الإيضاح 29)	–	–	–	–	–	(3,252,200)	(3,252,200)	(96,303)	(3,348,503)
الزكاة (الإيضاح 23)	–	–	–	–	–	(580,565)	(580,565)	15	(580,550)
توزيعات أرباح صكوك من الشق الأول	–	–	–	–	–	(404,030)	(404,030)	–	(404,030)
إصدار صكوك من الشق الأول	–	1,836,500	–	–	–	–	1,836,500	–	1,836,500
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	–	–	–	–	–	(19,296)	(19,296)	–	(19,296)
تحويل عند استبعاد استثمارات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	–	21,393	–	(21,393)	–	–	–
الاحتياطي التنظيمي لمخاطر الائتمان (إيضاح 26)	–	–	1,090,000	–	–	(1,090,000)	–	–	–
أخرى	–	–	–	–	–	(3,286)	(3,286)	13,326	10,040
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	7,240,744	10,100,750	15,874,668	(1,267,060)	(2,028,690)	19,904,386	49,824,798	3,028,081	52,852,879
الرصيد في 1 يناير 2025	**7,240,744**	**10,100,750**	**15,874,668**	**(1,267,060)**	**(2,028,690)**	**19,904,386**	**49,824,798**	**3,028,081**	**52,852,879**
صافي أرباح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**7,500,278**	**7,500,278**	**307,264**	**7,807,542**
الأرباح/ (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة	**-**	**-**	**-**	**47,675**	**(342,439)**	**-**	**(294,764)**	**2,189**	**(292,575)**
إجمالي الدخل/ (الخسائر) الشاملة للسنة	**-**	**-**	**-**	**47,675**	**(342,439)**	**7,500,278**	**7,205,514**	**309,453**	**7,514,967**
المعاملات مع المالكين المسجلة مباشرة ضمن حقوق الملكية:									
توزيعات الأرباح المدفوعة (الإيضاح 29)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(3,252,200)**	**(3,252,200)**	**(120,379)**	**(3,372,579)**
الزكاة (الإيضاح 23)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(681,290)**	**(681,290)**	**(4,431)**	**(685,721)**
توزيعات أرباح صكوك من الشق الأول	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(414,360)**	**(414,360)**	**-**	**(414,360)**
إصدار صكوك من الشق الأول	**-**	**(2,754,750)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(2,754,750)**	**-**	**(2,754,750)**
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(22,000)**	**(22,000)**	**-**	**(22,000)**
تحويل عند استبعاد استثمارات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**-**	**-**	**22,542**	**-**	**(22,542)**	**-**	**-**	**-**
الاحتياطي التنظيمي لمخاطر الائتمان (إيضاح 26)	**-**	**-**	**602,100**	**-**	**-**	**(602,100)**	**-**	**-**	**-**
أخرى	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,260**	**2,260**	**14,788**	**17,048**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**7,240,744**	**7,346,000**	**16,476,768**	**(1,196,843)**	**(2,371,129)**	**22,412,432**	**49,907,972**	**3,227,512**	**53,135,484**

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 142 إلى 202 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الأنشطة التشغيلية		
أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل	**9,002,654**	9,004,924
تعديلات لـ:		
الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**(381,361)**	(485,268)
إيرادات توزيعات الأرباح	**(28,174)**	(17,134)
الأرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات	**(293,311)**	(82,846)
الأرباح من بيع عقارات استثمارية	**(356,151)**	(607,205)
الأرباح من بيع استثمارات في الصكوك	**(140,898)**	(96,657)
استهلاك ممتلكات ومعدات	**197,575**	189,978
استهلاك عقارات استثمارية	**57,395**	64,840
إطفاء علاوة/ خصم صكوك	**(1,131)**	170
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	**29,194**	42,870
إطفاء موجودات غير ملموسة	**5,273**	10,545
خسائر انخفاض القيمة للسنة، صافي	**485,446**	406,813
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**8,576,511**	8,431,030
الزيادة في الأرصدة لدى البنوك	**(10,038,475)**	–
الزيادة في المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	**(918,250)**	–
الزيادة في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**(50,472,464)**	(13,462,495)
الزيادة في الذمم المدينة والموجودات الأخرى	**(2,818,139)**	(55,396)
(الزيادة)/ النقص في العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع	**(109,759)**	59,859
الزيادة في ودائع المتعاملين	**71,674,458**	26,455,865
النقص في المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(3,888,065)**	(7,112,472)
الزيادة في الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى	**1,775,642**	1,112,656
النقد الناتج من العمليات	**13,781,459**	15,429,047
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	**(11,879)**	(23,182)
ضرائب مدفوعة	**(786,657)**	(146,073)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**12,982,923**	15,259,792
الأنشطة الاستثمارية		
إضافات إلى الاستثمار في الصكوك	**(20,378,723)**	(21,729,952)
المتحصلات من استبعاد/ استحقاق استثمار في صكوك	**12,115,232**	7,858,978
إضافات إلى استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة	**(3,060)**	(23,076)
المتحصلات من استبعاد استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة	**41,601**	120,552
توزيعات الأرباح المستلمة	**28,174**	17,134
إضافات إلى عقارات استثمارية	**(45,702)**	(96,345)
المتحصلات من استبعاد عقارات استثمارية	**417,856**	1,109,995
إضافات إلى استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة، صافي	**(190,236)**	(32,015)
توزيعات الأرباح المستلمة من استثمار في شركات زميلة وائتلافات مشتركة	**9,313**	152,543
إضافات إلى ممتلكات ومعدات	**(384,315)**	(268,066)
المتحصلات من بيع ممتلكات وآلات	**613,302**	202,528
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(7,776,558)**	(12,687,724)

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الأنشطة التمويلية		
إصدار صكوك	**3,673,000**	3,673,000
سداد صكوك	**(2,754,572)**	–
إصدار صكوك من الشق الأول	**-**	1,836,500
استرداد صكوك من الشق الأول	**(2,754,750)**	–
توزيع أرباح صكوك من الشق الأول	**(414,360)**	(404,030)
تكلفة إصدار صكوك من الشق الأول	**(751)**	(3,286)
الزكاة المدفوعة	**(581,545)**	(491,370)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(3,372,579)**	(3,348,503)
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التمويلية	**(6,205,557)**	1,262,311
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وما يعادله	**(999,192)**	3,834,379
النقد وما يعادله في بداية السنة	**32,342,578**	28,503,211
تأثير التغيرات في أسعار الصرف على رصيد النقد المحتفظ به بالعملات الأجنبية	**(43,222)**	4,988
النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح 42)	**31,300,164**	32,342,578

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 142 إلى 202 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) ("البنك") بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ 29 صفر 1395 هجري، الموافق 12 مارس 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته).

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة أنشطة البنك وشركاته التابعة المبينة في الإيضاح رقم 17 (يشار إليها معاً بـ"المجموعة").

تم إدراج البنك في سوق دبي المالي (المؤشر: "دي آي بي").

تقوم المجموعة بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في ضوء التوجيهات الصادرة عن اللجنة الشرعية الداخلية والهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. تقوم المجموعة بتنفيذ عملياتها من خلال فروعها المحلية وشركاتها التابعة الخارجية. يتم بيان الأنشطة الرئيسية لشركات المجموعة في الإيضاح 17 حول هذه البيانات المالية الموحدة.

إن العنوان المسجل للمكتب الرئيسي للبنك هو ص.ب 1080، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

2 تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

2-1 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المُطبقة على البيانات المالية الموحدة

- تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يترتب على تطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير مادي على المبالغ المدرجة للسنتين الحالية والسابقة، إلا أنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 "تأثيرات التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية فيما يتعلق بعدم إمكانية الصرف"

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار دون أن يتم تفعيلها بعد

لم تقم المجموعة بشكل مسبق بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها دون أن يتم تفعيلها بعد. تباشر الإدارة حالياً أعمال تقييم تأثير المتطلبات الجديدة.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديل على المعيار رقم 9 والمعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية	1 يناير 2026
تحسينات سنوية على المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية	1 يناير 2026
المعيار رقم 18 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العرض والإفصاحات في البيانات المالية	1 يناير 2027
تعديل على المعيار رقم 10 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة فيما يتعلق بمعالجة بيع الموجودات أو المساهمة بها فيما بين المستثمرين	تم إرجاء تاريخ التفعيل لأجل غير مسمى.

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق هذه التعديلات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة لفترة التطبيق المبدئي التي تصبح فيها سارية بشكل إلزامي. تباشر الإدارة حالياً أعمال تقييم تأثير المتطلبات الجديدة.

3 تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

3-1 المرابحة

هي عقد يبيع بموجبه البائع أصل ما للمشتري بسعر مؤجل بعد قيام البائع بشراء الأصل والحصول عليه وتملكه، يعتمد هذا البيع على وعد المشتري بشراء الأصل من البائع بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة. يتألف سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على سعر تكلفة المرابحة قيد السداد. يتم سداد ثمن بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع إما على شكل أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة أو مبلغ على دفعة واحدة كما هو منصوص عليه في العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 تعريفات تابع

2-3 الإجارة

1-2-3 الإجارة المنتهية بالتمليك

هي اتفاقية تؤجر المجموعة ("المؤجر") بموجبها أصل ما لأحد عملائها ("المستأجر") (بعد شراء/ حيازة الأصل محدد/معين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبوعده بالاستئجار)، مقابل سداد أجرة محددة لمدة/ لفترات إيجارية محددة، على أن يستحق السداد بأجرة ثابتة أو متغيرة.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد الأجرة، كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة. وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يبيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى التعهد بالبيع الذي يقدمه المؤجر.

يستحق سداد الأجرة فور بدء عقد الإجارة ويستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على سداد الأجرة الثابتة المستحقة (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

2-2-3 الاستصناع والإجارة الآجلة

بموجب هذا الهيكل، سيبرم البنك والعميل اتفاقية استصناع لبناء/تصنيع أحد الموجودات الموصوفة بالكامل مقابل سعر متفق عليه يتم دفعه عادةً من خلال جدول دفع متفق عليه يتوافق مع مراحل مختلفة من عملية التصنيع/البناء. بموجب اتفاقية الاستصناع، يكون العميل مسؤولاً عن بناء/تصنيع أصل الاستصناع وتسليمه للبنك في تاريخ متفق عليه في المستقبل.

بالتوازي مع ذلك، سيبرم البنك (المؤجر) والعميل (المستأجر) اتفاقية إيجار آجلة في (إجارة موصوفة بالذمة). بموجب هذه الاتفاقية، سيقوم البنك بتأجير أصل موصوف بالكامل ليتم تصنيعه وتسليمه إلى العميل (أصل الإجارة) في تاريخ محدد في المستقبل.

تحدد اتفاقية الإجارة الآجلة تفاصيل الأصل المؤجر وتنص على مدة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد الأجرة.

أثناء فترة الإنشاء بموجب عقد الاستصناع، تدفع المجموعة ثمن شراء أصل الاستصناع إلى البائع إما كمبلغ على دفعة واحدة أو من خلال دفعات متعددة طوال فترة الإنشاء. وبموجب اتفاقية الإيجار الآجل، يدفع العميل عادةً أقساطاً معينة على حساب الإيجار للبنك قبل أن يقوم البنك بتسليم الأصل إلى العميل. بمجرد تسليم أصل الإجارة إلى العميل، يتم تعديل المبالغ المدفوعة على حساب الإيجار مقابل عنصر الإيجار الإضافي ومعاملتها كدخل للبنك.

لا يبدأ عقد الإيجار بموجب الإجارة الآجلة إلا بعد استلام المستأجر للأصل المؤجر من المؤجر. ويتعهد المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة المؤجلة بتجديد فترات الإجارة وسداد مبالغ الأجرة المتعلقة بكل فترة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها خلال مدة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهايتها إذا قام المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة الآجلة، يبيع المؤجر الأصل المؤجّر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءً على تعهد البيع الذي قدمه المؤجر.

إن أخفقت المجموعة في منح حيازة الأصل بموجب الإجارة الآجلة إلى المستأجر، تُلغى الإجارة الآجلة وترد المجموعة الإيجارات المحصلة خلال فترة الإنشاء إلى المستأجر.

3-3 المشاركة

هي اتفاقية بين المجموعة وأحد عملائها يساهم من خلالها كلا الطرفين في رأسمال المشاركة ("رأسمال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة نقداً أو عيناً وفقاً للقيمة التي يتم تحديدها وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع المشاركة مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو ملكية عقار معين إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بتمليك محل المشاركة بالكامل للعميل. يتم توزيع الأرباح وفقاً لنسبة توزيع الأرباح المتفق عليها مسبقاً كما هو منصوص عليه في اتفاقية المشاركة. من حيث المبدأ، يتم توزيع أرباح المشاركة عند تصفية المشاركة والإعلان عنها/توزيعها من قبل الشريك المدير. ومع ذلك، عندما لا تكون التصفية الفعلية ممكنة. عند تقسيم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة الشركاء في رأس المال، مع مراعاة أنه في حالة إهمال الشريك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن تقدم للمجموعة دليلاً مقنعاً على أن حدوث تلك الخسارة بسبب قوى قاهرة، وأن الشريك المدير تعذر عليه التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على المشاركة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 تعريفات تابع

4-3 المضاربة
المضاربة هي عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأسمال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأسمال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقاً) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند تصفية المضاربة أو إعلان/ توزيع الربح من قبل المضارب، ولكن عندما تكون التصفية الحقيقية غير ممكنة، تسمح الشريعة بالتصفية الاستدلالية للمضاربة وتوزيع الأرباح على أساسه. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى قاهرة، وأن المضارب لم يكن بوسعه التنبؤ بها أو تفادي تبعاتها الضارة على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجموعة مضارباً أو رب المال، حسب الحالة. ويجوز للمضارب، بشرط موافقة رب المال، أن يقوم بخلط أمواله الخاصة مع رأسمال المضاربة، الأمر الذي ينتج عنه تشكيل وعاء المضاربة المشترك.

5-3 وكالة استثمار
الوكالة هي اتفاقية بين طرفين، يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأسمال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأسمال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يقدمها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أتعاباً محدداً ("أجر الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأسمال الوكالة على أن يحق للموكل كل الربح الناتج من الوكالة. وقد يتم منح الوكيل أي ربح إضافي تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء كما يستحق الموكل جميع أرباح الوكالة. يتم توزيع ربح الوكالة عند التصفية أو إعلان / توزيع الربح من قبل الوكيل. ولكن حيث إن التصفية الحقيقية غير ممكنة، تسمح الشريعة بالتصفية الاستدلالية للوكالة وتوزيع الأرباح على أساسه. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة حصول الموكل على دليل مقنع يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى قاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعه التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على الوكالة، حسب الحالة.

6-3 وكالة خدمات
بموجب هذا الهيكل، يقوم البنك بشراء أصل ما من المالك (سواء كان العميل أو طرفاً ثالثاً) من خلال اتفاقية شراء. وبعد ذلك، يقوم البنك بتعيين العميل كوكيل خدمات له للقيام بخدمات محددة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تتعلق بإدارة الأصل نيابة عن البنك، مقابل رسوم و/أو حوافز متفق عليهما مسبقاً. بموجب اتفاقية وكالة الخدمات، يقوم العميل بتحصيل الدخل الناتج عن الأصل وتحويله إلى البنك وفقاً لشروط اتفاقية وكالة الخدمات. عند الاستحقاق، يقوم البنك ببيع الأصل إلى العميل، وفقاً لتعهد الشراء الصادر من العميل لصالح البنك، بسعر ممارسة متفق عليه.

بموجب اتفاقية الوكالة، سيكون العميل ملزماً بتحصيل الدخل الناتج عن الأصل وتحويله إلى البنك في كل تاريخ دفع الدخل.

إذا كان الدخل المستحق الدفع للبنك في تاريخ دفع الدخل أكبر من مبلغ الدخل المتوقع (كما هو متفق عليه بين البنك والوكيل)، فسيتم الاحتفاظ بالدخل الفائض كاحتياطي لسداد الدخل المستقبلي وسيتم إضافته إلى حساب احتياطي الدخل الذي يحتفظ به الوكيل.

يحق للوكيل الحصول على أي مبلغ متاح في حساب الاحتياطي للدخل في تاريخ انتهاء التسهيل كحافز.

يجوز إنهاء وكالة الخدمات بموجب شراء الأصل من قبل الوكيل من البنك إما عن طريق الممارسة بموجب تعهد الشراء أو بموجب تعهد البيع. يجب تنفيذ اتفاقية شراء الأصل المقدمة كملحق لتعهد البيع وتعهد الشراء بشكل صحيح بين العميل وبنك دبي الإسلامي لإبرام بيع الأصل للعميل.

7-3 السلم
عقد تمويل السلم هو عقد تشتري المجموعة بموجبه كمية محددة من سلعة معينة من المتعامل وتسدد له ثمن السلم بالكامل مقدماً، في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه. يجوز للعميل تعيين وكيل ليتصرف نيابة عنه في شراء السلع وتسليمها للمجموعة.

تجني المجموعة أرباحاً من معاملات السلم عندما يتم استلام سلعة السلم من المتعامل وبيعها لاحقاً إلى طرف آخر مقابل ربح. يتم احتساب ربح السلم داخلياً على أساس زمني على مدار فترة عقد السلم بناءً على قيمة سلعة السلم قيد السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 تعريفات تابع

8-3 الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث يتعهد البائع بموجبه بتصنيع أو إنشاء أصل أو عقار محدد للمشتري وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم في موعد متفق عليه مقابل متفق عليه، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء أو التصنيع وهامش ربح. ولا يتطلب إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ عملية الإنشاء/التطوير أو التصنيع، بالكامل أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية البائع لتسليم المصنوع في وقته المتفق عليه وفقا للمواصفات المتفق عليها. وبموجب عقد الاستصناع، قد تقوم المجموعة بدور البائع أو المشتري. يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تتكبدها المجموعة) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد.

9-3 الصكوك

تُعرف الصكوك بأنها "شهادات استثمار ذات قيمة متساوية تمثل حصص ملكية شائعة في محفظة من الموجودات المعنية. والصكوك عموماً تستخدم كبديل إسلامي لمصطلح السندات المالية وتمثل الصكوك ملكية الموجودات المعنية من قبل حامل الصك مع كافة الحقوق والالتزامات الخاصة بالملكية، ومع ذلك، فإنه قد يمثل حق الانتفاع أو الخدمات أو الذمم المدينة في بعض الحالات.

10-3 حسابات الاستثمار ومجموعات الموجودات ذات الصلة

يتم إنشاء الودائع بشكل أساسي بموجب عقود القرض والمضاربة والوكالة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تصنف الودائع التي يتم الحصول عليها على أساس القرض على أنها "حسابات جارية" ويتم تصنيف الودائع الناتجة على أساس المضاربة والوكالة على أنها "ودائع توفير" و"ودائع ثابتة". لا يتم تمرير أي أرباح أو خسائر إلى المودعين في الحساب الجاري. على الرغم من اختلاف الميزات الخاصة بكل منتج، لا توجد عادة أي قيود على عمليات السحب أو عدد المعاملات في الحسابات الجارية وحسابات التوفير. في حالة الودائع الثابتة، يمكن إجراء عمليات السحب قبل استحقاقها وفقاً للشروط المعتمدة فقط.

يقوم البنك بإدارة مجمعات موجودات منفصلة للمضاربة (يشار إليها أيضاً باسم المجمع المشترك) وودائع الوكالة.

يتم توزيع الأرباح المحققة في المجمع المشترك مبدئياً بين البنك واالمضاربة بما يتناسب مع حصتهم في المجمع. يتم توزيع ربح المضاربة (إن وجد) بين البنك، بصفته مضارباً، والمودعين، بصفتهم رب المال، وفقاً لنسبة تقاسم الأرباح المتفق عليها مسبقاً بين المضارب ورب المال. يتم استثمار جميع الودائع القائمة على المضاربة بالكامل في المجمع المشترك لإنتاج عوائد عليها. في حالة عدم قدرة البنك على استخدام جميع الأموال، بما في ذلك أموال المساهمين، المتاحة للاستثمار، (باستثناء هوامش الاحتياطيات النقدية المطلوبة بموجب لوائح البنك المركزي)، تعطى الأولوية للأموال المتاحة في المجمع المشترك. يتم توزيع حصة رب المال من الأرباح على المودعين حسب الأوزان المحددة عند بداية فترة حساب الربح، وفي بعض الحالات يجوز للمضارب أن يهب جزءاً من حصته من الأرباح لرب المال كهدية (هبة). تستحق الودائع الاستثمارية في المجمع الربح، إن وجد، من موجودات ذلك المجمع خلال فترة توزيع الأرباح وفقاً للأوزان المخصصة و/أو نسبة تقاسم الأرباح، وفي حالة وجود أي خسارة، يتحملونها وفقاً لنسبة استثماراتهم.

تحفظ الودائع الثابتة بموجب هيكل الوكالة في مجموعة موجودات منفصلة لتتناسب مع العائدات المتوقعة واستحقاق ودائع الوكالة. وفقا لشروط اتفاقية الوكالة، يتم منح الوكيل / البنك (الوكيل) زيادة على الربح المتوقع كحافز.

1-10-3 مجموعات الموجودات ونهج التخصيص

يقوم البنك بتشغيل مجمعات عامة ومحددة للودائع والأموال بين البنوك المقبولة/المكتسبة بموجب أوضاع المضاربة والوكالة.

بموجب مجمع الودائع العامة، يقبل البنك الأموال على أساس المضاربة من المودعين (رب المال) حيث يعمل البنك كمدير (المضارب) ويستثمر الأموال في طرق التمويل والاستثمارات والإيداعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. عند استخدام الأموال واستثمارها، يمنح البنك الأولوية للأموال المتاحة في المجمع المشترك على أموال المساهمين من مصادره الخاصة بعد استيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بهذه الودائع.

يتم تشغيل مجمعات محددة للودائع المقبولة من ودائع الوكالة. يتم احتساب ربح كل مجمع ودائع على جميع الموجودات المجزية المحجوزة باستخدام الأموال من المجمع بعد خصم مصاريف خسائر/استردادات التأثير المحددة المتكبدة مباشرة في كسب دخل هذا المجمع إلى جانب الرسوم ذات الصلة، إن وجدت. لا يتم تحميل أي نفقات ذات طبيعة عامة أو إدارية على المجمعات. يتم تقاسم ربح المجمع بين المساهمين ومودعي الوكالة على أساس تناسبي للقيمة الإجمالية (أي قبل خصم رسوم الوكيل) وفقاً لنسبة الاستثمار في حقوق الملكية. يتم تقاسم ربح المجمع بين مودعي المجمع وفق آلية محددة مسبقاً بناءً على الأوزان المعلنة قبل بدء فترة حساب الربح بعد خصم رسوم الوكيل. يتم الإعلان عن هذه الأوزان من قبل البنك وفقاً لمتطلبات الهيئة العليا الشرعية التابعة للمصرف المركزي وكذلك لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 تعريفات تابع

10-3 حسابات الاستثمار ومجموعات الموجودات ذات الصلة تابع

1-10-3 مجموعات الموجودات ونهج التخصيص تابع

قام البنك بكافة استثماراته في شركاته التابعة والزميلة من خلال وعاء المضاربة الذي يتكون من ودائع المضاربة وأموال المساهمين. ومع ذلك، لا يتم نقل أي أصل من محفظة أو وعاء إلى آخر دون اتباع الإجراءات المناسبة وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

الميزات الرئيسية وخصائص المخاطر والمكافآت لجميع المجمعات

تعتمد خصائص المخاطر لكل مجموعة بشكل أساسي على الموجودات والمطلوبات لكل مجموعة. تتعرض المجمعات لمخاطر الائتمان العامة ومخاطر ملكية الموجودات ومخاطر معدل الربح للموجودات الأساسية المعنية، إلى جانب المخاطر المرتبطة بطريقة التمويل (طرق التمويل) المطبقة / المستخدمة بموجب هيكل (هياكل) المعاملة. إن البنك مجهز تجيزاً جيداً لتحديد هذه المخاطر والحد منها بشكل مناسب.

يتم تخصيص (الإيرادات والمصروفات للمجموعات المختلفة) على آلية محددة مسبقاً ومبادئ/ معايير محاسبية. لم تكن هناك أي تغييرات في أي استراتيجيات توزيع الموجودات للمجموعات خلال السنوات.

4 أساس الإعداد

1-4 بيان التوافق

تم إعداد هذه المعلومات المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وبما يتوافق مع المتطلبات ذات الصلة من قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 وتعديلاته وكذلك المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025.

2-4 أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما توضح السياسات المحاسبية أدناه.

3-4 العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية الموحدة

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو العملة التشغيلية وعملة العرض لدى البنك. تُقرب كافة القيم إلى أقرب عدد صحيح بالألف، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

5 السياسات المحاسبية المادية

1-5 أسس التوحيد

1-1-5 دمج الأعمال

يتم احتساب دمج الأعمال من خلال طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى المجموعة. يتم بصورة عامة قياس الثمن المحول عند الاستحواذ بالقيمة العادلة التي يتم احتسابها على أنها صافي الموجودات المحددة التي تم الاستحواذ عليها. يتم اختبار أي شهرة تجارية تنشأ من الدمج سنوياً للتحقق من تعرضها لانخفاض في القيمة. يتم احتساب أي أرباح من الشراء بسعر منخفض مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم بيان تكاليف المعاملة كمصروفات عند تكبدها باستثناء التكاليف المتعلقة بإصدار أدوات تمويل إسلامي أو أدوات حقوق ملكية.

لا يشتمل الثمن المُحول على المبالغ المتعلقة بتسوية العلاقات السابقة. غالباً ما يتم احتساب هذه المبالغ ضمن الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس أي مبلغ يُحتمل سداده بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. عندما يتم تصنيف المبلغ المحتمل كحقوق ملكية، لا تتم إعادة قياسه ويتم احتساب التسوية ضمن حقوق الملكية. بخلاف ذلك، يتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمبلغ المحتمل ضمن الأرباح أو الخسائر.

2-1-5 الشركة التابعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمجموعة والمنشآت الخاضعة لسيطرة المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة:

- سلطة على المنشأة المستثمر بها،
- تعرض إلى، أو لديها حقوق في، العوائد المتغيرة من ارتباطها بالمنشأة المستثمر بها، و
- القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمر بها للتأثير على قيمة عوائدها.

تعيد المجموعة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المنشأة المستثمر بها إن كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

عندما تقل حقوق التصويت للمجموعة في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للمجموعة السلطة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكفي حقوق التصويت لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر بها بصورة منفردة. تراعي المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للمجموعة حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت لدى المجموعة مقارنة بحجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة للمجموعة وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- غيرها من الحقائق والظروف الأخرى التي تشير إلى أن المجموعة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

5-1 أسس التوحيد تابع

5-1-2 الشركة التابعة تابع

يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف بفقد المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. وبصورة محددة، يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركة التابعة التي يتم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة. تكون الأرباح أو الخسائر وكافة مكونات الدخل الشامل الآخر منسوبة إلى مالكي المجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة.

يُنسب إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي المجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتوافق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

تحذف جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المرتبطة بالمعاملات بين منشآت المجموعة بالكامل عند التوحيد.

إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان المجموعة للسيطرة على الشركات التابعة، يتم احتسابها كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع/ مستحق السداد أو المقبوض/مستحق القبض، ويُنسب إلى مالكي المجموعة.

5-1-3 العملات الأجنبية

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يتم احتساب معاملات كل منشأة من منشآت المجموعة التي تتم بعملات غير العملة الرسمية لكل منشأة (العملات الأجنبية) وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. لا تتم إعادة تحويل البنود غير المالية المقاسة بالتكلفة التاريخية بأي من العملات الأجنبية.

يتم احتساب فروقات الصرف للبنود المالية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار الصرف للمعاملات المبرمة للتحوط من مخاطر عملات أجنبية محددة؛ و
- فروقات أسعار الصرف من البنود المالية المستحقة من، أو المستحقة إلى، عملية خارجية لم يتم تخطيط تسوية لها وليس من المحتمل حدوثها (ولذلك تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الخارجية)، والتي يتم احتسابها مبدئياً في الدخل الشامل الآخر ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تسوية البنود المالية.

لأغراض عرض البيانات المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية للمجموعة إلى الدرهم الإماراتي، وهو عملة عرض البيانات المستخدمة من قبل المجموعة، باستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة في الفترة. يتم احتساب فروقات الصرف، إن وجدت، ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم بيان القيمة المتراكمة في حقوق الملكية (تنسب إلى الحصص غير المسيطرة، حيثما يكون مناسباً).

عند استبعاد عملية خارجية، يُعاد تصنيف جميع فروقات الصرف المتراكمة في حقوق الملكية المتعلقة بتلك العملية العائدة إلى مالكي المجموعة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

علاوة على ذلك، عند قيام المجموعة باستبعاد جزء فقط من حصتها في شركة تابعة بحيث لا ينتج عن هذا الاستبعاد فقدان المجموعة للسيطرة على تلك الشركة التابعة، يُعاد توزيع الحصة التناسبية من فروقات الصرف المتراكمة على الحصص غير المسيطرة ولا يتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يتعلق بكافة بعمليات الاستبعاد الجزئي الأخرى (أي استبعاد جزئي لشركات زميلة أو مشاريع مشتركة ولا ينتج عن ذلك فقدان المجموعة للتأثير الهام أو السيطرة المشتركة)، يُعاد تصنيف الحصة التناسبية من فروقات الصرف المتراكمة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تتم معاملة تعديلات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة التي تم الاستحواذ عليها نتيجة الاستحواذ على عملية خارجية كموجودات ومطلوبات للعملية الخارجية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة تقرير، ويتم احتساب فروقات أسعار الصرف ضمن حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

5-1 أسس التوحيد تابع

5-1-4 فقدان السيطرة
عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم احتساب أرباح أو خسائر فقدان السيطرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم احتسابها على أنها الفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة للحصص المتبقية، و (2) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة التجارية)، ومطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة. يتم احتساب كافة المبالغ المعترف بها مسبقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر (أي تم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من فئات حقوق الملكية).

تُعتبر القيمة العادلة لأي استثمارات محتفظ بها في شركات تابعة سابقة بتاريخ فقدان السيطرة أنها هي القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وحيثما يكون مناسباً، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك.

5-1-5 المنشآت ذات الأغراض الخاصة
تتمثل المنشآت ذات الأغراض الخاصة في المنشآت التي يتم تأسيسها لتحقيق أهداف محدودة ومحددة جيداً مثل توريق موجودات أو تنفيذ معاملة تمويل إسلامي محددة. يتم توحيد المنشأة ذات الأغراض الخاصة إذا رأت المجموعة أنها تسيطر عليها استناداً إلى تقييم جوهر علاقتها مع المجموعة وكذلك تقييم للمخاطر والامتيازات المرتبطة بها، خلصت الشركة إلى أنها تسيطر على المنشآت ذات الأغراض الخاصة.

5-1-6 الأنشطة الائتمانية
تعمل المجموعة بصفة أمين/ مدير أو بغيرها من الصفات التي ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات بصفة أمين بالنيابة عن أمناء أو مؤسسات أخرى. لا يتم إدراج هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عن الأنشطة الائتمانية في البيانات المالية الموحدة للمجموعة حيث إنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة.

5-2 الأدوات المالية

5-2-1 الاعتراف المبدئي
يتم احتساب الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح إحدى شركات المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

5-2-2 القياس المبدئي
تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية تتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حيثما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. تقيد تكاليف المعاملة المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

5-3 الموجودات المالية
يتم الاعتراف وإيقاف الاعتراف بعمليات شراء أو بيع الموجودات المالية بالطرق الاعتيادية في تاريخ التداول. تتمثل الطرق الاعتيادية للشراء أو البيع في مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تقضي تسليم الموجودات ضمن نطاق زمني تحدده الاتفاقيات أو اللوائح السوقية مع مراعاة الضوابط الشرعية ذات الصلة

يتم قياس كافة الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

5-3-1 تصنيف الموجودات المالية
يتم لاحقاً قياس الأرصدة لدى البنوك المركزية والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في صكوك إسلامية وبنود من الذمم المدينة والموجودات الأخرى التي ينطبق عليها الشروط التالية بالتكلفة المطفأة:

- أن تكون الموجودات محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن توفر البنود التعاقدية الخاصة بالأداة، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي وأرباح على المبلغ الأصلي قيد السداد.

يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

3-5 الموجودات المالية تابع

2-3-5 تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لموضوعية نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار على ما يلي:

- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى إدارة البنك؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال؛ ما إذا كانت التعويضات ترتكز على القيمة العادلة للموجودات التي تتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها.
- مدى تواتر وقيمة وتوقيت المبيعات التي تعتبر من الأمور الهامة التي يتم مراعاتها أثناء تقييم البنك.

يرتكز تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بصورة معقولة دون الأخذ بعين الاعتبار 'أسوأ السيناريوهات' أو 'السيناريوهات الحرجة'. إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة مختلفة عن التوقعات الأصلية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكن يتم إدراج تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم استحداثها أو شراؤها مؤخراً منذ ذلك الحين فصاعداً.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المحتفظ بها للبيع أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لبيع الموجودات المالية.

3-3-5 تقييم خصائص التدفق النقدي

تتضمن خصائص التدفق النقدي التعاقدي تقييم السمات التعاقدية لأداة ما لتحديد إن كانت ستولد تدفقات نقدية تتوافق مع الترتيب التمويلي الأساسي. تتوافق التدفقات النقدية التعاقدية مع ترتيب التمويل الأساسي إن كانت تمثل التدفقات النقدية المتعلقة فقط بسداد المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي، في حين يُعرف "الربح" على أنه الزيادة على الأصل نتيجة التجارة خلال فترة زمنية محددة ومقابل التكاليف ومخاطر التمويل الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، إضافة إلى هامش معدل الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط سدادات المبلغ الأصلي والربح، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط.

4-3-5 التكلفة المطفأة وطريقة معدل الربح الفعلي

إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات على مدى الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الربح الفعلي في المعدل المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) على مدى العمر المتوقع للأدوات الاستثمارية والتمويلية أو، إن أمكن، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

تقيد الإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس معدل الربح الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

5-3-5 الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

يُعتبر الأصل المالي أنه محتفظ به لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤه أساساً لغرض البيع في المستقبل القريب، أو
- كان، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة وله طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كان أداة مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط إسلامية.

تقاس الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة. ومقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة وتقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. لن تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

3-5 الموجودات المالية تابع

6-3-5 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة تحقق الشرطين التاليين:

- إذا كانت الأداة يحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك بيع الموجودات المالية؛ و
- إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تفي بمتطلبات اختبار الدفعات التي تمثل أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي فقط.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً بالقيمة العادلة مع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بإيرادات الربح وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر. عند إيقاف الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي تم احتسابها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

7-3-5 الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) التي لا ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. علاوة على ذلك، فإن الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) التي ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة ولكنها غير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قد يتم تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ التضارب في القياس أو الاعتراف والذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

لم تصنف المجموعة أية موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند تغيير نموذج الأعمال بحيث لا يعد ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة. لا يسمح بإعادة تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مع احتساب أية أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة قياس في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم إدراج صافي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "الأرباح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للطريقة المبينة في الإيضاح 46-2-1 حول هذه البيانات المالية الموحدة.

8-3-5 أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف الفورية في نهاية كل فترة تقرير. تشكل مكونات صرف العملات الأجنبية جزءاً من أرباح أو خسائر قيمتها العادلة. وطبقاً لذلك:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم احتساب مكون صرف العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم احتساب أي مكون من مكونات صرف العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر.

فيما يتعلق بالأدوات المالية بالعملات الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة للموجودات المالية ويتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

9-3-5 انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة للتحقق من تعرضها لانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير.

يقوم البنك بتطبيق منهجية ترتكز على ثلاث مراحل لقياس مخصص خسائر الائتمان باستخدام منهجية خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك للفئات التالية من الأدوات المالية:

- الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تمثل أدوات مالية واستثمارات في صكوك؛
- أدوات مصدرة خارج الميزانية العمومية؛
- عقود ضمانات مالية مصدرة؛
- المستحق من بنوك ومؤسسات مالية؛
- الأرصدة لدى المصارف المركزية؛ و
- موجودات مالية أخرى.

تنتقل الموجودات المالية عبر ثلاث مراحل بناءً على التغيير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي.

لا يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة من استثمارات الأسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

3-5 الموجودات المالية تابع

9-3-5 انخفاض قيمة الموجودات المالية تابع

نموذج انخفاض قيمة خسائر الائتمان المتوقعة

يشمل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة منهج يتكون من ثلاث مراحل يرتكز على التغير في الجودة الائتمانية للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي. تعكس خسائر الائتمان المتوقعة القيمة الحالية للعجز في النقد المتعلق بحالات التعثر عن السداد إما (1) على مدى فترة الاثنى عشر شهراً التالية أو (2) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بناء على التراجع الائتماني من البداية.

- طبقاً للمرحلة 1 – في حالة عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، سوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر بأنها الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر لأداة مالية المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً استناداً إلى توقع حدوث تعثر خلال 12 شهراً التي تلي تاريخ التقرير. يتم تطبيق احتماليات التعثر المتوقع خلال 12 شهراً على التنبؤ بإجمالي التعرض عند التعثر ويتم ضربها في الخسارة المحتملة عند التعثر ويتم تخفيضها بمعدل الربح الفعلي الأصلي التقريبي.
- طبقاً للمرحلة 2 – في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن لا تعتبر الأدوات المالية قد تعرضت لانخفاض ائتماني، سوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة بناء على المدة المرجحة لاحتمالية التعرض للتعثر. يتم تقدير احتمالية التعثر والخسارة المحتملة عند التعثر على مدى عمر الأداة ويتم تخفيض العجز النقدي المتوقع بمعدل الربح الفعلي الأصلي التقريبي.
- طبقاً المرحلة 3 – في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير، سوف يتم تصنيف هذه الأدوات المالية كأدوات تعرضت لانخفاض ائتماني وسوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الموجودات المالية بافتراض أن نسبة احتمالية التعثر هي 100٪.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء المتوقع من الالتزام التي سيتم سحبه على مدى عمره المتوقع. وبذلك تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى القيمة الحالية للعجز المتوقع في التدفقات النقدية في حالة سحب التمويل. يتم تخفيض العجز النقدي المتوقع بمعدل الربح الفعلي المتوقع التقريبي على التمويل.

يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ المحتسب مبدئياً منقوصاً منه الإطفاء المتراكم المعترف به ضمن بيان الدخل، أو مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الضمان عن خسائر الائتمان التي يتكبدها. يتم تخفيض العجز بمعدل الخصم المعدل في ضوء المخاطر المناسب للتعرض.

يمثل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة نظرة مستقبلية ويقتضي الاستناد إلى توقعات معقولة ومدعّمة بأدلة للظروف الاقتصادية المستقبلية عند تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى سيناريوهات قائمة على الاحتمالية لقياس العجز النقدي المتوقع المخفض بمعدل الربح الفعلي التقريبي. يتمثل العجز النقدي في الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك الحصول عليها. يأخذ المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاعتبار احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على أنها حاصل ضرب احتمالية التعثر والخسارة المحتملة عند التعثر وإجمالي التعرض عند التعثر. قام البنك بوضع منهجيات ونماذج مع الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي للمحافظ ونوعيتها ودرجة تعقيدها.

تستند هذه المعايير بصورة عامة إلى نماذج إحصائية موضوعة داخلياً وغيرها من البيانات الإحصائية وتخضع للتعديل بحسب المعلومات الاستشرافية.

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

- احتمالية التعثر – تتمثل في تقدير احتمالية على مدى فترة زمنية معينة؛
- إجمالي التعرض عند التعثر – يتمثل في تقدير التعرض للتعثر في تاريخ مستقبلي مع الوضع بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير؛ و

الخسارة المحتملة عند التعثر – يتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر في وقت معين. يستند إجمالي التعرض عند التعثر إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان يتوقع المقرض الحصول عليها (والتدفقات النقدية المتوقعة عموماً في حالة حسابات المرحلة 3)، بما في ذلك التدفقات النقدية من مصادرة الضمان. يتم عادةً التعبير عنها كنسبة مئوية من إجمالي التعرض عند التعثر.

العوامل الاقتصادية العامة والمعلومات الاستشرافية والسيناريوهات المتعددة

يتطلب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقدير عادل ومرجح لخسائر الائتمان بناء على الاحتمالية من خلال تقييم نطاق النتائج المحتملة الذي يتضمن التنبؤات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ البنك بالاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو إيجابي، سيناريو سلبي) بمعدلات أوزان ترجيح نسبتها 40% و 30% و 30% على التوالي. يرتبط كل سيناريو منها بالدرجات المختلفة لاحتمالية التعثر. تتضمن أيضاً عملية تقييم السيناريوهات المتعددة احتمالية تحصيل التمويلات المتعثرة، بما في ذلك احتمالية سداد التمويلات بالإضافة إلى قيمة الضمان أو المبلغ الذي سوف يتم الحصول عليه مقابل بيع الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

3-5 الموجودات المالية تابع

9-3-5 انخفاض قيمة الموجودات المالية تابع

يعتمد البنك في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة على معلومات استشرافية واسعة النطاق كمدخلات اقتصادية مثل:

- الاستهلاك الحكومي الحقيقي
- الواردات الحقيقية للسلع والخدمات
- المؤشر القياسي لأسعار المنازل
- العقارات السكنية - أبوظبي ودبي
- المؤشر القياسي لأسعار المستهلك
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- المصروفات المالية الحكومية العامة
- الحسابات القومية: الصادرات الحقيقية للسلع والخدمات

يجب إدراج العوامل الاقتصادية العامة والمعلومات الاستشرافية ضمن عملية قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ تقديم الائتمان. يجب أن توضح عملية قياس خسائر الائتمان المتوقعة في كل فترة تقرير معلومات مناسبة ومدعمة بأدلة في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتنبؤات المتعلقة بالظروف الاقتصادية المستقبلية. إن المدخلات والنماذج المستخدمة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة قد لا ترصد دائماً جميع سمات السوق في تاريخ البيانات المالية. لبيان تلك السمات، يتم أحياناً إجراء تعديلات نوعية أو تسويات باعتبارها تعديلات مؤقتة عندما تكون تلك الفروقات مادية بصورة جوهرية.

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نسبي. من أجل تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي زادت بصورة جوهرية منذ بداية نشأة الأصل المالي، يقوم البنك بمقارنة بمخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر عند بداية نشأة الأصل المالي باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يتم استخدامها في عمليات إدارة المخاطر والتصنيف المعمول بها من قبل البنك. سوف يتم تقييم التغير في مخاطر الائتمان في تاريخ كل تقرير وذلك لكل أصل يعتبر هام بصورة منفردة وعلى مستوى القطاعات بالنسبة لحالات التعرض الفردي.

يتم تحويل مجموعة الموجودات من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 عندما:

- تتغير احتمالية التعثر أو تصنيف مخاطر الائتمان إلى درجة تتجاوز الحد الموضوع من البنك فيما يتعلق بالاعتراف المبدئي؛ (تخفيض التصنيف الائتماني بمقدار 4 درجات عن التصنيف الأصلي للعملاء ذوي التصنيف الاستثماري، وتخفيضه بمقدار 3 درجات عن التصنيف الأصلي للعملاء ذوي التصنيف غير الاستثماري، وتخفيضه بمقدار درجتين عن التصنيف الأصلي للعملاء المدرجين في قائمة المراقبة)؛
- تتجاوز مدة استحقاق أي أداة مالية 30 يوم؛
- يتم تعديل أو إعادة هيكلة الموجودات المالية نتيجة لضائقة ائتمانية أو إخلال المتعاملين من الشركات ببنود مالية مادية؛ و
- تنشأ متطلبات تنظيمية واحترازية إضافية تتعلق بعدم القدرة على السداد (عدد حالات التأجيل، وتنبيهات الإنذار المبكر، إلخ).

تبقى الأدوات المحولة إلى المرحلة 2 من المرحلة 1 في نفس المرحلة حتى تفي بالمعايير الموضوعة على مدى فترة محددة طبقاً لسياسة البنك.

ترتكز عملية التحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 3 على ما إذا كانت الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض في التصنيف الائتماني في تاريخ التقرير.

الحكم الائتماني القائم على الخبرة

تتطلب منهجية البنك فيما يتعلق بتكوين مخصص خسائر الائتمان المتوقعة أن يقوم البنك باستخدام حكمه الائتماني القائم على الخبرة ليشمل التأثير المقدر للعوامل التي لم يتم رصدها في نتائج نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في جميع فترات التقارير.

أثناء قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتعين على البنك أن يضع باعتباره أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها البنك لمخاطر الائتمان. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية عند تحديد الفترة المتوقعة، بما في ذلك خيارات السداد مقدماً وخيارات التمديد والتجديد.

لا يزال تعريف التعثر الذي يتبعه البنك لتقييم الانخفاض في القيمة متطابق مع توجيهات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دون اللجوء إلى الافتراضات كما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

العمر المتوقع

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ البنك باعتباره أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها البنك لمخاطر الائتمان. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية عند تحديد الفترة المتوقعة، بما في ذلك خيارات السداد مقدماً وخيارات التمديد والتجديد.

تعريف التعثر

يعتبر البنك أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- ألا يحتمل، لأسباب مالية أو غير مالية، أن يفي المتعامل بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه البنك دون لجوء البنك لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛ أو
- يعجز المتعامل عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه البنك لمدة تزيد عن 90 يوم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

3-5 الموجودات المالية تابع

9-3-5 انخفاض قيمة الموجودات المالية تابع

عند تقييم ما إذا كان المتعامل تعثر عن السداد، يأخذ البنك بالاعتبار المؤشرات التالية:
(1) مؤشرات نوعية – مثل الإخلال المادي بالتعهد؛
(2) مؤشرات كمية – مثل التأخر عن السداد أو عدم سداد التزام آخر من قبل نفس العميل / مجموعة العميل تجاه البنوك؛ و
(3) بناءً على البيانات المعدة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

إن المدخلات المستخدمة في تقييم ما إذا كان هناك أداة مالية في حالة تعثر عن السداد وأهميتها قد تتغير بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف، قد تشمل مؤشرات عدم الرغبة في السداد، على سبيل المثال لا الحصر، أزمة القطاع، وإعادة الهيكلة المتكررة، والتدهور الكبير في الموجودات التشغيلية، والاحتمال الكبير للغاية للإفلاس.

تسهيلات التمويل المعاد التفاوض عليها

يقدم البنك أحياناً تنازلات أو تعديلات على الشروط الأصلية للتمويل نظراً للأزمات المالية التي يواجهها المتعامل عوضاً عن مصادرة الضمان أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الضمان. يعتبر البنك أن هذا التمويل متعثر السداد عند تقديم هذه التنازلات أو إجراء تلك التعديلات نتيجة الأزمات المالية الحالية أو المتوقعة للمتعامل والتي ما كان البنك ليوافق عليها في حال كان المتعامل في وضع مالي جيد. تشتمل المؤشرات على وجود أزمات مالية على عدم الوفاء بالتعهدات أو تعرض العميل لظروف تجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية. قد ينطوي التعثر على تمديد اتفاقيات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. فور إعادة التفاوض على الشروط، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي الذي تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وفق سياسة البنك، تتم متابعة التمويل المتعثر للتأكد من استمرار سداد السدادات المستحقة مستقبلاً. يتم تحديد التصنيف بين المرحلة 2 والمرحلة 3 على أساس معايير التصنيف وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إذا أظهرت هذه الإجراءات وجود خسارة متعلقة بالتمويل، يتم الإفصاح عنها ومعاملتها كأصل منخفض القيمة ضمن المرحلة 3 لحين تحصيله أو شطبه.

إذا تم إعادة التفاوض بشأن التمويل أو تعديله دون إيقاف الاعتراف به، يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. كما يضع البنك بعين الاعتبار مدى ضرورة تصنيف الموجودات ضمن المرحلة 3. فور تصنيف الأصل كتمويل متعثر، يظل ضمن هذه الفئة لفترة اختبار ممتدة حتى 12 شهر على الأقل. من أجل إعادة تصنيف التمويل خارج فئة التمويل المتعثر، يتعين على العميل الوفاء بجميع المعايير التالية:

- يجب أن تكون جميع التسهيلات المقدمة للعميل منتظمة السداد؛
- مُضي فترة الاختبار التي تبلغ مدتها سنة واحدة اعتباراً من التاريخ الذي تم فيه اعتبار التمويل منتظم السداد؛ و
- سداد أكثر من دفعة ذات قيمة منخفضة من المبلغ الأصلي أو الربح بصورة منتظمة خلال فترة الاختبار.

الشطب

عادةً ما يتم شطب الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، جزئياً أو كلياً، عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد المبلغ الأصلي، وتكون المجموعة قد استنفذت كافة الإجراءات القانونية والعلاجية للاسترداد من العميل.

التمويل المستحوذ عليه

يتم قياس جميع التمويلات المشتراة مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ الشراء. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد في تاريخ الشراء. قد يتناسب التمويل المكتسب مع أي من الفئتين: التمويل التشغيلي أو التمويل المشترى أو الناشئ منخفض القيمة الائتمانية (المشترى أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية).

يتبع التمويل التشغيلي المشترى نفس المحاسبة مثل التمويل التشغيلي الناشئ وينعكس في المرحلة 1 في تاريخ الاستحواذ. وتخضع تلك الائتمانات لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً والمقيدة كمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما تتخطى القيمة الدفترية لتلك الموجودات القيم الاسمية للتعرض المكتسب. يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة الذي تم إعداده لهذا التمويل في تاريخ الاقتناء في إيرادات الأرباح على مدى العمر الزمني لذلك التمويل.

يتم عرض التمويل المشترى أو الناشئ منخفض القيمة الائتمانية بشكل منفصل ويخضع دائماً لمخصص على مدى العمر الزمني لخسائر الائتمان. يتم تسجيل أي تغييرات في التدفقات النقدية المتوقعة منذ تاريخ الحيازة كمصاريف / استرداد في مخصص خسائر الائتمان في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في نهاية كل فترات التقارير اللاحقة لتاريخ الاستحواذ.

10-3-5 إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة باحتساب حصتها التي تحتفظ بها في الأصل بالإضافة إلى الالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تلتزم بسدادها. إذا احتفظت المجموعة بصورة فعلية بكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في احتساب الأصل المالي كما تعترف بالتمويل الإسلامي الخاضع لضمان للعائدات المستلمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

3-5 الموجودات المالية تابع

10-3-5 إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية تابع

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمة إجمالي المبلغ المقبوض ومستحق القبض في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي الذي يمثل استثماراً في أداة الأسهم والمصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الكلية المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، ولكن يتم تحويله إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية.

11-3-5 الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والتزامات التمويل غير المسحوبة

يتمثل الضمان المالي في تعهد/التزام يتطلب من الجهة المصدرة سداد دفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب عجز طرف معين عن الوفاء بالتزامه عند استحقاقه وفقاً للشروط التعاقدية. يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية واعتمادات مستندية والتزامات تمويل في سياق أعماله الاعتيادية. يتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة، التي تعادل الأقساط المستلمة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ المحتسب مبدئياً منقوصاً منه الإطفاء المتراكم في بيان الدخل أو مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، أيهما أكبر.

يتم احتساب الأقساط المستلمة في بيان الدخل ضمن صافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى مدة الضمان.

تتمثل التزامات التمويل غير المسحوبة والاعتمادات المستندية في التزامات يلتزم بموجبها البنك، على مدى فترة الالتزام، بتقديم تمويل إلى العميل بناء على شروط محددة سلفاً. تقع هذه العقود ضمن نطاق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة.

4-5 المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد، وذلك فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها الرغبة إما في التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي المبلغ عندما تجيز المعايير المحاسبية ذلك، أو فيما يتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في المجموعة.

تعتبر المجموعة طرفاً في عدد من الترتيبات، ومنها اتفاقيات التسوية الرئيسية، والتي تمنحها الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا يكون لديها الرغبة في تسوية المبالغ على أساس صافي المبلغ أو بصورة متزامنة وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي المبلغ.

5-5 تصنيف المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي تصدرها المجموعة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاق التعاقدي وتعريف المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية.

6-5 أدوات حقوق الملكية

تتمثل أداة حق الملكية في أي عقد يثبت وجود حصص متبقية في موجودات أي منشأة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. يتم احتساب أدوات حقوق الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة صافي المبالغ المحصّلة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم احتساب أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك التي استحوذ عليها بنفسه أو عن طريق أي من شركاته التابعة (أسهم الخزينة) وتُخصم مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم احتساب أية أرباح أو خسائر في بيان الأرباح أ الخسائر الموحد من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

تتمثل الصكوك من الشق الأول في صكوك مضاربة دائمة وغير قابلة للاسترداد من قبل حاملي الصكوك ويستحقون توزيعات أرباح غير متراكمة بناءً على موافقة مجلس الإدارة. وطبقاً لذلك، يتم عرض الصكوك من الشق الأول كأحد مكونات أدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل المجموعة في حقوق الملكية.

يتم احتساب توزيعات الأرباح من الأسهم العادية وتوزيعات أرباح الصكوك من الشق الأول كمطلوبات وتُخصم من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة ومجلس الإدارة على الترتيب. ويتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تم الموافقة عليها بعد تاريخ التقرير كحدث غير معدل بعد تاريخ التقرير.

7-5 المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

على الرغم من ذلك، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل أصل مالي غير مؤهل لإيقاف الاعتراف أو عند تطبيق طريقة الارتباط المستمر، والضمانات المالية المصدرة من قبل المجموعة، والالتزامات المصدرة من قبل المجموعة لتقديم تسهيلات بمعدل ربح أقل من سعر السوق يتم قياسها وفقا للسياسات المحاسبية المحددة المبينة أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

7-5 المطلوبات المالية تابع

1-7-5 المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة وغير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة معدل الربح الفعلي.

تتمثل طريقة معدل الربح الفعلي في الطريقة التي يتم بها احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع حصة المودعين من الأرباح على الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الربح الفعلي في المعدل المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات) على مدى العمر الافتراضي المقدر للالتزام المالي أو، إن كان مناسباً، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

تشتمل المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وودائع المتعاملين (ودائع القرض الحسن والمرابحة والوكالة) وأدوات الصكوك وبعض الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى.

يتم استثمار ودائع أو أموال المتعاملين في مجموعات موجودات محددة ومدارة جيداً لمواجهة ومطابقة المخاطر والمكافآت المرتبطة بالطبيعة المتنوعة للودائع الاستثمارية بموجب قرارات وتوجيهات لجنة الاستثمار والائتمان ذات الصلة ووفقاً لتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك. يتم تجميع جميع العوائد والتكاليف المرتبطة وفقاً لمجموعات الموجودات لتوفير توزيع العوائد والأرباح للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار.

2-7-5 أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية بناءً على التكلفة المطفأة للأدوات ويتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم تحديد القيمة العادلة للمطلوبات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الفوري في نهاية فترة التقرير.

3-7-5 إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية وذلك فقط عندما تتم تسوية التزامات المجموعة أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إيقاف الاعتراف بها والمبلغ المدفوع أو مستحق السداد، إن وجد، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المفترضة، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

8-5 الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تتمثل الأداة المالية المشتقة في الأداة المالية التي تتغير قيمتها تبعاً لاعتبارات متغيرة وتتطلب استثمار مبدئي محدود أو قد لا تتطلب أي استثمار مبدئي ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي. تبرم المجموعة معاملات متنوعة لأدوات مالية مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وتتضمن تعهدات أحادية من طرف واحد لبيع/ شراء عملات وترتيبات خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمعدلات الربح.

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة كما في تاريخ العقد ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم تسجيل كافة الأدوات المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمها العادلة كموجودات عندما تكون القيم العادلة موجبة ضمن الموجودات أو كمطلوبات عندما تكون قيمها العادلة سالبة. تتم مقاصة موجودات ومطلوبات المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الناشئة عن معاملات مختلفة إذا كانت المعاملات مع الطرف المقابل نفسه، وعندما يوجد حق قانوني لإجراء المقاصة، ويعتزم الطرفان تسوية التدفقات النقدية على أساس صافي المبلغ.

يتم تحديد القيم العادلة للمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة حيثما يكون متاحاً. عندما لا يكون هناك سوق نشط لأداة ما، تشتق القيمة العادلة من أسعار لمكونات مشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام نماذج التسعير أو التقييم المناسبة.

تعتمد طريقة احتساب أرباح وخسائر القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية محتفظ بها للمتاجرة أو تم تصنيفها كأدوات تحوط، وإذا للتحوط فتعتمد على طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها. يتم احتساب كافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

9-5 تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات ("التعهدات")

يتم بيان التعهدات بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للتعهد تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن ربط التعهد بالسوق باستخدام الأسعار السائدة في السوق. يتم إدراج التعهدات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى بينما يتم إدراج التعهدات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

10-5 النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد المتوفر في الصندوق وأرصدة لدى البنوك المركزية والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك التي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ، والتي تستخدمها المجموعة لإدارة التزاماتها قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

11-5 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

تتمثل الشركة الزميلة في المنشأة التي يكون للمجموعة تأثير هام عليها. ويتمثل التأثير الهام في القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها ولكن هذا التأثير لا يعتبر سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتمثل الائتلاف المشترك في ترتيب مشترك يمنح الأطراف التي تسيطر بصورة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات الترتيب المشترك. تتمثل السيطرة المشتركة في الاشتراك في السيطرة على الترتيب وفقاً لما تم الاتفاق عليه بصورة تعاقدية، ويحدث ذلك عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة موافقة جماعية من قبل الأطراف المشتركة في السيطرة.

عند الاستحواذ على الاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك، فإن أي زيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد والمطلوبات المحتملة للشركات الزميلة والائتلافات المشتركة المعترف بها في تاريخ الاستحواذ، يتم قيدها كشهرة تجارية وتُدرج في القيمة الدفترية للاستثمار. إن أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد والمطلوبات المحتملة عن تكلفة الاستحواذ، بعد إعادة التقييم، فيتم قيدها مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تم فيها الاستحواذ على الاستثمار.

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه الاستثمار شركة زميلة أو ائتلاف مشترك. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئياً بالاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديلها فيما بعد للاعتراف بحصة المجموعة من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والائتلافات المشتركة.

عندما تزيد حصة المجموعة في خسائر الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة عن حصتها في هذه الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة (التي تتضمن أي حصص طويلة الأجل، والتي في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة)، تتوقف المجموعة عن احتساب حصتها في الخسائر اللاحقة. يتم احتساب الخسائر الإضافية فقط إلى مدى تكبد المجموعة التزامات قانونية أو ضمنية أو قيامها بسداد التزامات بالنيابة عن الشركات الزميلة والائتلاف المشتركة.

يتم تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحديد ما إذا كان من الضروري احتساب أي خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في الشركة الزميلة والائتلاف المشتركة. وعند الضرورة، يتم عرض كامل القيمة الدفترية للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لاختبار انخفاض القيمة كأصل منفرد من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستخدمة والقيمة العادلة منقوصاً منه تكاليف البيع، أيهما أعلى) مع قيمته الدفترية، وتشكل خسائر انخفاض القيمة المعترف بها جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. ويتم احتساب أي عكس لخسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي تزيد فيه لاحقاً قيمة الاستثمار القابلة للاسترداد.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية اعتباراً من التاريخ الذي لم يعد فيه الاستثمار يمثل شركة زميلة أو ائتلاف مشترك. عندما تحتفظ المجموعة بحصتها في أي شركة زميلة أو ائتلاف مشترك سابق وكانت تلك الحصة المحتفظ بها عبارة عن أصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الحصة المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، على أن تعتبر القيمة العادلة هي القيمة العادلة لتلك الحصة عند الاعتراف المبدئي. إن الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك في تاريخ إيقاف استخدام طريقة حقوق الملكية والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها ويتم إدراج أية متحصلات ناتجة عن استبعاد جزء من الحصص في الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك عند تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك.

تستمر المجموعة في استخدام طريقة حقوق الملكية عندما يصبح الاستثمار في شركة زميلة استثماراً في ائتلاف مشترك أو عندما يصبح الاستثمار في ائتلاف مشترك استثماراً في شركة زميلة. لا تتم إعادة قياس القيمة العادلة عقب هذه التغيرات في حصص الملكية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة باحتساب كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة على نفس الأساس المطلوب إذا ما كانت الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة قد قامت مباشرة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. وعليه، إذا تمت إعادة تصنيف أية أرباح أو خسائر تم احتسابها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل هذه الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (كتعديل بناء على إعادة تصنيف) عندما تفقد التأثير الهام على تلك الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

11-5 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تابع

عندما تتعامل أي من كيانات المجموعة مع شركة زميلة أو ائتلاف مشترك تابع للمجموعة، تقيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع هذه الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط إلى مدى الحصص في الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك التي لا تتعلق بالمجموعة.

12-5 العقارات المحتفظ بها للبيع

تصنف العقارات المستحوذ عليها أو إنشاؤها لغرض البيع كعقارات محتفظ بها للبيع. يتم بيان العقارات المحتفظ بها للبيع بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. تتمثل صافي القيمة القابلة للتحقق في سعر البيع المقدر للعقارات منقوصاً منه التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع.

تشتمل التكاليف على تكلفة الأراضي والبنية التحتية والإنشاءات والمصروفات الأخرى ذات الصلة مثل الأتعاب المهنية وتكاليف الأعمال الهندسية المتعلقة بالمشروع، والتي تتم رسملتها عندما تكون الأنشطة اللازمة لتجهيز الموجودات للاستخدام المزمع لها قيد التنفيذ.

13-5 العقارات الاستثمارية

تتمثل العقارات الاستثمارية في العقارات التي يتم الاحتفاظ بها إما لتحقيق إيرادات إيجارية و/أو لزيادة رأس المال (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لهذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة منقوصاً منه الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم احتساب الاستهلاك للاستثمار في المباني على أساس القسط الثابت على مدى 40 سنة.

يتم إيقاف الاعتراف بالعقار الاستثماري عند استبعاده أو عند سحبه من الاستخدام بصورة نهائية ولا يكون من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستبعاد. يتم إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إيقاف الاعتراف بالعقار (المحتسبة على أنها الفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف بالعقار.

تتم التحويلات إلى العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال انتهاء إشغال العقار من قبل المالك أو بدء عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر أو الانتهاء من أعمال الإنشاء أو التطوير.

تُجرى التحويلات من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال إشغال العقار من المالك أو بدء التطوير للبيع.

14-5 القبولات

يتم احتساب القبولات كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد مع احتساب الحق التعاقدي للسداد من المتعامل كأصل مالي. ولذلك، فقد تم احتساب الالتزامات المتعلقة بالقبولات كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

15-5 الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المنسوبة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، وذلك فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة، ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوقة. يتم تحميل كافة مصروفات الإصلاحات والصيانة الأخرى على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في فترة تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة أو تقييم الموجودات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدّرة باستخدام طريقة القسط الثابت كما يلي:

- مباني: 40 سنة؛
- أثاث ومعدات مكتبية ومركبات: 3 – 5 سنوات؛ و
- تقنية المعلومات: 3 – 15 سنة.

لا يتم احتساب استهلاك لأراضي التملك الحر. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة الاستهلاك في نهاية كل سنة، ويتم احتساب تأثير أي تغيرات في التقديرات منذ ذلك الحين فصاعداً.

يتم إيقاف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات، الآلات والمعدات عند استبعاده أو عندما لا يكون من المتوقع أن تتدفق أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو سحب بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات على أنها الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

5-15 الممتلكات والمعدات تابع

يتم تسجيل العقارات أو الموجودات في مرحلة الإنشاء بغرض الإنتاج أو التوريد أو لأغراض إدارية أو لأغراض لم تحدد بعد بالتكلفة منقوصاً منه أية خسائر انخفاض القيمة المعترف بها، إن وجدت. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المنسوبة لتصميم وإنشاء العقارات، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالعمالة، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، فتتم رسملة تكاليف التمويل وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود منها، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى الفئة المناسبة من الممتلكات والآلات والمعدات ويتم احتساب الاستهلاك وفقاً لسياسات المجموعة.

5-16 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة

في نهاية كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تكبد تلك الموجودات لخسائر نتيجة انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تعذر تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدل ربح يعكس تقييمات السوق الحالية للمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى أن تصل إلى قيمته القابلة للاسترداد. يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إذا تم عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى أن تصل للقيمة القابلة للاسترداد المقدرة المعدلة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يكن قد تم احتساب انخفاض القيمة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة التي تم عكسها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

5-17 الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من اندماج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف المبدئي، يتم إثبات الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم إثبات الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة. تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة تقرير، مع حساب تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

يتم إيقاف الاعتراف بأي من الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو الاستبعاد. وتقيد الأرباح أو الخسائر من استبعاد الأصل غير الملموس، والتي تقاس بالفرق بين صافي عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل، في الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الأصل.

5-18 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة حدث سابق ويكون من المرجح أنها ستكون ملزمة بتسوية هذا الالتزام ويمكن تقدير قيمة الالتزام بصورة موثوقة.

تتمثل القيمة المعترف بها كمخصص في أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. إذا تم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، تمثل قيمته الدفترية القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف آخر، يتم احتساب المبلغ مستحق القبض كأصل إذا أصبح من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم استلام التعويض وإذا أمكن قياس المبلغ المستحق بصورة موثوقة.

يتم احتساب الالتزامات الحالية المترتبة على العقود المثقلة بالالتزامات وتقاس كمخصصات. يتم اعتبار العقد أنه عقد مثقل بالالتزامات عندما يكون لدى المجموعة عقداً تزيد فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات التعاقدية عن المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

19-5 تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

تسهم المجموعة في مخصص المعاشات والتأمينات الوطنية لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2000 وتعديلاته بالقانون الاتحادي رقم 33 لسنة 2021.

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة لموظفيها غير المواطنين وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يرتكز استحقاق الموظف في الحصول على هذه التعويضات على الراتب الأخير للموظف ومدة خدمته شريطة أن يكون قد أكمل فترة خدمة واحدة على الأقل. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه التعويضات على مدى فترة الخدمة.

20-5 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

طبقاً للمادة 169 من القانون الاتحادي الدولي رقم 32 لسنة 2021 (وتعديلاته)، ووفقاً للنظام الأساسي للبنك، يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على مكافآت بما لا يزيد عن 10٪ من صافي الأرباح بعد اقتطاع الاستهلاك والاحتياطيات.

21-5 الضرائب

يتم تكوين مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للتشريعات في السلطات القضائية المعنية.

1-21-5 الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة حالياً على الربح الخاضع للضريبة للسنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح كما هو موضح في بيان الأرباح أو الخسائر الموحدة بسبب عناصر الدخل أو المصاريف الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في سنوات أخرى والبنود التي لا تخضع للضريبة أو القابلة للخصم على الإطلاق.

2-21-5 الضرائب المؤجلة

تسجيل الضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأوعية الضريبية المقابلة المستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة. ويتم عامةً احتساب الالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. يتم الاعتراف عادةً بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى مدى احتمالية توفر أرباح خاضعة للضريبة في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. لا تقيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة التجارية أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف حالات دمج الأعمال) بالموجودات والمطلوبات الأخرى في معاملة لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة أو الربح المحاسبي.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة باستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والحصص في الائتلافات المشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المرجح ألا يتم عكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور. ويتم احتساب موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم تخفيضها إلى المدى الذي لا يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية تتيح استرداد كامل الأصل أو جزء منه.

22-5 الزكاة مستحقة السداد من قبل المساهمين

يتم احتساب الزكاة لكل سهم استناداً إلى "طريقة صافي الموجودات"، وذلك بما يتوافق مع إرشادات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

ويتم احتساب زكاة المساهمين على النحو التالي:

1-22-5 الزكاة مستحقة السداد من قبل البنك بالإنابة عن المساهمين

تُحتسب الزكاة وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتم اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية التابعة للبنك بناءً على الأسس التالية:

- يتم احتساب الزكاة مستحقة السداد من قبل البنك نيابة عن المساهمين على "الاحتياطي القانوني" و"الاحتياطي العام" و"الأرباح المحتجزة" و "الدخل الشامل الآخر" و "احتياطي تحويل العملات" و "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين"؛
- يتم تسوية الزكاة المدفوعة من قبل الشركات المستثمر بها بشكل مباشر مع الزكاة المستحقة على المساهمين، في حال قيام البنك باحتساب صافي الربح فقط بعد احتساب الزكاة المستحقة على الشركة المستثمر بها؛
- يتم احتساب الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين وخصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين المحتفظ به من قبل البنك، ويُضاف إلى رصيد ذمم الزكاة المستحقة؛ و
- تُصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة والتي تعمل وفقاً للائحة الداخلية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والسياسة التي وافقت عليها اللجنة.

2-22-5 الزكاة مستحقة السداد من قبل المساهمين

تتمثل الزكاة مستحقة السداد من قبل المساهمين مباشرةً في الفرق/الزكاة المتبقية بعد خصم الزكاة مستحقة السداد من قبل البنك بالإنابة عن المساهمين. تقوم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بإصدار خطاب يوضح بالتفصيل كيفية احتساب الزكاة مستحقة السداد من قبل المساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

23-5 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ المقبوضة أو مستحقة القبض.

1-23-5 الإيرادات من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يتم الاعتراف بالإيرادات من الأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة عندما يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس قيمة الإيرادات بصورة موثوقة.

تُستحق/تُطفئ الإيرادات من الأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة على أساس الاستحقاق الزمني، استناداً إلى المبلغ الأصلي قيد السداد ومعدل الربح الفعلي المطبق، وهو المعدل المستخدم في خصم القيمة الحالية لصافي المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة من خلال العمر المتوقع للأصل المالي لاحتساب صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف المبدئي.

2-23-5 إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات عند تقديم الخدمات ذات الصلة. تحصل المجموعة على دخل الرسوم والعمولات من مجموعة من الخدمات المقدمة لعملائها. يعتمد احتساب الرسوم والعمولة في بيان الأرباح أو الخسائر على الأغراض التي من أجلها يتم تحصيل الرسوم على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات.
- يتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة من تنفيذ عمل مهم كإيراد عند اكتمال الفعل؛ و
- يتم الاعتراف بالإيرادات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية كتعديل لمعدل الربح الفعلي ويعتبر كدخل ممول.

3-23-5 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات أرباح من الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة عند ثبوت الحق في استلام توزيعات الأرباح.

4-23-5 الإيرادات من إلغاء عقود بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من إلغاء عقود بيع العقارات (إيرادات مصادرة الملكية) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، في حالة العقارات المُباعة والتي لم يتم إثباتها بعد كإيرادات، عندما يعجز العميل عن الوفاء بشروط السداد التعاقدية. يتم اعتبار أن هذا الحدث قد وقع، وعلى الرغم من المتابعة المستمرة مع العميل المتخلف عن السداد، في حال استمرار عجز العميل عن الوفاء بالشروط التعاقدية ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية المبلغ أو طبقاً للقرار الصادر عن مؤسسة التنظيم العقاري بدبي.

5-23-5 صافي الإيرادات من بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات بقيمة تعكس المبلغ المستحق للمجموعة مقابل تحويل بضائع أو خدمات إلى عميل وذلك عندما (أو بمجرد أن) تفي المجموعة بالتزام التنفيذ. قد يتم الوفاء بالتزام التنفيذ في وقت محدد (يتعلق عادةً بالتعهدات بتحويل بضائع إلى عميل) أو على مدى فترة زمنية (يتعلق عادةً بالتعهدات بتحويل خدمات إلى عميل). فيما يخص التزامات التنفيذ التي يتم الوفاء بها على مدى فترة زمنية، تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات على مدى فترة زمنية من خلال اختيار طريقة ملائمة لقياس مرحلة الوفاء بالتزام التنفيذ.

6-23-5 إيرادات الإيجارات

تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

7-23-5 الإيرادات المستبعدة

هو دخل ناتج عن أخطاء في المعاملات وتنفيذ خاطئ للمعاملات على النحو الذي تحدده لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ويوجه إلى حساب الخيري بالبنك. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً إضافة تبرعات السداد المتأخر من المتعاملين ممن تخطوا سداد التزاماتهم إلى نفس الحساب. وفقاً للجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك، يتعين على المجموعة تحديد هذا الدخل وتخصيص المبلغ في حساب منفصل يستخدم للسداد لأسباب وأنشطة خيرية وفقاً للسياسة المعتمدة لخدمات دعم المجتمع.

24-5 احتساب حصة المودعين من الأرباح

تحتسب الأرباح الموزعة على المودعين والمساهمين وفق الإجراءات الموحدة المتبعة بالبنك، وتُعتمد من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك.

25-5 احتياطي معدل الربح

احتياطيات معادلة الأرباح هي المبالغ المخصصة من دخل محفظة المضاربة المشترك، قبل تخصيص حصة المضارب وذلك للحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات لجميع حاملي حسابات الاستثمار والمستثمرين الآخرين في محفظة المضاربة المشترك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 السياسات المحاسبية المادية تابع

26-5 احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين جزءاً من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي. ويسدد هذا الاحتياطي للمودعين فقط عند موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك وفقاً للسياسة المعتمدة. وتدرج الزكاة في احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين ضمن الزكاة المستحقة وتخصم من رصيد احتياطي مخاطر استثمار المودعين. ويمكن استخدام الاحتياطي بموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك لتعويض المودعين عن أي خسارة تكبدت خلال الفترة ذات الصلة. وفي حالة التصفية الطوعية للبنك، يقوم البنك بالتصرف في معدل العائد الداخلي القائم وفقاً للشروط والأحكام المتفق عليها وقت تكوين الاحتياطيات

27-5 عقود الإيجار

تقوم المجموعة في البداية بقياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة ثم تقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، المعدلة بأي إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تقوم المجموعة مبدئياً بقياس الالتزامات الإيجارية بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مخصومة باستخدام معدل الخصم الضمني في عقد الإيجار. بعد ذلك، يتم، من بين أمور أخرى، تعديل الالتزامات الإيجارية لمدفوعات الربح والإيجار، وكذلك تأثير تعديلات الإيجار.

اختارت المجموعة تطبيق الإعفاء المسموح به بموجب المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على متطلباتها العامة بشأن عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي خيار لا يتضمن خيار شراء ويبلغ مدة تأجير في تاريخ بدء 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. ولهذا، تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار أو على أساس منتظم آخر إذا كان هذا الأساس يمثل نمط مزايا المستأجر، على غرار المحاسبة الحالية لعقود الإيجار التشغيلية.

28-5 التقارير حول القطاعات

يتمثل القطاع في عنصر مميز لدى المجموعة يشترك إما في تقديم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو في تقديم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي)، ويخضع لمخاطر وامتيازات تختلف عن المخاطر والامتيازات الخاصة بالقطاعات الأخرى. تشتمل إيرادات القطاع ومصروفات القطاع وأداء القطاع على التحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. راجع الإيضاح 44 حول التقارير عن قطاع الأعمال.

6 الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير حالات عدم اليقين

خلال تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح 5، قامت إدارة المجموعة بوضع بعض الأحكام. كان لهذه الأحكام تأثير جوهري على القيم الدفترية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والأوراق المالية الاستثمارية والقيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. فيما يلي ملخص للأحكام الهامة الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد القيم الدفترية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والأوراق المالية الاستثمارية والقيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:

1-6 الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين في الإيضاح 5-3-9، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر لموجودات المرحلة 1، أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية لموجودات المرحلة 2 أو المرحلة 3. ينتقل الأصل إلى المرحلة 2 إذا زادت مخاطر الائتمان بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. لا يعرف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما هي الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد شهدت زيادة جوهرية أم لا، يأخذ البنك بعين الاعتبار معلومات استشرافية نوعية وكمية معقولة ومدعومة.

2-6 متغيرات الاقتصاد الكلي

تقوم المجموعة بشكل دوري بتقييم التأثيرات الناتجة عن الحركة في كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي والأوزان الترجيحية ذات الصلة في ضوء السيناريوهات الثلاثة. يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية للسنوات المنتهية من 2026 إلى 2029:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

6 الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير حالات عدم اليقين تابع

2-6 متغيرات الاقتصاد الكلي تابع

متغيرات الاقتصاد الكلي	السيناريو	2026	2027	2028	2029
الرقم القياسي لأسعار المنازل، (Index 2010=100)	الحالة الأساسية	**170.0**	178.2	186.2	193.8
	صعود	**175.1**	186.6	195.3	202.5
	هبوط	**143.1**	140.1	146.5	154.7
عقارات سكنية - أبوظبي ودبي، (Index 2010=100)	الحالة الأساسية	**188.2**	204.1	220.1	235.6
	صعود	**195.5**	215.2	231.5	247.0
	هبوط	**152.9**	155.1	170.4	185.8
الصادرات الحقيقية للسلع والخدمات (بمليار الدرهم)	الحالة الأساسية	**2,104.3**	2,184.6	2,283.5	2,393.1
	صعود	**2,128.3**	2,233.4	2,356.2	2,485.2
	هبوط	**1,892.2**	1,957.4	2,046.8	2,160.0
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (بمليار الدرهم)	الحالة الأساسية	**1,995.4**	2,082.6	2,173.2	2,255.7
	صعود	**2,048.6**	2,150.1	2,243.7	2,328.8
	هبوط	**1,876.7**	1,918.8	2,038.8	2,140.0
نسبة الدين الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي 9(%)	الحالة الأساسية	**34.4**	34.7	34.1	32.4
	صعود	**29.2**	29.2	29.6	28.6
	هبوط	**45.6**	50.0	45.7	41.0
أسعار السلع: النفط الخام (دولار أمريكي/ برميل NSA)	الحالة الأساسية	**62.0**	63.7	65.0	65.8
	صعود	**67.5**	66.7	66.1	66.9
	هبوط	**40.5**	54.7	63.2	63.9
الحسابات القومية: الطلب المحلي الحقيقي، (مليار 20210 درهم، المعدل السنوي المُصحح موسمياً SAAR)	الحالة الأساسية	**1,909.3**	1,963.4	2,006.8	2,052.9
	صعود	**1,962.4**	2,044.2	2,094.9	2,143.2
	هبوط	**1,802.1**	1,783.2	1,868.5	1,930.0

3-6 تكوين مجموعات من الموجودات التي لها سمات متشابهة من حيث مخاطر الائتمان

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة بصورة جماعية، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس السمات المتشابهة من حيث المخاطر. يقوم البنك بمراقبة مدى ملاءمة سمات مخاطر الائتمان بصورة مستمرة لتقييم ما إذا كانت ستظل متشابهة. هذا الأمر ضروري لضمان إعادة تقسيم الموجودات بشكل مناسب في حالة تغير سمات مخاطر الائتمان. قد يترتب على ذلك تكوين محافظ جديدة أو تحويل موجودات إلى محفظة قائمة تعكس بشكل أفضل السمات المتشابهة لمجموعة الموجودات من حيث مخاطر الائتمان.

4-6 النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك العديد من النماذج والافتراضات لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. وتطبق أحكام لتحديد أنسب نموذج لكل نوع من أنواع الموجودات، ولتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان.

5-6 تصنيف الاستثمارات

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نموذج الأعمال الذي تستخدمه الإدارة لإدارة موجوداتها المالية، ويستند كذلك على سمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية الخاضعة للتقييم. إن الإدارة لديها القناعة أن استثمارات المجموعة في الأوراق المالية مصنفة ومقاسة بالشكل المناسب.

تتمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في تلك الموجودات المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية لا تمثل سوى دفعات المبلغ الأصلي والربح.

تتمثل الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في استثمارات استراتيجية في أدوات حقوق الملكية وصناديق استثمار غير محتفظ بها للاستفادة من التغيرات في قيمة القيمة العادلة وغير محتفظ بها للمتاجرة. ترى الإدارة أن تصنيف تلك الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يقدم طريقة للعرض تلائم حصتها متوسطة وطويلة الأجل في استثماراتها أكثر من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

إن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو يتم تصنيفها كموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7 النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية

7-1 التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
النقد في الصندوق		**2,230,239**	1,999,306
الأرصدة لدى بنوك مركزية:			
أرصدة متطلبات الاحتياطي لدى البنوك المركزية	3-7	**18,582,894**	17,688,630
شهادات إيداع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		**16,056,853**	7,012,532
الإجمالي		**36,869,986**	26,700,468

تصنف الأرصدة لدى البنك المركزي في المرحلة 1 كما في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

7-2 التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**36,515,157**	26,254,870
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**354,829**	445,598
الإجمالي	**36,869,986**	26,700,468

7-3 متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي

يتم الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي لدى البنوك المركزية لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان الإسلامية وكينيا بالعملات المحلية لتلك الدول وبالدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات متاحة للاستخدام في الأنشطة اليومية للمجموعة بشروط محددة. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كل 14 يوماً بينما يتغير في البلدان الأخرى كل شهر وفقاً لمتطلبات توجيهات البنوك المركزية المعنية.

8 المستحق من البنوك والمؤسسات المالية

8-1 التحليل حسب الفئة

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
حسابات جارية	**2,369,216**	1,954,571
ودائع وكالة	**816,805**	1,137,577
إيداعات الخزانة (مرابحة السلع) – قصيرة الأجل	**2,203,800**	2,552,880
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(2,918)**	(2,918)
الإجمالي	**5,386,903**	5,642,110

8-2 التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**1,725,563**	3,096,242
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**3,661,340**	2,545,868
الإجمالي	**5,386,903**	5,642,110

تصنف المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية في المرحلة 1 في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

9 الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

9-1 التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الموجودات التمويلية الإسلامية			
مرابحة مركبات		**16,549,650**	13,204,627
مرابحة دولية – طويلة الأجل		**102,625,508**	64,368,770
مرابحة أخرى		**2,429,564**	3,388,585
إجمالي المرابحات		**121,604,722**	80,961,982
إجارة		**35,080,426**	36,352,657
إجارة تمويل منزل		**33,530,338**	27,132,738
تمويل شخصي		**29,692,635**	24,423,117
استصناع وإجارة آجلة		**473,798**	594,000
بطاقات ائتمان/مغطاة		**4,234,931**	3,611,172
		224,616,850	173,075,666
ناقص: الإيرادات المؤجلة		**(5,440,718)**	(4,847,735)
إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية		**219,176,132**	168,227,931
الموجودات الاستثمارية الإسلامية			
مشاركة		**4,241,364**	4,375,147
مضاربة		**8,609,837**	8,188,545
وكالة		**35,655,350**	38,120,817
إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية		**48,506,551**	50,684,509
إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالتكلفة المطفأة		**267,682,683**	218,912,440
ناقص: مخصصات انخفاض القيمة	4-9	**(5,915,075)**	(6,760,692)
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالتكلفة المطفأة، صافي		**261,767,608**	212,151,748
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**287,531**	275,000
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي		**262,055,139**	212,426,748

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

9 الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي تابع

9-2 القيمة الدفترية للتعرض حسب فئة تصنيف المخاطر الداخلية وحسب المرحلة

كما في 31 ديسمبر 2025

	القيم الدفترية الإجمالية (ألف درهم)					خسائر الائتمان المتوقعة (ألف درهم)				
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي
منخفضة	**96,907,462**	**-**	**-**	**-**	**96,907,462**	**25,043**	**-**	**-**	**-**	**25,043**
متوسطة	**147,427,023**	**6,490,538**	**-**	**-**	**153,917,561**	**921,588**	**406,731**	**-**	**-**	**1,328,319**
عادلة	**6,084,293**	**3,606,501**	**-**	**-**	**9,690,794**	**159,032**	**328,937**	**-**	**-**	**487,969**
متعثرة	**-**	**-**	**6,926,761**	**240,105**	**7,166,866**	**-**	**-**	**4,053,468**	**20,276**	**4,073,744**
الإجمالي	**250,418,778**	**10,097,039**	**6,926,761**	**240,105**	**267,682,683**	**1,105,663**	**735,668**	**4,053,468**	**20,276**	**5,915,075**

كما في 31 ديسمبر 2024

	القيم الدفترية الإجمالية (ألف درهم)					خسائر الائتمان المتوقعة (ألف درهم)				
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي
منخفضة	74,317,439	–	–	–	74,317,439	24,712	–	–	–	24,712
متوسطة	115,096,255	6,517,540	–	–	121,613,795	588,220	525,398	–	–	1,113,618
عادلة	9,478,119	4,364,961	–	–	13,843,080	178,747	320,766	–	–	499,513
متعثرة	–	–	8,606,826	531,300	9,138,126	–	–	4,832,180	290,669	5,122,849
الإجمالي	198,891,813	10,882,501	8,606,826	531,300	218,912,440	791,679	846,164	4,832,180	290,669	6,760,692

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

9 الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي تابع

3-9 الحركة في إجمالي التعرضات

فيما يلي الحركة في إجمالي التعرضات حسب المرحلة:

2025	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**198,891,813**	**10,882,501**	**8,606,826**	**531,300**	**218,912,440**
التحويل من المرحلة 1	**(3,821,281)**	**2,942,438**	**878,843**	**-**	**-**
التحويل من المرحلة 2	**3,178,019**	**(3,785,812)**	**607,793**	**-**	**-**
التحويل من المرحلة 3	**324**	**788,607**	**(788,931)**	**-**	**-**
صافي الزيادة/ (النقص) خلال السنة	**52,169,903**	**(730,695)**	**(960,840)**	**-**	**50,478,368**
مبالغ مشطوبة	**-**	**-**	**(1,416,930)**	**(300,393)**	**(1,717,323)**
تعديلات أخرى	**-**	**-**	**-**	**9,198**	**9,198**
الرصيد في 31 ديسمبر	**250,418,778**	**10,097,039**	**6,926,761**	**240,105**	**267,682,683**

2024	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	182,532,317	14,326,958	10,760,881	735,827	208,355,983
التحويل من المرحلة 1	(5,676,506)	3,867,173	1,809,333	–	–
التحويل من المرحلة 2	3,998,811	(5,877,747)	1,878,936	–	–
التحويل من المرحلة 3	316,629	161,865	(370,485)	(108,009)	–
صافي الزيادة/ (النقص) خلال السنة	17,720,563	(1,595,749)	(2,748,568)	(96,518)	13,279,728
مبالغ مشطوبة	–	–	(2,724,530)	–	(2,724,530)
تعديلات أخرى	–	–	1,259	–	1,259
الرصيد في 31 ديسمبر	198,891,814	10,882,500	8,606,826	531,300	218,912,440

4-9 مخصص انخفاض القيمة

فيما يلي حركة مخصص انخفاض القيمة، بما في ذلك إيقاف الأرباح التنظيمية:

2025	إيضاح	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**791,679**	**846,164**	**4,832,180**	**290,669**	**6,760,692**
خسائر انخفاض القيمة خلال السنة، بالصافي	40	**323,902**	**13,269**	**300,271**	**-**	**637,442**
تحويل إلى مراحل أخرى، صافي		**(41,329)**	**(126,528)**	**167,857**	**-**	**-**
شطب		**-**	**-**	**(1,416,930)**	**(300,393)**	**(1,717,323)**
تعديلات الصرف وتعديلات أخرى		**31,411**	**2,763**	**170,090**	**30,000**	**234,264**
الرصيد في 31 ديسمبر		**1,105,663**	**735,668**	**4,053,468**	**20,276**	**5,915,075**

2024	إيضاح	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		950,721	1,273,964	6,393,479	284,470	8,902,634
خسائر انخفاض القيمة خلال السنة، بالصافي	40	187,441	(124,672)	345,144	(490)	407,423
تحويل إلى مراحل أخرى، صافي		(403,000)	(110,684)	513,684	–	–
شطب		–	–	(2,724,530)	–	(2,724,530)
تعديلات الصرف وتعديلات أخرى		56,517	(192,444)	304,403	6,689	175,165
الرصيد في 31 ديسمبر		791,679	846,164	4,832,180	290,669	6,760,692

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

9 الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي تابع

9-5 الضمانات والحد من المخاطر

تقوم المجموعة، في السياق الاعتيادي لتقديم التمويل، بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تتضمن هذه الضمانات رهن على أراضي ومباني وحجز على ودائع وأسهم وموجودات ثابتة أخرى. فيما يلي القيمة التقديرية للضمانات مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تمثل بصورة رئيسية تمويل مدعم بموجودات:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
عقارات ورهونات	**69,188,820**	61,456,224
ودائع وأسهم	**3,728,202**	4,008,572
موجودات منقولة	**13,118,303**	14,661,720
ضمانات حكومية ومالية	**5,156,980**	977,004

إن القيمة العادلة المقدرة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة بشأن التسهيلات التي تعرضت لانخفاض في القيمة بصورة فردية كما في 31 ديسمبر 2025 تبلغ 7.1 مليار درهم (2024: 8.1 مليار درهم).

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، استحوذت المجموعة على العديد من الموجودات ذات الصلة التي تتكون بشكل رئيسي من مركبات وعقارات سكنية مرهونة. قامت المجموعة ببيع موجودات معاد الاستحواذ عليها بقيمة 21.7 مليون درهم (2024: 25.0 مليون درهم)، واستحوذت على عقارات بقيمة 186.2 مليون درهم (2024: 120.6 مليون درهم) حيث تم تسويتها مقابل الذمم المدينة القائمة.

9-5 التحليل حسب القطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي

	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025			
الحكومة	**20,951,464**	**12,501,668**	**33,453,132**
المؤسسات المالية	**7,736,101**	**9,363,840**	**17,099,941**
العقارات	**34,325,694**	**379,453**	**34,705,147**
المقاولات	**1,597,013**	**1,063,722**	**2,660,735**
التجارة	**7,826,089**	**1,434,988**	**9,261,077**
الطيران	**16,641,583**	**36,820**	**16,678,403**
الخدمات والأخرى	**54,279,291**	**20,852,297**	**75,131,588**
تمويل للأفراد	**45,173,980**	**309,481**	**45,483,461**
تمويل منازل للأفراد	**33,281,387**	**215,343**	**33,496,730**
	221,812,602	**46,157,612**	**267,970,214**
ناقص: مخصص انخفاض القيمة			**(5,915,075)**
الإجمالي			**262,055,139**
2024			
الحكومة	21,662,606	8,626,758	30,289,364
المؤسسات المالية	3,454,333	2,415,604	5,869,937
العقارات	27,910,666	260,677	28,171,343
المقاولات	1,916,417	951,396	2,867,813
التجارة	7,436,293	287,088	7,723,381
الطيران	14,222,054	38,857	14,260,911
الخدمات والأخرى	50,851,478	14,504,738	65,356,216
تمويل للأفراد	36,926,413	270,402	37,196,815
تمويل منازل للأفراد	27,195,110	256,550	27,451,660
	191,575,370	27,612,070	219,187,440
ناقص: مخصص انخفاض القيمة			(6,760,692)
الإجمالي			212,426,748

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10 الاستثمارات في الصكوك

1-10 التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**27,830,227**	27,892,209
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**39,142,329**	31,954,242
باقي دول العالم	**23,838,439**	22,625,532
	90,810,995	82,471,983
ناقص: مخصص انخفاض القيمة	**(222,346)**	(311,249)
الإجمالي	**90,588,649**	82,160,734

2-10 التحليل حسب القطاع الاقتصادي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الحكومة	**57,725,167**	57,108,784
المؤسسات المالية	**11,924,557**	8,149,033
العقارات	**3,337,476**	3,227,270
الطيران	**70,279**	432,920
الخدمات والقطاعات الأخرى	**17,753,516**	13,553,976
	90,810,995	82,471,983
ناقص: مخصص انخفاض القيمة	**(222,346)**	(311,249)
الإجمالي	**90,588,649**	82,160,734

استثمارات في الصكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل استثمارات في صكوك ثنائية تبلغ 2.6 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 4.7 مليار درهم). يتضمن الاستثمار في الصكوك مبلغ 0.22 مليار درهم (2024: 0.22 مليار درهم) مقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يبلغ الاستثمار في الصكوك المصنفة في المرحلة 2 و 3 في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 35.0 مليون درهم (31 ديسمبر 2024: 27.9.0 مليون درهم.

3-10 مخصص انخفاض القيمة

2025	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**297,852**	**-**	**13,397**	**311,249**
خسائر انخفاض القيمة خلال السنة، بالصافي	**(32,000)**	**-**	**-**	**(32,000)**
تحويل إلى مراحل أخرى، صافي	**(53,221)**	**-**	**(3,682)**	**(56,903)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**212,631**	**-**	**9,715**	**222,346**

2024	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	169,390	94,240	37,815	301,445
خسائر انخفاض القيمة خلال السنة، بالصافي	112,240	(78,240)	–	34,000
تحويل إلى مراحل أخرى، صافي	16,222	(16,000)	(24,418)	(24,196)
الرصيد في 31 ديسمبر	297,852	–	13,397	311,249

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

11 استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة

11-1 التحليل حسب الفئة والموقع الجغرافي

	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
كما في 31 ديسمبر 2025				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	**140,616**	**22,784**	**6,134**	**169,534**
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	**40,485**	**23,167**	**373,413**	**437,065**
الإجمالي	**181,101**	**45,951**	**379,547**	**606,599**
كما في 31 ديسمبر 2024				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	172,626	16,518	21,275	210,419
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	144,297	24,098	406,590	574,985
الإجمالي	316,923	40,616	427,865	785,404

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تم احتساب توزيعات الأرباح المستلمة من الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 28.2 مليون درهم (2024: 17.1 مليون درهم) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد (إيضاح 33).

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بشراء أسهم بقيمة 3.1 مليون درهم (2024: لا شيء درهم).

11-2 التحليل حسب القطاع الاقتصادي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الخدمات والقطاعات الأخرى	**98,379**	218,282
المؤسسات المالية	**448,128**	428,503
العقارات	**60,092**	138,619
الإجمالي	**606,599**	785,404

12 الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

12-1 تحليل القيمة الدفترية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**2,502,667**	2,431,828
إضافات	**217,606**	32,015
توزيعات الأرباح المستلمة	**(9,313)**	(152,543)
الحصة من الأرباح	**381,361**	485,268
أخرى	**(157,609)**	(293,900)
الرصيد في 31 ديسمبر	**2,934,712**	2,502,668

12-2 التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**1,632,006**	1,351,532
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**46,341**	45,092
باقي دول العالم	**1,256,365**	1,106,044
الإجمالي	**2,934,712**	2,502,668

12-3 تحليل حصة المجموعة من إجمالي الدخل الشامل للشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
حصة المجموعة من الأرباح للسنة	**381,361**	485,268
حصة المجموعة من الإيرادات/ (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة	**-**	-
حصة المجموعة من إجمالي الدخل الشامل للسنة	**381,361**	485,268

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

12 الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

12-4 قائمة الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

	اسم الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2025	نسبة الملكية 2024
1.	بنك الخرطوم	خدمات مصرفية	السودان	**29.5%**	29.5%
2.	بنك بنين سياريه تي بي كيه	خدمات مصرفية	إندونيسيا	**25.1%**	25.1%
3.	بنك البوسنة الدولي	خدمات مصرفية	البوسنة	**27.3%**	27.3%
4.	مركز إدارة السيولة المالية	الخدمات المالية	البحرين	**25.0%**	25.0%
5.	شركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م.	تأجير المعدات	الإمارات العربية المتحدة	**20.0%**	20.0%
6.	شركة مركز البستان ذ.م.م	تأجير الشقق والمحلات	الإمارات العربية المتحدة	**50.0%**	–
7.	شركة سوليدير الدولية الزورا لاستثمارات الأسهم إنك	التطوير العقاري	جزر كايمان	**22.7%**	22.7%
8.	أراضي للتطوير ذ.م.م.	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	**50.0%**	50.0%
9.	توم كاتيلوم بانكاسي أنونيم سيركيتي	خدمات مالية	تركيا	**25.0%**	20.0%
10.	توم باي اليكترونيك بيرا في أوديمي هيزميتليري سيركيتي	خدمات مالية	تركيا	**25.0%**	20.0%
11.	توم فاينانسمان أنونيم سيركيتي	خدمات مالية	تركيا	**25.0%**	20.0%

يتم احتساب جميع الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المذكورة أعلاه باستخدام طريقة المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة.

12-5 الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة المتعلقة بشركات المجموعة الزميلة والمشاريع المشتركة.

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
اراضي للتنمية ذ م م		
بيان المركز المالي		
الموجودات	**1,256,871**	1,262,568
المطلوبات	**69,721**	70,792
صافي الموجودات	**1,187,150**	1,191,776
القيمة الدفترية لمصلحة المجموعة	**970,997**	962,841
بيان الدخل الشامل		
إيرادات	**198,809**	209,522
صافي الربح	**151,563**	129,455

13 العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع

13-1 الحركة في العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع

	إيضاح	عقارات أخرى ألف درهم	عقارات قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2025		**177,599**	**261,700**	**548,839**	**988,138**
إضافات		**8,867**	**964,372**	**264,009**	**1,237,248**
استبعادات	34	**(66,366)**	**(1,056,970)**	**-**	**(1,123,336)**
إعادة تصنيف		**-**	**-**	**-**	**-**
تحويلات		**3,252**	**-**	**-**	**3,252**
تأثير صرف العملات الأجنبية		**12,429**	**-**	**-**	**12,429**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025		**135,781**	**169,102**	**812,848**	**1,117,731**
الرصيد في 1 يناير 2024		275,928	303,108	471,045	1,050,081
إضافات		16,889	603,118	173,162	793,169
استبعادات	34	(113,134)	(739,894)	–	(853,028)
إعادة تصنيف		–	95,368	(95,368)	–
تحويلات		(2,955)	–	–	(2,955)
تأثير صرف العملات الأجنبية		871	–	–	871
الرصيد في 31 ديسمبر 2024		177,599	261,700	548,839	988,138

تتمثل العقارات المحتفظ بها للبيع في عقارات داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة مسجلة باسم شركات المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

14 العقارات الاستثمارية

14-1 الحركة في العقارات الاستثمارية بالتكلفة

	عقارات أخرى ألف درهم	عقارات استثمارية قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة:				
الرصيد في 1 يناير 2025	**2,497,144**	**1,223,966**	**1,435,977**	**5,157,087**
الإضافات	**45,702**	**-**	**-**	**45,702**
الاستبعاد	**(300,041)**	**-**	**(118,445)**	**(418,486)**
التحويلات *	**70,735**	**-**	**341,233**	**411,968**
إعادة التصنيف	**-**	**-**	**-**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**2,313,540**	**1,223,966**	**1,658,765**	**5,196,271**
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة:				
الرصيد في 1 يناير 2025	**610,603**	**-**	**26,001**	**636,604**
الاستهلاك المحمل للسنة	**57,395**	**-**	**-**	**57,395**
الاستهلاك عند الاستبعاد	**(32,489)**	**-**	**-**	**(32,489)**
انخفاض القيمة	**(204,602)**	**-**	**(16,768)**	**(221,370)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**430,907**	**-**	**9,233**	**440,140**
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2025	**1,882,633**	**1,223,966**	**1,649,532**	**4,756,131**
التكلفة:				
الرصيد في 1 يناير 2024	3,323,672	1,223,966	1,864,696	6,412,334
الإضافات	–	–	96,345	96,345
الاستبعاد	(950,683)	–	(526,034)	(1,476,717)
التحويلات *	119,595	–	970	120,565
إعادة التصنيف	4,560	–	–	4,560
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	2,497,144	1,223,966	1,435,977	5,157,087
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة:				
الرصيد في 1 يناير 2024	683,723	–	103,387	787,110
الاستهلاك المحمل للسنة	64,840	–	–	64,840
الاستهلاك عند الاستبعاد	(95,869)	–	–	(95,869)
انخفاض القيمة	(42,091)	–	(77,386)	(119,477)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	610,603	–	26,001	636,604
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2024	1,886,541	1,223,966	1,409,976	4,520,483

* يشمل التحويل إلى عقارات استثمارية عقارات مستحوذ عليها لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية بقيمة 186.2 مليون درهم (2024: 120.6 مليون درهم).

14-2 التحليل حسب الموقع الجغرافي

	عقارات أخرى ألف درهم	عقارات استثمارية قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025				
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر:				
داخل الإمارات العربية المتحدة	**1,882,494**	**1,223,966**	**1,596,880**	**4,703,340**
خارج الإمارات العربية المتحدة	**139**	**-**	**52,652**	**52,791**
إجمالي القيمة الدفترية	**1,882,633**	**1,223,966**	**1,649,532**	**4,756,131**
2024				
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر:				
داخل الإمارات العربية المتحدة	1,886,393	1,223,966	1,357,275	4,467,634
خارج الإمارات العربية المتحدة	148	–	52,701	52,849
إجمالي القيمة الدفترية	1,886,541	1,223,966	1,409,976	4,520,483

14-3 القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية لدى المجموعة 5.9 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 5.6 مليار درهم) بناءً على مدخلات السوق غير الملحوظة (أي المستوى 3).

قامت المجموعة بإجراء تقييماً داخلياً وخارجياً لتلك العقارات كما في 31 ديسمبر 2025. تم إجراء التقييم من قبل مقيمين متخصصين لديهم المؤهلات والكفاءة المهنية اللازمة والخبرة بمكان وفئة العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. استند التقييم على طريقة المعاملات المماثلة ونموذج احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بالإيجار الحالي والقيم الإيجارية المتداولة بالسوق لعقارات مشابهة في نفس الموقع تم تعديلها لتعكس مرحلة إنجاز أعمال الإنشاء لتلك العقارات. يعكس معدل الربح، المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، تقييمات السوق الحالية لحالات عدم اليقين وتوقيت التدفقات النقدية.

استندت التقييمات على التقييم الفردي، لكل نوع من أنواع العقارات، لكل من الإيرادات المستقبلية والعائد المطلوب. عند تقدير الإيرادات المستقبلية للعقارات، تمت مقارنة التغيرات المحتملة في المستويات الإيجارية من قيمة إيجار كل عقد وتاريخ الانتهاء مع القيمة الإيجارية الحالية في السوق، بالإضافة إلى التغيرات في نسبة الإشغال وتكاليف العقار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

15 الذمم المدينة والموجودات الأخرى

15-1 التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
ذمم مدينة من بيع عقارات استثمارية، صافي		**-**	187,473
المستحق من المتعاملين	15.1.1	**177,646**	201,321
قبولات		**1,501,727**	934,213
مصروفات مدفوعة مقدماً		**150,128**	102,050
القيمة العادلة للمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	45.1	**1,401,426**	1,001,705
موجودات الضريبة المؤجلة	22.3	**123,533**	126,997
موجودات حق الاستخدام		**443,193**	196,337
موجودات غير ملموسة		**-**	5,273
أخرى		**6,090,128**	4,326,625
الإجمالي		**9,887,781**	7,081,994

15-1-2 المستحق من المتعاملين

يتمثل المستحق من المتعاملين في حسابات جارية مكشوفة وحسابات أخرى لا ينطبق عليها تعريف الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وتصنف ضمن المرحلة 2 و 3 على التوالي. لقد تم بيان هذه الأرصدة بعد خصم مخصص انخفاض القيمة البالغ 46.4 مليون درهم (2024: 297.0 مليون درهم). ولا تحتفظ المجموعة بأي ضمانات مقابل هذه الحسابات.

16 الممتلكات والمعدات

	أراضي ومباني ألف درهم	الأثاث والمعدات والمركبات ألف درهم	تقنية المعلومات ألف درهم	الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة:					
الرصيد في 1 يناير 2025	**1,625,988**	**397,560**	**1,478,655**	**238,743**	**3,740,946**
إضافات	**6,039**	**32,837**	**7,502**	**337,937**	**384,315**
استبعادات	**(329,548)**	**(6,473)**	**(3,319)**	**(10)**	**(339,350)**
تحويلات	**113,484**	**(40,988)**	**241,351**	**(313,847)**	**-**
شطب	**-**	**-**	**-**	**(4,968)**	**(4,968)**
صرف العملات وأخرى	**(14,194)**	**(444)**	**(373)**	**(20)**	**(15,031)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**1,401,769**	**382,492**	**1,723,816**	**257,835**	**3,765,912**
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في 1 يناير 2025	**519,316**	**287,426**	**1,056,133**	**-**	**1,862,875**
المحمل للسنة	**24,559**	**35,902**	**137,114**	**-**	**197,575**
استبعادات	**(16,579)**	**(5,646)**	**(2,936)**	**-**	**(25,161)**
شطب	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
صرف العملات وأخرى	**(6,072)**	**(5,442)**	**(2,475)**	**-**	**(13,989)**
صرف العملات وأخرى	**521,224**	**312,240**	**1,187,836**	**-**	**2,021,300**
القيمة الدفترية					
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**880,545**	**70,252**	**535,980**	**257,835**	**1,744,612**
التكلفة:					
الرصيد في 1 يناير 2024	1,540,181	274,179	1,232,879	610,474	3,657,713
إضافات	12,198	16,734	4,374	263,721	297,027
استبعادات	(212,054)	(7,512)	(5,249)	–	(224,815)
تحويلات	283,229	112,780	241,224	(637,233)	–
شطب	(820)	–	–	–	(820)
صرف العملات وأخرى	3,254	1,379	5,427	1,781	11,841
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	1,625,988	397,560	1,478,655	238,743	3,740,946
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في 1 يناير 2024	571,196	268,687	932,834	–	1,772,717
المحمل للسنة	41,047	24,202	124,729	–	189,978
استبعادات	(93,202)	(6,710)	(5,221)	–	(105,133)
شطب	(820)	–	–	–	(820)
صرف العملات وأخرى	1,095	1,247	3,791	–	6,133
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	519,316	287,426	1,056,133	–	1,862,875
القيمة الدفترية					
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	1,106,672	110,134	422,522	238,743	1,878,071

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

16 الممتلكات والمعدات

تم الاحتفاظ بالممتلكات والمعدات التي تبلغ قيمتها 103.4 مليون درهم (2024: 67.6 مليون) خارج دولة الإمارات. وتشمل فئة «تقنية المعلومات» العديد من برامج التكنولوجيا بقيمة دفترية تبلغ 418.4 مليون درهم (2024: 310.8 مليون درهم).

17 الشركات التابعة

1-17 قائمة الشركات التابعة الهامة

(أ) فيما يلي الحصص الهامة التي تمتلكها المجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة:

	اسم الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس والعمليات	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت 2025	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت 2024
1.	بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود	خدمات مصرفية	باكستان	**%100.0**	%100.0
2.	بنك نور ش.م.ع	خدمات مصرفية	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0
3.	تمويل ش.م.ع	تمويل	الإمارات العربية المتحدة	**%92.0**	%92.0
4.	دبي الإسلامي كينيا	خدمات مصرفية	كينيا	**%100.0**	%100.0
5.	شركة دبي للخدمات المالية الإسلامية ذ.م.م	خدمات الوساطة	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%99.0
6.	شركة ديار للتطوير ش.م.ع	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	**%44.9**	%44.9
7.	دار الشريعة لاستشارات التمويل الإسلامي ذ.م.م	التمويل الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0
8.	شركة التنمية للخدمات ذ.م.م	خدمات عمالية	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%99.0
9.	التطوير الحديث العقارية	التطوير العقاري	مصر	**%100.0**	%100.0
10.	التعمير الحديث للاستثمار العقاري	التطوير العقاري	مصر	**%100.0**	%100.0
11.	التنمية الحديثة للاستثمار العقاري	التطوير العقاري	مصر	**%100.0**	%100.0
12.	إنستا برنت ذ.م.م (سابقاً مطبعة بنك دبي الإسلامي ذ.م.م)	طباعة	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0
13.	الإسلامي للاستثمار العقاري المحدود	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**-**	%100.0
14.	كريك يونيون ليمتد م ح ذ.م.م.	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0
15.	شركة مدينة بدر للعقارات ذ.م.م	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0

(ب) أوقف البنك عمليات المنشأة رقم 5، وهو بصدد تصفية هذه المنشأة.

2-17 قائمة المنشآت ذات الأغراض الخاصة

(ج) فيما يلي قائمة بالشركات ذات الأغراض الخاصة التي تم تشكيلها لإدارة معاملات محددة بما في ذلك الصناديق، ومن المتوقع إغلاقها عند اكتمال المعاملات ذات الصلة:

	اسم المنشأة ذات الغرض الخاص	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس والعمليات	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت 2025	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت 2024
16.	شركة الإسلامي للتجارة المحدودة	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0
17.	ديار للاستثمار ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**-**	%100.0
18.	ديار للتمويل ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**-**	%100.0
19.	شركة سقيا للاستثمار ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0
20.	بنك دبي الإسلامي إف إم ليمتد	الاستثمار	جزر كايمان	**%100.0**	%100.0
21.	ستار ديجيتال شركة ذات الغرض المحدد المحدودة	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**%100.0**	%100.0

(د) تم تصفية المنشآت 13 و17 و18 خلال السنة.

3-17 الحصص غير المسيطرة

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة للمجموعة التي تحتفظ بحصص غير مسيطرة جوهرية:

	اسم الشركة التابعة	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت للحصص غير المسيطرة 2025 ألف درهم	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت للحصص غير المسيطرة 2024 ألف درهم	الربح / (الخسارة) المخصصة للحصص غير المسيطرة 2025 ألف درهم	الربح / (الخسارة) المخصصة للحصص غير المسيطرة 2024 ألف درهم	الحصص غير المسيطرة المتراكمة 2025 ألف درهم	الحصص غير المسيطرة المتراكمة 2024 ألف درهم
1.	تمويل ش.م.ع	**%8.0**	%8.0	**16,715**	16,421	**217,546**	205,882
2.	ديار للتطوير ش.م.ع	**%55.0**	%55.0	**290,549**	214,531	**3,009,966**	2,822,199
	الإجمالي			**307,264**	230,952	**3,227,512**	3,028,081

4-17 الحصص غير المسيطرة الجوهرية

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة للحصص غير المسيطرة الجوهرية قبل الحذوفات الداخلية بين شركات المجموعة:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

17 الشركات التابعة (تابع)

17-4 الحصص غير المسيطرة الجوهرية

17-4-1 تمويل ش.م.ع

	31 ديسمبر 2025 ألف درهم	31 ديسمبر 2024 ألف درهم
بيان المركز المالي:		
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	**304,924**	465,328
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**3,136,039**	2,735,844
إجمالي الموجودات	**3,440,963**	3,201,172
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**69,354**	67,567
إجمالي المطلوبات	**69,354**	67,567
صافي الموجودات	**3,371,609**	3,133,605

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
بيان الدخل الشامل		
إجمالي الإيرادات	**300,348**	251,545
إجمالي المصروفات التشغيلية	**(84,890)**	(82,533)
عكس انخفاض القيمة	**16,159**	57,427
مصروفات الضريبة	**(17,292)**	(15,794)
صافي أرباح السنة	**214,325**	210,646
الدخل الشامل الآخر	**26,915**	16,388
إجمالي الدخل الشامل	**241,240**	227,034
بيان التدفقات النقدية		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**66,194**	99,662
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	**399,100**	426,617
صافي التدفقات النقدية خلال السنة	**465,294**	526,279

17-4-2 ديار للتطوير ش.م.ع

	31 ديسمبر 2025 ألف درهم	31 ديسمبر 2024 ألف درهم
بيان المركز المالي		
الاستثمار في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة	**1,408,811**	1,311,162
عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	**1,085,674**	956,082
عقارات استثمارية	**814,759**	793,180
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**1,774,671**	1,321,953
أخرى	**2,784,997**	2,411,157
إجمالي الموجودات	**7,868,912**	6,793,534
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	**403,530**	472,300
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**1,949,679**	1,164,349
إجمالي المطلوبات	**2,353,209**	1,636,649
صافي الموجودات	**5,515,703**	5,156,885

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
بيان الدخل الشامل		
إجمالي الإيرادات	**786,292**	595,851
إجمالي المصروفات	**(270,776)**	(231,242)
حصة المودعين من الأرباح	**(55,370)**	(42,976)
الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**111,948**	92,131
مصروفات الضريبة	**(44,015)**	(23,849)
أرباح السنة	**528,079**	389,915
الخسارة الشاملة الأخرى	**(985)**	(4,393)
إجمالي الدخل الشامل	**527,094**	385,522
بيان التدفقات النقدية		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**716,370**	577,953
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**377,862**	(1,297,132)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	**(365,575)**	(217,401)
صافي التدفقات النقدية خلال السنة	**728,657**	(936,580)

تم إجراء تعديلات على المعلومات المالية أعلاه لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع تلك السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

18 ودائع المتعاملين

18-1 التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
حسابات جارية		**47,525,138**	40,812,670
حسابات توفير		**62,197,456**	53,121,280
ودائع استثمارية (ودائع لأجل مبنية على المضاربة والوكالة)		**209,737,184**	153,945,440
حسابات هامشية		**484,837**	390,912
احتياطي مخاطر استثمارات المودعين	18.3	**22,197**	20,954
حصة المودعين من الأرباح مستحقة السداد	18.4	**217,613**	254,499
الإجمالي		**320,184,425**	248,545,755

18-2 التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**308,818,851**	241,793,085
خارج الإمارات العربية المتحدة	**11,365,574**	6,752,670
الإجمالي	**320,184,425**	248,545,755

18-3 احتياطي مخاطر استثمار المودعين

يتمثل احتياطي مخاطر استثمار المودعين في جزء من حصة المودعين من الأرباح يتم تخصيصه كاحتياطي ويحقق أرباحاً من التوزيع الدوري من المجمع المشترك. يتم سداد هذا الاحتياطي إلى المودعين بموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى البنك.

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار المبلغ الذي يخصصه البنك من دخل حاملي حسابات الاستثمار بعد تخصيص حصة المضاربة. يُستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة حماية ضد الخسائر المستقبلية التي قد يتكبدها حاملو حسابات الاستثمار، وهو متاح لجميع فئات المودعين. يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار 0.06% من إجمالي مجمع ودائع المضاربة في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 0.07%).

فيما يلي الحركة في احتياطي مخاطر استثمار المودعين:

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير		**20,954**	18,940
الزكاة للسنة	23	**(587)**	(554)
صافي المحول من حصة المودعين من الأرباح خلال السنة	18.4	**1,830**	2,568
الرصيد كما في 31 ديسمبر		**22,197**	20,954

18-4 حصة المودعين من الأرباح مستحقة السداد

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير		**254,499**	62,982
حصة المودعين من الأرباح للسنة	37	**1,272,577**	1,567,153
صافي المحول إلى احتياطي مخاطر استثمار المودعين	18.3	**(1,830)**	(2,568)
ناقص: المبلغ المدفوع خلال السنة		**(1,307,633)**	(1,373,068)
الرصيد كما في 31 ديسمبر		**217,613**	254,499

19 المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية

19-1 التحليل حسب الفئة

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
حسابات جارية لدى بنوك	**30,261**	58,222
ودائع استثمارية (ودائع لأجل مبنية على المضاربة)	**1,936,167**	5,796,271
الإجمالي	**1,966,428**	5,854,493

تتضمن الودائع الاستثمارية ودائع بمبلغ 1.3 مليار درهم (2024: 1.3 مليار درهم) من بنوك ومؤسسات مالية مقابل اتفاقية مرابحة لسلع مضمونة.

19-2 التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**1,530,289**	3,967,414
خارج الإمارات العربية المتحدة	**436,139**	1,887,079
الإجمالي	**1,966,428**	5,854,493

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

20 صكوك مصدرة

20-1 التحليل حسب الإصدار

فيما يلي تحليل أدوات الصكوك المصدرة من المجموعة:

	معدل الربح السنوي المتوقع	تاريخ الاستحقاق	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
صكوك مدرجة - بورصة إيرلندا / ناسداك دبي				
صكوك مصدرة من البنك	%2.95	فبراير 2025	-	2,754,572
صكوك مصدرة من البنك	%2.95	يناير 2026	**4,774,947**	4,776,077
صكوك مصدرة من البنك	%1.96	يونيو 2026	**3,673,000**	3,673,000
صكوك مصدرة من البنك	%2.74	فبراير 2027	**2,754,750**	2,754,750
صكوك مصدرة من البنك	%5.49	نوفمبر 2027	**2,754,750**	2,754,750
صكوك مصدرة من البنك	%4.80	أغسطس 2028	**3,673,000**	3,673,000
صكوك مصدرة من البنك	%5.24	مارس 2029	**3,673,000**	3,673,000
صكوك مصدرة من البنك	%4.57	نوفمبر 2030	**3,673,000**	-
إيداع خاص				
صكوك مصدرة من شركة تابعة	كيبور لـ 6 أشهر +70 نقطة أساس	ديسمبر 2032	**52,912**	53,415
صكوك مصدرة من شركة تابعة	كيبور لـ 3 أشهر +175 نقطة أساس	ديسمبر 2028	**41,317**	41,833
الإجمالي			**25,070,676**	24,154,397

20-2 صكوك مصدرة من البنك

تتضمن شروط البرنامج تحويل بعض الموجودات المحددة ("الموجودات الخاضعة للملكية المشتركة") والتي تتضمن موجودات مستأجرة بالأصل وموجودات مشاركات واستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة وأية موجودات مستبدلة لدى البنك إلى شركة دي أي بي صكوك ليمتد، جزر كايمان ("المصدر"). تقع هذه الموجودات تحت سيطرة البنك وسيستمر البنك في تقديمها.

سيقوم المصدر بدفع مبلغ التوزيعات نصف السنوية من العوائد المستلمة بخصوص الموجودات الخاضعة للملكية المشتركة، ومن المتوقع أن تكفي تلك العائدات لتغطية مبلغ التوزيعات نصف السنوية المستحق سداده إلى حاملي الصكوك بتواريخ التوزيعات نصف السنوية. يتعهد البنك، عند استحقاق الصكوك، بشراء تلك الموجودات بسعر الممارسة من المصدر.

من المتوقع أن تسدد تلك الصكوك أرباح نصف سنوية للمستثمرين استناداً إلى الهامش ذو الصلة كما في تاريخ الإصدار.

20-3 صكوك مصدرة من شركة تابعة

أصدرت إحدى الشركات التابعة في ديسمبر 2022 شهادات أمانة متوافقة مع أحكام الشريعة بقيمة 4.000 مليون روبية باكستانية (52.9 مليون درهم) بمعدل ربح متوقع يعادل كيبور لـ 6 أشهر زائداً 70 نقطة أساس سنوياً. يتم سداد الأرباح المحققة من هذه الشهادات بصورة نصف سنوية. تم إيداع هذه الشهادات بصورة خاصة لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية.

أصدرت إحدى الشركات التابعة في ديسمبر 2018 شهادات أمانة متوافقة مع أحكام الشريعة بقيمة 3.300 مليون روبية باكستانية (41.3 مليون درهم) بمعدل ربح متوقع يعادل كيبور لـ 3 أشهر زائداً 175 نقطة أساس سنوياً. يتم سداد الأرباح المحققة من هذه الشهادات في نهاية كل شهر. تم إيداع هذه الشهادات بصورة خاصة لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية.

21 ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

21-1 التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
ودائع متنوعة وحسابات أمانات		**1,555,011**	1,606,674
ذمم قبولات دائنة		**1,501,727**	934,213
حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح مستحقة السداد	21.2	**3,690,366**	1,993,744
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	21.3	**293,259**	275,944
القيمة العادلة لمطلوبات مشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	45.1	**1,294,604**	969,806
مخصص الضريبة	22.2	**1,127,301**	730,669
التزام الإيجار		**496,362**	211,755
أخرى		**4,950,723**	5,974,944
الإجمالي		**14,909,353**	12,697,749

21-2 حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح مستحقة السداد

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**1,993,744**	2,012,021
ودائع وكالة وودائع استثمارية أخرى من البنوك والمتعاملين	37	**8,451,049**	8,050,682
الأرباح المستحقة/المحققة لحاملي صكوك مصدرة	37	**852,279**	886,727
المدفوع خلال السنة		**(7,606,706)**	(8,955,686)
الرصيد في 31 ديسمبر		**3,690,366**	1,993,744

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

21 ذمم دائنة ومطلوبات أخرى تابع

3-21 مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**275,944**	256,256
المحمل خلال السنة	38	**29,194**	42,870
المدفوع خلال السنة		**(11,879)**	(23,182)
الرصيد في 31 ديسمبر		**293,259**	275,944

22 الضريبة

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("وزارة المالية") المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لعام 2022 بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال التجارية ("قانون ضرائب الشركات") بشأن إصدار نظام ضرائب جديد على شركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. سيصبح نظام ضرائب الشركات الجديد ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. تخضع المجموعة لقانون ضرائب الشركات الجديد اعتباراً من 1 يناير 2024. سيخضع الدخل الخاضع للضريبة للشركات التي تدخل في نطاق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضريبة شركات تبلغ نسبتها 9٪.

تماشياً مع جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحد الأدنى العالمي للضريبة (الركيزة الثانية)، أعلنت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة عن بعض التعديلات على قانون ضريبة الشركات الذي ينص على الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية بنسبة 15٪ للشركات متعددة الجنسيات اعتبارا من السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. تقع المجموعة ضمن نطاق التشريعات الخاصة بالركيزة الثانية وعليه فإنها تخضع لقواعد الركيزة الثانية.

تطبق المجموعة الاستثناء الخاص بالاعتراف والإفصاح عن المعلومات حول الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المتعلقة بضرائب الدخل وفقاً للركيزة الثانية، على النحو المنصوص عليه في التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 الصادر في مايو 2023.

إن معدل الضريبة الفعلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هو 13.3% والذي يشمل الضريبة التكميلية (31 ديسمبر 2024: 9.3%). ويعود الانحراف عن معدل الضريبة النظامي في المقام الأول إلى المزيج الجغرافي والضريبة التكميلية ويتم مقاصاته جزئياً من خلال بعض الدخل المعفى والمكاسب المعفاة بموجب قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تقدر المجموعة مصروف الضريبة الحالية المتعلق بالركيزة الثانية بمبلغ 420.6 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. يتعلق تأثير الركيزة الثانية بالمنشآت العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

1-22 مصروفات ضريبة الدخل

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الضريبة الحالية	22.2	**1,183,136**	871,277
الضريبة المؤجلة	22.3	**11,976**	(31,391)
الإجمالي		**1,195,112**	839,886

2-22 مخصص الضرائب

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**730,669**	6,696
المحمل خلال السنة	22.1	**1,183,136**	871,277
المدفوع خلال السنة		**(786,657)**	(146,073)
تأثير صرف العملات الأجنبية		**153**	(1,231)
الرصيد في 31 ديسمبر		**1,127,301**	730,669

3-22 موجودات الضرائب المؤجلة

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**126,997**	84,495
المحمل خلال السنة	22.1	**(11,976)**	31,391
تأثير صرف العملات الأجنبية والأخرى		**8,512**	11,111
الرصيد في 31 ديسمبر		**123,533**	126,997

4-22 مطابقة معدل الضريبة الفعلي

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الربح قبل الضريبة	**9,002,654**	9,004,924
مصروف الضريبة (بنسبة 9%)	**810,239**	810,443
التأثير الضريبي لما يلي:		
الدخل / الربح المعفى	**(97,030)**	(75,410)
المصروفات الغير قابلة للاقتطاع	**30,154**	17,494
اختلاف المعدل الضريبي بين الدول	**51,681**	88,137
الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة	**420,606**	–
أخرى	**(20,538)**	(778)
الرصيد في 31 ديسمبر	**1,195,112**	839,886

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

23 الزكاة مستحقة السداد

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الزكاة المحملة على حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك		**681,367**	581,036
الزكاة المحتسبة والمدفوعة من قبل الشركات المستثمر بها		**(77)**	(45)
زكاة المساهمين مستحقة السداد من قبل البنك للسنة		**681,290**	580,991
تسويات الزكاة المتعلقة بالسنوات السابقة		**-**	(426)
صافي الزكاة مستحقة السداد من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين		**681,290**	580,565
الزكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين	18.3	**587**	554
الزكاة المعدلة / المدفوعة عن السنوات السابقة		**-**	426
إجمالي الزكاة مستحقة السداد		**681,877**	581,545

24 رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2025، تم إصدار وسداد بالكامل عدد 7.240.744.377 سهماً عادياً مصرحاً بقيمة درهم واحد للسهم (2024: 7.240.744.377 سهم عادي بقيمة درهم واحد للسهم).

25 صكوك من الشق الأول

منشأة ذات أغراض خاصة ("جهة الإصدار")	تاريخ الإصدار	معدل الربح المتوقع	فترة المطالبة	قيمة الإصدار بما يعادل ألف درهم 31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
صكوك دبي الإسلامي من المستوى الأول (3) ليمتد	يناير 2019	6.25٪ سنوياً يتم سداده نصف سنوياً	في أو بعد يناير 2025	**-**	2,754,750
صكوك دبي الإسلامي من المستوى الأول (4) ليمتد	نوفمبر 2020	4.63٪ سنوياً يتم سداده نصف سنوياً	في أو بعد مايو 2026	**3,673,000**	3,673,000
صكوك دبي الإسلامي من المستوى الأول (5) ليمتد	ابريل 2021	3.38٪ سنوياً يتم سداده نصف سنوياً	في أو بعد أكتوبر 2026	**1,836,500**	1,836,500
صكوك دبي الإسلامي من المستوى الأول (6) ليمتد	أكتوبر 2025	5.25٪ سنوياً يتم سداده نصف سنوياً	في أو بعد أبريل 2030	**1,836,500**	1,836,500
				7,346,000	10,100,750

تتمثل الصكوك من الشق الأول في سندات دائمة ليس لها تاريخ سداد محدد وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك مع مراعاة أحكام وشروط اتفاقية المضاربة. تم إدراج الصكوك من الشق الأول في بورصة إيرلندا وسوق دبي المالي/ ناسداك دبي، ويحق للبنك المطالبة بها بعد "تاريخ المطالبة الأول" أو في أي تاريخ سداد أرباح بعد ذلك التاريخ ويخضع ذلك لشروط محددة لإعادة السداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من الصكوك من الشق الأول بالمضاربة مع البنك (المضارب) على أساس مشترك غير مقيد بالأنشطة العامة للبنك التي تُنفذ عن طريق مجمع المضاربة العام.

يجوز للمُصدر، حسب ما يقرره وحده، اختيار عدم القيام بتوزيعات أرباح مضاربة كما هو متوقع، ولا تعتبر تلك الواقعة تعثر في السداد. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولكن يتم التنازل عنها إلى المصدر. وفي حال اختيار المُصدر عدم السداد، أو في حال حدوث عدم السداد، لا يقوم البنك بـ (أ) إعلان أو سداد أية توزيعات أو أرباح، أو القيام بسداد أية سدادات أخرى على الأسهم العادية الصادرة عن البنك، كما يعلن البنك أنه لن يقوم بتوزيعات أو أرباح أو أي سدادات أخرى على الأسهم العادية الصادرة من قبله، أو (ب) شراء أو إلغاء أو تقليص أو الاستحواذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأسهم العادية التي يصدرها البنك.

26 احتياطيات أخرى وأسهم خزينة

26-1 الحركات في الاحتياطيات الأخرى وأسهم الخزينة

فيما يلي حركة الاحتياطيات الأخرى وأسهم الخزينة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024:

	الاحتياطي القانوني ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025					
الرصيد في 1 يناير 2025	**11,465,984**	**2,350,000**	**2,090,000**	**(31,316)**	**15,874,668**
تحويل من الأرباح المحتجزة	**-**	**-**	**602,100**	**-**	**602,100**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**11,465,984**	**2,350,000**	**2,692,100**	**(31,316)**	**16,476,768**
2024					
الرصيد في 1 يناير 2024	11,465,984	2,350,000	1,000,000	(31,316)	14,784,668
تحويل إلى الأرباح المحتجزة	-	-	1,090,000	-	1,090,000
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	11,465,984	2,350,000	2,090,000	(31,316)	15,874,668

26-2 الاحتياطي القانوني

طبقاً للمادة 239 من قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل 10٪ من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح رصيد هذا الاحتياطي مساوياً لـ50٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

26 احتياطيات أخرى وأسهم خزينة تابع

3-26 الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان

وفقا لمعايير إدارة مخاطر الائتمان الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي، يجب على البنوك التأكد من أن إجمالي المخصصات المقابلة لجميع حالات التعرض للمرحلتين 1 و2 لا يقل عن النسبة المطلوبة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان كما يتم احتسابها بموجب لوائح رأس المال المصرف المركزي. وعندما تكون المخصصات الجماعية المحتفظ بها أقل، يمكن الاحتفاظ بالعجز في احتياطي مخصص للميزانية العمومية غير قابل للتوزيع يسمى "الاحتياطي العام لانخفاض القيمة". يجب خصم المبلغ المحتفظ به في الاحتياطي العام لانخفاض القيمة من قاعدة رأس المال (رأس المال من المستوى 1 للبنوك) عند حساب رأس المال التنظيمي.

احتياطي انخفاض القيمة غير القابل للتوزيع - عام	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الحد الأدنى للمخصصات للمرحلتين 1 و2 وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**4,774,693**	4,095,593
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة للمرحلة 1 و 2 المرصود مقابل الدخل	**2,106,086**	2,034,408
العجز في مخصصات المرحلتين 1 و2 لتلبية الحد الأدنى من متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**2,668,607**	2,061,185
رصيد احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي - عام كما في 1 يناير 2025	**2,090,000**	1,000,000
إضافة: احتياطي انخفاض القيمة - عام - احتياطي غير قابل للتوزيع خلال العام	**602,100**	1,090,000
رصيد الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان - العام كما في 31 ديسمبر	**2,692,100**	2,090,000

4-26 الاحتياطي العام

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توجيهات مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

5-26 أسهم خزينة

تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة عددها 13,633,477 سهماً (2024: 13,633,477 سهماً) بقيمة 31.3 مليون درهم (2024: 31.3 مليون درهم).

27 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**(1,267,060)**	(1,331,986)
خسائر القيمة العادلة لاستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي	**47,675**	43,533
التحويل إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**22,542**	21,393
الرصيد في 31 ديسمبر	**(1,196,843)**	(1,267,060)

28 احتياطي تحويل العملات

يتم الاعتراف مباشرة باحتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك الأجنبية من عملتها التشغيلية إلى عملة العرض للبنك (أي الدرهم الإماراتي) ضمن الدخل الشامل الآخر، ويتم بيان القيمة المتراكمة ضمن احتياطي تحويل العملات.

29 توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع 0.35 درهم للسهم خلال اجتماعهم الذي عقد بتاريخ 10 فبراير 2026.

قام المساهمون باعتماد توزيعات أرباح نقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بواقع 0.45 درهم للسهم (3,252.2 مليون درهم) خلال الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 13 مارس 2025.

30 التعهدات والالتزامات الطارئة

تشتمل الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل على التعهدات بتقديم التمويل الإسلامي والاعتمادات المستندية القائمة والضمانات المصممة للوفاء بمتطلبات متعاملي المجموعة.

تتمثل التعهدات المتعلقة بتقديم التمويل الإسلامي في الالتزامات التعاقدية لتقديم تمويل إسلامي، وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تتضمن شروط إلغاء وتتطلب سداد رسوم. ونظراً لإمكانية انتهاء صلاحية الالتزامات دون استخدامها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية. إن الاعتمادات المستندية القائمة والضمانات تلزم المجموعة بسداد سدادات نيابة عن المتعاملين في حال عجز العميل عن الوفاء ببنود العقد.

فيما يلي تحليل التعهدات والالتزامات الطارئة كما في 31 ديسمبر 2025 و 2024:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
التعهدات والالتزامات الطارئة:		
خطابات ضمان	**11,383,041**	10,021,268
اعتمادات مستندية	**1,560,251**	1,771,153
تعهدات تسهيلات غير مسحوبة	**21,651,684**	19,552,029
إجمالي التعهدات والالتزامات الطارئة	**34,594,976**	31,344,450
التعهدات الأخرى:		
تعهدات مصروفات رأسمالية	**1,743,762**	1,494,767
إجمالي التعهدات الأخرى	**1,743,762**	1,494,767
إجمالي التعهدات والالتزامات الطارئة	**36,338,738**	32,839,217

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

31 الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**14,478,989**	14,877,398
الإيرادات من الاستثمارات في صكوك	**4,387,538**	3,828,079
الإيرادات من ودائع خزينة (مرابحة سلع) مع المصرف المركزي	**476,471**	567,918
الإيرادات من الودائع الاستثمارية وودائع الوكالة مع مؤسسات مالية	**176,324**	134,909
الإيرادات من ودائع خزينة (مرابحة سلع) مع مؤسسات مالية	**28,273**	45,462
الإجمالي	**19,547,595**	19,453,766

يتم عرض إيرادات الموجودات التمويلية والاستثمارية صافية من الدخل المتنازل عنه البالغ 1.3 مليون درهم (2024: 1.3 مليون درهم). خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، صرفت المجموعة من الصندوق الخيري للبنك 149.5 مليون درهم (2022: 93.0 مليون درهم) لأغراض المساهمة الاجتماعية المختلفة. يتم الصرف من الصندوق الخيري وفقا لسياسة الزكاة والصدقات المعتمدة لدى دبي الإسلامي ووفقا لتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ولجنة خدمات دعم المجتمع لدى دبي الإسلامي.

32 إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
عمولات ورسوم	**1,960,932**	1,795,660
إيرادات صرف العملات الأجنبية	**286,524**	338,917
عمولات ورسوم أخرى	**154,627**	197,094
إجمالي إيرادات العمولات والرسوم	**2,402,083**	2,331,671
مصروفات العمولات والرسوم	**(528,225)**	(583,237)
الإجمالي	**1,873,858**	1,748,434

33 صافي الإيرادات من استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
إيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**28,174**	17,134
الإجمالي	**28,174**	17,134

34 صافي الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
متحصلات البيع		**1,610,808**	1,194,552
ناقص: تكلفة البيع	13.1	**(1,123,336)**	(853,028)
الإجمالي		**487,472**	341,524

35 الإيرادات من عقارات استثمارية

يمثل الدخل من العقارات الاستثمارية صافي إيرادات الإيجار البالغ 148.6 مليون درهم (2024: 131.6 مليون درهم) المعترف بها من قبل المجموعة من عقاراتها الاستثمارية وربح بقيمة 356.2 مليون درهم (2024: 607.2 مليون درهم) من استبعاد بعض العقارات الاستثمارية.

36 إيرادات أخرى

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الأرباح المحققة من استبعاد استثمارات في صكوك		**140,898**	96,657
إيرادات خدمات		**222,480**	184,298
صافي الأرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات		**293,311**	82,846
أخرى		**346,903**	192,325
الإجمالي		**1,003,592**	556,126

37 حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
ودائع استثمارية وودائع ادخار من المتعاملين	4-18	**1,272,577**	1,567,153
ودائع وكالة وودائع استثمارية أخرى من البنوك والمتعاملين	2-21	**8,451,049**	8,050,682
الأرباح المستحقة/ المحققة لحاملي الصكوك من صكوك مصدرة	2-21	**852,279**	886,727
الإجمالي		**10,575,905**	10,504,562

38 مصروفات الموظفين

		2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
رواتب وأجور وامتيازات أخرى		**2,227,636**	1,946,185
تعويضات نهاية الخدمة	3-21	**29,194**	42,870
الإجمالي		**2,256,830**	1,989,055

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

39 المصروفات العمومية والإدارية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
مصروفات صيانة مباني ومعدات	**306,660**	265,016
مصروفات إدارية	**339,337**	346,637
مصروفات الإيجار بموجب عقود الإيجار	**108,906**	90,083
مصروفات تشغيلية أخرى	**496,066**	479,194
الإجمالي	**1,250,969**	1,180,930

40 صافي خسائر انخفاض القيمة

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الموجودات المالية			
المخصص المحمل للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	4-9	**637,442**	407,423
صافي المخصص (المعكوس)/المحمل للموجودات الأخرى		**(120,850)**	15,390
خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية، بالصافي		**516,592**	422,813
موجودات غير مالية			
عكس خسائر انخفاض القيمة للموجودات غير المالية		**(31,146)**	(16,000)
مجموع خسائر انخفاض القيمة، بالصافي		**485,446**	406,813

41 ربحية السهم الأساسية والمخففة

تم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة من خلال تقسيم أرباح السنة العائدة إلى مالكي البنك بعد خصم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والأرباح العائدة إلى حاملي الصكوك من الشق الأول على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
أرباح السنة العائدة إلى مالكي البنك	**7,500,278**	7,934,086
الربح العائد إلى حاملي الصكوك من الشق الأول	**(414,360)**	(404,030)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**(22,000)**	(19,296)
	7,063,918	7,510,760
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف)	**7,227,111**	7,227,111
ربحية السهم الأساسية والمخففة (درهم للسهم)	**0.98**	1.04

كما في تاريخ التقرير، تعادل ربحية السهم المخففة ربحية السهم الأساسية حيث لم يصدر البنك أي أدوات مالية يتعين أخذها بعين الاعتبار عند احتساب ربحية السهم المخففة.

42 النقد وما يعادله

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	1-7	**36,869,986**	26,700,468
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	1-8	**5,386,903**	5,642,110
		42,256,889	32,342,578
ناقصاً: الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية خلال 3 أشهر		**(10,956,725)**	–
الرصيد في 31 ديسمبر		**31,300,164**	32,342,578

43 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

43-1 تحديد لأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على السيطرة أو التأثير على الطرف الآخر عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

يبرم البنك معاملات مع المساهمين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة والجهات ذات العلاقة بهم ضمن سياق الأعمال الاعتيادية وفقاً للشروط المتفق عليها بين الأطراف المعنية على أساس السعر العادل.

تم حذف الأرصدة والمعاملات بين البنك وشركاته التابعة، والتي تعد أطراف ذات علاقة للبنك، عند توحيد البيانات المالية ولم يفصح عنها في هذا الإيضاح.

43-2 المساهمون الرئيسيون

يعد أكبر مساهمي البنك كما في 31 ديسمبر 2025 هي مؤسسة دبي للاستثمارات، شركة أكبر مساهميها هي حكومة دبي، حيث تمتلك 27.9% من أسهم ملكية البنك.

43-3 الأرصدة والمعاملات الهامة

فيما يلي نسبة الموجودات والمطلوبات المتنوعة لدى المنشآت التابعة لمؤسسة دبي للاستثمارات، بخلاف ما تم الإفصاح عنه بصورة منفردة. تتمثل تلك المنشآت في منشآت تجارية تدار بصورة مستقلة، وتتم كافة المعاملات المالية بينها وبين البنك وفقاً لشروط تجارية بحتة. قامت المجموعة بتطبيق الإعفاء الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 بشأن الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والذي يسمح بتقديم إفصاحات مختزلة عن الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف الحكومية ذات العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

43 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تابع

3-43 الأرصدة والمعاملات الهامة تابع

	2025 %	2024 %
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**3.5**	3.7
الاستثمار في صكوك	**1.9**	2.1
ودائع المتعاملين	**7.1**	5.4
الإيرادات من الاستثمار والتمويل الإسلامي	**3.0**	1.6
الإيرادات من الاستثمار في صكوك	**1.4**	1.9
حصة المودعين من الأرباح	**8.9**	4.5

4-43 تعويضات كبار موظفي الإدارة

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرواتب والامتيازات الأخرى	**90,193**	83,806
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	**1,864**	2,000

5-43 الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة

فيما يلي الأرصدة الهامة لدى الأطراف ذات العلاقة المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة:

	المساهم الرئيسي ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ألف درهم	الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025				
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**1,528,159**	**605,060**	**16,389**	**2,149,608**
الاستثمار في صكوك	**817,368**	**-**	**-**	**817,368**
ودائع المتعاملين	**662,776**	**774,400**	**13,427**	**1,450,603**
التعهدات والالتزامات الطارئة	**-**	**419,938**	**591**	**420,529**
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**80,651**	**28,804**	**1,320**	**110,775**
الإيرادات من الاستثمار في صكوك	**39,924**	**-**	**-**	**39,924**
حصة المودعين من الأرباح	**45,713**	**23,499**	**-**	**69,212**
2024				
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	1,651,379	451,159	–	2,102,538
الاستثمار في صكوك	820,501	–	–	820,501
ودائع المتعاملين	68,649	470,970	324	539,943
التعهدات والالتزامات الطارئة	–	155,953	–	155,953
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	57,294	23,567	–	80,861
الإيرادات من الاستثمار في صكوك	37,101	–	–	37,101
حصة المودعين من الأرباح	39,202	15,585	–	54,787

توجد أرصدة الأطراف ذات العلاقة في المرحلة 1 كما في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.
تعترف المجموعة بمخصص الانخفاض في قيمة أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية. إن مخصص انخفاض القيمة غير جوهري كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024.

44 المعلومات حول القطاعات

1-44 القطاعات المعلنة

يتم تعريف القطاعات المعلنة على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل الجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية لدى المجموعة بهدف تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه.

يتم تقسيم القطاعات المعلنة لدى المجموعة إلى القطاعات الرئيسية التالية:

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد:	يتولى بشكل رئيسي ودائع المتعاملين من الأفراد وتقديم المرابحات الاستهلاكية والسلم والتمويل العقاري والإجارة وبطاقات الائتمان وتسهيلات تحويل الأموال والخدمات المصرفية المميزة وإدارة الثروات.
قطاع الخدمات المصرفية للشركات:	يتولى بشكل رئيسي تسهيلات التمويل والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية وإدارة النقد ومنتجات إدارة المخاطر للعملاء من الشركات والمؤسسات.
قطاع الخزينة:	يتولى بشكل رئيسي إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق التي يتعرض لها البنك بصورة عامة ويقدم خدمات الخزينة للعملاء. كما يقوم قطاع الخزينة أيضاً بإدارة الصكوك لدى البنك والأدوات المالية المتخصصة لإدارة المخاطر المذكورة أعلاه.
أخرى:	خدمات أخرى بخلاف الخدمات الرئيسية بما فيها الأعمال والممتلكات الدولية.

إن السياسات المحاسبية للقطاعات المعلنة المذكورة أعلاه هي نفس السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

44 المعلومات حول القطاعات تابع

2-44 ربحية القطاعات

يعرض الجدول التالي الأرباح أو الخسائر وبعض المعلومات حول الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بقطاعات الأعمال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

	الخدمات المصرفية للأفراد		الخدمات المصرفية للشركات		الخزينة		أخرى		الإجمالي	
	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم
صافي الإيرادات التشغيلية	**4,851,480**	4,392,252	**3,278,593**	3,389,708	**2,623,610**	2,541,793	**2,497,186**	2,512,787	**13,250,869**	12,836,540
المصروفات التشغيلية	**(1,898,376)**	(1,609,022)	**(641,797)**	(642,042)	**(117,396)**	(110,685)	**(1,105,200)**	(1,063,054)	**(3,762,769)**	(3,424,803)
صافي الإيرادات التشغيلية	**2,953,104**	2,783,230	**2,636,796**	2,747,666	**2,506,214**	2,431,108	**1,391,986**	1,449,733	**9,488,100**	9,411,737
مصاريف انخفاض القيمة، بالصافي									**(485,446)**	(406,813)
الأرباح قبل ضريبة الدخل									**9,002,654**	9,004,924
مصروفات ضريبة الدخل									**(1,195,112)**	(839,886)
أرباح السنة									**7,807,542**	8,165,038

3-44 المركز المالي للقطاعات

يعرض الجدول التالي الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بقطاعات الأعمال لدى المجموعة:

	الخدمات المصرفية للأفراد		الخدمات المصرفية للشركات		الخزينة		أخرى		الإجمالي	
	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم
موجودات القطاعات	**78,385,226**	63,126,961	**178,402,887**	145,346,952	**97,448,226**	86,304,915	**61,711,904**	49,907,990	**415,948,243**	344,686,818
مطلوبات القطاعات	**105,208,409**	89,523,721	**216,967,178**	160,868,013	**3,969,921**	3,288,817	**36,667,251**	38,153,388	**362,812,759**	291,833,939

4-44 المعلومات الجغرافية

بالرغم من اعتماد إدارة المجموعة بشكل رئيسي على قطاعات الأعمال، إلا أن المجموعة تعمل ضمن سوقين جغرافيين: دولة الإمارات العربية المتحدة وتمثل السوق المحلي، وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة وتمثل السوق الدولي.

يوضح الجدول التالي توزيع إجمالي الإيرادات من المتعاملين الخارجيين للمجموعة بناءً على موقع المراكز التشغيلية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024:

	إجمالي الإيرادات من المتعاملين الخارجيين	
	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**22,847,415**	21,974,350
خارج الإمارات العربية المتحدة	**979,359**	1,366,752
الإجمالي	**23,826,774**	23,341,102

يستند التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات من المتعاملين الخارجيين إلى مواقع المراكز التشغيلية للمجموعة وشركاتها التابعة والزميلة.

يتم الإفصاح عن الإيرادات من المنتجات والخدمات الأساسية في الإيضاحين 31 إلى 36 حول البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

44 المعلومات حول القطاعات تابع

4-44 المعلومات الجغرافية تابع

تمت إعادة تجميع/ تصنيف القطاعات بحسب إجراءات الإدارة لإدارة الأداء الحالي.

45 الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

1-45 القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، التي تعادل القيم السوقية، بالإضافة للقيم الاسمية التي تم تحليلها حسب تاريخ الاستحقاق. تتمثل القيمة الاسمية في قيمة الأصل المعني المتعلق بالأداة المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، السعر أو المؤشر المرجعي وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغيرات في قيمة المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

				القيم الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق				
	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	إجمالي القيمة الاسمية ألف درهم	خلال 3 أشهر ألف درهم	أكثر من 3 أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة إلى 3 سنوات ألف درهم	أكثر من 3 سنوات إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم
2025								
المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	**167,914**	**173,528**	**22,583,378**	**18,897,290**	**3,686,088**	**-**	**-**	**-**
عقود مقايضة معدل ربح متوافقة مع الشريعة الإسلامية	**1,229,582**	**1,117,215**	**94,882,526**	**1,191,347**	**4,606,862**	**13,968,914**	**53,329,320**	**21,786,083**
عقود خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لشراء/ بيع العملات	**1,565**	**1,565**	**1,714,219**	**-**	**1,714,219**	**-**	**-**	**-**
خيارات السلع	**2,365**	**2,296**	**78,283**	**17,287**	**42,699**	**18,297**	**-**	**-**
الإجمالي	**1,401,426**	**1,294,604**	**119,258,406**	**20,105,924**	**10,049,868**	**13,987,211**	**53,329,320**	**21,786,083**
2024								
المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	131,670	164,446	15,735,865	13,769,069	1,966,796	–	–	–
عقود مقايضة معدل ربح متوافقة مع الشريعة الإسلامية	819,115	754,440	86,599,410	54,000	7,940,188	13,515,189	42,082,630	23,007,403
عقود خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لشراء/ بيع العملات	41,865	41,865	2,563,901	–	2,563,901	–	–	–
خيارات السلع	9,055	9,055	420,049	317,278	102,771	–	–	–
الإجمالي	1,001,705	969,806	105,319,225	14,140,347	12,573,656	13,515,189	42,082,630	23,007,403

2-45 أنواع الأدوات المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

1-2-45 تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات

تتمثل التعهدات الأحادية لشراء/ بيع العملات في تعهدات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. يتم تنفيذ المعاملات الفعلية في تاريخ التعهد خلال مبادلة العروض بالشراء/ البيع والقبولات بين الأطراف المعنية، وتسليم (مبادلة) العملات ذات الصلة بين الأطراف المعنية بشكل فوري.

2-2-45 عقود المقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تعتمد عقود المقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على مبدأ الوعد (التعهد) الذي يصدره كل طرف لصالح الطرف الآخر لشراء سلعة محددة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل (في حال توافر شروط محددة والتي تختلف بين الوعدين، والتي لا ينفذ بموجبها إلا تعهد واحد منهما). وتمثل تعهد مشروط لشراء سلع من خلال تعهدات أحادية بالشراء. إن هيكل المقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يتألف من مقايضة معدل الربح ومقايضة العملات. فيما يتعلق بالمقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمعدلات الربح، تقوم الأطراف المتقابلة عادةً بتبادل سدادات معدل الربح الثابتة والمتغيرة من خلال إبرام اتفاقية شراء/بيع سلع بموجب "اتفاقية بيع بنظام المرابحة" بعملة واحدة. أما فيما يتعلق بالمقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملات يتم تبادل سدادات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى تكلفة السلع ذات الصلة بعملاتٍ مختلفة من خلال إبرام اتفاقية شراء/بيع سلع بموجب "اتفاقية بيع بنظام المرابحة".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

46 الموجودات والمطلوبات المالية

1-46 تصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025 و2024:

	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
2025				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**-**	**-**	**36,869,986**	**36,869,986**
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	**-**	**-**	**5,386,903**	**5,386,903**
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	**-**	**287,531**	**261,767,608**	**262,055,139**
الاستثمار في صكوك	**220,152**	**-**	**90,368,497**	**90,588,649**
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	**606,599**	**-**	**-**	**606,599**
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**-**	**1,401,426**	**7,497,185**	**8,898,611**
	826,751	**1,688,957**	**401,890,179**	**404,405,887**
المطلوبات المالية				
ودائع المتعاملين	**-**	**-**	**320,184,425**	**320,184,425**
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	**-**	**-**	**1,966,428**	**1,966,428**
صكوك مصدرة	**-**	**-**	**25,070,676**	**25,070,676**
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**-**	**1,294,604**	**12,097,686**	**13,392,290**
	-	**1,294,604**	**359,319,215**	**360,613,819**
2024				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	26,700,468	26,700,468
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	-	-	5,642,110	5,642,110
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	-	274,862	212,151,886	212,426,748
الاستثمار في صكوك	220,047	-	81,940,687	82,160,734
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	785,404	-	-	785,404
ذمم مدينة وموجودات أخرى	-	1,001,705	5,543,456	6,545,161
	1,005,451	1,276,567	331,978,607	334,260,625
المطلوبات المالية				
ودائع المتعاملين	-	-	248,545,755	248,545,755
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	5,854,493	5,854,493
صكوك مصدرة	-	-	24,154,397	24,154,397
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	969,806	12,156,570	13,126,376
	-	969,806	290,711,215	291,681,021

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

46 الموجودات والمطلوبات المالية تابع

2-46 القيمة العادلة للأدوات المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول كيفية تحديد المجموعة للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المختلفة.

1-2-46 القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة

يتم قياس كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة، المدرجة بقيمها العادلة في هذه البيانات المالية الموحدة، بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تستند القيمة العادلة لكافة الاستثمارات الأخرى المدرجة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الإيضاح 11) إلى أسعار مدرجة في سوق نشط (غير معدلة)؛
- تستند القيمة العادلة لجميع الاستثمارات الأخرى غير المسعرة التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل أساسي إلى المدخلات غير القابلة للرصد مثل طريقة تقييم صافي الموجودات وتقنيات التقييم المستندة إلى السوق والتي تتضمن مدخلات بديلة قابلة للمقارنة ومعاملات السوق الحديثة. قررت المجموعة أن صافي قيمة الموجودات المُعلن عنها يمثل القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير؛ و
- وتستند القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مقايضة معدلات الربح بما يتوافق مع أحكام الشريعة والتعهدات الأحادية لشراء / لبيع عملات) إلى احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. ويتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بناءً على معدلات الربح الآجلة (المحددة في التعهدات) و / أو أسعار صرف العملات (من منحنى العائد الملحوظ و / أو أسعار الصرف الآجلة في نهاية كل فترة تقرير) وأرباح العقد (المبنية على التعهدات) و/أو الأسعار الآجلة (المحددة في التعهدات) بمعدل يعكس القيمة الحالية لمخاطر الائتمان للأطراف المقابلة المختلفة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام النظام المتدرج التالي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء هذه القياسات:

المستوى 1: المدخلات التي تمثل أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأداة مطابقة.

المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى الأول، والتي تكون ملحوظة، إما بصورة مباشرة (أي كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، والأسعار المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً؛ أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من البيانات السوقية.

المستوى 3: مدخلات غير ملحوظة. تشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تشتمل فيها أساليب التقييم على مدخلات لا ترتكز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير ملحوظ على تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التعديلات والافتراضات الهامة غير الملحوظة مطلوبة لتعكس الفروق بين الأدوات.

يلخص الجدول المبين أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة وفقاً للنظام المتدرج للقيمة العادلة:

	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025				
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	287,531	**287,531**
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات مدرجة	389,686	-	-	**389,686**
أدوات غير مدرجة	-	-	437,065	**437,065**
موجودات أخرى				
موجودات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	-	1,401,426	-	**1,401,426**
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة	**389,686**	**1,401,426**	**724,596**	**2,515,708**
مطلوبات أخرى				
مطلوبات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	-	1,294,604	-	**1,294,604**

	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024				
موجودات مالية تمويلية واستثمارية إسلامية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			275,000	275,000
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات مدرجة	430,466	–	–	430,466
أدوات غير مدرجة	–	–	574,985	574,985
موجودات أخرى				
موجودات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	1,001,705	–	1,001,705
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة	430,466	1,001,705	849,985	2,282,156
مطلوبات أخرى				
مطلوبات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	969,806	–	969,806

لم تتم أية تحويلات بين المستويات 1 و 2 و 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 2024.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

46 الموجودات والمطلوبات المالية تابع

2-46 القيمة العادلة للأدوات المالية تابع

2-2-46 مطابقة قياس القيمة العادلة للمستوى 3 للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**574,985**	639,633
الخسارة في الدخل الشامل الآخر	**(11,691)**	(62,329)
الاستبعاد خلال السنة	**(506)**	(1,763)
أخرى	**(125,723)**	(556)
الرصيد في 31 ديسمبر	**437,065**	574,985

3-2-46 القيمة العادلة للأدوات المالية

باستثناء ما هو مبين بصورة تفصيلية في الجدول التالي، ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية (باستثناء النقد المدرج ضمن المستوى 2) المعترف بها في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة، وهي مدرجة ضمن المستوى 3.

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025					
موجودات مالية:					
استثمارات في صكوك	**90,588,649**	**87,301,661**	**873,443**	**2,665,875**	**90,840,979**
مطلوبات مالية:					
صكوك مُصدرة	**25,070,676**	**24,965,427**	**-**	**94,229**	**25,059,656**
2024					
موجودات مالية:					
استثمارات في صكوك	82,160,734	74,109,157	1,436,484	4,682,609	80,228,250
مطلوبات مالية:					
صكوك مُصدرة	24,154,397	23,599,008	-	95,248	23,694,256

47 إدارة المخاطر المالية

1-47 مقدمة

تتضمن أنشطة المجموعة مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لاستمرارية البنك في تحقيق أرباح كما أن كل فرد داخل المجموعة مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

تتعرض المجموعة لمخاطر متنوعة تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر،

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر معدل الربح؛
- مخاطر تشغيلية؛
- الجرائم المالية؛
- مخاطر النماذج؛
- مخاطر السمعة؛
- مخاطر التنظيم / الامتثال
- مخاطر المعلومات والأمن السيبراني؛
- مخاطر عدم الامتثال الشرعي؛
- مخاطر سلوك السوق؛
- المخاطر الاستراتيجية؛ و
- المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.

1-1-47 هيكلة إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة، بدعم من لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة، ولجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة، وقسم إدارة المخاطر بالمجموعة، المسؤولية النهائية في تحديد المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها؛ بالإضافة إلى ذلك، هناك هيئات/وظائف مستقلة أخرى مسؤولة أيضاً عن إدارة المخاطر ومراقبتها.

مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة المسؤول النهائي عن نهج إدارة المخاطر الشامل والموافقة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-1 مقدمة تابع

47-1-1 هيكلة إدارة المخاطر تابع

لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة

إن لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة مسؤولة بصورة عامة عن وضع استراتيجيات وآليات وسياسات وحدود إدارة المخاطر، وكذلك تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات. كما أنها مسؤولة عن إدارة المخاطر الأساسية وكذلك إدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر. تدعم اللجنة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بتنفيذ أطر حوكمة وإدارة مخاطر المؤسسة والرقابة الداخلية والعمليات ذات الصلة بها. علاوة على ذلك، تحافظ اللجنة على رؤية واسعة النطاق للمجموعة فيما يتعلق بموقف المخاطر الحالي والمستقبلي فيما يتعلق برغبتها في المخاطرة وقوة رأس المال. وهي مسؤولة عن مسألة المخاطر الأساسية وتدير وتراقب قرارات المخاطر ذات الصلة.

لجنة إدارة المخاطر

تم تفويض أعمال الإدارة اليومية للمخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر بالبنك. تتولى لجنة إدارة المخاطر المسؤولية بشكل عام عن دعم لجنة مخاطر الحوكمة والامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة لتطوير ووضع استراتيجية وسياسات وآليات وحدود إدارة المخاطر. كما تكون اللجنة مسؤولة عن ضمان الالتزام بكافة الحدود الموضوعة للمخاطر ومراقبة التعرض للمخاطر وتنفيذ التوجيهات الصادرة عن الجهات التنظيمية (أي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي). الإشراف على الجهود المبذولة لغرس ثقافة مخاطر قوية داخل دبي الإسلامي تدعم تضمين إطار عمل إدارة المخاطر وسياسات وعمليات المخاطر وضمان سير الأعمال بطريقة أخلاقية.

قسم إدارة المخاطر بالمجموعة

تتولى إدارة المخاطر بالمجموعة مسؤولية تنفيذ والحفاظ على الإجراءات المتعلقة بالمخاطر لضمان بقاء المخاطر ضمن النطاق المقبول كما وافقت عليه لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة ومجلس الإدارة. ويتولى القسم مسؤولية إدارة الائتمان وإدارة المحفظة ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر سلوك السوق والسيطرة الشاملة على المخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة، تقوم اللجنة بـ:

- العمل كوصي في الإشراف على جميع الأمور التي تؤثر على هيكل موجودات ومطلوبات البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إدارة السيولة ومخاطر معدل الربح ومخاطر السوق والإشراف على الامتثال للحدود والمبادئ الارشادية الداخلية والتنظيمية ذات الصلة.
- الإشراف على إدارة السيولة في البنك، وتطوير الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية والممارسات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وحدود/تحمل المخاطر لضمان احتفاظ البنك بالسيولة الكافية في جميع الأوقات.
- ضمان وجود أنظمة وقدرات كافية لتحديد وقياس ومراقبة والتحكم في التقارير المتعلقة بالسيولة وإدارة الموجودات والمطلوبات و مخاطر معدل الربح في دفتر البنك ومخاطر السوق والمخاطر ذات الصلة.

لجنة مراجعة المخصصات وانخفاض القيمة

تم إنشاء مراجعة المخصصات وانخفاض القيمة لمساعدة الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- الامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، والقواعد التنظيمية المعمول بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسياسات البنك؛
- أن تكون مجموعة دبي الإسلامي على دراية بالتدهور الجوهري في جودة الائتمان وسوء الأداء وتحمل مستوى مناسب من الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- مراجعة والنظر في الأمور المتعلقة بانخفاض القيمة والقيمة العادلة لفئات أخرى من الموجودات مثل الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والاستثمارات العقارية والاستثمارات الأخرى.

تشمل المسؤولية الأساسية للجنة الإشراف والمراقبة والتطبيق والمراجعة لجميع نماذج انخفاض القيمة فيما يتعلق باستخدام الخسائر الائتمانية المتوقعة وإرشادات المصرف المركزي ذات الصلة بما في ذلك مراقبة مراحل التعرض ودراسة الظروف العادية وغير العادية في تحديد مرحلة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومستوياتها. وتجتمع اللجنة بانتظام وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة على عملية المخصصات والأحكام المرتبطة بها وفقاً للمادة 9.16 من لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المرافقة، التعميم رقم 5131 بتاريخ 17 أكتوبر 2024.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-1 مقدمة تابع

47-1-1 هيكلة إدارة المخاطر تابع

لجنة إدارة نموذج المخاطر

تم إنشاء اللجنة للإشراف على النماذج المستخدمة في التقييم وقياس المخاطر واتخاذ القرار وما إلى ذلك بهدف:

تقديم قرارات مدعمة تتعلق بكل خطوة من دورة حياة النموذج وضمان استيفاء النماذج لمعايير الجودة لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة.

وتشتمل المسؤولية الأساسية للجنة طلب القرارات الجوهرية واعتمادها و/أو الإشراف عليها على مدى فترة النموذج، مثل التطورات الجديدة، وإعادة التطوير، واختيارات النمذجة والمنهجيات، وإعادة المعايرة، والتنفيذ، واستخدام النموذج، والسحب، من بين أمور أخرى، ضمان نموذج الحوكمة الجيدة والامتثال لسياسة الحوكمة النموذجية لبنك دبي الإسلامي ومعايير الإدارة النموذجية والتوجيهات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتعقد اللجنة اجتماعاتها على أساس ربع سنوي على الأقل وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

لجنة الامتثال

تم إنشاء اللجنة للإشراف على الامتثال على مستوى المؤسسة وضمان أن يكون إطار الامتثال الخاص بالبنك قوياً وفعالاً وملائماً للغرض لحماية سمعته وعملياته. تعمل اللجنة على تسهيل قيام الإدارة التنفيذية بمسؤولياتها فيما يتعلق بالامتثال وتلعب دوراً مهماً بشكل خاص في تعزيز ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة.

وحدة الامتثال الشرعي

تتولى وحدة الالتزام الشرعي التابعة لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك مسؤولية المراقبة المستمرة لمدى التزام أعمال وأنشطة البنك بالقرارات والفتاوى واللوائح والمعايير الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا، وكذلك لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة

إن قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة هي وحدة مستقلة وموضوعية تهدف إلى دعم المجموعة لتحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج تدقيق منهجي لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. يعد، باعتباره خط دفاع ثالث، مسؤول عن تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة بشكل دوري من إدارة التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات وامتثال المجموعة للإجراءات.

قسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمجموعة

يتم التدقيق على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك في جميع شؤون البنك بما في ذلك تنفيذ المعاملات بشكل دوري من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التي تفحص كفاية الإجراءات وامتثال عمليات المجموعة للفتاوى وتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. يقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بمناقشة ملاحظاته وتقييماته مع الإدارات المعنية، وترفع الملاحظات إضافة إلى ردود الإدارات المعنية وتوصياتها إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للحصول على رأيها بخصوصها ووسائل معالجتها، ثم تقدم تقريرها النهائي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حتى يتم تنفيذ قرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

47-1-2 أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها

تقوم المجموعة بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية وكمية لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، تستخدم المجموعة طرق وتحليل كمي لدعم أعمال مراجعة الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة. تعكس هذه التحليلات والطرق كل من الخسائر المتوقع حدوثها أثناء سير الأعمال الاعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة نتيجة حدث غير متوقع استناداً إلى أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المشتقة من الخبرة السابقة. كما تطبق المجموعة سيناريوهات متعلقة بأسوأ الأوضاع التي قد تنشأ في ظل ظروف غير عادية والتي من غير المحتمل حدوثها لكنها تحدث فعلاً في الواقع.

تتم مراقبة ومتابعة المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق الذي تعمل فيه المجموعة كما تعكس مستوى المخاطر التي يمكن للمجموعة قبولها بالإضافة إلى التركيز بشكل أكبر على قطاعات مختارة.

تتم مراجعة المعلومات التي يتم تجميعها من جميع الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل جوانب المخاطر وتحديد المخاطر المحتملة. يتم تقديم هذه المعلومات وشرحها إلى الإدارة ولجان الإدارة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة. يتم رفع تقارير متخصصة إلى رؤساء الأقسام ويتم تقديمها بصورة منتظمة تناسب مدى تقلب تلك المخاطر. يتضمن التقرير إجمالي التعرض الائتماني، واستثناءات الحدود، والسيولة، وحالات الخسارة التشغيلية، والتغيرات في المخاطر الأخرى. ويتم إعداد تقارير تفصيلية عن المخاطر الصناعية ومخاطر المتعاملين والمخاطر الجغرافية على فترات مناسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-1 مقدمة تابع

47-1-3 إدارة مخاطر النماذج

يستخدم البنك مجموعة من النماذج الكمية في العديد من أنشطته المالية والتجارية بداية من تقديم التسهيلات الائتمانية إلى إعداد التقارير عن خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وموجودات عديدة أخرى.

من أجل إدارة مخاطر النماذج، قام البنك بوضع وتطبيق نموذج سياسة إدارة المخاطر يتضمن وضع وتطبيق المصادقة على سياسات وممارسات على مستوى البنك. وفقاً لهذا الإطار، يتعين المصادقة على جميع النماذج الموضوعة داخلياً أو خارجياً لتحديد حجم المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على التقارير المالية عن خسائر الائتمان المتوقعة بصورة دورية (داخلياً أو خارجياً). تكون لجنة إدارة مخاطر النماذج مسؤولة عن الإشراف على تطوير وتطبيق إطار الحوكمة المتعلقة بالنماذج بالإضافة إلى أداء النماذج. تتبع لجنة إدارة مخاطر النماذج لجنة إدارة المخاطر لدى البنك.

يطبق هذا الإطار منهجية منظمة لإدارة عملية تطوير النماذج وتطبيقها واعتمادها والمصادقة عليها واستخدامها المستمر. كما يضع هذا الإطار هيكل فعال للحوكمة والإدارة ويحدد بوضوح المهام والمسؤوليات والسياسات والضوابط المتعلقة بإدارة مخاطر النماذج. تتم مراجعة هذا الإطار بصورة منتظمة لضمان استيفاؤه للمعايير التنظيمية والممارسات الدولية. تقوم لجنة إدارة المخاطر باعتماد أية تغييرات جوهرية على الإطار بناء على توصية لجنة إدارة مخاطر النماذج.

لدى البنك قسم مستقل للمصادقة يقوم بالمصادقة على النماذج بشكل مستقل. يقدم هذا القسم توصياته حول مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة النماذج للغرض المحدد لها أو إبداء موافقة مشروطة بشأنها إلى لجنة إدارة مخاطر النماذج لاعتماد استخدام النماذج الجديدة في تحديد / تقييم المخاطر. علاوة على عملية المصادقة على النموذج الجديد، يقوم قسم المصادقة أيضاً بتقييم أداء النماذج الحالية من خلال عملية مصادقة سنوية.

47-1-4 الحد من المخاطر

ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر، تستخدم المجموعة طرق مختلفة لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم) والمخاطر التشغيلية.

تحرص المجموعة على إدارة تعرضها لمخاطر الائتمان من خلال تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية لتجنب تركزات المخاطر التي لا داعي لها والمتعلقة بأفراد ومجموعات من المتعاملين في مواقع أو قطاعات أعمال محددة. تستخدم المجموعة الضمانات بصورة فعالة للحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها.

من أجل الوقاية من مخاطر السيولة، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى إدارة الموجودات من خلال السيولة المتاحة مع الوضع في الاعتبار الاحتفاظ برصيد كاف من الموجودات السائلة (أي النقد وما يعادله).

تتم إدارة مخاطر السوق على أساس التوزيع المسبق للأصل على فئات الموجودات المختلفة والتقييم المستمر لأوضاع السوق فيما يتعلق بحركة وتوقعات أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح المرجعية وأسواق الأسهم.

من أجل إدارة كافة المخاطر الأخرى، قامت المجموعة بوضع إطار مفصل لإدارة المخاطر بهدف تحديد وتطبيق موارد للحد من المخاطر.

47-1-5 تركزات المخاطر

تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة متشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-2 مخاطر الائتمان

من أجل تجنب التركز الزائد للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة. تتم مراقبة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان طبقا لذلك.

قياس مخاطر الائتمان

يعتمد نهج المجموعة في إدارة مخاطر الائتمان على أساس الاستقلالية وصحة إدارة المخاطر فضلاً عن المعايير التنظيمية المعمول بها. ويتم ضمان ذلك من خلال هيكل تنظيمي واضح وقوي مدعوم بشكل مناسب من قبل لجان المخاطر المختلفة والمنتديات والأنظمة والسياسات والإجراءات والعمليات التي توفر بنية تحتية قوية للمخاطر وإطار عمل للإدارة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية تعثر الأطراف المقابلة الفردية باستخدام أدوات التصنيف الداخلي المصممة لمختلف فئات الأطراف المقابلة. تشمل هذه القطاعات: الشركات والمقاولات والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية والعقارات. يتم تطوير النماذج بدعم خارجي من استشاريين معتمدين وتخضع أيضاً للمصادقة المستقلة. تتم معايرة النماذج وفقاً لمقياس التصنيف الداخلي للمجموعة، ويتم تضمينها في أداة موديز كريدت لينس. يتم إجراء التقييم وفقاً لسياسات وإجراءات البنك مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر وخصائص العميل بالإضافة إلى محركات أدائه الائتماني.

تتم مراجعة وتحديث أدوات التصنيف عند الضرورة. وتحقق المجموعة بصورة منتظمة من فعالية أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بحالات التخلف عن السداد.

إدارة قائمة المراقبة والتمويل المتعثر

تتبع المجموعة عملية واضحة لتحديد قائمة المراقبة والتمويل المتعثر والتعامل معها بشكل فعال. وهناك سياسات تحكم تصنيف الائتمان لهؤلاء المتعاملين والانخفاض في قيمتهم، بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبادئ الإرشادية التنظيمية. بمجرد تصنيف الحساب على أنه متعثر، يتم تقييمه من حيث إمكانية استرداده من قبل وحدة إدارة الموجودات الخاصة المستقلة التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس قسم المخاطر بالمجموعة لتحديد التصنيف المناسب وإجراءات الاسترداد ومستوى المخصص المناسب.

الضمانات

تستخدم المجموعة مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من مخاطر الائتمان. وتتمثل أكثر الطرق التقليدية استخداماً في الحصول على ضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة، وهي طريقة متعارف عليها. وتطبق المجموعة توجيهات لقبول فئات معينة للضمانات أو الحد من مخاطر الائتمان. يتم إعادة تقييم الضمانات بشكل منتظم وفقاً لسياسة الائتمان الخاصة بالبنك واللوائح المعمول بها. فيما يلي أنواع الضمانات الرئيسية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:

- رهن العقارات السكنية والتجارية؛
- ضمانات تجارية؛
- رهن على موجودات المؤسسة مثل العقارات والمعدات والمركبات والمخزون؛ و
- رهن على الأدوات المالية مثل الودائع والاستثمارات في حقوق الملكية.

عندما يتم استخدام الضمانات المؤهلة في حساب المخصصات لحسابات المرحلة 3، يستخدم البنك معدلات خصم متحفظة بالنظر إلى المتطلبات التنظيمية.

الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تقتصر مخاطر الائتمان الناتجة من الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في أي وقت، على تلك الأدوات ذات القيم العادلة الموجبة المدرجة في المركز المالي الموحد.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

يقوم البنك بتقديم ضمانات واعتمادات مستندية إلى متعامليه والتي تلزم البنك بموجبها بسداد سدادات عندما يعجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه أطراف أخرى. وبذلك تتعرض المجموعة إلى مخاطر مشابهة للمخاطر المتعلقة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والتي يتم الحد منها من خلال عمليات وسياسات المراقبة ذاتها.

47-2-1 أقصى تعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الموجودات المالية بما فيها المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم بيان القيمة الإجمالية لأقصى تعرض قبل تأثير الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمان.

	إجمالي أقصى تعرض 2025 ألف درهم	إجمالي أقصى تعرض 2024 ألف درهم
أرصدة لدى البنوك المركزية	**34,639,747**	24,701,162
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	**5,389,821**	5,645,028
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	**267,682,683**	218,912,440
استثمارات في صكوك إسلامية	**90,810,995**	82,471,983
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**8,898,614**	6,882,122
	407,421,860	338,612,735
التزامات طارئة	**12,943,292**	11,792,421
تعهدات	**21,651,684**	19,596,087
الإجمالي	**442,016,836**	370,001,243

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-2 مخاطر الائتمان تابع

47-2-2 تركزات مخاطر أقصى تعرض لمخاطر الائتمان

تتم إدارة تركز المخاطر حسب العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع العمل. يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية التالية:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	**326,620,173**	282,971,355
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**70,754,506**	54,371,955
آسيا	**22,735,163**	19,168,432
أوروبا	**15,288,156**	11,666,974
أفريقيا	**4,318,071**	1,678,356
دول أخرى	**2,300,767**	144,172
الإجمالي	**442,016,836**	370,001,243

فيما يلي تحليل القطاع الاقتصادي للموجودات المالية الخاصة بالمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى:

	إجمالي أقصى تعرض 2025 ألف درهم	إجمالي أقصى تعرض 2024 ألف درهم
القطاع الحكومي	**90,084,549**	85,797,410
المؤسسات المالية	**69,875,838**	46,896,153
العقارات	**58,568,028**	50,323,962
المقاولات	**7,541,360**	6,814,738
التجارة	**10,050,248**	8,781,044
الطيران	**16,918,085**	14,753,543
الخدمات وقطاعات أخرى	**109,645,186**	92,188,828
تمويل الأفراد	**45,483,460**	37,196,816
تمويل المنازل للأفراد	**33,850,082**	27,248,748
الإجمالي	**442,016,836**	370,001,243

47-2-3 الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستند مبلغ ونوع الضمان المطلوب إلى تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل. يتم تطبيق توجيهات سياسة الائتمان المتعلقة بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للشركات، الرهن على العقارات والمخزون والموجودات المؤجرة والذمم المدينة التجارية،
- فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للأفراد، الرهن على الموجودات والرهونات على العقارات، و
- الأسهم والضمانات التجارية والودائع واستثمارات الملكية.

تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقدمة لشركاتهم التابعة، إلا أنه لم يتم إدراج هذه الامتيازات في الجدول أعلاه.

47-2-4 تحليل نوعية الائتمان

التعرض للمخاطر الائتمان للموجودات المالية للمجموعة لكل تصنيف من تصنيفات المخاطر الداخلية

	درجات مساوية لمعدلات موديز	الإجمالي 2025 ألف درهم	الإجمالي 2024 ألف درهم
مخاطر منخفضة			
فئات تصنيف المخاطر 1أ إلى 4ج	Aaa – Baa3	**233,031,376**	186,376,422
مخاطر متوسطة			
فئات تصنيف المخاطر 5أ إلى 6ج	Ba1 – B3	**187,613,500**	155,291,019
مخاطر مقبولة			
فئات تصنيف المخاطر 7أ إلى 7د	Caa1 – Ca	**13,144,991**	17,442,830
تعثر			
فئات تصنيف المخاطر 8 إلى 10	C	**8,226,969**	10,890,973
المجموع		**442,016,836**	370,001,243

تهدف سياسة المجموعة إلى الحفاظ على تصنيفات المخاطر بصورة دقيقة وثابتة في محفظة الائتمان، الأمر الذي يسهل إدارة المخاطر ذات الصلة ومقارنة تعرضات الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. تم إعداد جميع تصنيفات المخاطر الداخلية لفئات المخاطر المختلفة بما يتوافق مع سياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-2 مخاطر الائتمان تابع

47-2-5 تحليل الأدوات المالية حسب المرحلة

فيما يلي تحليل الأدوات المالية حسب المرحلة:

	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**34,639,747**	**-**	**-**	**34,639,747**
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	**5,389,821**	**-**	**-**	**5,389,821**
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	**250,418,778**	**10,097,039**	**7,166,866**	**267,682,683**
استثمارات في صكوك	**90,776,020**	**-**	**34,975**	**90,810,995**
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**8,674,552**	**-**	**224,062**	**8,898,614**
	389,898,918	**10,097,039**	**7,425,903**	**407,421,860**
مطلوبات محتملة	**11,833,496**	**308,730**	**801,066**	**12,943,292**
تعهدات	**21,651,684**	**-**	**-**	**21,651,684**
المجموع	**423,384,098**	**10,405,769**	**8,226,969**	**442,016,836**

	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	24,701,162	–	–	24,701,162
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	5,645,028	–	–	5,645,028
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	198,891,813	10,882,501	9,138,126	218,912,440
استثمارات في صكوك	82,444,218	–	27,765	82,471,983
ذمم مدينة وموجودات أخرى	6,156,368	227,473	498,281	6,882,122
	317,838,589	11,109,974	9,664,172	338,612,735
مطلوبات محتملة	10,427,293	138,327	1,226,801	11,792,421
تعهدات	19,596,087	–	–	19,596,087
المجموع	347,861,969	11,248,301	10,890,973	370,001,243

47-3 مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها تحت الظروف العادية والحرجة. وللحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتوفير مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة ودائعه الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى السيولة بشكل يومي. ويتضمن هذا تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وجود ضمان على درجة عالية من الجودة قد يستخدم لضمان التمويل الإضافي عند الحاجة.

تحتفظ المجموعة بمحفظة تضم موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حالة توقف غير متوقع للتدفق النقدي. كما لدى المجموعة حدود للتسهيلات الائتمانية ملتزم بها يمكن استخدامها لتلبية احتياجاته من السيولة. علاوة على ذلك، تحتفظ المجموعة بودائع إلزامية لدى البنوك المركزية. يتم تقييم وضع السيولة وإدارتها حسب سيناريوهات مختلفة مع مراعاة التركيز على العوامل الاستثنائية المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع المجموعة على وجه التحديد.

إن الجودة العالية لمحفظة الموجودات تضمن توفر السيولة بالإضافة إلى الأموال الخاصة بالمجموعة وودائع المتعاملين الثابتة تساعد في تشكيل مصدر ثابت للتمويل. وحتى في ظل الظروف المعاكسة المتوقعة، تضمن المجموعة الحفاظ على احتياطيات سيولة كافية لتلبية متطلبات التمويل.

إن أدوات القياس الرئيسية لمراقبة مخاطر السيولة في البنك هي نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر الصافي، والتي تستند إلى المتطلبات التنظيمية وفقاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتستكمل هذه المقاييس التنظيمية بمقاييس داخلية مثل اختبار إجهاد السيولة ومقاييس تركيز التمويل وتقييم الموجودات غير المرهونة المتاحة ومجموعة السيولة وتحليلات عدم تطابق الاستحقاق التراكمي بالإضافة إلى مراقبة مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بالبنك وعلى مستوى السوق.

47-3-1 إجراءات إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة للمجموعة، كما يتم إجراؤها داخل المجموعة ومراقبتها من قبل فرق منفصلة في قسم إدارة مخاطر المجموعة وقسم الخزانة، ما يلي:

- الاحتفاظ بمحفظة موجودات عالية التداول ويمكن تسييلها بسهولة كضمان في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية؛
- مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بالمتطلبات. ويشمل ذلك توفير الأموال عند استحقاقها أو تمويلها من قبل المتعاملين.؛
- مراقبة معدلات سيولة المركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- إدارة تركز وسمات استحقاقات حالات التعرض التمويلية والاستثمارية الإسلامية؛ و
- مراقبة معدلات السيولة الهامة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-3 مخاطر السيولة وإدارة التمويل تابع

47-3-2 منهجية التمويل

تجري الإدارة بانتظام مراجعة لمصادر السيولة والتمويل للحفاظ على تنوع متعدد حسب عملة التمويل وموقعها ومقدميها ومنتجاتها ومدتها. وتتمثل مصادر التمويل هي رأس المال ورأس المال من الدرجة الأولى والصكوك الرئيسية وودائع المتعاملين من الشركات والأفراد والمطلوبات المالية.

راجع الإيضاح رقم 18 بشأن إيداعات المتعاملين، والإيضاح رقم 20 للصكوك الصادرة والإيضاح رقم 25 لإصدار الفئة 1.

47-3-3 تحليل فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه فترات استحقاق موجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها وفقاً للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسويتها.

	أقل من 3 أشهر ألف درهم	من 3 أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	لا يوجد تاريخ استحقاق ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**26,831,511**	**10,038,475**	**-**	**-**	**-**	**36,869,986**
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	**4,645,870**	**733,657**	**7,376**	**-**	**-**	**5,386,903**
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	**22,952,735**	**31,431,261**	**126,183,057**	**81,488,086**	**-**	**262,055,139**
استثمارات في صكوك	**1,951,819**	**8,200,445**	**53,677,353**	**26,759,032**	**-**	**90,588,649**
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	**-**	**-**	**-**	**-**	**606,599**	**606,599**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,934,712**	**2,934,712**
عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,117,731**	**1,117,731**
عقارات استثمارية	**-**	**-**	**-**	**-**	**4,756,131**	**4,756,131**
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**1,007,910**	**5,699,182**	**2,716,732**	**20,764**	**443,193**	**9,887,781**
ممتلكات ومعدات	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,744,612**	**1,744,612**
إجمالي الموجودات	**57,389,845**	**56,103,020**	**182,584,518**	**108,267,882**	**11,602,978**	**415,948,243**
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع المتعاملين	**203,236,260**	**102,318,500**	**14,394,700**	**234,965**	**-**	**320,184,425**
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	**1,359,126**	**511,390**	**83,867**	**12,045**	**-**	**1,966,428**
صكوك مصدرة	**4,774,901**	**3,673,000**	**16,528,546**	**94,229**	**-**	**25,070,676**
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**5,130,520**	**7,769,195**	**1,931,670**	**77,968**	**-**	**14,909,353**
زكاة مستحقة السداد	**681,877**	**-**	**-**	**-**	**-**	**681,877**
حقوق ملكية	**-**	**-**	**-**	**-**	**53,135,484**	**53,135,484**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**215,182,684**	**114,272,085**	**32,938,783**	**419,207**	**53,135,484**	**415,948,243**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع
3-47 مخاطر السيولة وإدارة التمويل تابع
3-3-47 تحليل فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات تابع

	أقل من 3 أشهر ألف درهم	من 3 أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	لا يوجد تاريخ استحقاق ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	26,700,468	–	–	–	–	26,700,468
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	5,642,110	–	–	–	–	5,642,110
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	24,797,629	24,253,350	93,302,232	70,073,537	–	212,426,748
استثمارات في صكوك	2,813,105	5,649,145	42,190,703	31,507,781	–	82,160,734
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	–	–	–	–	785,404	785,404
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	2,502,668	2,502,668
عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	–	–	–	–	988,138	988,138
عقارات استثمارية	–	–	–	–	4,520,483	4,520,483
ذمم مدينة وموجودات أخرى	667,514	5,797,149	420,296	698	196,337	7,081,994
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	1,878,071	1,878,071
إجمالي الموجودات	60,620,826	35,699,644	135,913,231	101,582,016	10,871,101	344,686,818
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع المتعاملين	146,600,042	74,702,840	26,952,257	290,616	–	248,545,755
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	5,543,621	123,383	158,811	28,678	–	5,854,493
صكوك مصدرة	2,754,750	–	21,304,398	95,249	–	24,154,397
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	7,691,290	3,436,502	1,541,785	28,172	–	12,697,749
زكاة مستحقة السداد	–	581,545	–	–	–	581,545
حقوق ملكية	–	–	–	–	52,852,879	52,852,879
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	162,589,703	78,844,270	49,957,251	442,715	52,852,879	344,686,818

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

3-47 مخاطر السيولة وإدارة التمويل تابع

4-3-47 التدفقات النقدية غير المشتقة

يلخص الجدول التالي استحقاقات إجمالي التدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 و2024. إن المبالغ الموضحة في هذا الجدول هي إجمالي التدفقات النقدية التعاقدية، حيث تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة الكامنة استناداً إلى إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة.

تتم معاملة المبالغ المسددة التي تخضع للإخطار كما لو كان سيتم توجيه إخطار على الفور. إلا أن الإدارة تتوقع عدم مطالبة العديد من المتعاملين بالسداد في أقرب تاريخ يمكن مطالبة المجموعة فيه بالسداد، ولا يوضح الجدول التدفقات النقدية المتوقعة الموضحة من خلال تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

	أقل من 3 أشهر ألف درهم	من 3 أشهر إلى سنة ألف درهم	من 1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025					
ودائع المتعاملين	204,331,977	104,890,810	14,579,754	304,250	324,106,791
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	1,359,126	557,612	95,912	-	2,012,650
صكوك مصدرة	4,781,520	3,707,634	18,803,427	93,272	27,385,853
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	5,126,328	6,714,024	1,695,624	77,968	13,613,944
زكاة مستحقة السداد	681,877	-	-	-	681,877
إجمالي المطلوبات	**216,280,828**	**115,870,080**	**35,174,717**	**475,490**	**367,801,115**
التزامات طارئة:					
خطابات ضمان	9,528,856	1,173,682	132,948	547,555	11,383,041
اعتمادات مستندية	1,177,042	239,454	143,755	-	1,560,251
	10,705,898	1,413,136	276,703	547,555	12,943,292
التزامات مصروفات رأسمالية	30,551	44,058	1,669,153	-	1,743,762
إجمالي الالتزامات الطارئة والتعهدات	**10,736,449**	**1,457,194**	**1,945,856**	**547,555**	**14,687,054**

	أقل من 3 أشهر ألف درهم	من 3 أشهر إلى سنة ألف درهم	من 1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024					
ودائع المتعاملين	146,837,825	76,697,872	28,093,720	361,685	251,991,102
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	5,740,501	176,734	136,990	-	6,054,225
صكوك مصدرة	2,755,399	-	23,614,397	93,984	26,463,780
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	7,689,142	2,248,842	2,731,593	28,172	12,697,749
زكاة مستحقة السداد	-	581,545	-	-	581,545
إجمالي المطلوبات	**163,022,867**	**79,704,993**	**54,576,700**	**483,841**	**297,788,401**
التزامات طارئة:					
خطابات ضمان	8,122,638	1,749,381	147,326	1,923	10,021,268
اعتمادات مستندية	916,571	692,764	161,818	-	1,771,153
	9,039,209	2,442,145	309,144	1,923	11,792,421
التزامات مصروفات رأسمالية	9,114	44,058	1,441,595	-	1,494,767
إجمالي الالتزامات الطارئة والتعهدات	**9,048,323**	**2,486,203**	**1,750,739**	**1,923**	**13,287,188**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

4-47 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن تؤدي قيمة الأدوات المالية في دفاتر المجموعة إلى خسارة بسبب التغيرات في ظروف السوق المستقبلية. تتحمل المجموعة مخاطر السوق في سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتجارية. تسعى المجموعة في الغالب وراء الفرص في السوق التي تعرض نفسها للفئات التالية من مخاطر السوق - والتي تتم إدارتها ومراقبتها بنشاط:

- مخاطر معدل الربح: الخسائر في القيمة بسبب التغيرات في مستوى وانحدار منحنيات العائد، وتقلب معدلات الربح والتغيرات في هوامش الائتمان؛
- مخاطر الصرف الأجنبي: الخسائر في القيمة بسبب التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية والأسعار الآجلة وتقلبات أسعار العملات؛

كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر بالمجموعة، يتم تطبيق عمليات حوكمة واسعة على أنشطة المخاطرة في السوق. يشمل إطار الحوكمة هذا، من بين أمور أخرى:

- موافقة لجنة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة على مجموعة من حدود المخاطر مع إجراءات المراقبة والإبلاغ والحد من التجاوزات المناسبة؛
- التقييم الملائم للأدوات المالية وقياس مخاطر السوق؛
- مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والحدود؛ و
- مراقبة مجموعة واسعة من مقاييس المخاطر المناسبة لأنشطة التداول ذات الصلة - مثل حساسيات المخاطر، وإجمالي وصافي المراكز المفتوحة، والقيمة المعرضة للمخاطر وحدود وقف الخسارة.

1-4-47 مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدل الربح على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدل الربح نتيجة للتباين أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

يتمثل معدل الربح الفعلي للأداة المالية ذات الطبيعة النقدية في المعدل الذي عندما يستخدم في احتساب القيمة الحالية ينتج عنه القيمة الدفترية للأداة المالية. يمثل هذا المعدل التاريخي للأداة المالية ذات السعر الثابت المسجل بالتكلفة المطفأة والمعدل الحالي للأداة المالية ذات السعر المتغير أو الأداة المسجلة بالقيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي الحساسية تجاه التغيرات المعقولة في معدلات الربح، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، كما هي مدرجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة.

تتمثل حساسية بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، استناداً إلى معدل الربح المتغير للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2025 و2024.

العملة	التغير في نقاط الأساس	**2025 ألف درهم**	2024 ألف درهم
حساسية صافي إيرادات الربح	-50	**(145,818)**	(84,172)
حساسية صافي إيرادات الربح	+50	**108,291**	51,691

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

47-4 مخاطر السوق تابع

47-4-2 مخاطر صرف العملات الأجنبية

يلخص الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2025 و2024. يتضمن الجدول أدناه الأدوات المالية للمجموعة بقيمها الدفترية ومصنفة حسب العملة.

	الدرهم الإماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الإسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2025							
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**36,515,158**	**61,428**	**-**	**695**	**1,019**	**291,686**	**36,869,986**
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	**166,530**	**4,304,963**	**82,528**	**32,996**	**72,383**	**727,503**	**5,386,903**
موجودات مالية تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	**173,089,662**	**83,262,789**	**2,134,145**	**9,009**	**2,494**	**3,557,040**	**262,055,139**
استثمار في صكوك	**6,041,619**	**83,415,095**	**-**	**881**	**1,605**	**1,129,449**	**90,588,649**
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	**13,957**	**-**	**-**	**-**	**-**	**592,642**	**606,599**
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**4,387,938**	**3,267,009**	**154,351**	**-**	**1,017,762**	**71,551**	**8,898,611**
الإجمالي	**220,214,864**	**174,311,284**	**2,371,024**	**43,581**	**1,095,263**	**6,369,871**	**404,405,887**
المطلوبات المالية:							
ودائع المتعاملين	**279,132,442**	**34,995,646**	**62,482**	**360,418**	**1,428,951**	**4,204,486**	**320,184,425**
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية	**1,557,043**	**195,225**	**-**	**17**	**25**	**214,118**	**1,966,428**
صكوك مصدرة	**-**	**24,976,447**	**-**	**-**	**-**	**94,229**	**25,070,676**
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**8,171,439**	**3,738,931**	**1,650**	**9,698**	**1,063,364**	**407,208**	**13,392,290**
الإجمالي	**288,860,924**	**63,906,249**	**64,132**	**370,133**	**2,492,340**	**4,920,041**	**360,613,819**
المبلغ الصافي داخل الميزانية العمومية	**(68,646,060)**	**110,405,035**	**2,306,892**	**(326,552)**	**(1,397,077)**	**1,449,830**	**43,792,068**
تعهدات أحادية لشراء / بيع العملات	**16,159,434**	**(15,562,676)**	**(2,089,864)**	**268,019**	**1,202,325**	**22,762**	**-**
المركز المالي للعملة - طويل/(قصير) الأجل	**(52,486,626)**	**94,842,359**	**217,028**	**(58,533)**	**(194,752)**	**1,472,592**	**43,792,068**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع
4-47 مخاطر السوق تابع
2-4-47 مخاطر صرف العملات الأجنبية تابع

	الدرهم الإماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الإسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024							
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	26,326,688	–	–	524	396	372,860	26,700,468
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	1,662,782	3,130,676	59,485	19,391	51,921	717,855	5,642,110
موجودات مالية تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	149,274,423	57,898,913	2,147,752	12,751	2,526	3,090,383	212,426,748
استثمار في صكوك	4,943,434	75,591,847	–	–	–	1,625,453	82,160,734
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	9,978	–	–	–	–	775,426	785,404
ذمم مدينة وموجودات أخرى	3,328,224	2,371,932	111,865	–	403,430	329,710	6,545,161
الإجمالي	185,545,529	138,993,368	2,319,102	32,666	458,273	6,911,687	334,260,625
المطلوبات المالية:							
ودائع المتعاملين	221,268,730	21,423,767	97,692	298,890	1,182,808	4,273,868	248,545,755
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية	381,296	5,121,399	–	16	22	351,760	5,854,493
صكوك مصدرة	–	24,059,149	–	–	–	95,248	24,154,397
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	8,980,048	2,865,554	408,857	17,567	525,493	328,857	13,126,376
الإجمالي	230,630,074	53,469,869	506,549	316,473	1,708,323	5,049,733	291,681,021
المبلغ الصافي داخل الميزانية العمومية	(45,084,545)	85,523,499	1,812,553	(283,807)	(1,250,050)	1,861,954	42,579,604
تعهدات أحادية لشراء / بيع العملات	9,448,914	(9,132,510)	(1,699,248)	246,451	1,118,633	17,760	–
المركز المالي للعملة - طويل/(قصير) الأجل	(35,635,631)	76,390,989	113,305	(37,356)	(131,417)	1,879,714	42,579,604

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

4-47 مخاطر السوق تابع

2-4-47 مخاطر صرف العملات الأجنبية تابع

تحليل الحساسية - تأثير تقلبات مختلف أسعار العملات على صافي الإيرادات وحقوق الملكية

يوضح الجدول التالي مدى تعرض المجموعة لمخاطر العملات في 31 ديسمبر 2025 و2024 من موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير التجارية وتدفقاتها النقدية المتوقعة. تم إجراء هذا التحليل للحركة المحتملة المعقولة في سعر العملات الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد (بسبب التغيرات في القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية التي تأثرت بتقلبات أسعار العملات) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع بالعملة الأجنبية). توضح القيمة السالبة في الجدول احتمال حدوث صافي انخفاض في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد، بينما توضح القيمة الموجبة احتمال حدوث صافي زيادة. إن تحليل الحساسية لا يضع في الاعتبار الإجراءات التي قد تتخذها المجموعة للحد من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة (٪)	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2025 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024 ألف درهم
الدولار الأمريكي	+2	**(4,017)**	(4,296)
الجنيه الإسترليني	+2	**(1,171)**	(747)
اليورو	+2	**(3,895)**	(2,628)

العملة	النقص في سعر العملة (٪)	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2025 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024 ألف درهم
الدولار الأمريكي	-2	**4,017**	4,296
الجنيه الإسترليني	-2	**1,171**	747
اليورو	-2	**3,895**	2,628

3-4-47 الاستثمار الأجنبي

لدى المجموعة إيرادات مسجلة في شركاتها التابعة الخارجية، ولذلك فهي معرضة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى المجموعة، وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يوضح الجدول أدناه التغير في الأرباح قبل الضريبة وحقوق الملكية في حال تحويل نتائج السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024 إلى الدرهم وفقاً لأسعار الصرف بعد تعديلها حسب التغيرات المفترضة أدناه، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. إن تحليل الحساسية لا يضع في الاعتبار الإجراءات التي قد تتخذها المجموعة للحد من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة ٪	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2025 ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية 2025 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024 ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية 2024 ألف درهم
الروبية الباكستانية	+5	**3,139**	**47,229**	3,748	30,794
الجنيه المصري	+5	**263**	**2,149**	516	2,529

العملة	النقص في سعر العملة ٪	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2025 ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية 2025 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024 ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية 2024 ألف درهم
الروبية الباكستانية	-5	**(2,840)**	**(16,276)**	(3,391)	(26,810)
الجنيه المصري	-5	**(238)**	**(2,010)**	(467)	(2,288)

4-4-47 مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر انخفاض القيم العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم بصورة فردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة المجموعة الاستثمارية.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 ديسمبر 2025 و2024) بسبب التغيرات المتوقعة بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التغير في مؤشرات السوق ٪	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى 2025 ألف درهم	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى 2024 ألف درهم
سوق دبي المالي	+5%	**1,171**	2,357
سوق أبوظبي للأوراق المالية	+5%	**-**	4,373
بورصة البحرين	+5%	**(176)**	165
أخرى	+5%	**325**	2,738

إن الزيادة بنسبة 5٪ في القيمة العادلة للأدوات المالية ضمن المستوى 3 نتيجة التغير في أسعار السوق غير المدرجة/ تقييم الأدوات المالية كما في تاريخ التقرير، كان ليؤدي إلى زيادة صافي الموجودات المنسوبة للبنك بمبلغ 21.9 مليون درهم (2024: 28.7 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

5-47 المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في التعرض المحتمل لأضرار مالية أو أضرار أخرى ناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية. وبموجب هذا التعريف، حدد البنك أيضاً منهجيات لمراقبة وإدارة أنواع مختلفة من المخاطر التشغيلية بما في ذلك مخاطر التكنولوجيا ومخاطر البيانات ومخاطر الأشخاص ومخاطر الاحتيال والمخاطر القانونية.

قامت المجموعة بوضع إطار مفصل للمخاطر التشغيلية. يحدد هذا الإطار بوضوح مهام ومسؤوليات الأفراد/ الوحدات في الأقسام المختلفة لدى المجموعة والتي تقوم بتنفيذ المهام المختلفة المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية. يضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية تحديد المخاطر التشغيلية ومراقبتها وإدارتها والإبلاغ عنها بشكل سليم. تشتمل العناصر الرئيسية لهذا الإطار على تخطيط وتنظيم العمليات وإعداد قاعدة بيانات للخسائر وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتحليل المخاطر وإعداد التقارير حول إدارة المخاطر.

تستخدم المجموعة حالياً نظام تتبع المخاطر التشغيلية، أي نظام إدارة المخاطر والامتثال المؤسسي لتتبع أحداث المخاطر التشغيلية عبر المجموعة. يحتوي النظام على أكثر من عشر سنوات من بيانات الخسائر التشغيلية. كما يمكن لهذا النظام تسجيل مؤشرات المخاطر الرئيسية والتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر.

يخضع كل منتج جديد لمراجعة المخاطر وإجراءات الموافقة المطلوبة حيث يتم تحديد وتقييم كافة المخاطر ذات الصلة من قبل أقسام مستقلة عن الوحدة التي تعرض المنتج وتتعرض للمخاطر. تخضع التعديلات على المنتجات الحالية أيضاً لعمليات مشابهة. إن وحدات الأعمال والدعم مسؤولة عن إدارة مخاطر العمليات في مجالاتها الوظيفية ذات الصلة. تعمل الوحدات ضمن إطار إدارة المجموعة للمخاطر التشغيلية وتضمن إدارة المخاطر في وحدات الأعمال الخاصة بها. تتم العمليات اليومية لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال تطبيق نظام شامل للرقابة الداخلية مدعم بأنظمة وإجراءات محكمة لمراقبة وضع المعاملات والوثائق ذات الصلة بالإضافة تطبيق الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالنسخ الاحتياطية وأعمال التخطيط المتعلقة بحالات الطوارئ.

6-47 مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة نتيجة للتصور السلبي من جانب المتعاملين أو الأطراف المقابلة أو المساهمين أو المستثمرين أو الجهات التنظيمية أو الأطراف الأخرى ذات الصلة والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة البنك على الحفاظ على علاقات العمل القائمة أو إنشاء علاقات عمل جديدة والوصول المستمر إلى مصادر التمويل.

ويشمل أيضاً تهديد قيمة العلامة التجارية لمؤسسة مالية. تتضمن المجموعة تدابير تضمن نشر صورة إيجابية عنها وضمان الإدارة المناسبة لإدارة المخاطر الشاملة بشأن مخاطر السمعة.

7-47 مخاطر التنظيم / الامتثال

إن مخاطر الامتثال هي مخاطر عدم الامتثال للأنظمة المعمول بها والتي قد تؤدي إلى فرض عقوبات تنظيمية أو إلحاق الضرر بالسمعة. تمتلك المجموعة وحدة امتثال مستقلة، مع التفويض والسلطة اللازمتين للإشراف على متطلبات الامتثال على مستوى المجموعة بالكامل. سياسات الامتثال التي تغطي المجالات الرئيسية مثل العقوبات ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير الإبلاغ المشتركة قابلة للتطبيق على مستوى المجموعة ويتم استكمالها عند الضرورة لمعالجة أي المتطلبات المحلية الفريدة. يتم دعم هذه السياسات من خلال أنظمة الفحص والمراقبة الآلية وفرق التحقيق المرتبطة بها للمساعدة في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ المعمول بها. يتم إجراء مراقبة الامتثال المستقلة لتوفير ضمانات بشأن فعالية الضوابط. يتم توفير التدريب الإلزامي على الامتثال لجميع الموظفين ذوي الصلة سواء عند التوظيف أو بشكل دوري بعد ذلك للمساعدة في ضمان الامتثال للمتطلبات الرئيسية.

8-47 مخاطر عدم الامتثال الشرعي

تشير مخاطر عدم الامتثال الشرعي إلى احتمالية الخسارة المالية أو الضرر الذي قد يلحق بسمعة البنك نتيجة عدم امتثاله لمبادئ الشريعة الإسلامية. امتثالاً لمعيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الهيئة الشرعية العليا للبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 21 أبريل 2020 ("المعيار")، فإن مجلس إدارة البنك ("المجلس") هو المسؤول الأول عن التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. لجنة الرقابة الشرعية الداخلية هي أعلى سلطة في البنك من منظور الحوكمة الشرعية والمخاطر الشرعية.

من المتوقع أن يكون مجلس الإدارة على دراية بمخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وتأثيرها المحتمل على البنك، تقوم لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وتراقبها، وتضع الضوابط فيما يتعلق بهذا النوع من المخاطر، بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ومن خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة بالبنك. كما يجب على لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة أن تضمن توافر نظام معلومات يمكّن البنك من قياس وتقييم مخاطر عدم الامتثال للشريعة والإبلاغ عنها. يجب تقديم تقارير الرقابة الشرعية في الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، بصيغ مناسبة لاستخدامها وفهمها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

47 إدارة المخاطر المالية تابع

8-47 مخاطر عدم الامتثال الشرعي تابع

يجب أن يكون لدى البنك رقابة شرعية داخلية فعالة تراعي منهج خطوط الدفاع الثلاثة مستقلة عن بعضها، وهي تشمل:

- خط الدفاع الأول وهو خط الأعمال الذي يجب أن يضع إجراءات ولوائح وضوابط واضحة، تعتمد من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، من أجل تنفيذ الأعمال بطريقة تلتزم بالشريعة الإسلامية في جميع الأوقات،
- خط الدفاع الثاني الممثل في إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة بالبنك، والتي تتولى من بين مهامها وظائف الرقابة الشرعية وضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- خط الدفاع الثالث المتمثل في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة، يعتمد منهج التدقيق الشرعي القائم على المخاطر في التخطيط السنوي ويتولى تنفيذ مهام التدقيق الشرعي للبنك، ويرفع تقاريره ونتائجه إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

48 إدارة رأس المال

1-48 أهداف إدارة رأس المال

فيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال، وهو مفهوم أشمل مما هو مبين في "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي الموحد:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- المحافظة على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الاحتفاظ بقاعدة قوية لرأس المال لدعم تطوير أعمال المجموعة.

2-48 رأس المال النظامي

إن الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة هي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الذي يحدد ويراقب متطلبات رأس المال للمجموعة. تخضع المجموعة والعمليات البنكية لأقسام البنك للإشراف المباشر من قبل الجهات التنظيمية المحلية المعنية.

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى الفئات التالية:

- الشق الأول للأسهم العادية، الذي يشمل رأس المال المدفوع بالكامل والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح المحتجزة واحتياطي تحويل العملات واحتياطي القيمة العادلة للاستثمار. تشتمل التعديلات التنظيمية طبقاً لبازل 3، والتي تشمل استقطاعات الموجودات الضريبية المؤجلة والاستثمارات في الكيانات البنكية والمالية وخصومات أخرى؛
- الشق الأول من رأس المال الذي يتضمن الشق الأول للأسهم العادية بالإضافة إلى بنود أخرى تشمل أدوات الشق الأول من رأس المال وبعض الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة؛ و
- الشق الثاني من رأس المال، الذي يشمل مخصص انخفاض القيمة الجماعي والمطلوبات الثانوية المؤهلة، على ألا يتجاوز الحد الأقصى نسبة 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

تم اعتبار البنك كبنك محلي ذات أهمية نظامية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وبالتالي فهو مطالب بالحفاظ على احتياطي البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بنسبة 0.5٪ بالإضافة إلى هامش حماية رأس المال بنسبة 2.5٪.

وفقاً للوائح البنك المركزي لبازل 3، فإن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025 هو 13.5٪ شاملاً احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية واحتياطي حفظ رأس المال بنسبة 2.5٪ واحتياطي البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بنسبة 0.5٪. واعتباراً من 01 يناير 2026، يتعين أيضاً الاحتفاظ احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية بنسبة 0.5% فيما يتعلق بالتعرضات الخاصة بمخاطر ائتمان القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعتبر موجودات المجموعة مرجحة بالمخاطر بناء على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تنطوي عليها. تتضمن مخاطر الائتمان المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية وغير المدرجة بها. يتم تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والناشئة عن الحركة في أسعار السوق وتتضمن مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض في حقوق الملكية ومخاطر السلع. ويتم تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن الأخطاء البشرية أو تعطل الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية.

تتبع المجموعة منهج موحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والدعامة الأولى من نظام بازل 3.

تقوم إدارة البنك بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بصورة منتظمة وتستخدم أساليب استناداً إلى توجيهات لجنة بازل ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويتم إجراء تقييم داخلي للمخاطر الجوهرية سنوياً لتمكين تقييم رأس المال المطلوب لتغطية هذه المخاطر. يشار إلى ذلك بعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي. تتكون عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي من تقييم في وقت محدد للتعرضات والمخاطر في نهاية السنة المالية إلى جانب تقييم رأس المال الإجهادي المستقبلي. تتم الموافقة على عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي من قبل مجلس الإدارة وتقديمها إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تخضع الأهداف والسياسات والعمليات للمراجعة المستمرة من الإدارة ويتم تحديثها عند الاقتضاء. قام البنك باحتساب معدلات نظام بازل 3 وإعداد تقارير بشأنها وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تابع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

48 إدارة رأس المال تابع

48-2 رأس المال النظامي تابع

فيما يلي معدل كفاية رأس المال بموجب بازل 3 وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الشق الأول من حقوق الملكية العادية		
رأس المال	**7,240,744**	7,240,744
احتياطيات أخرى	**13,784,668**	13,784,668
الأرباح المحتجزة	**19,882,943**	16,652,186
خسائر صرف العملات المؤجلة المتراكمة	**(2,371,129)**	(2,028,690)
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	**(1,204,416)**	(1,270,120)
الموجودات غير الملموسة	**(311,557)**	(215,824)
موجودات الضريبة المؤجلة	**(123,533)**	(126,997)
إجمالي الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**36,897,720**	34,035,967
الشق الأول من رأس المال الإضافي		
صكوك من الشق الأول	**7,346,000**	10,100,750
إجمالي الشق الأول من رأس المال الإضافي	**7,346,000**	10,100,750
إجمالي الشق الأول من رأس المال	**44,243,720**	44,136,717
الشق الثاني من رأس المال		
مخصص جماعي لانخفاض القيمة	**2,106,086**	2,925,424
إجمالي الشق الثاني من رأس المال	**2,106,086**	2,925,424
مجموع قاعدة رأس المال	**46,349,806**	47,062,141
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**272,839,586**	234,033,891
مخاطر السوق	**3,204,327**	2,110,429
المخاطر التشغيلية	**22,863,353**	21,063,244
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**298,907,266**	257,207,564
معدلات رأس المال		
معدل كفاية رأس المال	**%15.5**	%18.3
معدل الشق الأول من رأسمال	**%14.8**	%17.2
معدل الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**%12.3**	%13.2

تم احتساب معدل كفاية رأس المال لسنة 2025 بعد الوضع بالاعتبار تأثير توزيعات الأرباح المقترحة كما يقتضي معيار توفر رأس المال والتوجيهات ذات الصلة الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

49 معلومات مقارنة

تم تعديل بعض أرقام المقارنة، حيثما قضت الضرورة، لتتوافق مع العرض الحالي.

50 الأنشطة الائتمانية

بلغت قيمة الموجودات المحتفظ بها من قبل المجموعة بصفتها ائتمانية لعملائها في 31 ديسمبر 2025 ما قيمته 11.7 مليار درهم (31 ديسمبر 2024: 11.1 مليار درهم). تم استثناء الموجودات ذات الصلة المحتفظ بها بصفتها ائتمانية من هذه البيانات المالية الموحدة.

51 اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وتم التصريح بإصدارها بتاريخ 10 فبراير 2026.



بنك دبي الإسلامي ش.م.ع
شارع آل مكتوم
ديرة
ص.ب. 1080
دبي، الإمارات العربية المتحدة